المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵔⴰⵙ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⴰ ⵙⵓⵎⵙⵉ ⴰ ⵙⵍⵍⵓⵅ

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

"إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة"

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الفهرس

مقتطف من الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك محمّد السّادس، نصره الله، إلى المشاركين في منتدى كرانز مونتانا، في 18 مارس 2016 في مدينة الداخلة:..... 6

ملخص تنفيذي 7

1.مقدمة 44

2.المدينة في السياق الدولي: الاتجاهات والتحديات والرهانات 47

3.المدن المغربية في مواجهة رهانات التنمية المستدامة وتحدياتها 51

4.أهمية وضرورة وضع مقاربات معيارية من أجل تطوير المدن المستدامة بالمغرب..... 68

5.المدينة المستدامة: مشروع مجتمعي 70

6.المدينة المستدامة: منظومة حكامة مثلى 80

7.المدينة المستدامة: التدبير الملائم 87

8.مشروع المدينة والمشاكل البنيوية في مجالي العقار والحركية 91

9.المدينة المستدامة: المستويات المترابطة للتخطيط الإستراتيجي والعمراني 97

10.الجوانب البيئيّة والأحيائية من أجل توفير عيْش أفضل 112

11. الجاذبية والتنافسية الاقتصادية للمدن المستدامة 123

12.التماسك الاجتماعي والتنمية الثقافية المستدامة 140

13. الابداع والابتكار والبحث والتطوير..... 150

14. قدرة المدن على التكيف والصمود : المقاربة والفرص..... 151

15. الدروس المستقاة من الدراسة المقارنة على المستوى الدولي والوطني 157

16. الأولويات والرؤية والمداخل المتعلقة بالتنمية المستدامة للمدن في المغرب.....171

أ) أولويات المدن المغربية.....171

ب)رؤية التنمية المستدامة للمدن.....171

ج) غايات التنمية المستدامة للمدن المغربية على المدى الطويل.....171

د) مداخل.....172

17. توصيات.....174

18. لوحة قيادة لقياس الأداء في المجالات الاثني عشر للتنمية المستدامة للمدن مع ربطها مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.....199

19. هدف التنمية المستدامة رقم 11 "مدن ومجتمعات مستدامة" : الغايات والمؤشرات.....211

لائحة المراجع214

الملاحق 221

طِبقاً للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس بتاريخ فاتح شتنبر 2016، في إطار إحالة ذاتية، إعداد تقرير حول موضوع "إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة". وفي هذا الصدد، عَهِدَ مكتب المجلس للجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة بإعداد تقرير ورأي حول الموضوع.

وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع، خلال دورتها 81 العادية المنعقدة في 21 دجنبر 2017، على تقرير يحمل عنوان "إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة".

مقتطف من الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك محمّد السّادس، نصره الله، إلى المشاركين في منتدى كرانز مونتانا، في 18 مارس 2016 في مدينة الداخلة:

"إنّ العالمَ مطالب اليوم بابتكار أنماط تنموية، من شأنها ضمان عيش أرغد لشعوبنا، مع الحفاظ على شروط استدامته. فلنجتهد جميعا في هذا الاتجاه، ولنصغي للمبدعين وللشباب ؛ الذين يجددون باستمرار، ويهيؤون لنا عالم الغد.

حضرات السيدات والسادة،

إن من مسؤولية الدول أن تتبنى رؤى مستقبلية، وتعمل على بلورتها على أرض الواقع، من خلال تدابير مهمة وأوراش مهيكِلة.

*غير أن السياسات العمومية، مهما كانت طموحة، **تظل هشة ما لم تتملَّكها الساكنة ومنظمات المجتمع المدني**.*

*هذا هو المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة. فلكي تكون التنمية دائمة وقوية وغنية، **لا بد لها أن ترتكز على رؤية تتقاسمها كل فعاليات المجتمع، بحيث يقرر كل طرف ويختار بلورتها بطريقته الخاصة**."*

ملخص تنفيذي

1. مقدمة

ارتفع عدد سكان المدن في العالم خلال السنوات العشرين الأخيرة بأزيد من 50 في المائة، كما أُحدِثت خلال الفترة ذاتها 160 مدينةً يفوق عددُ سكانها مليونَ نسمة. ويعيش اليومَ أكثرُ من 3.7 مليار شخصٍ في المدن، وسيتجاوز هذا الرقم 4.7 مليار نسمة في أفق سنة 2030، علماً أن 90 في المائة من هذا النمو ستُسَجّل في البلدان ذات الدَّخلِ الضعيف أو المتوسط. وفي أفق سنة 2050، سيعيش 70 في المائة من سكان العالم في المدن وكبريات المدن.

وعلى الصعيد العالمي، تغطي المدن 3 في المائة فقط من مساحة الأرض غير أنها تضمُّ أكثر من 50 في المائة من سكان العالم، وتستهلك أزيد من 75 في المائة من الطاقة، وتنبعث منها أكثر من 80 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، وتنتج حاليا 80 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي.

وتُولِّد المدن المائة الأغنى في العالم 35 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي. ومن المتوقع أن تُولِّد أكبر 600 مدينة في العالم أزيد من 60 في المائة من النمو العالمي بحلول سنة 2025 (34 تريليون دولار) وأن تضم 25 في المائة من سكان العالم (2 مليار نسمة).

من جهة أخرى، تضم المدن المتوسطة (التي يتراوح عدد سكانها ما بين 50.000 ومليون نسمة) 20 في المائة من سكان العالم وثلث مجموع سكان المناطق الحضرية. ويمكن لهذه المدن أن توفر لهم السكن والاحتياجات الأساسية الكفيلة بضمان تمتعهم بمواطنتهم، وذلك بطريقة فعالة وبتكلفة أقل من كبريات المدن.

كما نلاحظ أنه يمكن للمدن المتوسطة أن تضطلع بدور أكثر أهمية من المدن الكبرى في تسريع تمدن البلدان النامية وفي تحقيق توازن المجالات الترابية والتخفيف من حدة الهجرة القروية.

فبين سنتي 2000 و2010، كانت التجمعات العمرانية التي يقل عدد سكانها عن 000 300 نسمة تمثل 58 في المائة من النمو الحضري في إفريقيا، بينما شكلت التجمعات التي يبلغ عدد سكانها ما بين 000 300 ومليون نسمة، 13 في المائة فقط، وتلك التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة 29 في المائة. ووفقا للتوقعات بين سنتي 2010 و 2030، ستساهم المدن الصغيرة بنسبة 51 في المائة من النمو الحضري، والمدن المتوسطة بنسبة 16 في المائة، والمدن الكبرى بنسبة 33 في المائة.

من ناحية أخرى، ومن أجل مواكبة هذه الوتيرة المتسارعة للنمو الديموغرافي والتوسع الحضري، يتعين على المدن مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وإذا كانت المدن بمثابة أقطاب لفتح الآفاق الواعدة وخلق فرص الشغل وتوفير شروط الرفاهية، وتطوير التكنولوجيات، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي أيضا المصدر الرئيسي لانبعاثات غازات الدفيئة، والانعكاسات البيئية والاجتماعية السلبية، كما أنها الجبهة الأكثر نجاعة في مكافحة التغيرات المناخية ومواجهة الرهانات ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

" من الواضح أن المدن هي التي سيفوز بها العالم في معركة الاستدامة أو يخسر"، تصريح نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، خلال اجتماع رفيع المستوى حول أجندة التحضر العمراني الجديدة، في 5 شتنبر 2017

وقد تجسد هذا الوعي الدولي برهانات الانتقال نحو المدن المستدامة في جميع الإعلانات الصادرة عن مؤسسات التعاون الدولية والإقليمية، وعلى مستوى الجهات المانحة الدولية. كما تُجمع الأطراف المعنية الدولية على أهمية اغتنام الفرص الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية التي يتيحها في أفق 2050، من خلال التمدن الجماعي للسكان، وذلك من أجل التمكن من رفع الرهانات العالمية الكبرى، المتمثلة في : ضمان استقرار الدول، والتخفيف من وطأة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والجغرافية، وتحفيز النمو الاقتصادي المدمِج والمستدام، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الكوارث والأزمات، وضمان الأمن الغذائي، وتأمين ولوج الساكنة إلى المياه والطاقة، ومكافحة التغيرات المناخية بشكل فعال.

وفي الوقت الذي تنكب فيه الدول على وضع التدابير العملية المتعلقة بالشفافية وبالتمويل من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب الخطة الحضرية الجديدة (المعتمدة في أكتوبر 2016) واتفاق باريس بشأن المناخ (دجنبر 2015) وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (شتنبر 2015)، يبرز الدور الحاسم والجوهري، الواقع على عاتق الفاعلين غير الحكوميين و الحواضر الكبرى والمدن، في النجاح في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على المدن أن تحرص على إدماج الخطط المتعلقة بالطاقة والمناخ وأهداف التنمية المستدامة في رؤيتها وبرامجها الخاصة بالتنمية المحلية وأن تنخرط في دينامية الانتقال الطاقي والبيئي والصمود إزاء التغيرات المناخية، من خلال اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤولة.

ومن هذا المنطلق، فإن تحقيق هدف وطموح الانتقال نحو مدن مستدامة يقتضي بالضرورة العمل على تنزيل برامج الخطط الدولية وتدابير السياسات العمومية ومشاريع التنمية الترابية على مستوى المدن.

وفي هذا الإطار، تتمتع المملكة المغربية بمزايا مؤسساتية لا يمكن إنكارها تؤهلها للنجاح في رفع هذه التحديات العالمية المشار إليها وتحقيق أهدافها الوطنية، عن طريق تنزيل أهداف التنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية على مستوى المدن.

وفي هذا الصدد، فإن التنزيل الترابي الناجع للجهوية المتقدمة وللإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، لاسيما في محاورها المتعلقة بتنمية الاقتصاد الأخضر ومكافحة التغيرات المناخية، يتيح للمدن والحواضر الكبرى والجهات بالمغرب فرصة ثمينة لتَمَلُّك رؤية طويلة المدى ووضع برامج تنموية مدمِجة ومستدامة وقادرة على الصمود مع إشراك جميع الفاعلين المحليين (من القطاعين العام والخاص)، وذلك في إطار مشروع مجتمعي يشترك في بِنائِه وتَمَلُّكِه جميعُ المواطنين.

وقد أكَّد جلالة الملك محمّد السّادس، في رسالته الموجَّهة إلى المشاركين في منتدى كرانز مونتانا، في 18 مارس 2016 في مدينة الداخلة:

"أنّ العالمَ مطالب اليوم بابتكار أنماط تنموية، من شأنها ضمان عيش أرغد لشعوبنا، مع الحفاظ على شروط استدامته. فلنجتهد جميعا في هذا الاتجاه، ولنصغي للمبدعين وللشباب ؛ الذين يجددون باستمرار، ويهيؤون لنا عالم الغد.

حضرات السيدات والسادة،

إن من مسؤولية الدول أن تتبنى رؤى مستقبلية، وتعمل على بلورتها على أرض الواقع، من خلال تدابير مهمة وأوراش مهيكِلة.

*غير أن السياسات العمومية، مهما كانت طموحة، **تظل هشة ما لم تتملَّكها الساكنة ومنظمات المجتمع المدني.***

*هذا هو المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة. فلكي تكون التنمية دائمة وقوية وغنية، **لا بد لها أن ترتكز على رؤية تتقاسمها كل فعاليات المجتمع، بحيث يقرر كل طرف ويختار بلورتها بطريقته الخاصة."***

إن المغرب، وهو البلد الذي انخرط في هذه الديناميكية الدولية، والذي أطلق مؤخرا مسلسل تفكير معمق من أجل إعادة صياغة نموذجه التنموي، مدعو إلى أن يضع عملية الانتقال نحو المدن المستدامة في صلب نموذجه الجديد للتنمية وللإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لمجالاته الترابية. وفي ما يستقبل من السنوات، سيكون الانتقال نحو مدن مغربية مستدامة هو المعيارَ الرئيسي لتقييم مدى نجاح النموذج الوطني الجديد للتنمية المستدامة.

ولهذا، ينبغي أن تتسم مدننا المستقبلية بالجاذبية والابتكار وبالقدرة على التكيف والصمود إزاء مختلف الأزمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي والمالي والتكنولوجي وكذا الكوارث الطبيعية، والتحكم في انعكاساتها البيئية والاجتماعية السلبية، كما ينبغي عليها تدبير مواردها الطبيعية والمالية والبشرية بطريقة تتسم بالنجاعة والمسؤولية. وأخيراً، ينبغي أن يسهم الانتقال نحو المدن المستدامة في خلق فرص شغل جديدة، لاسيما لفائدة النساء والشباب وضمان التماسك الاجتماعي والأمن والرفاهية للمواطنين والمواطنات.

ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن الانتقال نحو المدن المستدامة هو مشروع سياسي ومجتمعي بامتياز يروم تحرير الطاقات الكامنة للمدينة من حيث الاستدامة والإبداع والتنافسية، كما أنه سيتطلب اعتماد مقاربة للتغيير تتسم بتعدد الأبعاد والفاعلين والمستويات. وهكذا، فإن نجاح هذا المشروع رهين بإطلاع الأحزاب السياسية بدور الريادة على مستوى المحلي وتحليها بإرادة سياسية غايتها إعادة بناء الثقة لدى الساكنة المحلية. وينبغي أن يُجسد هذه الريادة السياسية منتخبون محليون ملتزمون ومؤهلون وواعون برهانات الحكامة المحلية وتدبير التنمية المستدامة، في ظل ديمقراطيةٍ تمثيلية قوامها الشفافية والتعبئة، وديمقراطيةٍ تشاركية مهنية ومسؤولة، ومُواطَنةٍ فاعلة وواعية بما عليها من واجبات وما لها من حقوق، وتناسقٍ وتكاملٍ مهيكل لبرنامج تنمية المدن المستدامة مع التخطيط الإستراتيجي الجهوي والوطني.

2. أهداف الإحالة الذاتية ومنهجية العمل

وعياً منها بحاجة المغرب إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة في سياساته العمومية، وفي سياق الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة ("جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة")، ارتأت اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة الانكباب على دراسة سبل نجاح الانتقال نحو المدن المستدامة في المغرب، وذلك في إطار دراسة استشرافية حول مدينة المستقبل.

ويتمثل الهدف من هذه الإحالة الذاتية في تحديد التدابير العملية اللازمة من أجل :

- إضفاء الاستدامة على عمليات تجديد وتوسيع المدن الكبرى والمدن والمدن المتوسطة؛
- تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وخلق فرص الشغل لفائدة النساء والشباب؛
- تحسين الجاذبية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمدن؛
- المساهمة في المحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي وتحسينهما؛
- تعزيز قدرة المدن على التكيف والصمود إزاء التقلبات الاقتصادية والتغيرات المناخية وعلى الاستخدام المسؤول للموارد؛
- ضمان التماسك الاجتماعي بالمدن ورفاه ساكنتها.

وفضلاً عن ذلك، اقترحت اللجنة، في إطار رؤية مشتركة مع جميع الفاعلين، جملة من المداخل والتوصيات العملية والمبادئ التوجيهية الموجَّهة إلى الدولة والفاعلين والمسؤولين المباشرين وغير المباشرين عن تدبير المدن، وذلك من أجل إرساء نظام لتدبير وتنظيم المدن الحالية، بما يكفل وضعها على سكة التنمية المستدامة. وأخيراً، تم وضع جدول للأهداف المنشودة ولمؤشرات قياس أداء مدينة المستقبل المستدامة، كأداة للرصد والإشراف العملي على عملية انتقال المدن المغربية نحو المدن المستدامة.

وقد مكنت عملية التشاور مع جميع الفاعلين المؤسساتيين العموميين والخواص، ومع مختلف مكونات المجتمع المدني المعنية بمسألة الانتقال نحو المدن المستدامة، فضلاً عن النقاشات داخل اللجنة، من تنزيل مفهوم المدن المستدامة على المدن القائمة والمدن الجديدة في المغرب، استناداً إلى مختلف المعايير الدولية المعمول بها، لاسيما المعيار الدولي "إيزو 37101" الذي يحدد متطلبات تدبير التنمية المستدامة للمدن، وذلك مع مراعاة الخصوصيات الترابية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمدن المغربية. وفي هذا الصدد، ارتكزت اللجنة في عملها على أربعة مُدخلات:

- الخلاصات المستمدة من تحليل التقارير المرجعية الوطنية والدولية المتعلقة بموضوع التقرير بالإضافة إلى الدراسات الموضوعاتية التي أنجزها البنك الدولي.
- تنظيم جلسات إنصات وورشات عمل موضوعاتية مع ممثلي الفاعلين المؤسساتيين والقطاع الاقتصادي ومكونات المجتمع المدني (جمعيات عاملة في مجالات البيئة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقادة الرأي، وباحثون، وجماعات ترابية، ومنظمات مهنية ونقابية).
- خلاصات الدراسة المقارنة الدولية حول مشاريع المدن المستدامة الناجحة.

- تحليل تجارب المدن المغربية الجديدة.

3. المدن المغربية ورهانات التنمية المستدامة وتحدياتها

أ) نمو قوي للدينامية الديموغرافية والتضخم الحضري

شَهد المغرب تسارعا مُطَّردا في نمو ساكنة المدن، وخاصة منذ منتصف القرن العشرين. وبعد أن كان معدل التمدن لا يتجاوز 8 في المائة في بداية القرن، ارتفع إلى 29.2 في المائة في سنة 1960، ثم إلى 51.3 في المائة في سنة 1994، و 55.1 في المائة في 2004 و60.3 في المائة في 2014. ومن المتوقع أن يصل هذا المعدل إلى 67.8 في المائة بحلول سنة 2030 و 73.6 في المائة في أفق سنة 2050[1].

ويطرح هذا النمو الديموغرافي لسكان المدن تحديات الحد من مظاهر التمييز ذات الصبغة الاجتماعية والمجالية، والإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين الحاليين والمستقبليين القادمين من القرى ومن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء على مستوى حكامة المدن والبرامج الرامية إلى تنميتها.

يضم التراب الوطني 278 مدينة و 74 مركزا محددا، أي ما مجموعه 352 منطقة حضرية. وتضم مجالا مترامیا من المدن الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن 50 000 نسمة والمدن المتوسطة التي يقل عدد سكانها عن 100 000 نسمة، والتي تشكل مجتمعة ما يقرب من 70 في المائة من مجموع عدد المدن. ويقطن بهذه المناطق الحضرية أقل من 15 في المائة من مجموع ساكنة المدن. ويشكل المجال الحضري المصغر، على الرغم من وزنه الديموغرافي المحدود، عنصر توازن داخل المنظومة الحضرية.

ومن المحتمل أن يتجاوز عدد سكان المدن المشار إليهم 26 مليون نسمة و32 مليون نسمة على التوالي بحلول سنتي 2030 و2050.

واعتباراً لأوجه القصور الهيكلية هذه، فإن المدينة لم تعد تشجع على الهجرة لأنها تشهد ركوداً عمرانياً، تجسد على وجه الخصوص في انتشار السكن العشوائي وظهور ما يسمى بالقطاع غير المنظم، الذي يولد مجموعة من العوامل التي تكرس مظاهر الفقر تتجسد من خلال أنماط معيشة هشة يعيش في ظلها جزء كبير من سكان المناطق الحضرية. ومع ذلك، فإن الهجرة القروية تعد ظاهرة لا رجعية ولا تزال تولد هوامش حضرية ومدن صفيح تستقبل سنويا أكثر من 10.000 أسرة، في حين تتعامل السياسات الحضرية مع هذه الظاهرة على أنها كم من المشاكل الطارئة، وتذهب في ذلك حد الوصم الضمني لهؤلاء السكان المهاجرين نحو المدينة، بدل التخطيط لاستقبالهم ومواكبة اندماجهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والبئي.

إن هذه الوضعية ليست مجرد رد فعل آني على أزمة اقتصادية، بل هي أيضا بداية تشكل واقع اجتماعي، متجذر في الحياة الحضرية، ربما يزيد من تفاقم مظاهر التمييز الاجتماعي والمجالي التي تعيشها المدينة المغربية. ويمكن القول إن تحول المجتمع المغربي نحو مجتمع حضري بالأساس يتيح فرصا كبيرة ويخلق

[1] معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مشاكل متعددة للسلطات العمومية، من أجل المواكبة والتحكم في عمليات التغيير والتأهيل المترتبة عن هذا التمدن السريع.

ب) تمركز متنام للتمدن في المناطق الساحلية

يقطن نصف سكان المغرب في مناطق ساحلية تمتد على 30 كيلومتر من شاطئ البحر. ويحتضن هذا الشريط الساحلي نفسه معظم أنشطة الاقتصاد الوطني، أي 53 في المائة من الإمكانات السياحية و92 في المائة من الوحدات الصناعية. كما نلاحظ أن 78 في المائة من سكان المدن يتمركزون في المناطق الساحلية، حيث تسجل كثافة سكانية مرتفعة تبلغ 598 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.

ويتناقض هذا التمركز المتنامي في المناطق الساحلية مع أهداف السياسة الوطنية في مجال إعداد التراب. إذ من شأنه تعميق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية بين المناطق التي تستفيد من الواجهات الساحلية والمناطق الداخلية، دون أن ننسى ما ينجم عنه من ضغط متفاقم على الموارد في المساحات ضيقة.

ج) مُصالحة المواطنات والمواطنين مع الحياة السياسية ومع قيم المواطَنة الفاعلة

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الجماعية ليوم 4 شتنبر 2015، 53.67 في المائة. ويعكس هذا الرقم نسبة المشاركة المحتسبة وفقا للمسجلين في اللوائح الانتخابية.

واستناداً إلى نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، نلاحظ أن عدد السكان البالغين سن التصويت يصل إلى 23 مليون نسمة، ويتجاوز بكثير عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية (14.303.140 نسمة).

وعلاوة على ذلك، فإن هذه النسبة، البالغة 53.67 في المائة، لا تعكس التباينات المتزايدة بين المدن والجماعات المحلية الأخرى. وفي الواقع، نلاحظ أن أدنى نِسب المشاركة سُجِّلت في الوسط الحضري، حيث انخفضت إلى 30 في المائة مقارنة مع الانتخابات الماضية.

إن هذه الأرقام تُسائل الفاعلين السياسيين بخصوص مدى فعالية الحكامة المحالية، وتقتضي العمل على تعزيز مبادئ الديمقراطية التمثيلية عبر توسيع نطاق الديمقراطية التشاركية، مع إشراك حقيقي وقوي للمجتمع المدني من خلال آليات متنوعة، ملائمة ومبتكرة، وذلك بغية ضمان تملك على أوسع لمشاريع المدن وإرساء حكامة محلية منفتحة على المواطنات والمواطنين، بوصف ذلك شرط قبلي لتحقيق الحكامة الجيدة.

وينبغي المجتمع المدني والسلطات العمومية أن تعمق التفكير في نظرة الشباب إلى الأحزاب السياسية ومستوى ثقتهم فيها، وبالتالي أن تعمل على تكثيف المبادرات الرامية إلى تعبئة الشباب والأطر والنساء وإشراكهم في الحياة السياسية، بما يكفل النهوض بمشاركة المواطنين والمواطنات، طبقاً لمقتضيات الفصل 11 من الدستور.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تبذل الفاعلون السياسيون جهدا إضافيا للاضطلاع بمسؤولياتهم في مجال تخليق الحياة السياسية وتأطير المواطنين، وإعداد نخب سياسية محلية مؤهلة ومسؤولة وذات مصداقية.

د) النمو المستدام للمدن الكبرى ووزنها داخل الاقتصاد الوطني والدولي

تعتبر المدن الكبرى قاطرات للنمو الاقتصادي. وحسب دراسة أنجزتها مؤخرا مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصادية والمالية، فإن 51 في المائة من النمو الوطني يتأتى من المدن المغربية التسع الكبرى، مع تسجيل دينامية خاصة في مدينتي الدار البيضاء وطنجة.

وتعد هذه النسب مماثلة لما هو مسجل على المستوى الدولي، إذ أن 9 مدن كبرى من بين 250 التي تمت دراستها تساهم بالثلث في نمو بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية. وتساهم المدن الكبرى المغربية بنسبة 83 في المائة من القيمة الصناعية على المستوى الوطني.

وبخصوص التشغيل داخل المناطق الحضرية الكبرى، نلاحظ أن معدل البطالة يبلغ 14.9 في المائة، وهو أعلى بقليل من المستوى الوطني (10.6 في المائة). وبالمقابل، فإن معدل الأجور، البالغ 66.2 في المائة، هو أعلى من المستوى الوطني بـ 8.4 نقاط. وهذا يعني أنه على الرغم من ارتفاع معدل البطالة، فإن جودة الشغل تسجل بشكل أكبر في كبريات المدن.

هـ) ارتفاع قوي لمعدلات البطالة في أوساط الشباب والنساء واتساع الفوارق الاجتماعية في المدن

إذا كانت العديد من المؤشرات إيجابية نسبيا، فإن موضوع إدماج الشباب في المجتمع يشكل موطن ضعف تتعين معالجته. ويشكل إدماج الشباب في سوق الشغل تحديا كبيراً، حيث لا يتوفر إلا نصف الشباب من المتراوحة أعمارهم بين 25 و35 عاماً، على منصب شغل، علماً أن هؤلاء يشتغلون في الغالب في القطاع غير المنظم ويمارسون عملاً غير مستقر.

وخلال السنوات الخمس الأخيرة (2012-2016)، لم يتم إحداث سوى 26.400 منصب شغلٍ صافٍ جديد في المتوسط سنويا بالنسبة لفئة السكان البالغين سن الشغل (15-65 سنة)، التي نمت بمعدل سنوي صافٍ بلغ 270.000 نسمة. وتشير أحدث الأرقام التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط بشأن تطور البطالة الحضرية بين الفصل الثالث من سنة 2016 والفصل الثالث من سنة 2017 إلى أن أعلى معدلات البطالة تهم بشكل خاص الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة (29.3 في المائة على المستوى الوطني و45,2 في المدن) والأشخاص الحاصلين على شهادات (18.2 في المائة، بمعدل متوسط يبلغ 14,9 في المائة في الوسط الحضري و10,6 في المائة على المستوى الوطني).

من جهة أخرى، تظل قدرة اقتصاد المدن على خلق فرص شغل جديدة ضعيفةً، إذ يبلغ معدل التشغيل بالوسط الحضري 35,3 في المائة، مقابل 40,7 في المائة على الصعيد الوطني.

أما المعطيات المتوفرة بشأن البطالة في صفوف النساء، فهي باعثة على القلق بشكل أكبر، إذ انخفض معدل تشغيل النساء انخفاضا كبيرا حتى بلغ 25,3 في المائة سنة 2014 (بعدما بلغ 30 في المائة سنة 1999)، مقابل 72,4 في المائة في صفوف الذكور، أي بفارق 47 نقطة. ومما يُعمق هذه النسبة الضعيفة، كون النساء يشتغلن أساسا في قطاعات تتسم بالضعف سواء على مستوى الإنتاجية أو المؤهلات اللازمة لمزاولتها أو الأجرة المؤداة عنها. ويتجلى الفارق بين الذكور والإناث بشكل أكبر في الوسط الحضري، حيث يجاوز معدل تشغيل الذكور بأزيد من ثلاثة أضعاف معدل تشغيل الإناث، فيما يبلغ هذا الفارق أزيد من الضعفين في الوسط القروي. ذلك أن النساء القاطنات في المناطق الحضرية، لاسيما الحاملات لشهادات عليا، يعانين من البطالة أكثر من الذكور، حيث بلغت نسبة البطالة في صفوفهن 22,8 في المائة

بين سنتي 1999 و2014، مقابل 14,9 في المائة في صفوف الذكور، أي بفارق يناهز 8 نقط. أما في الوسط القروي، فإن النساء تعانين بالأحرى من التمييز في ما يتصل بالولوج إلى العمل المؤدى عنه (في سنة 2013 كان 73,6 في المائة من النساء القرويات النشيطات المشتغلات يعملن كمساعدات أسريات أو متعلمات بدون أجر).

و) تدهور البيئة والتنوع البيولوجي وجودة الحياة في المدينة

إن تكلفة التدهور البيئي في المغرب تتجاوز بالضِعف التكلفة المسجلة على الصعيد العالمي[2] وقد قُدرت هذه التكلفة التدهور سنة 2014 بحوالي 32,5 مليار درهم، أي ما يعادل 3,52 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يمثل 960 درهماً لكل فرد سنوياً.

ومن بين العوامل الرئيسية للتلوث التي لها آثار خطيرة على الصحة العمومية، لا سيما الأطفال، نذكر تلوث الهواء لاسيما في المدن الكبرى. حيث تقدر الكلفة الإجمالية لتلوث الهواء بـ 9,7 مليار درهم (1,05 في المائة من الناتج الداخلي الخام)[3].

ويُعزى هذا التلوث في جزء كبير منه إلى تحويل المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة إلى مناطق تشييد عمارات، وتداخل المناطق الصناعية الملوثة والمناطق السكنية، بالإضافة إلى العجز الكبير المُسجل كما وكيفا، في اعتماد أنماط للنقل الجماعي ذكية ونظيفة ومراعية للبيئة.

وفي نفس الاتجاه، يشكل تلوث المياه والتربة أحد الإشكالات الرئيسية. إذ يبلغ حجم المياه العادمة المتأتية من الأنشطة الصناعية والتي تلقى في الوسَط الطبيعي حواليْ 964 مليون متر مكعب سنويا، كما لا يتجاوز معدل معالجة المياه العادمة بالوسط الحضري 38 في المائة.

ينتج المغرب 1,5 مليون طن من النفايات الصناعية سنويا، منها 256.000 طن تعتبر نفايات خطرة. وغالبا ما يتم التخلص من النفايات الصناعية في مطارح عشوائية أو في نقاط سوداء وفي مجاري المياه دون الخضوع لأي معالجة أو مراقبة، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على الصحة العامة والبيئة. وفي ما يتعلق بالنفايات المنزلية، ينتج المغرب 5,4 مليون طن سنويا، منها 26 في المائة في مدينة الدار البيضاء. وتتم معالجة 37 في المائة فقط من النفايات المنزلية في مطارح تخضع للمراقبة، كما أن أقل من 10 في المائة منها يتم إعادة تدويرها، لكن في ظل ظروف غير مطابقة للقواعد الواجب إعمالها.

ز) ضغوط قوية على مستوى تزويد المدن بالمياه الصالحة للشرب تزيد من حدتها التغيرات المناخية

بخصوص موارد المياه السطحية، تقدر إمكانات المغرب المائية في السنة المتوسطة بحوالي 22 مليار متر مكعب سنويا، أي ما يعادل حوالي 700 متر مكعب للفرد في السنة، وهو أقل من عتبة 1.000 متر

---

[2] القطاع الوزاري المكلف بالبيئة/ البنك الدولي: تقرير حول تكلفة تدهور البيئة في المغرب، يناير 2017

Département ministériel chargé de l'environnement / Banque mondiale : Rapport sur le coût de la dégradation de l'environnement au Maroc, Janvier 2017, pp. 16-22 in
http://www.environnement.gov.ma/images/Mde_PDFs/Le_Cout_de_la_Degradation_de_l-Environnement_au_Maroc.pdf

[3] المرجع نفسه

مكعب للفرد في السنة، التي يقر بها الجميع باعتبارها العتبة التي ينذر النزول عن مستواها بظهور ندرة المياه والأزمات الكامنة ذات الصلة.

ويوجد المغرب في المرتبة 19 من بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأكثر عرضة لخطر ندرة المياه. وعلى المدى القصير، سيبلغ الإجهاد المائي مستويات حرجة في المغرب ابتداءً من سنة 2020، ومن ثم فإن الحاجة أضحت ملحة إلى إعمال المخطط الوطني للماء وتحيينه بوضع أفق زمني يمتد إلى سنة 2050، مع أخذ انعكاسات التغيرات المناخية بعين الاعتبار.

وتواجه المدن المغربية في هذا الإطار أربعة تحديات كبرى، تتمثل في :

- **التدبير الجيد لكميات المياه الصالحة للشرب التي يتوصل بها المستهلك**: إن جزءاً كبيراً من مياه الشرب التي يتم إدراجها في شبكة التوزيع بالمدن يُهدر للأسف بسبب حالات تسرب المياه سواء، تلك المعلن عنها أو غير المعلن عنها من لدن الفاعلين المشرفين على التوزيع. وقد تصل أحيانا نسبة هدر المياه في بعض المدن، إلى 45 في المائة. لذلك، من الضروري إرساء المزيد من الشفافية ومضاعفة جهود صيانة شبكات التوزيع بدلاً من اللجوء إلى عمليات جديدة لتعبئة ومعالجة المياه مكلفة ماديا وبيئيا.

- **ضمان التزويد بالمياه الصالحة للشرب بناء على تخطيط جيد ومقاربة استباقية**، مما يمكن من تجنب حدوث انقطاعات مؤقتة، سواء لمدة قصيرة أو متوسط، في تزويد الساكنة بالمياه، لما لتلك الانقطاعات من انعكاسات اجتماعية واقتصادية على سكان بعض المدن. وفضلا عما يتطلبه تحقيق هذا الأمر من تشاور بين الفاعلين، فإنه يقتضي من الوكالات الحضرية أو المنتخبين أن يعملوا، عند تخطيط وبرمجة مشاريع عمرانية أو سياحية جديدة تتطلب استهلاكا مفرطا للمياه (ملاعب غولف جديدة، مناطق صناعية جديدة، تحويل المناطق المخصصة للفيلات إلى سكنى من فئة طابق أرضي زائد أربعة طوابق) على إبرام اتفاق مسبق من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح والشرب، على اعتبار أن زيادة حاجة مدينة ما من منسوب تدفق المياه يتطلب تخطيطًا على المدى الطويل .

- **إعادة استعمال المياه العادمة ومياه الأمطار**: لقد ارتفع الحجم السنوي للمياه العادمة ارتفاعا كبيرا خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد انتقل من 48 مليون إلى 500 مليون متر مكعب ما بين سنتي 1960 و 1996، وبات يبلغ حاليا 700 مليون متر مكعب. كما أن حجم مياه السيلان/المياه السائلة أضحى مع التوسع العمراني في تزايد مستمر.

- لقد أصبحت المياه العادمة ومياه الأمطار موارد ثمينة للغاية يجب معالجتها وتثمينها بدل أن تُهدر في قنوات الصرف الصحي. ومن ثمة تبرز الحاجة، على الأقل بالنسبة إلى التجزءات السكنية الجديدة، إلى وضع شبكات خاصة بالمياه العادمة وأخرى بمياه الأمطار بالإضافة إلى تعميم محطات المعالجة.

- - ضمان التمويل المستدام: لقد تم تكليف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بجانب كبير من تدبير برامجين وطنيين كبيرين للصرف الصحي بالوسط الحضري والقروي (البرنامج

الوطني للتطهير السائل، البرنامج الوطني للتطهير السائل بالعالم القروي) دون إمكانية للتحصيل أو حتى فتح النقاش والتشاور الواضح، مما ساهم في تعميق المشاكل القائمة.

ح) الولوج إلى السكن اللائق

بلغتْ حظيرة السكن في المغرب، خلال سنة 2014، 8,86 مليون وحدة سكنية، منها 6,19 ملايين وحدة متواجدة في الوسط الحضري، وتمثّل 69,8 في المائة من مجموع الوحدات السكنية. ويُظهر توزيع الأسر حسب نوع المساكن المأهولة في الوسط الحضري ارتفاعا في عدد المساكن المغربية العصرية، إذ انتقلتْ نسبتُها من 62,6 في المائة سنة 2004 إلى 65 في المائة سنة 2014. الارتفاع ذاته همَّ الشقق، خلال الفترة ذاتها، إذ انتقلت نسبتُها من 12,4 في المائة سنة 2004 إلى 17,5 في المائة سنة 2014. كما نلاحظ أنه بالنسبة للمساكن المغربية التقليدية، فقد تراجعت نسبتها حيث انتقلت من 8,1 في المائة إلى 5,5 في المائة. وبخصوص السَّكن الهش، أو مدن الصفيح، فقد تراجع بدوره من 8,2 في المائة إلى 5,2 في المائة.

وارتفعت نسبة المساكن المأهولة في المناطق الحضرية من 60,1 في المائة إلى 65,4 في المائة. وبلغ عدد المساكن الفارغة 1 087 146 وحدة في سنة 2014، منها 90,7 في المائة في الوسط الحضري.

ومن ناحية أخرى، بلغ عدد الأشخاص بدون مأوى بالمغرب، خلال سنة 2014، 7226 شخص مقابل 7308 سنة 2004، حيث انخفض عددهم بنسبة ضئيلة تعادل 1.1 في المائة. ويعيش معظم هؤلاء (89 في المائة) في الوسط الحضري.

ط) التعليم الجيد للجميع

بخصوص التعليم ومحو الأمية في المدن، انخفضت نسبة الأمية من 29,4 في المائة في سنة 2004 إلى 22,6 في المائة في سنة 2014. ويعكس هذا الانخفاض تحسنا عاما سجل على الصعيد الوطني، حيث انتقل هذا المعدل من 43.0 في المائة إلى 32.2 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي سنة 2014، أفاد 27.7 في المائة من سكان المدن البالغين من العمر 10 سنوات فما فوق أنهم لم يلتحقوا أبدا بمؤسسة تعليمية عمومية أو خاصة، مقابل 29.5 في المائة في سنة 2004.

لكي يكون إصلاح المنظومة التربوية فعالا، يجب أن يستهدف الإكراهات الكبرى للقطاع، في إطار "معالجة بالصدمات" ترمي إلى إحداث "معجزة تربوية " بمعنى تحقيق تحسن كبير للغاية في مستوى التلاميذ. وهذا يستدعي تحديث النظام التربوي برمته؛ وتحسين اختيار وتكوين المدرسين؛ وتبني حكامة جديدة للمدرسة العمومية قائمة على التعاقد واستقلالية المؤسسات التعليمية وتحميل المسؤولية والمحاسبة، وضع نظام قوي للتقييم يتسم باستمراريته واستقلاليته؛ وتطوير عرض تربوي بديل (المدارس بموجب ميثاق، القسائم التربوية، المدارس الحرة، إلخ.)؛ وتشجيع مهارات وكفاءات القرن الحادي والعشرين، لاسيما من خلال توسيع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المدارس.

سواء من منظور حقوق الإنسان، أو تكافؤ الفرص أو النجاعة الاقتصادية، ينبغي السهر على أن يستفيد جميع الأطفال من حماية أفضل وعناية أفضل خلال فترة الطفولة المبكرة.

ففي مجال التربية والتعليم الذي يعتبر مجالا حساسا وله عظيم الأهمية في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية للمدن، تقع على عاتق أصحاب القرار والقائمين على تدبير المدنية مسؤولية كبيرة تتمثل في

ضرورة الانخراط في إصلاح هذا القطاع وفي مواكبة المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال الترافع لدى الحكومات (حيث توجد أحزابهم السياسية ممثلة) من أجل تسريع الإصلاحات بالمنظومة التعليمية. كما يجب تفعيل العمل بالمناهج ذات الحمولة الجهوية والمحلية والتي يتعين أن يخصص لها 30 في المائة من الزمن المدرسي كما نص على ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بالإضافة إلى التدخل في مجال صيانة المؤسسات التعليمية في إطار ممارسة التخصصات المشتركة بين الجهة والدولة.

كما ينبغي على المدن بذل مجهود حقيقي في خلق إطار بيئي وثقافي ملائم حول المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى تشجيع ودعم الأنشطة المدرسية الموازية والانخراط في جهود مكافحة الهدر المدرسي والعنف في الوسط المدرسي وتعاطي المخدرات...، كما ينبغي على المدن السهر على النهوض بخزانات الكتب البلدية والمكتبات المتعددة الوسائط والمراكز الثقافية، مع تعبئة الموارد اللازمة للنهوض بالنقل المدرسي والنقل المخصص للخرجات والزيارات الميدانية.

إن رفع رهان تعزيز تنافسية المدينة ومجموع مناطق التراب الوطني يظل رهينا بإرساء عقد اجتماعي قائم على النهوض بمجتمع منفتح، ويقتضي تعزيز المؤسسات، وإعادة تركيز عمل الدولة على مهامها السيادية، وتنمية الرأسمال البشري وتعزيز الرأسمال الاجتماعي. وينبغي إيلاء أهمية خاصة لتكوين موارد بشرية ذات كفاءة عالية، من خلال تعزيز التكوين المهني، وتحسين معدلات التمدرس، وملاءمة التكوين لاحتياجات سوق الشغل وتسريع تنفيذ الإصلاحات الواردة في ميثاق التربية والتكوين. ويجب أن تندرج هذه التدابير في إطار حكامة شاملة ومنسقة تسمح بإجراء عمليات تقييم منتظمة والقيام بالتعديلات بشكل مستمر، دون إغفال التصدي لمظاهر الاستياء الاجتماعي، من خلال جهود إرساء التنوع الحضري وإعادة الإدماج السوسيو-مجالي.

ك) الحركية والربط والنقل المستدام

سيكون على الحركية الحضرية الاستجابة لمتطلبات النمو الديموغرافي والتوسع الحضري، من خلال تعزيز السلامة الطرقية، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتمكين الفئات الاجتماعية الأكثر خصاصا من الولوج إلى وسائل نقل آمنة وبأسعار معقولة.

وبالنسبة للمدينة التي تسعى إلى أن تكون فعالة ومستدامة ومدمِجة من الناحية الاقتصادية، يشكل تطوير وسائل النقل العمومي الحضري رهاناً اقتصاديا واجتماعيا كبيرا. وهذه العملية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي بمثابة رافعة أساسية في خدمة سياسات التهيئة المستدامة.

ويعتبر الارتباط والنقل والتنقلات الحضرية قضايا شائكة تدخل ضمن انشغالات المواطن العادي كما السلطات العمومية. وتعد هذه القضايا محل جدال سياسي واجتماعي واقتصادي وتقني بشأن التجمعات الحضرية، لاسيما المدن الكبرى التي تواجه ثلاثة تحديات، تتمثل في: ضبط التوسع العمراني، وتلبية الاحتياجات المتنامية المرتبطة بالحركية، وضمان التماسك الاجتماعي عن طريق إدماج التدابير ذات الصلة في مقاربة للتنمية المستدامة.

ويعد الارتباط (connectivité) مسألة أساسية بالنسبة للمدينة، وهو مكون لا يمكن وضع تصوره ولا إعماله إلا في علاقة مباشرة وقوية مع العناصر التالية:

- **التخطيط الحضري** : ذلك أنه بالنسبة للمدن التي تسعى إلى تحقيق الاستدامة وتبني تدبير أمثل لمختلف جوانبها، فإن توزيع مختلف أحواض التشغيل (تجزئات مخصصة للأنشطة الصناعية أو أنشطة الخدمات) على مختلف مناطق المدينة من شأنه أن يمكن من تقليص تنقلات المواطنين للالتحاق بمقر عملهم، مما يسمح بتوزيع محاور التنقل وتجنب الاكتظاظ وتيسير النقل الجماعي.

- إقامة ترابط جيد بين المدينة والمراكز التابعة لها عبر "الترامواي" أو باقي وسائل النقل الجماعي. وتعد هذه المقاربة الطريقة الوحيدة التي بمقدورها وضع حد للتوسع الحضري اللانهائي وما له من انعكاسات سلبية. إذ ستسمح للأشخاص بالاستقرار في ضاحية المدينة وستؤدي إلى تطوير أقطاب حضرية متعددة بالمدينة وأحوزها، كما ستمكن من إقامة مجالات بين المدينة والمراكز التابعة لها عبارة عن غابات حضرية ومستغلات فلاحية حضرية تشكل فضاءات للعيش وللترفيه وتلعب دورا أساسيا في تحقيق الرفاه الذي تطمح إليه الساكنة الحضرية.

- النهوض بالحكومة الإلكترونية من خلال تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل توفير الخدمات الإدارية عن بعد، أو من خلال العمل بآلية الشباك الوحيد، مما من شأنه تقليص تنقلات المواطنين لقضاء أغراض إدارية يمكن قضاؤها عن بعد أو لدى جهة إدارية واحدة.

- العمل على إرساء النقل متعدد الوسائط، الذي من شأنه أن يخلق تكاملا بين وسائل النقل العمومي : الترامواي – الحافلة وبين استعمال وسيلة النقل الأكثر مراعاة للبيئة ألا وهي الدراجة الهوائية. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي تطوير حلول خاصة بالمسافات القصيرة، بناء على تصورات وآليات ملائمة للسياق المغربي. ففي مدن بلدان شمال المتوسط نعاين عودة قوية جدا لاستعمال الدراجة الهوائية : إذ يفوق عدد الدراجات الهوائية بمدينة أمستردام مثلا عدد السكان. في المقابل، أصبح سكان مدينة مراكش يتخلون عن استعمال الدراجة الهوائية لعدة أسباب، جزء منها ثقافي، إذ يتم اعتبار استعمال الدراجة علامة على الفقر. لذلك فثمة مجهود كبير يتعين بذله في مجال تحسيس المواطنين وتغيير السلوكات.

- النهوض بالتربية على ثقافة التنقل المراعي للبيئة المحيطة، من أجل تشجيع المواطنين على اختيار وسائل نقل مختلفة ملائمة لكل وضعية على حدة، وذلك من أجل وقف التوجه المتنامي نحو استعمال السيارة في كل التنقلات.

وبالنسبة للمدينة التي تطمح أن تكون فعالة اقتصاديا ومتماسكة اجتماعيا ومستدامة بيئيا، فإن تطوير وسائل النقل العمومي الحضري يشكل تحديا مجتمعيا كبيرا. وهو ليس غاية في حد ذاته، بل هو رافعة أساسية في خدمة سياسات التهيئة والتعمير، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بعدة اعتبارات مترابطة فيما بينها، وهي: الطفرة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وجودة الحياة الحضرية، والانسجام المجالي، والمحافظة على البيئة وتعزيزها، وحتى الخصوصيات الثقافية.

إن الرهانات المطروحة في هذا الصدد متعددة. ففي البدء، فإن الحق في التنقل هو جزء من الحق في المدينة. ثم إن الرهانات الاجتماعية والاقتصادية تحيلنا على الانعكاسات السلبية المترتبة على تنامي استخدام السيارات الخاصة، مما يؤثر سلبا على سير مرافق المدينة، ويكرس الفوارق الاجتماعية والمجالية ويولد تكاليف إضافية. ويستهلك التنقل بالسيارة الخاصة مساحة وبنيات تحتية أكبر ب 90 مرة

من التنقل عبر وسائل النقل العمومي، علما أن تلك البنيات التحتية تمولها الجماعة. ويشكل الاستثمار في مجال النقل العمومي قوة دفع اقتصادية إيجابية ويمكن أن يساهم في تخفيض نفقات التنقل بنسبة 50 في المائة. وأخيرا، تشمل التحديات البيئية الضوضاء والتلوث والصخب والازدحام واستهلاك الطاقة الأحفورية. وتولد وسائل النقل الحضري في المغرب خُمُس (5/1) انبعاثات غازات الدفيئة وثُلُث (3/1) إجمالي كمية ثاني أكسيد الكربون، بمعدل نمو سنوي يقارب 5 في المائة. وبلغ تلوث الغلاف الجوي في كل من الدار البيضاء وطنجة ومراكش، مستويات، من حيث قياس الجزيئات الدقيقة (الجسيمات) من فئة (PM2,5)، أعلى بكثير من العتبة التي توصي بها منظمة الصحة العالمية[4]. وتقدر كلفة هذا التلوث بنسبة 0.8 في المائة من الناتج الداخلي الخام. وهذا ما يجعل سهام النقد توجه للسيارات باعتبارها مسؤولة على التلوث بشكل أكبر من وسائل النقل العمومي.

ل)تطوير إمكانات المدن في مجالات الإبداع والابتكار وتثمين الرأسمال غير المادي والثقافي

لا يزال اقتصاد المدن مرتكزاً بشكل ضعيف على الابتكار والإبداع والبحث التطبيقي. ففي سنة 2014، لم يتم إيداع سوى 300 براءة اختراع في المغرب، أي ما يعادل أقل من 10 براءات لكل مليون نسمة، منها 50 فقط تم إيداعها من قبل شركات. وعلى سبيل المقارنة، سجلت البرازيل 24 براءة اختراع لكل مليون نسمة، وتركيا 65، وبولونيا 124.

ومن الأهمية بمكان العمل على تغيير العقليات وبناء ثقافة لتشجيع الإبداع والابتكار داخل المدرسة والأسرة والإدارة. ويكمن الرهان المطروح في توفير مناخ ملائم وضمان انخراط واسع النطاق من لدن جميع الفاعلين في إحداث التغييرات الاجتماعية والثقافية المنشودة، على درب ترسيخ ثقافة المبادرة والمقاولة والابتكار.

إن الغاية المثلى هي توجيه الكفاءات نحو القطاعات الصاعدة لخلق الثروات، المتمثلة في الاقتصاد القائم على الإبداع والابتكار والمعرفة، والمرتكز على التكنولوجيات الخضراء الجديدة والإعلام والاتصال.

4. أهمية وضرورة المقاربات معيارية من أجل تطوير المدن المستدامة بالمغرب

لا يمكن لأحد أن ينكر المبادرات والمشاريع والتدابير العمومية التي تجسد إدماج الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عمليتي تخطيط وتهيئة المجالات الترابية. فقد بذلت جهود لتغيير المسار نحو مقاربات تستجيب لمتطلبات الاستدامة وتعزز التماسك الاجتماعي والإدماج الاقتصادي في ظل احترام المعايير البيئية.

وبالإضافة إلى وضع المغرب لمجموعة من التصاميم والمخططات، كالتصميم الوطني لإعداد التراب، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، والمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، وتصميم التهيئة، وغيرها، بغية تزويد الجماعات الترابية، لاسيما المدن، بأدوات التخطيط والتدبير، ينبغي التأكيد على أن المغرب حاول

[4] تم إحراز تقدم كبير في السنوات الأخيرة بفضل القيود المفروضة على استيراد العربات التي يزيد عمرها عن 5 سنوات، واعتماد معايير أكثر صرامة تخص الوقود. ومع ذلك، فإن العجز كبير، علماً أن النقل هو أول مستهلك للطاقة في المغرب بما يقرب من 40 في المائة من الاستهلاك النهائي للمنتجات البترولية. ويمثل النقل البري 88 في المائة من استهلاك الطاقة في قطاع النقل، منها 35 في المائة بالنسبة للسيارات الخاصة و41 في المائة بالنسبة لأسطول النقل البري للبضائع.

إضفاء الطابع المؤسسي على موضوع التنمية المستدامة، من خلال الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة[5] ومسلسل تفعيله.

وفي ضوء ما سبق، يمكن الحديث عن مفارقة بين "المبادرة والجمود" بخصوص مسألة التنمية المستدامة في المغرب. فلا نعدم الخطاب الرسمي، والدراسات، والمناقشات والبرامج الرامية إلى إعداد التراب، وحماية البيئة وتثمينها. ومع ذلك، يظل العمل على أرض الواقع غير ملموس، بحيث يمكننا أن نتحدث عن نوع من الجمود إزاء إشكالية واضحة المعالم.

من جهة أخرى، تشير حصيلة وتوزيع المواصفات القياسية (المعايير) المغربية حسب القطاعات إلى أن التقييس يشمل مجالات الصناعة والبناء والأشغال العمومية والصحة والأمن والبيئة وما إلى ذلك. في حين لا تشمل عملية التقييس بعد المعايير المتعلقة بتفعيل الاستدامة في المدن، مثل إيزو 37120 و 37101 ومؤشر "STAR". وجدير بالتذكير في هذا الصدد، أن المعهد المغربي للتقييس[6] أطلق، بمبادرة مشتركة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبئي، ورشا على قدر كبير من الأهمية يتمثل في مشروع وضع معيار مغربي في مجال استدامة المدن، وذلك بهدف إرساء معالم مسلسل استدامة المجالات الحضرية، وقد حث المعهد المجالس المنتخبة على الانخراط في تأهيل المدن للحصول على علامة المميزة للمدن المستدامة.

إن السياسة العمومية هي سلسلة من الإستراتيجيات والإجراءات التي تقدم إجابات قانونية ومؤسساتية وتقنية لوضعية تخلق إشكالية. غير أنه، وفي ظل أوجه القصور المتعددة الأوجه التي تعاني منها المدن، ليس ثمة سياسة للمدينة تدعو إلى وضع معايير تتعلق بالاستدامة، ولا إطار منهجي مشترك يمكن من إدماج هذه المعايير بشكل تدريجي على مستوى المدن المغربية. لذا، يتعين تعزيز الترسانة الوطنية المتعلقة بالمعايير والقواعد التنظيمية، وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز الأطر المرجعية المتعلقة بمختلف جوانب التنمية المستدامة، ووضع وتنفيذ إستراتيجيات مشتركة لتطوير المعايير والشهادة بالمطابقة ونشرها على الصعيد الوطني، لاسيما في مجال الاستدامة الحضرية.

[5] ظهير شريف رقم 1.14.09 صادر في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014) بتنفيذ القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة (الجريدة الرسمية عدد 6240 الصادرة بتاريخ 20 مارس 2014).

[6] ظهير شريف رقم 1.10.15 صادر في 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) بتنفيذ القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد (الجريدة الرسمية عدد 5822 بتاريخ 18 مارس 2010). ينص هذا القانون على إحداث مؤسسة عامة تسمى "المعهد المغربي للتقييس" خاضعة لوصاية وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وتقوم بتمثيل المغرب لدى الهيئات الدولية والإقليمية والأجنبية.

5. الخلاصات الرئيسة لتشخيص أوجه العجز الحاصل على مستوى استدامة التنمية الحالية للمدينة المغربية

ملاحظات تتعلق بالوضع الحالي للمدينة في مجال الاستدامة

أ) لم تتحول المدينة المغربية بعد إلى مشروع مجتمعي مشترك مفتوح بشكل ديمقراطي، يتقاسمه ويتملكه السكان بالقدر الكافي:

لا يحظى مشروع المدينة بالمكانة التي يستحقها في السياسات العمومية. ومن المؤكد أن هذا الموضوع يشكل انشغالاً وطنيا، بيد أنه لا يزال لا يرقى إلى حجم المشاكل الهيكلية للمدينة ووزنها على الأصعدة الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

إن المدينة المستدامة ينبغي أن تجسد مشروعا مجتمعياً تجتمع فيه الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية والمجالية. ولا يمكننا أن نتوق إلى تحقيق تنمية حضرية مستدامة دون أن نكون قادرين على مضافرة المساهمات الفكرية والعاطفية وتلك المستمدة من تجارب جميع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين. ولا بد من التذكير بأن التنمية الحضرية تستلزم اعتماد مقاربة تشاركية وتعبئة جميع الفاعلين المعنيين.

وتفتقر المدينة المغربية عموماً إلى رؤية متبصرة، وواضحة المعالم، ومشتركة. ولا يمكن تقاسم هذه الرؤية وتَمَلُّكُها إلا إذا أُشْرِك المواطنون في بلورتها. ومع ذلك، فإن المدينة غالبا ما تكون واقعا مفروضا أو فضاء تكنوقراطيا بل قد تكون نتاج ديناميات تحاكي الاتجاهات السائدة. ونادراً ما نجد منتخبين يحملون مشروع تنمية حضرية واضح المعالم ومتجانس. ولا يَرِد هذا الموضوع عموما إلا بشكل محتشم في برامج الأحزاب السياسية؛ التي لا تتناول مسألة الاستدامة الحضرية إلا بطريقة مجزأة. كما أنه ليس من المعتاد، على مستوى المبادرات العمومية والجمعوية، الترويج لمشروع المدينة لفائدة الفاعلين والساكنة.

ويلاحظ التقرير أن السياسات القطاعية هي التي تحدد للأسف معالم الفضاءات الحضرية، وذلك في ظل افتقار التدخلات العمومية التي تشهدها المدينة للالتقائية والانسجام.

إننا اليوم أبعد ما نكون عن المطالبة بتحويل مجال حضري معين، أو التصدي لتدهور حديقة عمومية أو لإتلاف موقع مخصص لمرفق ذي منفعة عامة. وليس من المعتاد أن نعترض على وثيقة "اختيار التهيئة" على اعتبار أنها غير متوازنة أو تعسفية؛ والحال أن الوعي الجماعي هو الذي يمكن أن يسهم في بناء مدينة متماسكة وتنافسية ومستدامة.

ومن بين الخلاصات المستفادة من الدراسة المقارنة الدولية التي تناولت كلاً من مدن ليل (فرنسا) ومونتريال (كندا) ومالمو (السويد) وسونغدو (كوريا الجنوبية) وكيغالي (رواندا) وبوغوتا (كولومبيا)، تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد نموذج يمكن استنساخه للمدينة المستدامة، فالنماذج القائمة متعددة ومتنوعة. ومع ذلك، تُبرز التجارب الناجحة بعض عناصر النجاح كالقدرة على التعبئة والانخراط والتنظيم في إطار سياسات حضرية متبصرة تحفزها حركة للتوعية الجماعية.

ب) ينظر إلى نظام الحكامة على أنه متسم بالقصور ولا يستجيب لرهانات ومتطلبات المدينة المستدامة وخاصة بالنسبة للحواضر الكبرى:

يتسم نظام حكامة المدينة بانعدام التنسيق بين السلطات العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات الإدارية. وتبدو بجلاء مظاهر التداخل التي تنشأ عن حالات التشتت والتردد بين مستويات الحكامة الترابية، من ناحية، وبين الدولة والسلطات المنتخبة من ناحية أخرى. ويؤدي هذا التداخل إلى حالات نزاع وعرقلة تلقي بظلالها على عملية اتخاذ القرار، مما ينعكس على تدبير المدينة ومستقبلها.

ولا يزال ثقل سلطة المراقبة التي تمارسها الدولة على المدينة يعتبر مفرطا. ولم تتخلى الدولة نهائيا عن مقاربتها المركزية. كما أن المبادئ المتعلقة بحرية الإدارة وتفويض السلط (التفريع) لم تتجسد بعد بشكل كامل على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللاتمركز الإداري لم يحقق النجاح المأمول، إذ لم يتعد الأمر تفويض الإمضاء بدل اتخاذ مبادرات قوية لنقل السلطات من المركز نحو المجالات الترابية. إن التنمية الحضرية المستدامة تقتضي بالضرورة اعتماد لامركزية حقيقية يواكبها أو حتى يسبقها توسيع نطاق اللاتمركز الإداري كشرط مسبق لا غنى عنه لحسن حكامة المدينة.

إن المدن بحاجة إلى مجالس منتخبة مؤهلة وإلى مسؤولين في مستوى الصلاحيات الموكلة إليهم في مجال الحكامة الحضرية والتدبير الإجرائي. ومع ذلك، فإنه ليس من المستغرب أن نجد منتخبين ومسؤولين إداريين ليست لهم دراية بالقواعد القانونية والإستراتيجيات والمواثيق والبرامج المنبثقة عن القوانين وتصاميم التهيئة ومخططات التعمير والدراسات القطاعية.

وقد شكلت التنمية المستدامة موضوعا جرى تناوله على مستوى الخطاب الرسمي، والعديد من الكتابات، والنقاشات والبرامج. ويتعلق الأمر بما يلي: الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية، والتصميم الوطني لإعداد التراب، والاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، والاستراتيجية الوطنية الرقمية، والاستراتيجية الوطنية لتنمية اللوجستيك الحضري، وبرنامج المدن الجديدة والأقطاب الحضرية الجديدة، ومخطط المغرب للسكك الحديدية في أفق 2040، والمخطط الوطني للتطهير السائل، والمخطط الوطني للتطهير الصلب، وغيرها. بيد أن الإدماج الترابي لهذه الإستراتيجيات والبرامج والمخططات في برامج تنمية المدن وفي التخطيط الحضري لا يتم بشكل مُهيكَل.

وتؤثر مركزية الدولة في بعض الأحيان سلباً على المدينة. ولا يزال قرار إنشاء مدينة جديدة حكراً على السلطة المركزية وفق مقاربة "تنازلية" وحسب العرض المتوفر من الوعاء العقاري العمومي، ودون أن يستند إحداث هذه المدن إلى مقاربة تصاعدية أو تخطيط استراتيجي منبثق عن التهيئة المجالية أو عن التعمير التوقعي.

وتتسم وسائل الجماعات المحلية بمحدوديتها، كما أنه لا توجد أي آلية قانونية ومؤسساتية محددة مسبقا لضمان استدامة النماذج الحضرية التي يجري تنفيذها.

وعلاوة على ذلك، هناك العديد من الصلاحيات الواقعة ضمن اختصاص الدولة وتجد صداها في المدن ويتعلق الأمر بتمركز المدن في المناطق الساحلية، وتحصيل الضرائب، ومصير المدرسة العمومية،

وتفويت الخدمات الحضرية، وغياب نظام لدعم الطاقات المتجددة، ولولوج مشاريع الطاقات المتجددة إلى سوق الكهرباء ذات الجهد المتوسط والمنخفض.

إن مسطرة الاستثناء، التي يتم العمل بها في مجال التعمير على هامش القانون، تعد انعكاساً لنمط من الحكامة يقدم حلولاً جزئية، لكنها للأسف تكون في كثير من الأحيان على حساب مصلحة المجال الحضري.

وهناك العديد من الأدوات التي توفرها الترسانة القانونية الجاري بها العمل لا تنفذ تنفيذا جيدا. فالتعاون بين الجماعات، ومؤسسات التعاون بين الجماعات، والتجمعات، وآليات التعاون والشراكة والتعاقد، والتدبير الحديث وفق مؤشرات للتتبع والتنفيذ والأداء، وتقنيات التتبع والتقييم، فضلا عن أنظمة المعلومات، كلها نماذج لأوجه القصور المسجلة في مجال حكامة المدن.

ج) يواجه المجتمع المدني في المدن عدة إكراهات تحول دون اضطلاعه بالصلاحيات المتعددة المخولة له على مستوى المشاركة والتشاور وتقييم البرامج التنموية بالتنسيق مع هيئات الحكامة المحلية

لقد كرَّس الدستور والقوانين التنظيمية الخاصة بالجهوية مبدأ الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، كما تم بموجب هذه النصوص إحداث آليات للتشاور مع المواطنين والجمعيات المحلية. ومن جهة أخرى، تعززت الترسانة القانونية بالمغرب سنة 2017 بالمصادقة على القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية والقانون التنظيمي رقم 64.14 .بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

كما يتمتع المجتمع المدني في المدن بصلاحيات مهمة في مجال المشاركة في وضع السياسات والبرامج التنموية للمدن وتتبعها وتنفيذها وتقييمها. وفي جميع أنحاء العالم كما في كل الإطارات المرجعية المعيارية، تعتبر هذه المشاركة الفعلية والموسعة للمواطنات والمواطنين شرطا لا غنى عنه لتحقيق الانتقال إلى المدن المستدامة.

لا شك أن الديمقراطية التمثيلية تعد خيارا لا رجعة فيه ومكونا ضروريا يقوم على إشراك المجالس المنتخبة في تدبير الشأن العام. غير أن هذه الديمقراطية التمثيلية، سواء في المغرب أو في بلدان أخرى، تتصف بالمحدودية في مجال حكامة المجالات الحضرية، إذا لم يتم تعزيزها ومواكبتها بالديمقراطية التشاركية.

ذلك أن عزوف المواطنات والمواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية المحلية للمدينة، كما يظهر ذلك من خلال نسبة المشاركة في الانتخابات الجماعية، يظل واقعا يشوب المسلسل الديمقراطي.

إننا مدعوون **لبلورة ديمقراطية تشاركية حقيقة؛** وإلى تعميق التفكير حول نظرة المواطنين للأحزاب السياسية ودرجة ثقتهم فيها؛ وتكثيف المبادرات الرامية لتعبئة وجلب اهتمام الشباب والأطر والنساء بالحياة السياسية، من أجل ضمان مشاركة المواطنات والمواطنين في الانتخابات، طبقا لأحكام الفصل 11 من الدستور.
من المؤكد أن مسلسل الديمقراطية المحلية يواجه العديد من الصعوبات التي تحد من التدبير الأمثل لعملية اتخاذ القرار وتنعكس سلبا على تملك المشاريع التنموية. كما أن الديمقراطية التشاركية تنحصر حاليا في

مستوى الخطاب والنصوص القانونية والآليات المؤسساتية، لكن دون أن يكون لها كبير أثر على أرض الواقع. إذ لا يمكن أن يشعر المنتخبون ولا الفاعلون بالمجتمع المدني بالرضا عن بعض الاجتماعات المناسباتية التي تكشف عن تفاوتات في امتلاك المعلومات بين الطرفين، وتؤثر سلبا على علاقتهما بدل أن تشكل قوة اقتراحية وفضاء لإطلاق المبادرات. إن الديمقراطية التشاركية في حاجة إلى آليات جديدة ملائمة للسياق الوطني ومتسمة بالابتكار والشفافية. كما ينبغي على المدينة أن توفر الوسائل اللازمة لتأهيل المجتمع المدني وتعزيز قدراته وتشجيع انتظامه في إطار شبكات.

من جانبها، ينبغي على هيئات المجتمع المدني أن تبذل جهودا في اتجاه توسيع مجال اهتمامها لكي لا ينحصر في الانشغالات الموضوعاتية أو القطاعية، وينفتح على قضايا من قبيل إرساء المدينة المستدامة، إعادة التشكيل المجالي، التكامل الحضري، التماسك الاجتماعي، والعديد من القضايا الأخرى المتعلقة بسياسات المدينة.

وعلى غرار النسيج الجمعوي، ينبغي على القطاع الخاص أن ينخرط بدوره في صياغة مستقبل المدينة. وقد تم تعزيز العلاقة بين الجماعة الترابية والقطاع الخاص من خلال الهيئة الاستشارية المحدثة على مستوى المجالس الجهوية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة والتي أنيط بها الانكباب على القضايا المتعلقة بخلق الثروة. كما يهيب القانون بالجماعات وبباقي الجماعات الترابية إبرام اتفاقيات للتعاون وإقامة علاقات شراكة مع القطاع الخاص.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات المتعلقة بإعداد دراسة الأثر البيئي للمشاريع الاستثمارية ووثائق التعمير تنص أيضا على التشاور مع الساكنة والجمعيات المحلية. غير أننا نلاحظ أن هذا المسلسل يعاني من جهة من عدم توحيد الأساليب الخاصة بالحوار والتقدم بالآراء والترافع، كما يواجه من جهة أخرى ضعف قدرات الجمعيات المحلية في ما يتعلق بالعمل في إطار شبكات وتحليل المشاريع.

د) تجد المدينة المغربية صعوبة في منح سكانها الشعور بالرفاه والتمازج الاجتماعي والتطور الثقافي ولا تمكن من إدماج المهاجرين في انشغالاتها

يعتمد رفاه السكان على توفر بيئة حضرية تحمل قيم ومتطلبات التمازج الاجتماعي والتضامن والأمن والصحة والنظافة والنماء. وإلى جانب العوامل البنيوية، تكتسي هذه الجوانب أهمية بالغة من أجل إنشاء مدينة مدمِجة وجذابة. ومع ذلك، فإن المدينة في المغرب هي عموما نتاج مجموعة من التجزئات المصممة خارج إطار رؤية مندمجة تضع التماسك الاجتماعي والرفاه في صلب الانشغالات.

وفي الواقع، فإن المعايير المعتمدة في عمليات البناء في مجال السكن الاجتماعي لا تتيح أي تمازج اجتماعي أو رفاه. ولا شك أن الكثافة المفرطة البالغة 230 وحدة للسكن الاجتماعي في الهكتار الواحد، وتقليص ارتفاع سقف المنازل، وتقليص مساحة المسالك والفضاءات العمومية تؤثر على تكلفة المنتوج، إلا أنها تضع جودة الحياة الحضرية موضع تساؤل. ويساهم هذا التساهل في تنامي مظاهر التفرقة والإقصاء والمخاطر الاجتماعية في مجمعات سكنية لا توفر شروط السكن اللائق.

لقد أضحت المدينة بشكل متزايد مسرحاً لمآسي ومخاطر العصر الحديث. ولذلك، يجب أن نقلص من تجزئة المدينة وأن نحد من مظاهر الفصل الحضري، من خلال توزيع الوظائف الحضرية، والمرافق

العمومية، والفضاءات العمومية ومعالم الهوية على جميع الأحياء والقطاعات داخل المدينة، وذلك بغية منح السكان الشعور بالكرامة والحق في العيش في مدينة تليق بهم.

إن العيش في وحدة سكنية لائقة عامل حاسم لتحقيق الاندماج والمواطنة والرفاه. ويتمثل التحدي في أن نعمل بشكل تدريجي على مستوى الوعي الجماعي على غرس ثقافة حضرية حقيقية والارتباط بالحي الذي ينبغي أن ينظر إليه باعتباره ملكية مشتركة.

وتتطلب الاستدامة الحضرية إحداث تغيير في السلوكيات والاتجاهات المتعلقة بالتخطيط والإنتاج والاستهلاك. وعلى سبيل الإشارة، لا تحدد أي قاعدة وطنية ملزمة نسبة المساحات الخضراء التي ينبغي توفيرها وفقاً لكثافات القطاعات وصبغتها. ولا يوجد أي نص تنظيمي لتحديد حجم مسلك معين بطريقة مضبوطة ودقيقة. ومن ثم يمكن القول إن البرمجة الحضرية تتسم في الغالب بالتخبط. ومنذ البداية، يتم تبني منطق تصحيحي للتدارك والتكيف مع الظروف، عوض تبني مقاربة استشرافية.

وتفتقر المدينة إلى ميثاق ثقافي يسلط الضوء على المبادئ والقواعد التوجيهية الكفيلة بتحقيق الاندماج الحضري، والتماسك الاجتماعي، ومتطلبات النظافة الحضرية، والأمن العمومي، وتعزيز الأبعاد ذات الصلة بحفظ الذاكرة والأبعاد الرمزية والطبيعية للمدن.

إن على المدن المغربية بذل جهود من أجل سد النقص المسجل في الفضاءات الخضراء، كما يتعين عليها وضع الوسائل والآليات الكفيلة بتأمين هذه الفضاءات الخضراء ومواكبة تطورها ونموها، وذلك من خلال العمل على :

- مراجعة مخططات توسيع المدن، عبر منع التمدد المستمر والمتصل للبنيات ومنع اللجوء إلى الرخص الاستثناءات، وذلك من أجل ضمان وجود مساحات وفراغات بين المباني، تخصص للغابات الحضرية والفلاحة الحضرية. ويذكر أن هذا النوع من الفضاءات يلقى نجاحا كبيرا في مدن البلدان المتقدمة.
- إطلاق مشاريع الأحياء الصديقة للبيئة ومسابقات في تزيين الأحياء بالمزهريات والحدائق المقامة على أسطح المباني....
- تمويل مشاريع للتنشيط الثقافي بالمنتزهات والحدائق، مما سيمكن المواطنين من تملك هذه الفضاءات، على الأقل خلال عطل نهاية الأسبوع والأعياد، بدل جعلها مجرد طريق للمرور أو فضاء يشغله المنحرفون.
- استعمال التلاميذ والطلبة لبعض المنتزهات الكبرى التي تزخر بتنوع بيولوجي هام، كفضاءات بيداغوجية وعلمية.

هـ)لا يوفر الفضاء العمومي في المدينة المغربية الأمن، لا سيما للنساء، مما يعوق إدماجهن في الحياة العملية

وفقا لنتائج البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء، الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط في سنة 2009، يبدو أن الأماكن العمومية لا توفر دائما الأمن للنساء، لاسيما في المدن، ولا يمكنهن،

شأنهن في ذلك شأن الرجال، الاستمتاع بهذه الأماكن بسبب جميع أشكال العنف الممارسة ضدهن. ويبين البحث أن من بين 5.7 مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة، يقطنَّ في الوسط الحضري، تعرضت 2.3 مليون امرأة، أي 40.6 في المائة، لشكل من أشكال العنف مرة واحدة على الأقل، في مكان عام في مدينتهن، خلال الاثني عشر شهرا التي سبقت إجراء البحث.

وحسب البحث المشار إليه، تنتمي النساء ضحايا العنف في الأماكن العمومية في مدننا إلى جميع الفئات العمرية وجميع الشرائح الاجتماعية.

وتفيد النساء القاطنات في الوسط الحضرى ممن لديهن مستوى دراسي عال أنهن تعرضن للعنف أكثر من غيرهن من النساء. وفي الواقع، فكلما ارتفع المستوى الدراسي للمرأة، كلما ارتفع معدل انتشار العنف ضدها. وتتراوح هذه النسبة بين 29 في المائة في أوساط من ليس لهن أي مستوى دراسي و 40.6 في المائة ممن لهن مستوى التعليم الابتدائي و 57.9 في المائة ممن لديهن مستوى التعليم العالي. وأخيرا، تظهر نتائج البحث أن العنف ضد النساء في الأماكن العمومية في الوسط الحضري هو ظاهرة تخص الشباب بالأساس، سواء باعتبارهم ضحايا أو معتدين، كما أن حالات تقديم الضحايا لشكايات لدى السلطات المختصة لا تزال ضعيفة. لذلك، فقد يشكل انعدام الأمن أحد عوامل انخفاض معدل نشاط النساء في الوسط الحضري.

ويثير هذا الوضع التساؤل حول مسألة إدماج المرأة عن طريق الشغل، وهو موضوع لا يترجم إلى تدابير تنفيذية في المقررات الدراسية أو التخطيط الحضري أو الخطط التنموية للمدن.

و) يشكل ضعف تملك ثقافة التنمية المستدامة ونقص التربية على القيم الحضرية عبئا على المدينة:

يعد تعزيز ثقافة التنمية المستدامة واحداً من الرهانات الكبرى للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. إن السعي إلى بناء مدينة مستدامة هو في الواقع سعي إلى بناء مجتمع مدمِج يمنح دوراً حيويا للثقافة في بناء مشروع التنمية الحضرية. إن المدينة التي تريد النجاح في تحقيق نهضتها ينبغي أن تعتمد حتماً على تثمين الثقافة والقيم الحضرية.

وعادة ما لا يتم إيلاء اهتمام خاص لتقييم انعكاسات الثقافة على التنمية المستدامة. ولن تتكلل الجهود الرامية إلى ضمان الاندماج الاجتماعي والنمو المنصف، والتقليص من آثار التغيرات المناخية بالنجاح إلا إذا أخذت بعين الاعتبار الجوانب الثقافية للحياة المجتمعية.

ولا شك أن ثمة نماذج متعددة لإدماج ثقافة الاستدامة في السياسة العمومية الحضرية. وفي هذا الصدد، تعد المواثيق الخاصة بالمدن المستدامة، مثل تلك الخاصة بمدن آلبورغ ولايبزيغ وكيتو، وثائق غنية حول هذا الموضوع. غير أن هذا الانشغال يغيب عند وضع تصاميم إعداد التراب والتعمير وكذا في برامج عمل الجماعات.

ولا تزال المدينة والبيئة وغيرها من القيم الثقافية والاجتماعية قضايا ثانوية في البرامج التعليمية. إن تَمثُّل مجال حضري تنافسي ومواتٍ ومستدام ينبغي أن يترسخ في معيش التلميذ كما في الدروس التي يتلقاها. إن تنمية الذوق والوعي والإحساس بالمجال الحضري عند الطفل هو جزء من تربيته. لذا، فإن المغرب

يحتاج إلى "معجزة تربوية" تقتضي، من بين أمور أخرى، تحديث المنظومة التربوية ككل واعتماد نمط حكامة جديد للمدرسة العمومية. ومع ذلك، يجب أن نكثف من وحدات التدريب والتوعية الموجهة للمنتخبين والإدارة والسكان، من أجل غرس قيم التنمية المستدامة والقيم الحضرية في نفوسهم.

ز) يعد الابتكار والبحث والتطوير رافعات للاستدامة تفتقر إليها المدينة في المغرب:

إن المدينة التي لا تشجع على بناء مجتمع المعلومات، ولا تستغل بشكل واضح إمكانات التكنولوجيات الجديدة، ولا تيسر ولوج الساكنة إلى تكنولوجيات الإعلام والتواصل، هي مدينة تتسم بالجمود. فمن دون تعزيز ثقافة روح المقاولة، ودون النهوض بمهن التميز ودون ضمان شروط تنفيذ مشاريع البحث والتطوير، لا يمكننا أن نتوق إلى بناء مدينة تنافسية ومستدامة.

ويتمثل الرهان في ضمان انخراط واسع النطاق لجميع الفاعلين في التغييرات الاجتماعية والثقافية من أجل الانتقال إلى ثقافة المبادرة والمقاولة والابتكار. ويتعين في هذا الصدد خلق مناخ مواتٍ للأعمال والابتكار والمبادرة وانخراط جميع الدوائر المعنية بالحكامة الترابية وجميع الفاعلين، خدمةً للمدينة المستدامة.

إن السياق الوطني لا يستجيب لمتطلبات الاقتصاد القائم على الإبداع والابتكار والمعرفة. فالنشاط الاقتصادي، الذي لم يعد يقتصر على الزراعة أو الصناعة أو الخدمات، أصبح قائماً على المعرفة بشكل متزايد، مما يتهدد الإنتاج والمعلومات والمعرفة ويخلق مظاهر منافسة شرسة.

إن المدن في المغرب مدعوة إلى خلق مناخ من شأنه أن يحرر الطاقات الكامنة في مجالات البحث والإبداع والتنمية والابتكار. فالمدن التي تطمح إلى أن تكون مستدامة ومدناً مستقبلية، ينبغي أن تعزز تركيزها على أقطاب الإبداع ومراكز البحث والتميز، من خلال إدماج الأبعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة في أهدافها وبرامجها ومجالات تدخلها.

ح) تعاني جاذبية المدن في المغرب وتنافسيتها الاقتصادية من غياب اليقظة الاستشرافية والذكاء الترابي:

باستثناء المدن العتيقة المغربية، يتعرض النسيج الحضري لتضخم ديموغرافي، لا يعود فقط لاحتياجات القطاع الاقتصادي؛ والحال أن المدينة يجب أن تتطور بناءً على قاعدة اقتصادية متعددة الوظائف ومتعلقة بأرضيات صناعية وعلمية ومعرفية وخدماتية وغيرها تساهم في خلق فرص شغل وافرة.

وتفتقر العديد من المدن المغربية إلى التجهيزات والبنيات التحتية الاقتصادية، كما يعوزها الابتكار، مما يجعلها بالتالي مفتقرة للجاذبية. وكثيرا ما تكون الأنشطة الاقتصادية غير خاضعة لتخطيط مسبق ولا تستفيد من المواكبة الملائمة.

وتُسجَّل أوجه قصور كبيرة في جميع المدن المغربية على مستوى القضايا المتعلقة بالحركية والربط في المدينة، علماً أن الترابط والعلاقات المتبادلة بين المدينة والمناطق المحيطة بها، وشبكتها الحضرية، وروابطها الاقتصادية على الصعيد الدولي، كلها عوامل حاسمة بالنسبة لتطورها ومستقبلها.

وتعد المدينة، التي تجمع بين الجاذبية الاقتصادية دون التضحية بالعوامل المتعلقة بالتكامل والتماسك الاجتماعي والتجانس المجالي والاستدامة، بطبيعة الحال إطاراً مواتياً للاستثمار وخلق فرص وثروات متعددة.

وتسجل بالمدن المغربية الكثير من مظاهر هدر الطاقات على مستوى خلق الثروة والتشغيل. فهي لا تستفيد من إمكانية إعادة تدوير النفايات الصلبة، إذ أن 37 في المائة فقط من النفايات المنزلية تطرح في مطارح خاضعة للمراقبة وأقل من 10 في المائة يتم إعادة تدويرها. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الضغط الممارس على الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية في سنة 2014 إلى تسجيل كلفة تدهور بلغت 3.52 في المائة من الناتج الداخلي الخام. ولا تزال وتيرة الانتقال نحو اقتصاد دائري وأخضر بطيئة، علماً أن معدل استعمال الطاقات المتجددة في المدن لا يزال ضعيفا.

ولم تنخرط معظم المدن المغربية بشكل كاف في الديناميات الدولية. ويبقى ارتباطها بسلاسل القيمة العالمية محدوداً. وهذا ما يجعل تنافسية الاقتصاد الوطني مرتبطة إلى حد كبير بتنافسية المدن والمدن الكبرى.

إن المدينة المغربية مدعوة إلى استلهام الممارسات الجيدة، فيما يتعلق بأنظمة توحيد المعايير ومنح العلامات، المعمول بها على الصعيد الدولي، كما يتعين عليها الانخراط في منطق أهداف التنمية المستدامة وأن تتموقع من خلال مجموعة من المشاريع المؤهلة للاستفادة من آليات التمويل العالمية.

إن كبريات المدن الوطنية غير متشبعة بما فيه الكفاية بقيم الإبداع والتنافسية، اعتباراً للمخاطر التي تنطوي عليها العولمة. وتبقى فعاليتها في استقطاب الاستثمارات وخلق التنمية رهينة إلى حد كبير بجودة البيئة الاقتصادية والاجتماعية الحضرية.

وتعد إمكانات المدن ووزنها ومستوى طموحاتها عوامل محددة لمدى قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التنمية، والتماسك الاجتماعي، والتجانس المجالي، وتغير المناخ، والاستهلاك الأمثل للموارد الطبيعية، وجودة الحياة والتنافسية الترابية.

ط) لا يؤخذ التنزيل المحلي لأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتتبع تنفيذها بعين الاعتبار في مرحلتي إعداد وتقييم البرامج التنموية للمدن

كانت أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها المغرب في شتنبر 2015 محط نقاش وتفكير مستفيضين على الصعيد الوطني، غير أن الحكومة لم تنشر حتى الآن خريطة الطريق، والجدول الزمني، والميزانية ذات الصلة بتنفيذ هذه الأهداف على المستوى القطاعي والجهوي والمحلي، ولاسيما على مستوى المدن.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ أنه لا يتم إشراك المنتخبين المحليين ولا المواطنين ولا الجمعيات المحلية في النقاشات بشأن هذا الموضوع الحيوي المتمثل في التنزيل المحلي لأهداف التنمية المستدامة واستدماجها في البرامج والمشاريع الاستثمارية والبنى التحتية التنموية.

ملاحظات تتعلق بتنظيم وتدبير وسائل المدينة:

ك) يعاني تخطيط المدينة المغربية من أوجه قصور من حيث الاستدامة والتكامل على المستويين الجهوي والوطني:

في غياب أنظمة للتصميم وتوحيد المعايير ومنح العلامات الخاصة بالمدن المستدامة على الصعيد الوطني، قد تكون الدراسات المتعلقة بالتنمية الحضرية الطويلة المدى غير دقيقة. وهناك حاجة إلى إرساء سياسة للمدينة من أجل الاستدماج التدريجي لأهداف الحصول على شهادة إيزو للاستدامة والأطر المنهجية ذات الصلة على مستوى المدن المغربية.

إن المدينة غير محصنة من مخاطر تقليص حجم مكوناتها الحضرية، بما في ذلك المساحات الخضراء، والأماكن العمومية المفتوحة، والمرافق الرياضية والترفيهية، والطرق. ولا تنص الترسانة القانونية الوطنية على أي معيار خاص بالمقاييس المناسبة لشبكة الطرق الحضرية. ولا يمكن لأي معيار قطعي أن يحدد مدى مردودية فضاء عمومي أو طريق ومدى استدامة أدوارهما. لذا، فإن تصميم المدن ينبغي أن يتم وفق مقاربة تجريبية تعتمد على مستوى طموح المدينة وترتكز على الاعتبارات التقنية والمالية.

وعندما يتم تغليب الجوانب المسطرية على المعرفة والكفاءة، فإن التخطيط الحضري يصير مجرد إجراء إداري يخضع لطقوس اللجان والاجتماعات والمحاضر. ولا تزال أوجه القصور البنيوية قائمة، من قبيل عدم الملاءمة بين متطلبات الحركية المستدامة والتخطيط الحضري الاعتيادي. ولا تتوافق عمليات إعداد وتنفيذ مخطط التنقلات الحضرية دائماً مع وثائق التخطيط الحضري، لاسيما المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، وذلك من أجل بناء مدينة مترابطة ومتناسقة ومتصلة.

وقد أدت المقاربة المعتمدة منذ قرن من الزمن في مجال التخطيط الحضري في المغرب إلى أزمة في الهوية والتعبير الثقافي، وبالتالي أزمة في الفعالية. ويتعلق الأمر باللجوء بشكل مفرط إلى تقسيم المدينة إلى مناطق مما أدى إلى انقسامات مجالية، مع ما يترتب عنها من مظاهر فصل اجتماعية. ويُنظر إلى الفضاء الحضري باعتباره عنصرا مطلقا وليس منظومة تتكون من عناصر متفاعلة ذات عمق إنساني وثقافي.

ولا يتيح التخطيط الحضري، كما يجري تنفيذه في المغرب، تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. ومن الضروري ضمان الترابط بين الفضاءات الحضرية والأماكن العمومية على مستوى كل حي وقطاع من أحياء وقطاعات المدينة.

ولا يزال التخطيط الحضري وتدبير المدن على الصعيد الوطني بعيدين عن تلبية متطلبات البيئة الحضرية. ولا يحمل التعمير حتى الآن بعداً بيئيا، يكفل التوفيق بين المبادرات العمومية ومعرفة الواقع واستشراف المستقبل.

وتتسم العديد من المدن المغربية بكونها تنتظم حول مركز وحيد. ويعد انتظام المدن حول مراكز متعددة عملية صعبة عندما تسعى إلى الاستجابة لسياق اجتماعي ومجالي واقتصادي محدد. ويحفز هذا التعدد في المراكز انتظام المدينة حول أقطاب متعددة ويساهم في انسيابية التنقلات، وهو ما يجعل الفضاء الحضري بمثابة مجموعة من أقطاب الجذب والنمو. وينبغي تشكيل كل هذه العناصر في إطار نظام عضوي.

وكيفما كانت قدرة المصمم ومرونته وصرامته المنهجية وسلوكه التربوي، فإنه لا يستطيع أن يدعي العقلانية المطلقة لأن تخطيط المدينة يقتضي الانخراط في مسار متعدد التخصصات والفاعلين والأبعاد والمستويات. وتستلزم المدينة المستدامة التوليف بين المقاربات الاقتصادية والسوسيولوجية والبيئية والتقنية، فضلا عن مساهمة المجتمع المدني والسكان، لتمكينهم من التعبير عن تصوراتهم وقيمهم واحتياجاتهم.

ومن الصعب العمل على وضع مخطط تهيئة موجه لفضاء غير واضح المعالم. وينبغي تبني منطق التخطيط متعدد المستويات الذي يراعي الربط بين التصميم الوطني لإعداد التراب، وتصميم التنظيم الوظيفي والتهيئة، والتصميم الجهوي لإعداد التراب، والمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، باعتبارها وثائق مرجعية خاضعة للتراتبية، وذلك قبل الانتقال إلى وضع مخطط التهيئة. وهناك حاجة إلى تبني رؤية مندمجة للمدينة وللمناطق المحيطة بها ولإطارها الترابي. كما أن برنامج التنمية الجهوية، وبرنامج تنمية العمالة أو الإقليم، وبرنامج عمل الجماعة، وجدول أعمال القرن 21 على الصعيد المحلي، ومخطط المدينة من أجل المناخ، تخضع أيضا للتراتبية، وينبغي أن تتلاءم مع التوجهات التي تنص عليها مخططات التهيئة والتعمير. وعلى هذا النحو، تجمع البرمجة الاستراتيجية للمدينة بين برامج التنمية وخطط العمل المندمجة والمتكاملة. وفي غياب رؤية إستراتيجية، يصبح التخطيط الحضري مجرد مفاوضات وتوافقات. وكثيرا ما يكون مخطط التهيئة بمثابة تصميم لأشكال حضرية "غير قابلة للتغيير" دون عمق إنساني ولا محتوى اقتصادي.

ل) لا تساهم عدم نجاعة التدبير الحالي للموارد العقارية والبشرية والمالية للمدينة في تحقيق تنميتها المستدامة :

لا تتحكم المدن في وعائها العقاري الذي لا يزال يتسبب في زيادة نفقات المالية العمومية في ظل غياب رؤية استشرافية في تدبير الأراضي الحضرية وشبه الحضرية، علماً أنه تتعين تعبئة وعاء عقاري حضري سنوي يبلغ 5900 هكتار.

وهناك توجه نحو فتح أراضي الدولة أمام التعمير، أحيانا على حساب التجانس الترابي، مما يؤدي إلى تكاليف إضافية مرتبطة بالتوسع الحضري وبالنفقات الإضافية التي تتطلبها البنيات التحتية والتنقلات الحضرية.

كما أن تمويل المدينة لا تتولاه المدينة بنفسها. فهي تنتج الثروة وتبقى رغم ذلك فقيرة. ولا تستفيد من جزء من زائد القيمة النقدي المتأتي من تغيير تنطيق الأراضي أو قواعد تحويل الأراضي إلى بقع أرضية. وإذا كان من الضروري ضمان العدالة العقارية والإنصاف الضريبي، فإنه لا ينبغي تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة الجماعية، كما يتعين ألا تكون ملكية الأراضي الخاصة أكثر تأثيرا على مستقبل المدينة.

وتقوم الجماعة بإنشاء الطرق، ووضع نظام النقل، ومختلف الشبكات، لكنها لا تستفيد عموماً من زائد القيمة المترتبة عن ذلك. وعلاوة على ذلك، هناك مقتضيات تنظيمية لا يتم تنفيذها رغم أن من شأنها المساهمة في ميزانية الجماعة. وينبغي الإشارة إلى مساهمة ملاك الأراضي المجاورة للطرق العامة في إنجاز الطرق العامة الجماعية، طبقاً لمقتضيات المواد 37 و38 و39 من القانون 12.90 المتعلق بالتعمير، وكذا إلى إمكانية تقاسم زائد القيمة المترتبة عن التعمير بين الدولة وملاك الأراضي، وفقا

للشروط المنصوص عليها في المادة 59 من القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت.

ويظهر نظام تمويل المدن الجديدة محدوديته، حيث إن متعهد الأشغال وحده هو السؤول عن إنجاز المرافق في موقع أشغال المشروع وخارجه، مما يخلق صعوبات على مستوى عائد الاستثمار في الأفق الزمني للمدينة. وتعكس أوجه القصور التي يتسم بها نموذج التمويل القائم على الموارد والمعادلة والأثر المالي الناجم عن عدم ملاءمة الضرائب العقارية (الضريبة على الأراضي الحضرية غير المبنية والضريبة على تجزئة الأراضي والبناء) بالنظر إلى طبيعة المدن الجديدة ومدة إنشائها، المصاعب التي تواجه بلوغ مثل هذه المشاريع للأهداف المنشودة.

ولا تمتلك المدن ما يكفي من الوسائل والسلط لتتمكن من تأمين تمويلها. وتبقى مواردها الجارية غير كافية ولا يتم استغلالها على النحو الأمثل. فالميزانيات المحلية متواضعة وتعتمد بشكل كبير على الموارد المالية التي تحولها الدولة أو تتولى تدبيرها.

ولا يحتاج الاعتماد القوي على الدعم المالي للدولة إلى إثبات. فالتمويل المحلي هو بمثابة حلقة ضعف في سياسة اللامركزية. إن عائدات الضرائب التي تديرها الدولة غير مضمونة، كما أن مجلس المدينة لا يملك سلطة تحديد نسبة من الاعتمادات المالية المخصصة من الدولة، ولا رؤية واضحة بشأن تطور هذه الاعتمادات.

إن العجز على تدبير الضرائب أمر واضح. ففي معظم الحالات، لا تمتلك الجماعات رؤية واضحة في ما يتعلق بالحكامة الضريبية، وتنتهج تدبيراً لحظياً بسبب نقص الخبرة والقيادة واليقظة القانونية، فضلا عن أوجه قصور تنظيمية والافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة والمتحفزة لتعبئة الإمكانيات الضريبية. كما تشمل أوجه القصور غياب أدوات إدارية لتدبير الضرائب. وهكذا، فإن المبالغ التي يتعين استرجاعها تزيد مع مرور الوقت، مما يكرس عجزا هيكليا في تحصيل الضرائب المستحقة.

من جهة أخرى، تهيمن نفقات التسيير على نفقات المدن، حيث تتراوح بين 30 و70 في المائة من مجموع النفقات. وبالإضافة إلى ذلك، يعد عدم القدرة على التنفيذ الكامل لميزانية الاستثمار مثالاً يوضح بجلاء ضعف القدرة الاستيعابية.

وليس من المعتاد أن تعلن الأحزاب السياسية عن سبل تحسين الحكامة المالية للمدينة، وضمان توازنها المالي، وتخصيص وسائل لتمويل التعمير، والتفكير في سبل الابتكار لخلق الثروات وترشيد النفقات؛ أو حتى التفكير في سبل تحريك عجلة اقتصاد الثقافة واقتصاد الرفاه. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الصعوبات المالية التي تعوق المدينة، فإن المبادرات الرامية إلى تقويم الوضع والإصلاح شبه منعدمة.

ويبقي السؤال المطروح هو هل يمكننا إعادة النظر في النظام الضريبي وإطار التمويل لتشجيع مشاريع النجاعة الطاقية في المدن، لاسيما في المباني والبنيات التحتية الخاصة بالاقتصاد الدائري، والحركية المستدامة، والتصدي لفقدان الأراضي لخصائصها الطبيعية. وعلاوة على ذلك، فإن مناخ الاستثمار الوطني والمحلي يحتاج إلى تحفيز أنماط التمويل العمومي المبتكَرة، التي تجمع بين الدولة والصناديق الخاصة بالتغيرات المناخية والمستثمرين الخواص، وذلك في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص دون إغفال القطاع البنكي الوطني.

ويمكن أن تتسبب سوء حكامة المدينة في أعباء مالية إضافية. فإذا قررت جماعة ما على سبيل المثال فتح شارع للتهيئة دون احترام المساطر القانونية الجاري بها العمل، فإن اللجوء إلى القضاء في مواجهة هذه الجماعة سيلزمها بتحمل الأعباء المالية المترتبة عن إدانتها.

وكل شيء لديه كلفة يتعين على المدينة والدولة تحملها. ومن المؤكد أن عدم الاستثمار في مجالي الثقافة والتعليم أو عدم تسهيل الحصول على تمويل لمشاريع الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية يؤثر على فعالية المدينة، وعلى القيم الحضرية، وعلى تمويل التدابير المتعلقة بالتخفيف من حدة الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية. إن أوجه القصور القانونية، ومظاهر المحاباة، والتقاعس عن تنفيذ القانون، وإغفال الديمقراطية التشاركية، والافتقار إلى فضاءات الترفيه والتفتح داخل المدينة، وغيرها من النواقص، تشكل عبئاً مباشراً أو غير مباشر على الميزانيات العمومية.

م) لا تملك المدينة خطة واضحة لتحسين نجاعتها الطاقية وذكائها الحضري واستقلاليتها في مجال الطاقات المتجددة:

لا تواكب المبادرات المحلية بشكل دقيق الرؤية الوطنية في مجال الطاقة. ويتعين عليها في هذا الصدد تنزيل توجهات الدولة والتزاماتها في شكل خيارات وتدابير ملموسة على مستوى المدن. ولا يزال تجسيد طموحات المصالح المركزية في المدن ضعيفا، في غياب وعي عميق لمواجهة التحديات، وتطوير الطاقات المتجددة، وتعزيز النجاعة الطاقية في جميع القطاعات الاقتصادية بالمدينة، وإرساء نموذج يتيح ابتكار مصادر جديدة للنمو الأخضر.

ومن المفترض أن تضع المدينة خطتها الطاقية بالتنسيق مع الجماعات الترابية الأخرى، بهدف تسليط الضوء على الالتزامات الطاقية ووضع مساهمات محددة وطنياً على الصعيدين المحلي والجهوي؛ وهو ما يقتضي إرساء ديمقراطية تشاركية حقيقية وتوافقٍ بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها من لدن الدولة والمدن. كما يتطلب النهوض بالبيئة الحضرية اعتماد جدول أعمال القرن 21 على الصعيد المحلي، ومخطط المدينة من أجل المناخ.

ويمكن للمدن الاعتماد على النجاعة الطاقية للمباني باعتبارها رهاناً أساسيا، بالنظر إلى التوسع الحضري المتزايد. لكنها لا تستفيد استفادة كاملة من برنامج التجديد الطاقي للبنايات العمومية التي تعتبر ذات استهلاك مرتفع للطاقة.

ويمكن ترشيد استهلاك الطاقة بالأساس على مستوى الإنارة العمومية، والقطاع الصناعي، والخدمات اللوجستية، والنفايات المنزلية والنفايات المماثلة لها، والتطهير السائل، والنقل الحضري العمومي. ويقع على عاتق المدينة واجب المساهمة في تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا في مجال التخفيف من الآثار السلبية، من خلال تملك الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، وهي: الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستيكية، والبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها، والبرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، وبرنامج تحسين النقل العمومي الحضري، والمشروع النموذجي "جهة تينو 2020"، وغير ذلك.

ويواجه التحول الطاقي تحديات قانونية ومالية ومظاهر الجمود التي تعرفها المدن. كما تشمل هذه التحديات الثغرات التنظيمية، بالنظر إلى أن العديد من النصوص التطبيقية لم تصدر بعد، ويتعلق الأمر

بمشروع المرسوم الذي يحدث بموجبه الافتحاص الطاقي الإلزامي والدوري في المجالات المستهلكة للطاقة، والمراسيم التطبيقية للقانون رقم 09.47،لاسيما في ما يتعلق بدراسة تأثير مشاريع التهيئة الحضرية أو تشييد المباني على الطاقة، والجوانب المتعلقة بتوحيد المعايير في مجال النجاعة الطاقية، وتعميم وضع العلامات الخاصة باستهلاك الطاقة على التجهيزات المنزلية، وتوحيد استهلاك الطاقة الأحفورية في قطاع الصناعة.

ويكمن العجز المسجل أيضا في نقص تعبئة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، والخصاص على مستوى تعميم التقنيات والمعارف ذات الصلة بالنجاعة الطاقية، فضلاً عن أوجه القصور المتعلقة بالمعايير والأدوات وبرامج التكوين. إن التعبئة الجماعية هي السبيل الوحيد من أجل تغيير السلوكات بغية تبني أنماط استهلاك أفضل، وتعويض المعدات ذات الاستهلاك المرتفع للطاقة، وجعل النجاعة الطاقية رافعة للمردودية الاقتصادية. والجدير بالذكر أن 30 في المائة من المكاسب تتم بدون استثمارات وترتبط بسلوك المواطنين وصناع القرار.

ولا ترقى قدرات الفاعلين المحليين من حيث الخبرة وفي مجالي التدبير والتمويل إلى مستوى الاستجابة لمتطلبات الانتقال الطاقي. ولذلك، ينبغي أن تتجسد مواكبة المدينة من خلال دعم الحكامة المحلية، والابتكار في خلق فرص الشغل والتكيف مع تغير المناخ، والحصول على المعلومات، ودعم تنفيذ المشاريع الاستثمارية في مجال التكنولوجيات التي تمكن من التحكم في استهلاك الطاقة في المباني والبنى التحتية للجماعات، وغير ذلك. ولا توجد على الصعيد المحلي مقاولات الخدمات الطاقية والتي يمكن أن تساعد المدن على توجيه قطاع الطاقة نحو الاستدامة وخلق الفرص والثروات.

إن مقاربة النجاعة الطاقية غير مدمجة بشكل تام في مجموع السياسات العمومية القطاعية وفي برامج التكوين والبحث والابتكار. وتجدر الإشارة إلى أن وثائق التعمير لا تولي اهتماما كبيرا للنجاعة الطاقية وللتأثير على البيئة. ومع ذلك، ينص القانون رقم 47.09 على أن تصاميم التهيئة تحدد المناطق التي ستقام فيها مشاريع تتطلب إنجاز دراسة مسبقة للتأثير الطاقي. وعلاوة على ذلك، يجب أن تحدد ضوابط البناء العامة قواعد الأداء الطاقي للمباني.

ولا تستفيد المدينة في المغرب استفادة كاملة من تطور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من أجل التخفيض من استهلاك الطاقة، من خلال اعتماد تدبير ذكي للشبكات الكهربائية، عن طريق الشبكات الذكية (Smart Grids).

وتعد التهيئة والتدبير الرقمي رافعتين لتطوير المدن وإعادة تموقعها، وهو ما يقتضي من الدولة والجماعات الترابية والفاعلين الخواص إرساء منظومة رقمية، من أجل توفير أسباب النجاح ليس فقط لتقليص الفجوة الرقمية، بل أيضا للنهوض بالشركات الناشئة ومقاولات النمو الرقمي.

إن المدن المغربية مدعوة إلى مواكبة مخطط المغرب الرقمي لسنة 2020، والذي يهدف إلى جعل البلد قطباً رقميا، وتعزيز مناخ لروح المقاولة يستجيب لمتطلبات الاقتصاد الرقمي ويتيح خلق القيمة المضافة وفرص الشغل. كما أنها مطالبة بالانخراط في نمط حكامة ذكي، عبر إضفاء الطابع اللامادي على الإجراءات الإدارية. ويمكن أن يتعزز هذا الطموح بتنفيذ القانون رقم 61.16 الذي تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

ن) تعتبر قدرة المدن على مقاومة مخاطر التغيرات المناخية أحد الشروط الأساسية لبناء المدن المستدامة:

كيف يمكن جعل مخاطر التغيرات المناخية فرصة استثمارية لدعم تخفيض حجم انبعاثات الكربون والقدرة على التصدي للتغيرات المناخية؟ ويشكل هذا السؤال أول مدخل لإعمال القدرة الحضرية على المقاومة.

وتقتضي قدرة المدن على مقاومة التغيرات المناخية بطبيعة الحال وضع "مخطط المدينة من أجل المناخ" باعتباره امتدادا لجدول أعمال القرن 21 على الصعيد المحلي، وذلك بهدف استيعاب الانشغالات المتعلقة بالمناخ والطاقة واستشراف آفاق العمل. وتحتاج المدينة إلى مثل هذه الآلية كعملية تخطيط تظهر مدى اهتمام الجماعة بالانخراط في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معها. وهي ممارسة مبتكرة لتعبئة جميع الفاعلين من أجل التفكير المشترك في حلول على مستوى المدينة في ما يتصل بمجالات الطاقة، والبيئة الحضرية، والاقتصاد الدائري للحركية النظيفة، وتجديد المساكن، وغيرها. وعلى هذا النحو، يمكن للجماعة أن تتطلع إلى تثمين المبادرات التي ينخرط فيها فاعلون متعددون في مجال الإنارة العمومية، والنقل العمومي، والإسكان والتعمير.

إن تدبير الأزمات والكوارث الطبيعية ينبغي أن يشكل محور اهتمام في سياسات التهيئة والتعمير، طالما أن المدن المغربية معرضة لدوامة من التقلبات والمخاطر المتغيرة والمتنوعة.

ومن المؤكد أنه جرى اعتماد العديد من الخطط، نذكر منها: المخطط الوطني للحماية من الفيضانات، والمخطط التوجيهي للوقاية ومكافحة الحرائق، ومخطط تنظيم عمليات الإغاثة (ORSEC)، والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، لكننا نحتاج، عملياً، إلى اعتماد مقاربة مندمجة لتدبير التقلبات والمخاطر المتعددة، تتيح إحداث آلية للحكامة في هذا المجال.

ويتعين على المدينة المستدامة اعتماد مقاربة شمولية في مجال الوقاية من المخاطر. وينبغي عليها أن تأخذ بعين الاعتبار خارطة المخاطر في عمليات التخطيط والتنمية.

ويجب الحرص قبل توسيع المدار الحضري لبعض المدن المعرضة للمخاطر وضع خرائط للقدرة على إنجاز أعمال عمرانية، من أجل تحديد وتوجيه المناطق المسموح ببنائها ورسم البنيات التحتية الخاصة بالطرق والطرق السيارة.

ويدخل ضمن صلاحيات الدولة والجماعات الترابية وضع استراتيجية ملائمة للتمويل تستند إلى تقنيات مالية للتعويض أو التضامن، ناهيك عن اللجوء إلى آليات التأمين التي يمكن أن تعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتقتضي الاستدامة الحضرية تثمين تدبير المعارف المتعلقة بالمخاطر. ومن ثم تقع على عاتق الدولة والسلطات المحلية مسؤولية إرساء ثقافة المخاطر، وتعزيز التواصل، والعمل على المزيد من إدماج البعد المتعلق "بالمخاطر" في السياسات العمومية... ويعد تضافر الجهود بين الفاعلين شرطاً مسبقاً لنجاح أي عمل جماعي. ومن هنا تأتي أهمية إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية في وضع مخططات للوقاية من المخاطر وتنفيذ المقتضيات والتدابير الضرورية لتعزيز قدرة المدن على التكيف.

س) لا يؤخذ التخطيط لتزويد المدينة بالمياه الصالحة للشرب والطاقة والموارد الطبيعية بعين الاعتبار بالقدر الكافي على مستوى الحكامة المحلية

يحدد المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب احتياجات كل مدينة من الماء الصالح للشرب، في ضوء المعطيات، والتي تهم الجوانب الديمغرافية مع أخذ بعين الاعتبار وجود مشاريع تنموية محددة إن كانت مبرمجة.

وقد وُضعت هذه التوقعات في أفق سنة 2040 ويجري تحديثها بانتظام لمراعاة الحقائق المسجلة على أرض الواقع والعمل، عند الاقتضاء، على إدماج المشاريع العمرانية والصناعية والسياحية التي تمت برمجتها حديثا.

غير أنه لا تتم دائما استشارة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بشكل قبلي عند التخطيط لإقامة مناطق عمرانية جديدة أو عند تغيير كثافة المناطق القائمة، والحال أن المكتب ملزم بتزويد الساكنة بالمياه الصالحة للشرب. وينجم عن هذا الوضع زيادة في التكاليف الملقاة على عاتق المكتب واضطراره للقيام بقرارات واختيارات معنية تجعله في وضعية اقتصادية صعبة، كما يؤدي إلى تباطء وتيرة إنجاز مشاريع تزويد مجموع الساكنة بالمياه الصالحة للشرب.

ونفس الأمر ينطبق على الموارد الطاقية والمواد الطبيعية. ذلك أن التخطيط القبلي غير الجيد يكون أعلى كلفة ولا يسمح بالحصول على الخدمات بالجودة المثلى.

6. الأولويات والرؤية والمداخل المتعلقة بالتنمية المستدامة للمدن في المغرب

أ) أولويات المدن المغربية

1. الحكامة الجيدة المحلية
2. سلامة الممتلكات والأشخاص
3. خلق فرص الشغل والحد من الفقر والحصول على سكن لائق
4. توفير بيئة سليمة والتخفيف من حدة التلوث
5. الولوج الآمن إلى المياه الصالحة للشرب وإلى الطاقة بأسعار معقولة وشفافة
6. المحافظة على الهوية والثقافة وتثمينهما

ب) رؤية التنمية المستدامة للمدن

يستنتج من الأولويات والخلاصات المستمدة من التشخيص المتعدد الأبعاد والفاعلين والقطاعات أن الرؤية المتعلقة بالمدينة المستدامة للمغرب ترتكز على المحاور التالية:

1. **الجاذبية:** الانتماء؛ والثقافة؛ اهتمام المواطنين وغيرهم من الجهات المهتمة، كالمستثمرين على سبيل المثال، المكان؛ الإحساس بالهوية
2. **المحافظة على البيئة وتحسينها:** تحسين الأداء البيئي، بما في ذلك خفض انبعاثات غازات الدفيئة؛ وحماية واستعادة وتحسين التنوع البيولوجي والخدمات ذات الصلة بالنظم الإيكولوجية،

بما في ذلك حماية الأنظمة الإيكولوجية، وتنوع الموارد الحيوانية والنباتية وتنقلاتها، والتنوع الجيني؛ والحد من المخاطر الصحية.

3. **القدرة على التكيف**: الاستباق؛ التكيف مع تغير المناخ و / أو التخفيف من آثاره؛ والتأهب للصدمات والاضطرابات الاقتصادية، والتطور الاجتماعي.
4. **الاستعمال المسؤول للموارد:** الاستهلاك والتوزيع؛ تحسين تدبير الأراضي؛ تخفيض كلفة المواد وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها؛ واحترام ندرة الموارد بجميع أنواعها.
5. **التماسك الاجتماعي:** الولوجية؛ الثقافة؛ الحوار مع الأطراف الخارجية دون حدود؛ التنوع؛ الإنصاف؛ التراث؛ الاندماج؛ الحد من الفوارق؛ التجذر؛ الشعور بالانتماء؛ والحركية الاجتماعية.
6. **الرفاه:** الوصول إلى الفرص؛ الإبداع، التعليم، السعادة؛ البيئة السليمة؛ الارتقاء بالرأسمال البشري؛ المدينة التي تتوفر فيها ظروف الحياة الجيدة؛ الازدهار، جودة العيش؛ الأمن؛ الثقة؛ الحماية الاجتماعية.

ج) غايات التنمية المستدامة للمدن المغربية على المدى الطويل

1. البناء المشترك لمشروع مجتمعي للمدينة يتقاسمه المواطنون والمواطنات
2. حكامة مسؤولة وتدبير إجرائي ناجع للمدينة
3. مدينة تخلق الثروة وفرص الشغل، ومدينة مدمِجة ومتضامنة؛ مع الحرص على خلق بيئة مواتية للمرأة تتيح لها الاضطلاع بدورها بصفتها مواطنة بكل معنى الكلمة
4. مدينة تعزز الروابط الاجتماعية وتحسن جودة حياة المواطنين والمواطنات
5. تأمين تزويد المدينة بالمياه الصالحة للشرب والطاقة وتدبير مسؤول للموارد الطبيعية
6. مدينة تتحكم في الانعكاسات البيئية السلبية، وتحافظ على تنوعها البيولوجي، وقادرة على مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية
7. تعزيز تنافسية المدينة المغربية لاستقطاب المستثمرين الدوليين

كما يتعين على المدينة المغربية أن تخطط لتنفيذ واستدماج أهداف التنمية المستدامة على مستوى حكامتها المحلية وبرامجها التنموية. إن المدن هي التي ستكون مسرحاً لمعركة مكافحة التغيرات المناخية والتنمية المستدامة.

د) مداخل

المدخل هو مسار يمكن عبره إحداث تغيير نحو نسق إيجابي. ومن المناسب التركيز على النقاط التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق نتائج هامة في خدمة استدامة المدينة.

1. مداخل حاسمة:

تحدد المداخل الحاسمة النقاط التي يجب أن نراهن عليها لتقديم حلول للقضايا البنيوية التي تشكل عبئا على مستقبل المدينة. ويمكن أن تشكل قوة دافعة للمداخل الأساسية.

1- جعل المدينة مشروعا مجتمعيا مشتركاً ديمقراطيا بما فيه الكفاية، وتشارك فيه وتتملكه ساكنة المدينة
2- إضفاء طابع مهني على أساليب الحكامة والتدبير الإجرائي للمدينة
3- مواكبة مختلف مكونات المجتمع المدني في المدن من أجل تمكينها من ممارسة صلاحياتها في مجالات المساهمة في البرامج التنموية وإبداء الرأي بشأنها وتقييمها، وذلك بالتنسيق مع هيئات الحكامة المحلية والجهوية
4- جعل تشغيل النساء والشباب الأولوية الأولى لتنمية المدن
5- جعل الفضاء العمومي آمناً للنساء
6- تنمية قيم العيش المشترك والشعور بالرفاه لدى المواطنين
7- إرساء ثقافة للتنمية المستدامة والتربية على القيم والسلوكات الحضرية
8- جعل الابتكار والبحث والتطوير رافعات لاستدامة المدن في المغرب
9- جعل الجاذبية والتنافسية الاقتصادية المستدامة للمدينة في المغرب محركين للحد من الفوارق الاجتماعية

2. مداخل أساسية:

تعتبر المداخل الأساسية امتداداً للمداخل التي وصفت بالحاسمة، وتشمل التخطيط الحضري، ووسائل تنمية المدينة وتمويلها، والنجاعة الطاقية للوسط الحضري وكذا الذكاء ومرونة المدينة وقدرتها على التأقلم.

10- إدماج أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مرحلتي إعداد وتقييم البرامج التنموية للمدن
11- إعادة إرساء تخطيط المدينة المغربية، من خلال إدماج مبادئ التنمية المستدامة والتجانس مع المستوى الجهوي
12- بلورة مقاربة جديدة للاستثمار الأمثل للموارد العقارية والبشرية والمالية للمدينة وتنويعها
13- تعزيز الأمن والنجاعة الطاقية والمائية والارتقاء بالقدرات الرقمية لمدينة المستقبل
14- جعل المدينة أكثر قدرة على مواجهة المخاطر (الاقتصادية والتكنولوجية والمناخية وغيرها)
15- تطوير أنماط استهلاك جديدة للموارد الطبيعية وطرق إنتاج مسؤولة ومحاربة تبذير المواد الغذائية

7.توصيات

يبدو من غير المنطقي استقراء ردود فعل جزئية بخصوص إشكالية متعددة الأبعاد والفاعلين. ويعرض هذا التقرير جهود التقويم والاستشراف التي تتيح إرساء جملة من الإجراءات ذات الأولوية التي تكفل الانتقال نحو المدن المستدامة. ومن ثم، يُقترح تصنيف التوصيات إلى ثلاث فئات:

- توصيات لضمان متطلبات المدينة المستدامة؛

- توصيات قطاعية من أجل إعمال المدينة المستدامة؛
- توصيات للمواكبة.

أ- توصيات لضمان متطلبات المدينة المستدامة

1. ينبغي على الدولة أن تضع رهان الانتقال نحو مدن كبرى ومدن مستدامة في صلب السياسات العمومية، خاص التنزيل الترابي للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وإعمال أهداف خطة التنمية المستدامة السبعة عشر لعام 2030 على صعيد المدن وكذا خلال تنفيذ الجهوية المتقدمة.

2. ينبغي لمجلس المدينة أن يعمل بمعية المواطنين ومختلف مكونات المجتمع المدني (الباحثون، الجمعيات، القطاع الخاص إلخ) على بناء رؤية ومشروع مجتمعي لمدينة المستقبل يمتد على المدى الطويل، بناء على منهجية تشاركية ملائمة، مع الاسترشاد بتوجيهات برنامج عمل الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في أكتوبر 2016 من لدن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).
3. يتعين على الأحزاب السياسية أن تضطلع بمسؤولياتها في ما يتعلق بتحقيق الانتقال نحو مدن مستدامة، وذلك من خلال إعداد نخبة سياسية محلية مؤهلة في مجال الحكامة المحلية وإدماج مبادئ التنمية المستدامة في برامجها السياسية خلال الانتخابات الجماعية.

4. على المواطنين أن يتشبعوا بثقافة الواجب والمسؤولية والمواطنة الفاعلة إزاء المدينة.

5. ابتكار حكامة محلية منفتحة وإضفاء الطابع المهني على طرق الاستشارة والتشاور التشاركي مع مختلف مكونات المجتمع المدني بالمدينة مع العمل على إشراك الشباب والنساء

6. تخويل المدن وضعا خاصا من حيث الصلاحيات وقدرات التدبير الإجرائي الناجع، حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها كاملا باعتبارها محركاً للنمو على الصعيد العالمي.
7. تحسين صورة المدن المتوسطة وتحرير ما تزخر به من إمكانات، حتى تتمكن من لعب دورها الإستراتيجي والاضطلاع بمسؤوليتها في مجال التنمية الحضرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما في ما يتعلق بإرساء التوزان الترابي بين حاضرة الجهة والمناطق القروية.

8. تسريع مسلسل إعمال الميثاق الوطني للاتمركز، من خلال تحقيق نقل فعلي وتدريجي لسلطات القرار وللموارد والوسائل إلى الإدارات الترابية بمختلف مستوياتها.

9. يتعين على الدولة والجماعات الترابية إعادة تمكين النساء من تملك الفضاء العام والنهوض بالحس المدني وروح المواطنة لدى ساكنة المدينة.

ب. توصيات قطاعية من أجل الانتقال نحو التنمية المستدامة للمدن

تهم التوصيات القطاعية مجالات التنمية المستدامة لمدينة اليوم، ألا وهي :

- الاقتصاد والإنتاج والاستهلاك المستدام

- الأمن
- السكن
- التربية والتعليم
- الصحة
- الحركية والارتباط بالشبكة الإلكترونية والنقل
- البنيات التحتية والشبكات
- الماء
- الطاقة
- التضامن، الدمج، العيش المشترك، آليات الحماية الاجتماعية، الترابط
- البيئة السليمة، التنوع البيولوجي والغابات الحضرية، تقليص التلوث، تدبير النفايات
- التكيف مع التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها
- التنوع البيولوجي وخدمات الأنظمة البيئية
- الابتكار والبحث
- الثقافة والهوية المشتركة

وقد جرى تحليل كل مجال من هذه المجالات واقتراح توصيات عملية تسعى للاستجابة للغايات الست للتنمية المستدامة للمدن، وهي :

- الجاذبية
- البيئة
- الاستعمال المسؤول للموارد الطبيعية
- التماسك الاجتماعي
- الرفاه
- المرونة والقدرة على التكيف والتحمل

10. جعل المدن المغربية أقطابا اقتصادية وصناعية تنافسية تتمتع بالقدرة على التكيف والصمود على الصعيد الوطني والدولي؛ وأن تكون أقطابا منتجة للثروة وفرص الشغل اللائق ومدمجة للنساء والشباب

11. ضمان أمن وسلامة الأشخاص والممتلكات بالمناطق الحضرية

- تفعيل اعتماد مشروع القانون رقم 11.10 المحدث بموجبه مرصد وطني للإجرام والذي من شأنه أن يضطلع بدور محوري في إعداد السياسة المتعلقة بالجريمة الحضرية وإعداد الدراسات العلمية حول انعكاسات العقوبات السجنية وحول حالات العود واقتراح حلول من أجل تقليص عددها.

12. الانتقال من المنطق الكمي في سد الخصاص من السكن إلى منطق توفير السكنى والسكن اللائق، المُدمِج والمستدام

- تحسين جودة السكن
- جعل المباني أكثر مراعاة للبيئة ولمقتضيات النجاعة الطاقية

13. جعل التربية، والتعليم العالي، والتكوين المهني رافعة للنهوض بثقافة التنمية المستدامة

14. الحركية الحضرية بالمدن : اعتماد رؤية مستدامة ودامجة

- تعزيز القدرات في مجال تدبير خدمات النقل
- تقليص الحاجة للتنقل ومسافة التنقل
- أخذ مبدأ الربط بين وسائل النقل المتعددة بعين الاعتبار عند وضع مخططات توجيه التهيئة العمرانية ومخططات التهيئة
- تعميم مخططات التنقل الحضري على كل الجماعات
- زيادة استعمال وسائل النقل الأقل استهلاكا للطاقة وتحسين النجاعة الطاقية للعربات

15. جعل التراث الثقافي رافعة لتعزيز جاذبية المدينة وتنافسيتها المستدامة

16. النهوض بقيم التضامن والتماسك والعيش المشترك في صفوف المواطنين بالمدن

17. تحرير ما تزخر به المدن من المغربية من إمكانات في مجال الطاقات المستدامة

18. العمل على إرسائ بيئة حضرية سليمة ومستدامة ومحترمة للتنوع البيئي للمدينة

19. تحسين قدرات المدن على تخفيف آثار التغيرات المناخية والتكيف معها وتحملها

20. جعل المدن إطارا للابتكار والإبداع والبحث التطبيقي لفائدة الشباب

ج) تدابير متعلقة بتسيير ومواكبة الانتقال نحو التنمية المستدامة للمدن المغربية

21. من أجل تخطيط إستراتيجي مرتكز على التكامل والتعاون وتضافر الجهود

22. ترشيد حكامة العقار

23. إدماج غايات التنمية المستدامة للمدن في مسلسل التخطيط الحضري والتهيئة الحضرية

24. انخراط المدن الجديدة الموجودة على سكة الاستدامة

25. إضفاء المهنية على التسيير الإجرائي للتدبير الحضري

26. تسريع مسلسل إصلاح النظام الضريبي المحلي وتنويع آليات تمويل المدينة من خلال التمويلات المناخية من أجل ملاءمة مداخيل المدن مع حاجياتها المتزايدة في مجال التنمية

- الإسراع بالمصادقة على المرسوم المتعلق بالسماح للجماعات الترابية باللجوء إلى الاقتراض، من أجل تحفيز الأبناك على الولوج للقطاع المحلي
- الاستفادة من زائد القيمة العقارية :
- فرض الرسوم على المتسببين في التلوث والاستفادة من التمويلات الخضراء
- تحديد مصادر التمويلات الخضراء وتنوعيها
- تغطية تكاليف الخدمات الحضرية بشكل أفضل
- التدخل على مستوى منظومة فرض الضريبة : حالة الكهرباء
- ترشيد نفقات التسيير : حالة الإنارة العمومية
- اللجوء للتعاون بين الجماعات
- الرفع من جودة الحكامة، تغيير الوضع المالي

27. رفع تحدي تنمية موارد بشرية مؤهلة وتبني مقاربة لتعزيز القدرات قائمة على هندسة التكوين وعلى تحقيق النتائج

- تعميم إعداد المخطط المديري للتكوين المستمر على كل المدن مع إدماج احتياجات المنتخبين وموظفي الإدارة المحلية
- الدولة مدعوة لتعزيز اللامركزية واللاتمركز الإداري.

د)جعل التقييس (توحيد المعايير) آلية إستراتيجية لإعمال منهجيات التدبير الإجرائي للتهيئة الحضرية ولتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى المدن المستدامة

28. وضع نظام للتدبير يمكن من ادماج التنمية الحضرية المستدامة، مع الاسترشاد بالمبادئ التوجيهية لمعايير إيزو (2016 : 37101) وإيزو (2014 : 37120).

29. توحيد طريقة إعداد برنامج عمل الجماعة وبرنامج التنمية الجهوية وبرنامج تنمية العمالة أو الإقليم ارتكازا على نماذج منهجية وموحدة تندرج في إطار مرجعي محدد بشراكة مع المعهد المغربي للتقييس.

30. إعداد دليل معياري حول الآليات والممارسات الموحدة في مجال الحوار المدني وطرق الاستشارة والتشاور ومشاركة الجمعيات في الهيئات المحلية؛

8. لوحة قيادة لقياس الأداء في المجالات الاثني عشر للتنمية المستدامة للمدن مع ربطها مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

يهدف هذا الجدول إلى قياس درجة تحقيق الغايات الست للتنمية المستدامة (**الجاذبية، المحافظة على البيئة وتحسينها، القدرة على التكيف والصمود، الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية، التماسك الاجتماعي، الرفاه**) من خلال تطبيقها على الميادين الـ12 للتنمية المستدامة للمدن :

1. الحكامة، تحميل المسؤولية والالتزام
2. التربية وتعزيز القدرات
3. الابتكار والإبداع والبحث
4. الصحة
5. الثقافة والهوية الجماعية
6. العيش المشترك، الترابط والتضامن
7. الاقتصاد، الإنتاج والاستهلاك المستدام
8. إطار العيش والبيئة المهنية
9. الأمن والسلامة
10. البنيات التحتية والشبكات
11. الحركية.11
12. التنوع البيولوجي وخدمات الأنظمة البيئية

وتم الاستناد في إنجاز هذا الجدول على خلاصات التشخيص الذي تضمنه التقرير وكذا التوصيات التي خرج بها هذا الأخير والمؤشرات المعتمدة من لدن المعيار الدولي إيزو 37120 والمؤشرات المقترحة من لدن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتعلقة بالأهداف السبعة عشر :

الهدف 1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف 2 القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف 3 ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الهدف 4 ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الهدف 5 تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الهدف 6 ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الهدف 7 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف 8 تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف 9 إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الهدف 10 الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف 11 جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الهدف 13 اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

الهدف 14 حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف 15 حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الهدف 16 التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الهدف 17 تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

1. مقدمة

"من الواضح أن المدن هي التي سيفوز بها العالم في معركة الاستدامة أو يخسر [7]". لقد بات **هذا الوعي الدولي برهانات الانتقال نحو المدن المستدامة** مجسدا في جميع الإعلانات الصادرة عن مؤسسات التعاون الدولية والإقليمية، وعلى مستوى الجهات المانحة الدولية. كما تُجمع الجهات الفاعلة الدولية على أهمية اغتنام الفرص الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية المتاحة في أفق 2050، من خلال التمدن الجماعي للسكان، لتمكيننا من مواجهة المخاطر العالمية الكبرى، المتمثلة في : ضمان استقرار الدول، والتخفيف من وطأة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والجغرافية، وتحفيز النمو الاقتصادي المدمِج والمستدام، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الكوارث والأزمات، وضمان الأمن الغذائي، وتأمين ولوج الساكنة إلى المياه والطاقة، ومكافحة التغيرات المناخية بشكل فعال والمحافظة على التنوع البيولوجي العالمي.

ارتفع عدد سكان المدن في العالم خلال السنوات العشرين الأخيرة بأزيد من 50 في المائة، كما أُحدِثت خلال الفترة ذاتها 160 مدينةً يفوق عددُ سكانها مليونَ نسمة. ويعيش اليومَ أكثرُ من 3.7 مليار شخصٍ في المدن، وسيتجاوز هذا العدد 4.7 مليار نسمة في أفق سنة 2030، علماً أن 90 في المائة من هذا النمو ستُسَجّل في البلدان ذات الدَّخلِ الضعيف أو المتوسط. وفي أفق سنة 2050، سيعيش 70 في المائة من سكان العالم في المدن وكبريات المدن.

وعلى الصعيد العالمي، تغطي المدن 3 في المائة فقط من مساحة الأرض غير أنها تضمُّ أكثر من 50 في المائة من سكان العالم، وتستهلك أزيد من 75 في المائة من الطاقة، وتنبعث منها أكثر من 80 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، وتنتج حاليا 80 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي.

وتُولِّد المدن المائة الأغنى في العالم 35 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي. ومن المتوقع أن تُنتج أكبر 600 مدينة في العالم أزيد من 60 في المائة من النمو العالمي بحلول سنة 2025 (34 تريليون دولار) وأن تضم 25 في المائة من سكان العالم (2 مليار نسمة).

ومن أجل مواكبة هذه الوتيرة المتسارعة للنمو الديموغرافي والتوسع الحضري، تُواجه المدن العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وإذا كانت المدن بمثابة أقطاب واعدة في مجال خلق فرص الشغل وتوفير شروط الرفاهية، وتطوير التكنولوجيات، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي أيضا المصدر الرئيسي لانبعاثات غازات الدفيئة، والانعكاسات البيئية والاجتماعية، كما أنها الجبهة الأكثر نجاعة في معركة مكافحة التغيرات المناخية ومواجهة الرهانات ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

[7] تصريح نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، خلال اجتماع رفيع المستوى حول أجندة التحضر العمراني الجديدة، في 5 شتنبر 2017

وفي الوقت الذي تدرس فيه الدول وضع التدابير التنفيذية ومتطلبات الشفافية ذات الصلة بإعمال اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة، يبرز الدور المحوري الذي يضطلع به الفاعلون غير الحكوميين، لاسيما على مستوى الحواضر الكبرى والمدن، في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على المدن أن تحرص على تنزيل الخطط المتعلقة بالطاقة والمناخ وأهداف التنمية المستدامة في رؤيتها وبرامجها الخاصة بالتنمية المحلية وأن تنخرط في دينامية الانتقال الطاقي والبيئي، من خلال اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤولة.

ومن هذا المنطلق، فإن تحقيق الأهداف المنشودة وتجسيد الطموحات سيقتضي لا محالة تنزيل المبادرات والمشاريع على مستوى المدن.

وفي هذا السياق الدولي، تتمتع المملكة المغربية بمزايا مؤسساتية لا يمكن إنكارها تؤهلها للنجاح في رفع هذه التحديات العالمية وتحقيق أهدافها الوطنية، عن طريق تنزيل أهداف التنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية على مستوى المدن.

وفي هذا الصدد، فإن التنزيل الترابي الناجع للجهوية المتقدمة وللإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، لاسيما في محاورها المتعلقة بتنمية الاقتصاد الأخضر ومكافحة التغيرات المناخية، يتيح للمدن والحواضر الكبرى والجهات فرصة ثمينة لتَمَلُّك رؤية طويلة المدى وبرنامج تنمية مدمِجٍ ومستدامٍ وقادر على الصمود ينخرط فيه جميع الفاعلين المحليين (من القطاعين العام والخاص)، وذلك في إطار مشروع مجتمعي يشترك في بِنائِه وتَمَلُّكِه جميعُ المواطنين.

وقد أكَّد جلالة الملك محمّد السّادس، في رسالته الموجَّهة إلى المشاركين في منتدى كرانز مونتانا، في 18 مارس 2016 في مدينة الداخلة:

"أنّ العالمَ مطالب اليوم بابتكار أنماط تنموية، من شأنها ضمان عيش أرغد لشعوبنا، مع الحفاظ على شروط استدامته. فلنجتهد جميعا في هذا الاتجاه، ولنصغي للمبدعين وللشباب ؛ الذين يجددون باستمرار، ويهيؤون لنا عالم الغد.

حضرات السيدات والسادة،

إن من مسؤولية الدول أن تتبنى رؤى مستقبلية، وتعمل على بلورتها على أرض الواقع، من خلال تدابير مهمة وأوراش مهيكِلة.

*غير أن السياسات العمومية، مهما كانت طموحة، **تظل هشة ما لم تتملَّكها الساكنة ومنظمات المجتمع المدني**.*

*هذا هو المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة. فلكي تكون التنمية دائمة وقوية وغنية، **لا بد لها أن ترتكز على رؤية تتقاسمها كل فعاليات المجتمع، بحيث يقرر كل طرف ويختار بلورتها بطريقته الخاصة**."*

إن المغرب، وهو البلد الذي انخرط في هذه الدينامية الدولية، والذي بدأ التفكير في إعادة صياغة نموذجه التنموي، مدعو إلى أن يضع عملية الانتقال نحو المدن المستدامة في صلب نموذجه الجديد للتنمية

وللإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لمجالاته الترابية ولفائدة المواطنين والمواطنات. وفي ما يستقبل من السنوات، سيكون الانتقال نحو مدن مغربية مستدامة هو المعيارَ الرئيسي لتقييم مدى نجاح النموذج الوطني الجديد للتنمية.

ولهذا، ينبغي أن تتسم مدننا المستقبلية بالجاذبية والابتكار والقدرة على الصمود والتكيف مع مختلف الأزمات الدولية والكوارث الطبيعية، والتحكم في انعكاساتها البيئية والاجتماعية السلبية، كما ينبغي عليها تدبير مواردها الطبيعية والمالية والبشرية بطريقة تتسم بالنجاعة والمسؤولية. وأخيراً، ينبغي أن يسهم الانتقال نحو المدن المستدامة في خلق فرص شغل جديدة لفائدة النساء والشباب وضمان التماسك الاجتماعي والأمن والرفاهية للمواطنين والمواطنات.

غير أنه، من المهم التأكيد على أن الانتقال نحو المدن المستدامة هو مشروع سياسي ومجتمعي بامتياز يروم تحرير الطاقات الكامنة للمدينة في مجال الاستدامة والإبداع والتنافسية، كما أنه سيتطلب اعتماد مقاربة للتغيير تتسم بتعدد الأبعاد والفاعلين والمستويات. وهكذا، فإن نجاح هذا المشروع رهين بإرساء قيادة فعالة ووجود وإرادة سياسية محلية قوية لدى الأحزاب السياسية يجسدها على أرض الواقع منتخبون محليون منخرطون ومؤهلون وواعون برهانات الحكامة المحلية وتدبير التنمية المستدامة، في ظل ديمقراطيةٍ تمثيلية متسمة بالشفافية وقادرة على التعبئة، وديمقراطيةٍ تشاركية مهنية ومسؤولة، ومُواطَنةٍ فاعلة وواعية بما عليها من واجبات وما لها من حقوق، وتناسقٍ وتكاملٍ مهيكَل لبرنامج تنمية المدن المستدامة مع التخطيط الإستراتيجي الجهوي والوطني.

أهداف الإحالة الذاتية

1. تعريف محددات مفهوم المدن المستدامة في المغرب استنادا إلى مختلف الأطر المرجعية الدولية ذات الصلة، مع الحرص على إدماج الممارسات الجيدة المحلية في ما يتعلق بالتراث المعماري والمهارات المتوارثة والخصوصيات الثقافية المغربية.
2. تحليل واقع سياسة المدينة وتسليط الضوء على التجارب المتعلقة بتصميم وتخطيط وحكامة وتدبير المدن المستدامة في المغرب وعلى الصعيد الدولي.
3. تحديد التدابير العملية اللازمة من أجل :

- إضفاء الاستدامة على عمليات تجديد وتوسيع المدن الكبرى والمدن والمدن المتوسطة؛
- تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وخلق فرص الشغل لفائدة النساء والشباب؛
- تحسين الجاذبية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمدن؛
- المساهمة في المحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي وتحسينهما؛
- تعزيز قدرة المدن على التكيف والصمود إزاء التقلبات الاقتصادية والتغيرات المناخية وعلى الاستخدام المسؤول للموارد؛
- ضمان التماسك الاجتماعي بالمدن ورفاه ساكنتها.

4. العمل، في إطار رؤية مشتركة مع مجموع الفاعلين، على اقتراح جملة من المداخل والتوصيات العملية الموجَّهة إلى الدولة والفاعلين والمسؤولين المباشرين وغير المباشرين على تدبير المدن.

5. اقتراح جدول للأهداف المنشودة ولمؤشرات قياس أداء مدينة المستقبل المستدامة، استناداً إلى الآليات القائمة التي وضعتها المندوبية السامية للتخطيط، ووزارة البيئة، والمعهد المغربي للتقييس، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

منهجية العمل

ارتكزت منهجية إعداد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والرأي المنبثق عنه على مقاربة تشاركية واستشرافية لتنزيل مفهوم المدن المستدامة على مستوى المدن الجديدة ومناطق التوسع الحضري، من جهة، وعلى صعيد المدن الحالية، من جهة ثانية.

وفي هذا الصدد، ارتكزت اللجنة في عملها على أربعة مُدخلات:

- الخلاصات المستمدة من تحليل التقارير المرجعية الدولية المتعلقة بموضوع الدراسة، والدراسات الموضوعاتية التي أنجزها البنك الدولي. وسوف يستند وضع وتحليل الرافعات والمداخل المتعلقة بإعمال مبادئ المدينة المستدامة في المغرب على المتطلبات والمبادئ التوجيهية للمعيار المرجعي الدولي "إيزو 37101" المعتمد على الصعيد الدولي في يوليوز 2016 والقائم على مقاربة متعددة الفاعلين والمستويات؛

- تنظيم جلسات إنصات وورشات عمل موضوعاتية مع ممثلي الفاعلين المؤسساتيين والقطاع الاقتصادي ومكونات المجتمع المدني (جمعيات عاملة في مجالات البيئة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقادة الرأي، وباحثون، وجماعات ترابية، ومنظمات مهنية ونقابية)؛ انظر الملحق رقم 3.

- خلاصات الدراسة المقارِنة الدولية حول مفهوم المدن المستدامة؛

- زيارات ميدانية لمشاريع المدن الخضراء؛

- نقاش مع أعضاء وفئات المجتمع المدني المنظم الممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مكن من إغناء أعمال اللجنة.

2. المدينة في السياق الدولي: الاتجاهات والتحديات والرهانات

أ) التمدن وتنامي المدن الكبرى : اتجاهان عالميان لا رجعة فيهما

يعيش اليوم أكثر من نصف سكان العالم في المدن. ومن المتوقع أن تصل نسبتهم إلى 66 في المائة في سنة 2050 وما يقرب من 85 في المائة في سنة 2100. كما يتوقع أن ينتقل سكان المدن من أقل من مليار

نسمة المسجل في سنة 1950 إلى حوالي 6 ملايير نسمة سنة 2050، وقد يصل هذا الرقم إلى حوالي 9 ملايير بحلول نهاية هذا القرن، قرن توسع المناطق الحضرية بامتياز[8].

وتغطي المدن حاليا 3 في المائة من مساحة الكرة الأرضية، وتنتج 80 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي. وتُولِّد المدن المائة الأغنى في العالم 35 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي. ومن المتوقع أن تُولِّد أكبر 600 مدينة في العالم أزيد من 60 في المائة من النمو العالمي بحلول سنة 2025 (34 تريليون دولار) وأن تضم 25 في المائة من سكان العالم (2 مليار نسمة). وتجعل التنمية الحضرية من هذه الأقطاب الحضرية، وعاءً وقوة دافعة في الوقت نفسه لديناميات الحواضر الكبرى، علماً أن رهانات التنمية تبرز على مستوى الأقطاب الحضرية الكبرى والجهات الكبرى والممرات الكبرى. وقد انخفض متوسط المسافة بين المدن من 111 كلم إلى 28 كلم [9] (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016).

وتخلق المدن الكبرى بالنظر لحجمها، ديناميات متعددة وتؤدي إلى تفاعلات وعمليات ديموغرافية واجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية. وتضطلع هذه المدن بمهام الريادة في مجالات الاقتصاد والتكوين والبحث، كما أنها تتوفر على البنيات التحتية للنقل والاتصالات التي تمكنها من استقطاب تدفقات الرساميل والسلع والمعلومات. ويمتد تأثير مدن مثل نيويورك ولندن وطوكيو وباريس وهونغ كونغ وسيول وبكين وغيرها من كبريات المدن ليشمل مجالات حضرية شاسعة، مع ما يواكب ذلك من منافسة مستمرة للتموقع.

وتضطلع هذه المدن ومثيلاتها بدور متزايد الأهمية في خلق الثروة واستقطاب الاستثمارات. وتضم كل من ساو باولو وبانكوك 12 في المائة من سكان بلديهما، لكنهما تنتجان أكثر من 40 في المائة من الناتج الداخلي الخام. وتعتبر الكثافة والتمركز في الحواضر عاملين من عوامل التنافسية الاقتصادية، لكون السلع والخدمات تنتج بطبيعة الحال بشكل أكبر في المناطق المكتظة بالسكان.

وتساهم عملية التمدن في تحسين ظروف التنمية الاقتصادية. ومن المؤكد أن هذه العملية تقدم، إن هي تمت بشكل مضبوط، إجابات واضحة للقضايا المتعلقة بالرأسمال البشري والبنيات التحتية والتجهيزات والأشكال العمرانية؛ مما يؤثر إيجابيا على المقاولة والتجارة والخدمات والتصنيع. ومن ثم يساهم التمدن في تعزيز الإنتاجية والنهوض بالابتكار. وبعبارة أخرى، ترتبط الديناميات الحضرية ارتباطا وثيقا بالدخل القومي. فالبلدان التي يتجاوز فيها دخل الفرد الواحد عتبة 000 10 دولار أمريكي تسجل معدل تمدن لا يقل عن 50 في المائة[10].

وتتيح الأقطاب الحضرية الكبرى والمدن الكبرى، بشكل أفضل من المدن الصغرى، للمقاولات أن تتطور، وذلك بفضل أسواقها ذات الحجم الأكبر والتي توفر فرصا وخيارات أكبر. فهي لا تمكنها من الوصول إلى

---

[8] المؤتمر العالمي للأمم المتحدة المعني بالحد من المخاطر، 2015

[9] OCDE : Competitive Cities in the Global Economy, Éditions OCDE, Paris, 2016

http://dx.doi.org/ 10.1787/9789264027091-en.

[10] BAD, OCDE, PNUD : Perspectives économiques en Afrique, Villes durables et transformation structurelle, 2016, p.193

مجموعة أوسع من الخدمات والبنيات التحتية فحسب، بل تتيح لها أيضا الاستفادة من تدفق المعلومات الذي يعزز الابتكار ويزيد من القيمة المضافة للمنتجات والعمليات. وبعيدا عن هذه القاعدة العامة، فإن الشبكة الحضرية في بلدان مثل ألمانيا أو إيطاليا، هي أكثر توازنا، كما أن المدن المتوسطة، مثل شتوتغارت أو تورينو، تدفع أيضاً بمجال التصنيع[11].

ومن شأن عوامل من قبيل الازدحام، والاكتظاظ السكاني، وعدم كفاية البنية التحتية، والضغوط الممارسة على الأنظمة الإيكولوجية، وارتفاع تكلفة المعيشة، وارتفاع كلفة الأجور والعقار، أن تحد من مزايا التمركز الجغرافي للموارد الاقتصادية. وتنحو هذه الانعكاسات السلبية نحو التنامي كلما تطور حجم المدن.

إن القارة الإفريقية تتمدن بوتيرة سريعة، حيث ارتفعت حصة سكان المدن من 14 في المائة في سنة 1950 إلى 40 في المائة في سنة 2015. ويتوقع أن يعيش 50 في المائة من الأفارقة في المدن بحلول سنة 2035. وتنمو المدن الإفريقية بسرعة فائقة، وتستقبل ما بين 15 و 18 مليون نسمة من السكان الجدد سنويا[12]. وبحلول سنة 2050، سيزداد عدد سكان المدن الإفريقية والآسيوية بمقدار 2.1 مليار نسمة[13].

وتقع مدن كبرى مثل لاغوس وأبوجا ولومي وأكرا وأبيدجان على امتداد ممر غرب إفريقيا وتستفيد من وجود تجمعات كثيفة من المدن الثانوية والمدن من الدرجة الثالثة التي تكمل بعضها البعض في إطار تسلسل هرمي عمراني تساهم في تعزيزه. ويمكن تقسيم القارة إلى أربع مناطق رئيسية، تعتمد كل منطقة منها على مدن رائدة على الصعيد العالمي، مثل جوهانسبرغ والقاهرة والدار البيضاء ولاغوس؛ حيث تربط هذه المدن تلك المناطق بالاقتصاد العالمي. كما تعتمد هذه المناطق أيضاً على وجهات صاعدة للاستثمار، مثل مابوتو وكيغالي[14].

وتضطلع المدن وديناميةالتمدن بدور هام في تصنيع إفريقيا. حيث يعتمد قطاع السيارات في ديربان (جنوب إفريقيا) وفي الدار البيضاء، ومؤخرا، في طنجة على خزان مهم من اليد العاملة المؤهلة، والكفاءات المتوفرة على الصعيد المحلي، وشبكات مترابطة من الجامعات، ومعاهد البحوث وجمعيات المقاولات، التي ترمز إلى قوة المدن[15].

إن البلدان ذات الاقتصاد المتنوع هي التي تتوفر على مدن ذات خدمات حديثة، مثل الخدمات المقدمة للمقاولات، وخدمات النقل والاتصالات، والتي تشكل أكبر حصة من الإنتاج. وتستقطب هذه المدن مستوى أعلى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الابتكار مقارنة بالمستوى الذي يمكن أن يتيحه ناتجها

[11] في إيطاليا، عززت المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تستقر في المدن المتوسطة عملية التصنيع، من خلال التخصص في الصناعات ذات الصلة وتشكيل شبكات إنتاج مترابطة.

[12] BAD : Mettre fin aux conflits et consolider la paix en Afrique : Un appel à l'action, 2014, pp.13-14

[13] BAD, OCDE, PNUD : Perspectives économiques en Afrique, Villes durables et transformation structurelle, 2016, p.164

[14] BAD, OCDE, PNUD : Perspectives économiques en Afrique, Villes durables et transformation structurelle, 2016, p.232

[15] BAD, OCDE et PNUD : Perspectives économiques en Afrique 2016, Villes durables et transformation structurelle, Éditions OCDE

الداخلي الخام[16]. وتسجل "مدن مثل القاهرة والإسكندرية والدار البيضاء والرباط وكيب تاون وجوهانسبرغ أكثر من نصف القيمة المضافة التي تولدها الخدمات الحديثة في جميع أنحاء البلاد"[17]. كما تبدي مدن أخرى رغبتها في رفع رهان تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، تعتبر كيغالي واحدة من المدن الإفريقية التي تسعى إلى أن تصبح نموذجا للمدينة المستدامة. وهي اليوم مدينة كبرى متطورة جدا تحبل بالعديد من التجارب الناجحة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ب) المدن والحواضر الكبرى في مواجهة تحدياتها

على الصعيد العالمي، تستهلك المدن 75 في المائة من الطاقة العالمية، وتنبعث منها ما بين 70 و80 في المائة من غازات الدفيئة، وتنتج 50 في المائة من النفايات الصلبة في العالم. ومع تزايد وتيرة التمدن وانتشار الإشكالات المجتمعية في المدينة، فقد أضحت هذه الأخيرة بمثابة "وعاء رئيسي للمآسي الجديدة للعصر"[18]، لاسيما في بلدان العالم الثالث. وتتمثل التحديات التي تواجهها اليوم المدن والحواضر الكبرى في الفقر العمراني، وهشاشة السكن، وسيادة مناخ انعدام الأمن أو الانعدام الفعلي للأمن، فضلا عن عدد كبير من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وما فتئت دائرة المخاطر تتوسع بشكل كبير، مما يؤدي إلى اختلالات عميقة تلقي بثقلها على الجانب المادي للمدينة كما على جانبها الإنساني. ويعيش ما يقرب من 500 مليون شخص في المناطق الحضرية الساحلية، مما يجعلهم أكثر عرضة للعواصف وارتفاع منسوب مياه البحر[19].

ومن المؤكد أن عملية التمدن تعتبر عاملا مهما بيد أنها غير كافية لتحقيق التحول الهيكلي. وهي لا تولد نموا اقتصاديا في حد ذاتها، على الرغم من أن التمركز الجغرافي للموارد الاقتصادية يمكن أن تترتب عنه انعكاسات إيجابية[20]. إن المدن الصغيرة والمدن المتوسطة هي مصدر التمدن السريع في إفريقيا، وليس المدن الكبرى. فبين سنتي 2000 و2010، كانت التجمعات العمرانية التي يقل عدد سكانها عن 000 300 نسمة تمثل 58 في المائة من النمو الحضري في إفريقيا، بينما شكلت التجمعات التي يبلغ عدد سكانها ما بين 000 300 ومليون نسمة، 13 في المائة فقط، وتلك التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة 29 في المائة. ووفقا للتوقعات بين سنتي 2010 و 2030، ستساهم المدن الصغيرة بنسبة 51 في المائة من النمو الحضري، والمدن المتوسطة بنسبة 16 في المائة، والمدن الكبرى بنسبة 33 في المائة[21].

---

[16] Banque mondiale : Competitive Cities for jobs and Growth: What, Who, and How, Banque mondiale, Washington DC. 2015

[17] BAD, OCDE et PNUD : Perspectives économiques en Afrique 2016, Villes durables et transformation structurelle, ÉDITIONS OCDE

[18] Claude Chaline : Les politiques de la ville, presses universitaires de France, 1997, p.3.

[19] http://www.banquemondiale.org/fr/topic/urbandevelopment/overview

[20] Henderson, V. (2003), « The urbanization process and economic growth: The so-what question », *Journal of Economic Growth*, vol. 8/1, pp. 47-71, http://doi.org/10.1023/A:1022860800744.

[21] BAD, OCDE, PNUD : Perspectives économiques en Afrique, Villes durables et transformation structurelle, 2016, p.167

ومن ثم يمكننا أن نستنتج أن النمو الكبير للمناطق الحضرية يشكل فرصة وتحديا في الآن ذاته. إنه تحد، لأن معالجة المخاطر المترتبة عنه مكلفة جداً. وكلما كبر حجم المدينة، كلما أصبحت أكثر عرضة للمخاطر الطبيعية وتلك الناجمة عن أنشطة بشرية. فالازدحام، والتضخم السكاني، والضغوط الممارسة على الأنظمة الإيكولوجية، وعدم كفاية البنية التحتية، وارتفاع تكلفة المعيشة، وارتفاع كلفة العقار، كلها عوامل من شأنها أن تحد من مزايا التمركز الجغرافي للموارد الاقتصادية الذي يتيحه تنامي المناطق الحضرية.

وتنحو هذه الانعكاسات السلبية إلى التنامي كلما ازداد حجم المدن. وسيسجل معظم هذا النمو في المناطق السكنية العشوائية، حيث سيعيش 100 مليون مواطن إفريقي في أحياء فقيرة بحلول سنة 2020. وسينجم عن تطور المدن ضغط غير مسبوق على الموارد الطبيعية والبنيات التحتية، والخدمات وأسواق الشغل[22].

3. المدن المغربية في مواجهة رهانات التنمية المستدامة وتحدياتها

يشكل الانفجار الديموغرافي والتنامي غير المتحكم فيه للمناطق الحضرية وهشاشة الأوساط وتغير الهياكل العمرانية تحديات كبرى تلقي بظلالها على مستقبل المجالات الترابية الوطنية وتثير تساؤلات تتعلق بأوجه القصور البنيوية وباستدامة المناطق الحضرية.

أ) النمو الديموغرافي والتوسع العمراني غير المتحكم فيه

إذا كانت المدن في بلدان الشمال قد تطورت بالتزامن مع الثورات التي شهدتها مجالات الصناعة والنقل والفلاحة والعلوم والمعارف، مع ما واكب ذلك من خلق فرص شغل وافرة؛ فإن التضخم العمراني في بلدان الجنوب لم يأت استجابة لاحتياجات القطاع الاقتصادي.

1. الدينامية الديموغرافية والتضخم العمراني

شهد المغرب، كما هو الحال في جميع بلدان الجنوب، في القرن الماضي اختلالات عمرانية كبرى، لاسيما في المدن الكبرى، التي عرفت تناميا متسارعا واختلالا في التوازن بين النمو الديموغرافي السريع والنمو الاقتصادي، مما انعكس سلبا على الظروف المعيشية لسكان المدن.

وتعكس الأرقام المتعلقة بالتطور الديموغرافي حجم التحديات التي واجهها المغرب ولا يزال، على مستوى تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والتحكم في التغيرات المجالية والبيئية.

تطور عدد سكان المغرب (بالملايين)

[22] BAD : Mettre fin aux conflits et consolider la paix en Afrique : Un appel à l'action, 2014, p.14

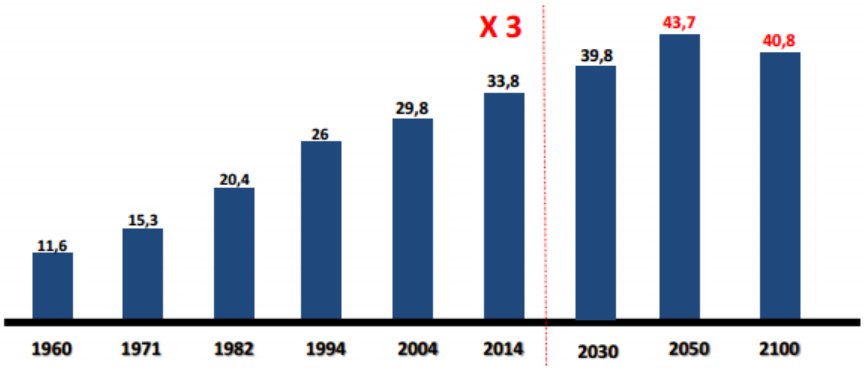

وفي المغرب، شكل النسيج العمراني الذي أنشأته أو أعادت تنظيمه سلطات الحماية عامل اختلال اجتماعي، حيث كانت المدينة تمثل مستويات العيش المأمولة كما أنها حفزت الهجرة القروية. وهكذا، وفي ظل السعي نحو حلم العيش في المدن، والركود الفلاحي والاقتصادي، والظروف المعيشية الصعبة في المناطق القروية، شهدت المدن، التي لم تتشكل نتيجة دينامية داخلية، نموا ديمغرافيا مفرطا لم يواكبه نمو اقتصادي.

وقد عرف المغرب تسارعا مُطَّردا في نمو ساكنة المدن، وخاصة منذ منتصف القرن العشرين. وبعد أن كان معدل التمدن لا يتجاوز 8 في المائة في بداية القرن، ارتفع إلى 29.2 في المائة في سنة 1960، ثم إلى 51.3 في المائة في سنة 1994، و55.1 في المائة في 2004، و60.3 في المائة في 2014. ومن المتوقع أن يصل هذا المعدل إلى 67.8 في المائة بحلول سنة 2030 و73.6 في المائة في أفق سنة 2050.

وبلغت ظاهرة التمدن مستوى كبيراً، حيث تضاعف عدد سكان المدن ست (6) مرات منذ سنة 1960 وستاً وأربعين (46) مرة في بحر مدة تزيد قليلا عن قرن من الزمن، حيث انتقل من 440.000 نسمة حوالي سنة 1900 إلى 20.4 مليون نسمة في سنة 2014. ومن المحتمل أن يتجاوز عدد سكان المدن المشار إليهم 26 مليون نسمة و32 مليون نسمة على التوالي بحلول سنتي 2030 و2050[23].

تطور عدد سكان المدن (بالملايين)

[23] http://www.hcp.ma/Population-du-Maroc-par-annee-civile-en-milliers-et-au-milieu-de-l-annee-par-milieu-de-residence-1960-2050_a677.html

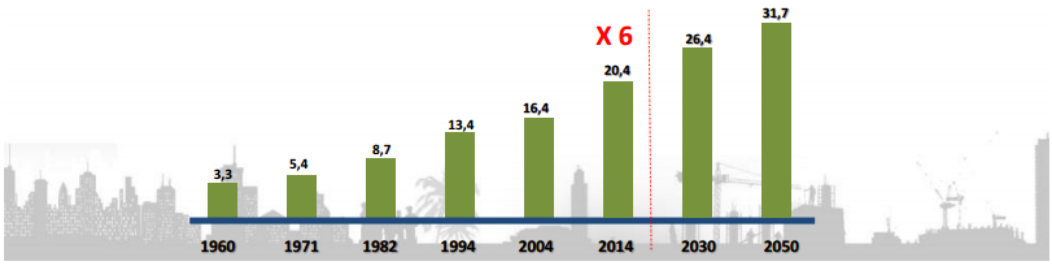

التطور المحتمل للسكان القانونيين للمغرب

السنة	السكان بالآلاف			نسبة النمو (%)		
	المجموع	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع	الوسط الحضري	الوسط القروي
2014	33 770	20 353	13 417	1,17	2,17	-0,3
2030	39 330	26 662	12 668	0,79	1,38	-0,44
2050	43 562	32 081	11 481	0,3	0,61	-0,56

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، 2017 [24]

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن وتيرة نمو سكان المدن آخذة في الانخفاض. وبلغ معدل النمو في المناطق الحضرية 4.37 في المائة في سنة 1971، و4.26 في المائة في سنة 1982، و3 في المائة في سنة 1994، و 2.14 في المائة في سنة 2004، قبل أن يصل إلى 2.17 في المائة في سنة 2014. ومن المرجح أن يستمر هذا المعدل في الانخفاض ليبلغ 1.38 و0.61 في المائة على التوالي في سنتي 2030 و2050.

ومن المؤكد أن التحدي المتمثل في النمو الديموغرافي لم يعد يطرح بحدة بالنظر إلى تدني وتيرة تدفق المهاجرين إلى المدن الكبرى وتراجع النمو الديموغرافي الطبيعي بالمدن لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية. واعتباراً لأوجه القصور الهيكلية هذه، فإن المدينة لم تعد تشجع على الهجرة لأنها تشهد ركوداً للحياة الحضري، تجلى على وجه الخصوص في انتشار السكن العشوائي وظهور ما يسمى بالقطاع غير المنظم، الذي يولد مجموعة من العوامل التي تكرس مظاهر الفقر والتي تتجسد في أنماط معيشة هشة يعيش في ظلها جزء كبير من سكان المناطق الحضرية.

ومع ذلك، فإن الهجرة القروية تعد ظاهرة لا رجعية ولا تزال تولد هوامشا حضرية ومدن صفيح تستقبل سنويا أكثر من 10.000 أسرة، في حين تتعامل السياسات الحضرية مع هذه الظاهرة على أنها كَمٌّ من المشاكل الطارئة، وتذهب في ذلك حد الوصم الضمني لهؤلاء السكان المهاجرين نحو المدينة، بدل التخطيط لاستقبالهم ومواكبة اندماجهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

[24] المصدر نفسه

إن هذه الوضعية ليست مجرد رد فعل ظرفي على أزمة اقتصادية، بل هي أيضا بداية تشكل واقع اجتماعي آخذ في التجذر في الحياة الحضرية، ولا شك أنه سيزيد من حدة مظاهر التمييز الاجتماعي والمجالي التي تعيشها المدينة المغربية. ويمكن القول إن تحول المجتمع المغربي نحو مجتمع حضري بالأساس يتيح فرصا كبيرة، لكنه يخلق مشاكل متعددة للسلطات العمومية، في مجال مواكبة مسلسل التغيير والتأهيل المترتب عن هذا التمدن السريع والتحكم فيه.

2. مجموعة مترامية من الكيانات العمرانية ومكانة المدن الكبرى

يضم التراب الوطني 278 مدينة و 74 مركزا محددا، أي ما مجموعه 352 منطقة حضرية. وتضم مجالا مترامیا من المدن الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن 000 50 نسمة والمدن المتوسطة التي يقل عدد سكانها عن 000 100 نسمة، والتي تشكل مجتمعة ما يقرب من 70 في المائة من مجموع عدد المدن. ويقطن بهذه المناطق الحضرية (المدن الصغيرة والمتوسطة) أقل من 15 في المائة من مجموع ساكنة المناطق الحضرية بالبلاد. ويشكل هذا النطاق الحضري المصغر، على الرغم من وزنه الديموغرافي المحدود، عنصر توازن داخل المنظومة الحضرية.

وفي السياق نفسه، يبين توزيع السكان حسب المدن أن سبع مدن كبرى تضم حوالي ربع سكان المملكة (24.9 في المائة)، أي ما يمثل نسبة 41.3 في المائة من سكان المدن. وهذه المدن هي الدار البيضاء التي يبلغ عدد سكانها 3.359.818 نسمة، وفاس (1.112.072) نسمة، وطنجة (947.952 نسمة)، ومراكش (928.850 نسمة)، وسلا (890.403 نسمة)، ومكناس (632.079 نسمة)، وأخيرا مدينة الرباط التي يبلغ عدد سكانها 577.827 نسمة.

السكان القانونيون للمدن الكبرى

المدينة	إحصاء 2004		إحصاء 2014		معدل النمو السنوي
	السكان	الأسر	السكان	الأسر	
الدار البيضاء	3 032 116	639 201	3 359 818	819 954	1.03
فاس	950 240	194 582	1 112 072	257 739	1.59
طنجة	687 667	147 637	947 952	239 243	3.26
مراكش	826 634	170 342	928 850	217 245	1.17
سلا	760 186	158 260	890 403	213 477	1.59
مكناس	538 343	114 407	632 079	151 579	1.62
الرباط	625 336	144 225	577 827	151 670	-0.79

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004 و2014

ويظهر هذا الجدول بشكل واضح تباطؤ وتيرة النمو الديموغرافي. إذ تتراوح معدلات النمو الديموغرافي المسجلة في هذه المدن الكبرى خلال الفترة 2004-2014 ما بين 0.79- في المائة في مدينة الرباط و3.26 في المائة في مدينة طنجة.

الضغط الديموغرافي للمدن الكبرى في المغرب

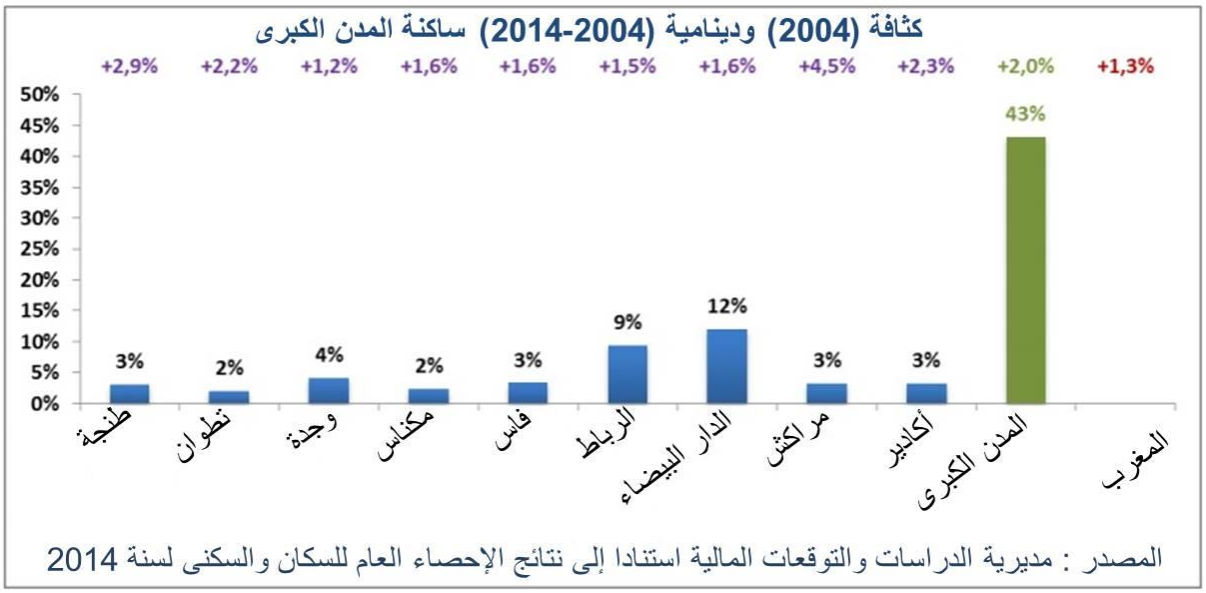

المصدر : مديرية الدراسات والتوقعات المالية استنادا إلى نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014

ويبين توزيع المدن حسب حجمها وجود خمسة عشر مدينة كبيرة تهيكل منظومة المدن وتشكل شبكات حضرية فرعية. ويتعلق الأمر بمدن ذات صبغة جهوية، من شأنها أن تشكل عنصر توازن مقابل المدينتين الرئيسيتين في المغرب، وهما الدار البيضاء والرباط.

ب) أوجه قصور بنيوية للمنظومة الحضرية وتنامي تَشَكُّل الحواضر الكبرى في المغرب

يواجه المغرب تحديات كبرى تجعل من المدن الفضاء الذي يتحدد فيه مصير التنمية الاقتصادية للبلاد. والواقع أن العالم القروي يعاني من اكتظاظ سكاني نسبي يؤدي إلى ضعف الإنتاجية. ولا تزال الفلاحة، التي لا تمثل في المتوسط سوى 14.4 في المائة من الناتج الداخلي الخام، تشكل النشاط الذي يمارسه ما

يقرب من 40 في المائة من الساكنة النشيطة للبلاد[25]. إن تطور المغرب إلى بلد فلاحي حقيقي يقتضي حتما تحسين إنتاجية القطاع الفلاحي وبالتالي انتقال السكان نحو الوسط الحضري.

1. أوجه قصور ذات طبيعة ترابية واجتماعية واقتصادية وبيئية

- **تمركز متنامٍ في المناطق الساحلية**

يتميز الشريط الساحلي بتمركز عدد كبير من المدن. ومن الاتجاهات الرئيسية للسكان في المغرب التحول التدريجي لمركز الثقل العمراني نحو المنطقة الوسطى للساحل الأطلسي. وقد كرست الفترة الاستعمارية، من خلال إرساء اقتصاد منفتح، تمركز المدن في المناطق الساحلية على حساب المدن العتيقة في المناطق الداخلية.

حجم ساكنة المناطق الساحلية وعدد والجماعات المتواجدة بها

الموقع	ساكنة المناطق الساحلية	الجماعات الواقعة في المناطق الساحلية	ساكنة المناطق الساحلية/مجموع السكان
الواجهة البحرية	6 015 663	140	18%
على امتداد 5 كلم من شاطئ البحر	9 356 293	189	28%
على امتداد 10 كلم من شاطئ البحر	13 045 895	246	39%
على امتداد 15 كلم من شاطئ البحر	13 881 220	301	41%
على امتداد 20 كلم من شاطئ البحر	14 537 941	350	43%
على امتداد 25 كلم من شاطئ البحر	15 453 386	401	46%
على امتداد 30 كلم من شاطئ البحر	16 153 034	449	48%

المصدر: وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير

ويعيش نصف سكان المغرب تقريبا في مناطق ساحلية تمتد على 30 كيلومترا من شاطئ البحر. ويحتضن هذا الشريط الساحلي نفسه معظم أنشطة الاقتصاد الوطني، أي 53 في المائة من الإمكانات السياحية و92

[25] وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية: لوحة قيادة قطاعية، ماي 2015، الصفحة 2

في المائة من الوحدات الصناعية. وعلى المستوى الماكرو جغرافي، فإن تمركز المدن في المناطق الساحلية لا يجسد المسار التاريخي لجغرافية المغرب، بقدر ما يعكس بالأساس البنيات الحضرية التي تشكلت إبان فترة الحماية.

معدل التعمير في الشريط الساحلي للمغرب

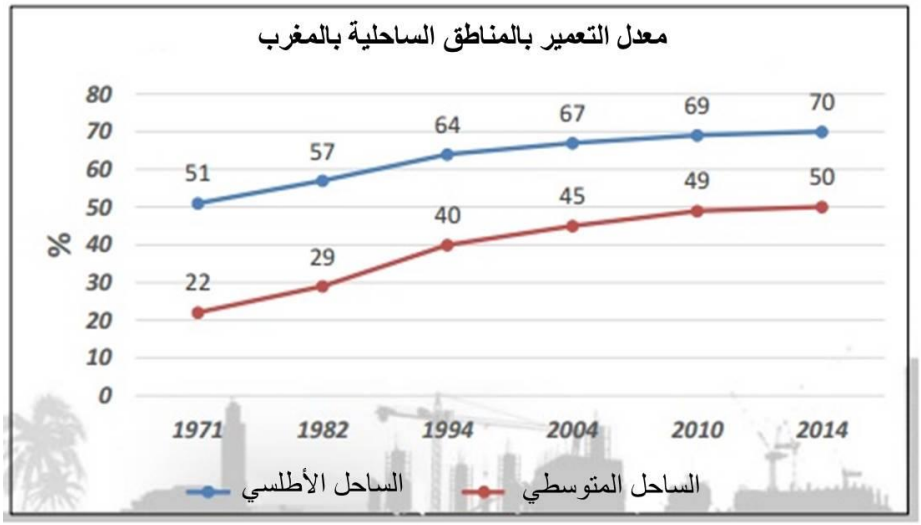

ويوضح التوزيع المجالي للمدن الساحلية وجود كثافة عمرانية في المنطقة الممتدة من الصويرة إلى طنجة، مع امتداد على ساحل البحر الأبيض المتوسط في اتجاه تطوان، كما تضم هذه المنطقة تقطعات في البنية الحضرية، بل حتى فجوات حضرية في بعض أجزاء الشريط الساحلي. وهكذا، فإن معدل التمدن في الشريط الساحلي مرتفع، لاسيما في الجزء الأطلسي الذي تسجل فيه نسبة 70 في المائة، متجاوزاً بذلك المعدل الإجمالي للتمدن على الصعيد الوطني. كما يلاحظ أن 78 في المائة من سكان المدن يتمركزون في المناطق الساحلية، حيث تسجل كثافة سكانية مرتفعة تبلغ 598 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.

ويتناقض هذا التمركز المتنامي في المناطق الساحلية مع أهداف السياسة الوطنية في مجال إعداد التراب. إذ من شأنه تعميق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية بين المناطق التي تستفيد من الواجهات الساحلية والمناطق الداخلية، دون أن ننسى ما ينجم عنه من ضغط متفاقم على الموارد في المساحات ضيقة.

- **أوجه قصور ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية**

لا يمكن لأحد أن ينكر انخراط المغرب منذ عقود في إستراتيجيات تروم تعزيز التنمية البشرية المستدامة ومحاربة الفقر، بما يتماشى مع التوصيات وخطط العمل الصادرة عن ملتقيات دولية كبرى، منها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن. كما ساهمت سياسات التنمية الاقتصادية التي اعتمدتها البلاد في تحقيق نتائج ملموسة في مجال تشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

ومع ذلك، فإن دراسة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للمدن في المغرب، كما وردت في الإحصاء العام للسكان والسكنى وكذا التقارير الموضوعاتية والقطاعية، تظهر تباينا في الأوضاع الاجتماعية

والاقتصادية. وإذا كانت بعض المؤشرات قد سجلت تحسناً، فإن التقدم لم يتحقق بالوتيرة المرجوة كما أن أوجه القصور لا تزال كبيرة.

بنية ساكنة المدن الكبرى حسب المستوى الدراسي (2014)

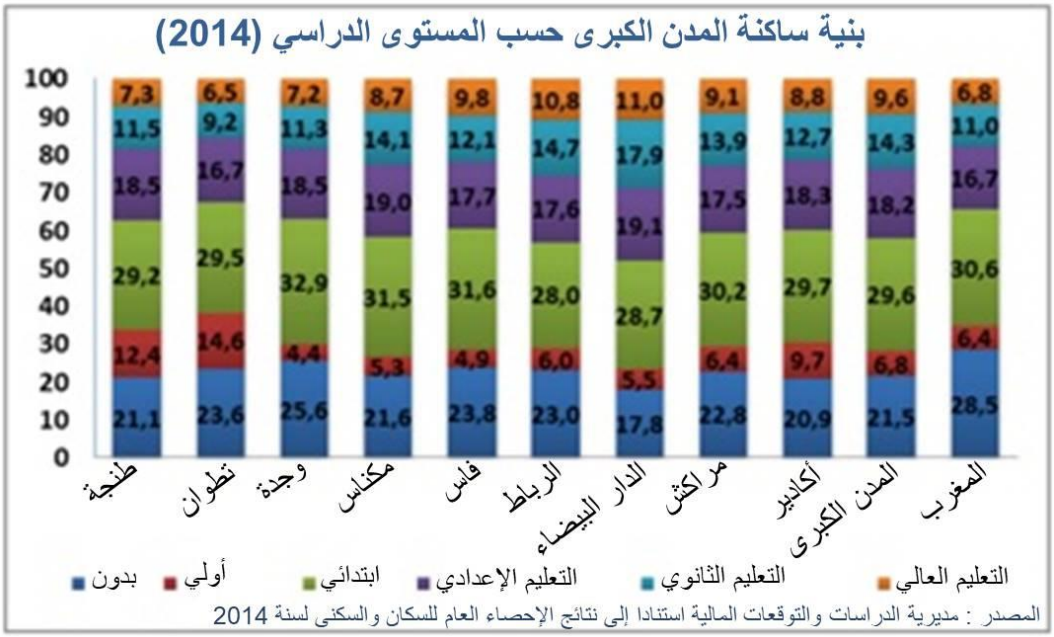

وإذا ما اقتصرنا على تحليل المعطيات الخاصة بالمدن الكبرى، يتبين أن هذه الأخيرة تسجل معدل تمدرس يبلغ 97 في المائة في صفوف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و12 سنة، علماً أن هذا المعدل يصل على الصعيد الوطني إلى 95 في المائة. وفي هذا السياق، يُسجل تحسن ملحوظ من شأنه أن يقلص الفارق المسجل على مستوى معدل الأمية، الذي يبلغ 23.7 في المائة في المدن الكبرى مقابل 32.2 في المائة على الصعيد الوطني. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن 9.6 في المائة من سكان المدن يتوفرون على مستوى تعليمي عالٍ، مقابل 6.8 في المائة على المستوى الوطني. ومع ذلك، لا بد في هذا المقام من تسليط الضوء على الفوارق الكبيرة، وهي من بين أكبر الفوارق في العالم، بين المؤشر المتعلق بمستوى التعليم والمؤشر الخاص بمستوى المعيشة.

وهكذا، هناك 57 بلدا في جميع أنحاء العالم (بين المرتبة 145 و88) يقل دخل الفرد فيها عن دخل الفرد في المغرب، لكن مؤشر مستوى التعليم هو أعلى بهذه البلدان. وتبين هذه الفجوات بين مؤشرات التنمية البشرية أن المغرب يمتلك الإمكانات والموارد الكفيلة بتحسين ترتيبه في مجال التنمية البشرية على الصعيد الدولي.

وأيّاً كانت السياسات المتبعة، فإن الأهداف المنشودة لا يمكن بلوغها دون نمو اقتصادي مُطَّرد ومستدام. ويعني النمو الاقتصادي إنتاج السلع والخدمات وخلق فرص الشغل والثروات.

بنية الشغل في المدن الكبرى حسب المهن (2014)

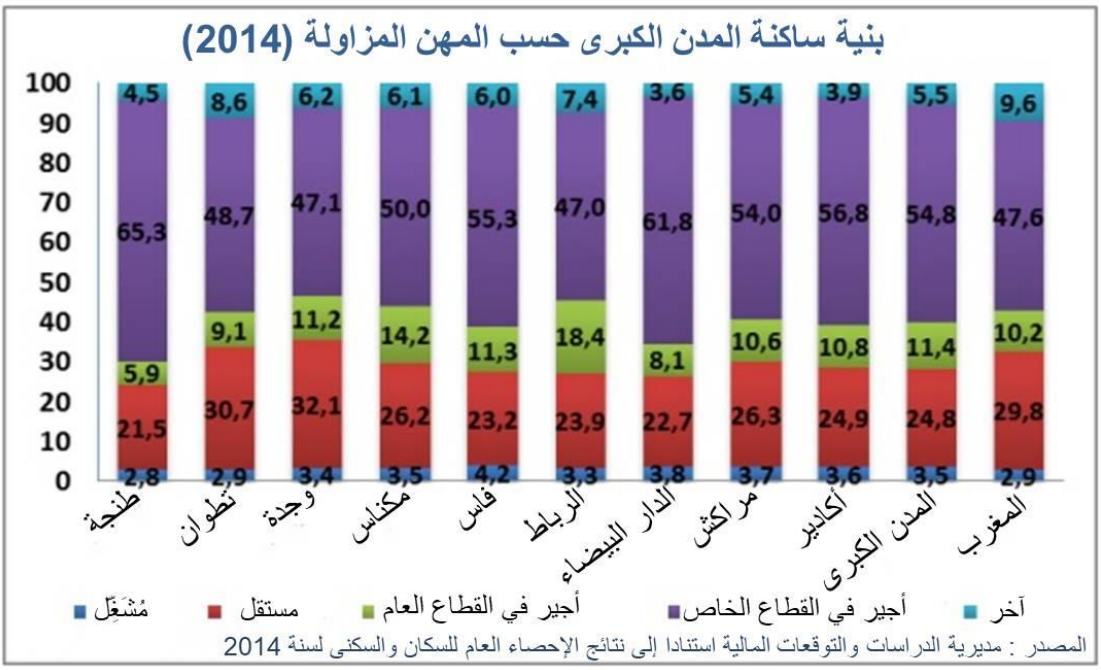

ويسجل في المدن الكبرى معدل بطالة (17.4 في المائة) أعلى بقليل من المعدل الوطني (16.2 في المائة). كما أن معدل العمل المأجور بهذه المدن، البالغ 66.2 في المائة، هو أعلى من المستوى الوطني بـ 8.4 نقاط.

تطور معدل البطالة حسب وسط الإقامة (المصدر: المندوبية السامية للتخطيط)

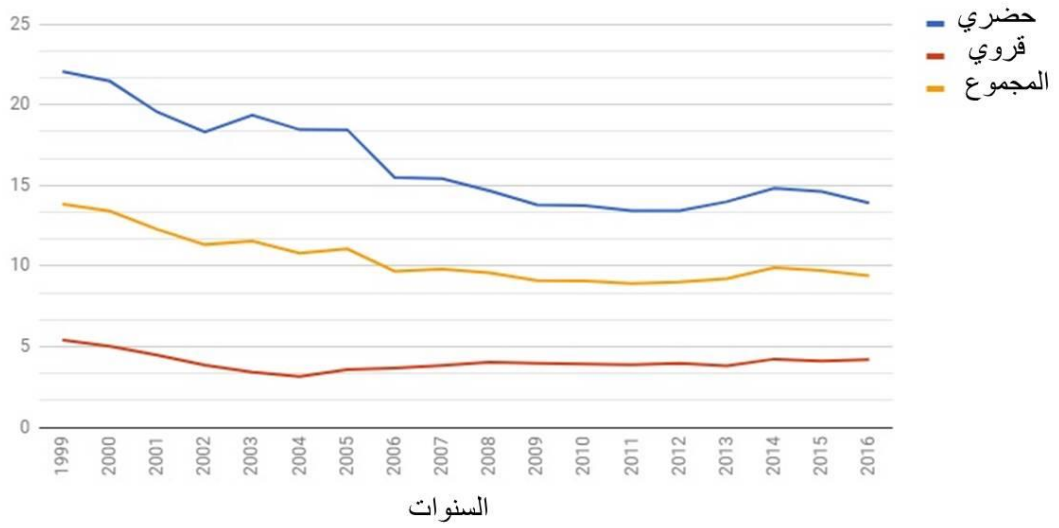

تطور معدل البطالة في المدن حسب الفئات العمرية (المصدر: المندوبية السامية للتخطيط)

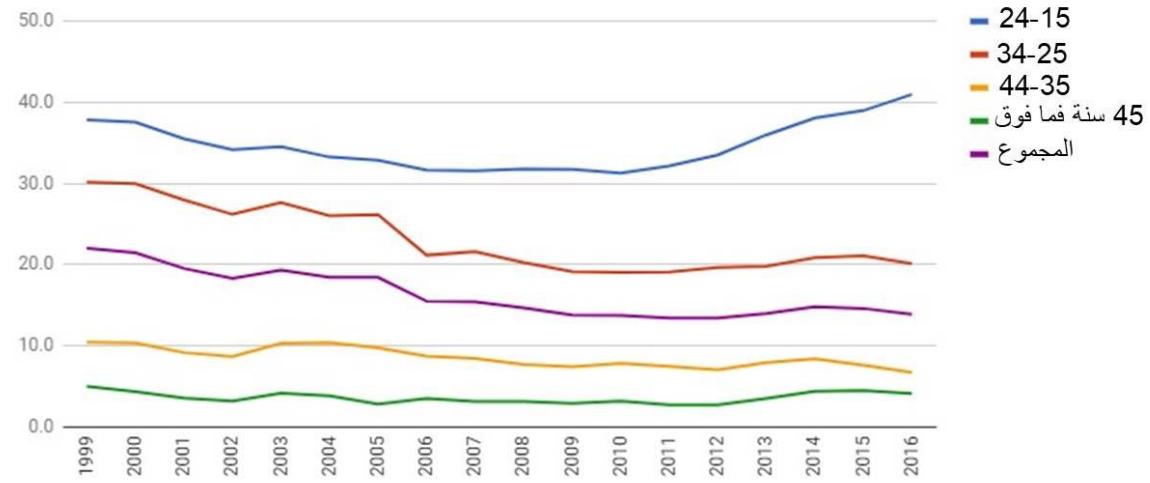

يتبين أن حدة البطالة تزداد أكثر في الوسط الحضري، وأنها تطال أساسا الفئات العمرية الشابة، وهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 34 سنة.

- **أوجه قصور ذات صبغة بيئية**

تشهد المدن المغربية، وخاصة الحواضر الكبرى، بعض التجاوزات الناجمة عن ظاهرتي التمدن والتصنيع، وتشمل على الخصوص الاستغلال غير المعقلن للأراضي، والتوسع العمراني غير المتحكم فيه، وانتشار السكن العشوائي، وتدهور البيئة، وغير ذلك. وقد قُدرت تكلفة التدهور البيئي في المغرب في سنة 2014 بحوالي 32.5 مليار درهم، أي ما يعادل 3.52 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يمثل 960 درهماً لكل فرد سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، قدر الضرر الذي خلفته انبعاثات غازات الدفيئة على البيئة على الصعيد العالمي في سنة 2014 بنسبة 1,62 في المائة من الناتج الداخلي الخام[26].

والواقع أن انعكاسات التدهور البيئي على الصعيد الوطني هي ضِعف ما يسجل على الصعيد العالمي[27]. وقدرت تكلفة هذا التدهور في سنة 2000 بـ 3.7 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي. والجدير بالذكر أن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر يقلل من الضغط على الموارد الطبيعية والأوساط البيئية، مما يخفض من تكلفة التدهور البيئي من 3.7 في المائة من الناتج الداخلي الخام إلى 1.7 في المائة، وهو ما يتيح توفير 2 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

ومن بين العوامل الرئيسية للتلوث التي لها آثار خطيرة على الصحة العمومية، لا سيما الأطفال، نذكر تلوث الهواء. حيث تقدر الكلفة الإجمالية لتلوث الهواء بـ 9,7 مليار درهم (1,05 في المائة من الناتج

[26] القطاع الوزاري المكلف بالبيئة/ البنك الدولي: تقرير حول تكلفة تدهور البيئة في المغرب، يناير 2017

[27] القطاع الوزاري المكلف بالبيئة/ البنك الدولي: تقرير حول تكلفة تدهور البيئة في المغرب، يناير 2017، الصفحات 16-22

http://www.environnement.gov.ma/images/Mde_PDFs/Le_Cout_de_la_Degradation_de_l-Environnement_au_Maroc.pdf

الداخلي الخام)، وهي كلفة تعود في جزء كبير منها لعدد الوفيات المرتبطة بتلوث الهواء الخارجي (75 في المائة)، خاصة في مدن الدار البيضاء ومراكش وطنجة[28].

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر سلبا في جودة الهواء، ألا وهي تحويل المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة إلى مناطق تشييد عمارات دون احترام التوازن الضروري توفره بين الفضاءات الفارغة والفضاءات الآهلة داخل المدينة، حتى يتسنى خلق التهوية اللازمة، وذلك في وقت يرتفع فيه استعمال العربات ذات المحرك بوتيرة كبيرة[29]، علما أن استخدام وسائل النقل النظيفة وذات الإنتاج المنخفض للكربون لا يزال يتسم بضعف كبير. وبالإضافة إلى ذلك، أدى التوسع العمراني إلى تداخل المناطق الصناعية الملوثة والمناطق السكنية.

وفي نفس الاتجاه، يشكل تلوث المياه والتربة أحد الإشكالات الرئيسية. إذ يبلغ يتم يوميا طرح أكثر من 7 ملايين متر مكعب من النفايات المنزلية السائلة، علما أن معدل معالجة المياه العادمة بالوسط الحضري لا يتجاوز 38 في المائة. ويبلغ حجم المياه العادمة المتأتية من الأنشطة الصناعية والتي تلقى في الوسَط الطبيعي حواليْ 964 مليون متر مكعب سنويا، منها 80 مليون متر مكعب يتمّ تصريفها في المجال المائي العموميّ[30].

بالإضافة إلى ذلك، ينتج المغرب 1.5 مليون طن من النفايات الصناعية سنويا، منها 256.000 طن تعتبر نفايات خطرة. وغالبا ما يتم التخلص من النفايات الصناعية في مطارح عشوائية أو في نقاط سوداء وفي مجاري المياه دون الخضوع لأي معالجة أو مراقبة، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على الصحة العامة والبيئة وعلى مستقبل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا. وفي ما يتعلق بالنفايات المنزلية، ينتج المغرب 5.4 مليون طن سنويا، منها 26 في المائة في مدينة الدار البيضاء. وتتم معالجة 37 في المائة فقط من النفايات المنزلية في مطارح تخضع للمراقبة، كما أن أقل من 10 في المائة منها يتم إعادة تدويرها في ظل ظروف مزرية.

وفي هذا الصدد، وضع القطاع الحكومي المكلف بالبيئة برنامجين، هما: البرنامج الوطني لتدبير النفايات الخاصة، الذي يهم تدبير النفايات الخاصة التي تنتجها الوحدات الصناعية والمستشفيات؛ والبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية. ويقدر الإنتاج الحالي للنفايات المنزلية في الوسط الحضري في المغرب بنحو 5 ملايين طن سنويا، أي ما يمثل في المتوسط 0.76 كيلوغرامات للفرد يوميا. وبفعل النمو الديموغرافي، والتمدن السريع، وتغير أنماط الاستهلاك، فإن إنتاج النفايات المنزلية في المغرب يتزايد باستمرار، ومن المتوقع أن يصل إلى مستوى 6 ملايين طن سنويا بحلول سنة 2012[31].

---

[28] يتسبب تلوث الهواء – الهواء الخارجي والداخلي – لوحده في 6,5 مليون وفاة سنويا، أي ما يعادل 11,6 في المائة من مجموع عدد الوفيات في العالم (حسب مجلة "The Lancet " سنة 2017)، متجاوز بذلك داء فقدان المناعة المكتسب (السيدا) والمالاريا

[29] يشار إلى أن الاستعمال واسع النطاق لوقود الغازوال يؤثر سلبا على جودة الهواء

[30] Rapport CDE

[31] القطاع الوزاري المكلف بالبيئة، البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية

ويتوفر المغرب على إمكانات مهمة في مجال إعادة التدوير. وتتكون النفايات المنزلية من حوالي 60 في المائة من المواد العضوية (قابلة للتثمين ولكن غير قابلة للتدوير) و40 في المائة من المواد التي يمكن إعادة تدويرها أو إعادة استخدامها، أي ما يمثل حوالي 2.000.000 طن.

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر يقوم أساسا على إنشاء قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية وفصل النمو الاقتصادي عن استهلاك الموارد. ويساهم هذا الفصل في تحسين القدرة التنافسية للنسيج الاقتصادي ويخفف من أعباء صندوق المقاصة، لاسيما في ما يتعلق بمجال الطاقة، وذلك من خلال الرفع من نسبة استخدام الطاقات المتجددة.

2. تنامي المدن الكبرى وهيكلة المجالات الترابية في المغرب

المدينة الكبرى هي مدينة رئيسية في منطقة جغرافية أو بلد معين، وتأتي على رأس مجال حضري ممتد. وتؤدي المدينة الكبرى وظائف تنظيمية وقيادية، داخل المجال الترابي الذي يشمله تأثيرها، سواء في المجالات الاقتصادية أو المالية، وبدرجة أقل، السياسية والثقافية ومجال البحث العملي، وذلك بالنظر إلى عدد سكانها الكبير، وحجم أنشطتها الاقتصادية والثقافية.

ومن ثم، فإن تنامي المدن الكبرى يعد رافعة للتنمية وللتموقع الترابي، من خلال سماحه بملاءمة الأبعاد الجهوية والوطنية والدولية. فكل الأعمال والتدابير المتخذة في المدن تؤثر بالضرورة على إشعاعها على الصعيدين الوطني والدولي. ومن هذا المنطلق، خصص المغرب ميزانية استثمارية تبلغ 80 مليار درهم لتحديث مدنه الكبرى وتعزيز جاذبيتها الاقتصادية.

وتبقى تنافسية الاقتصاد الوطني رهينة بوجود مدن وحواضر كبرى تمتلك مؤهلات وإمكانات كبيرة. وقد مكنت الدراسات التي أنجزت في مجال إعداد التراب، لاسيما التصميم الوطني لإعداد التراب، من استخلاص ما يلي[32]:

- يمثل قطب الدار البيضاء-الرباط قلب المنطقة الحضرية الوسطى الممتدة على مسافة 200 كيلومتر من القنيطرة إلى الجديدة. وتشكل مدينة الدار البيضاء داخل هذا المجال الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المغرب لتعزيز تنافسيته على الصعيد الدولي. غير أن الأداء الاقتصادي لهذه المدينة لا يزال دون ما هو منتظر من هذه الحاضرة المغربية الكبرى ذات الإشعاع الدولي. ومن ثم، أضحى من الضروري تحسين حكامتها، وإعادة تفعيل المشاريع الكبرى المهيكِلة، لاسيما في مجالات النقل العمومي وإنشاء منصات خاصة بالنقل المتعدد الوسائط، فضلا عن تحسين بيئة المدينة، وغير ذلك. كما تتمتع مدينة الرباط بجاذبية جيدة ينبغي دعمها عبر العمل على تنويع وظائف المدينة، لاسيما بفضل إمكاناتها في مجال الصناعات العالية الدقة.
- يشكل القطب المزدمج فاس-مكناس من جهة، ومراكش من جهة أخرى، أقطاباً لخلق التوازن مع المنطقة الحضرية الوسطى. وفي هذا الإطار، يتعين تطوير أوجه التكامل بين مدينتي فاس ومكناس، لاسيما على مستوى التجهيزات والبنيات التحتية الكبرى. وتشهد مدينة مراكش دينامية

[32] التصميم الوطني لإعداد التراب، الصفحات 35-51

اقتصادية تقوم على قطاع السياحة وتستفيد من غياب مدن منافسة لها في الجهة. وبغية الحفاظ على هذه المؤهلات، يتعين على المدينة أن تبذل جهدا في ميادين التعمير والبيئة والعقار.

- هناك ثلاث مدن كبرى جهوية، بعيدة بدرجات متفاوتة عن المنطقة الحضرية الوسطى، تتولى قيادة فضاءات رئيسية للتراب الوطني: أكادير، بالنسبة للمجال الصحراوي والإفريقي، وطنجة بالنسبة للمجال المتوسطي، ووجدة بالنسبة للمجال المغاربي. ففي أكادير، وإلى جانب تقاليدها الراسخة في ميدان الثقافة المقاولاتية، تتمتع المدينة بمؤهلات سياحية وتشهد دينامية في قطاع الخدمات. أما مدينة طنجة فهي تشق طريقها نحو مستقبل واعد معزز ببعد دولي، بفضل المشاريع الكبرى التي تدمج جهة الشمال والمغرب بوجه عام في مسار العولمة الاقتصادية. وبخصوص مدينة وجدة، حاضرة المنطقة الشرقية والمدينة الحدودية، فهي تعيش وضعاً اقتصادياً يعكس تقلبات العلاقات المغربية الجزائرية.

- وفي إطار هذه الأقطاب الحضرية الجهوية، لا شك أن مدينة العيون تقع في رقعة جغرافية بعيدة، بيد أن مؤهلاتها الجغرافية تجعل منها حاضرة صحراوية واعدة، من المرجح أن تستفيد من إطلاق الطريق العابر لإفريقيا.

وتعتبر المنظومة الحضرية قاطرة الاقتصاد الوطني. لذلك فإن فعالية المدن لا تعتمد فقط على الدينامية الداخلية لكل واحدة منها، بل أيضا على بنية ونمط أداء منظومة المدن.

ويتيح تحليل الشبكة العمرانية التمييز بين المنطقة الحضرية الوسطى من جهة وباقي المدن من جهة أخرى. فإذا كانت هذه المنطقة الحضرية تمثل وحدها نصف الإمكانات الاقتصادية للبلاد، فإن المجالات الحضرية الأخرى تكتسي أهمية بدورها؛ فهي أيضا تنتج الثروات. ومع ذلك، فإن المدن ليست لها الخصائص نفسها ولا الإمكانات نفسها. لذلك، يُقترح استخدام شبكة التحليل الرباعي (نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر)، من أجل تحديد الخصائص الرئيسية للمدن واستخدامها لتصنيفها وفقا لنقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر.

شبكة تحليل المنظومة الحضرية في المغرب

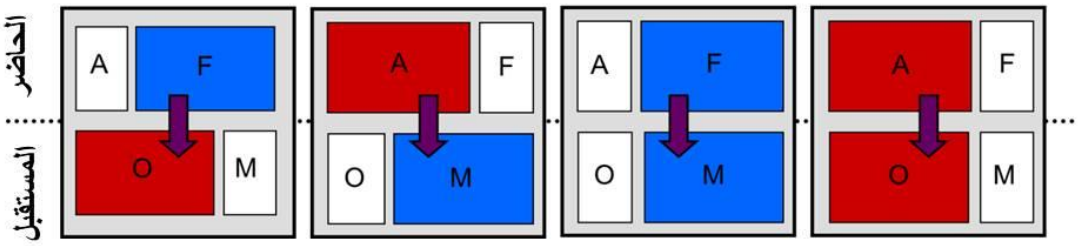

دينامية نقاط القوة- الفرص	دينامية نقاط الضعف- المخاطر	دينامية نقاط القوة- المخاطر	دينامية نقاط الضعف- الفرص

- مؤهلات متنوعة - فاعلون واعون بالرهانات - دينامية المشروع	- نقص في الموارد - أوجه قصور متعددة - فاعلون غير منخرطين بالقدر الكافي - غياب المشروع	- موارد متعددة لكنها مهددة - تدهور ونقص في الابتكار - تعبئة غير كافية للفاعلين	- تعبئة الموارد الكامنة من قبل المشروع - فرص ينبغي استغلالها من شأنها معالجة النواقص القائمة
مدينة يمكن أن تشكل تكتلا حضريا ممتدا	**مدينة تعيش أزمة**	**مدينة ينبغي أن تتجه نحو الابتكار**	**مدينة يتعين إعادة تأهيلها**

ا

ويتيح استخدام التحليل الرباعي في إطار عملية استشرافية مبسطة استنادا إلى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للمدن رسم الوضع التالي:

- **مدن يتعين إعادة تأهيلها:**

  - مدن تتطلب جهدا لإعادة التأهيل: خنيفرة، الرشيدية، ورزازات.

- **مدن ينبغي أن تتجه نحو الابتكار:**

  - مدن ذات إمكانات تنموية تتطلب دعما عموميا للنهوض بأوضاعها: تطوان، وجدة، بني ملال، وفي سياق مختلف، الرباط.
  - مدن في غمرة توسع مجالي، وتتطلب جهدا خاصا في مجالي التجهيز والتعمير: أكادير والناظور.
  - مدن ذات إرث عريق في مجال الصناعة التقليدية وذات مؤهلات اقتصادية عالية، لاسيما في المجال الصناعي: فاس وطنجة، وفي سياق مختلف مراكش. فهذه الأخيرة تتمتع بإمكانات مهمة للتنمية السياحية، شريطة أن تحافظ على واحتها وبيئتها.
  - مدن تتمثل الأولوية بالنسبة إليها في توفير الخدمات: مكناس.

- **مدن تعيش أزمة:**

  - مدن تعرف تحولا صناعيا أو مدن ليس لديها وظائف حضرية تمكنها من تعزيز تنميتها: جرادة وبوعرفة وبدرجة أقل آسفي.

- **مدن يمكن أن تشكل تكتلا حضريا ممتدا:**

- يمكن لمدن مثل طنجة والرباط، إذا بذلت مزيداً من الجهود، أن تتطلع إلى أن تشكل تكتلا حضريا ممتدا.

ومن أجل تأكيد أو نفي شبكة التحليل المشار إليها، يتعين اعتماد قراءة مستندة إلى معايير متعددة، على أساس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمدن. وفي هذا الصدد، ينبغي إبراز الجوانب التالية :

- المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد ما بين سنتي 2000 و2016 بكل مدينة؛
- مساهمة كل مدينة في الثروة العامة للمغرب ومساهمة كل مدينة على حدة في هذه الثروة؛
- مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج الداخلي الخام لكل مدينة وفروع الأنشطة الاقتصادية؛
- مؤشر مناخ الأعمال، خاصة بالمدن الكبرى؛
- مؤشرات الفقر بكل مدينة (الأسر الموجودة تحت عتبة الفقر النسبي، الأسر الموجودة تحت عتبة الهشاشة، مؤشر شدة الفقر، مؤشر التنمية البشرية، مؤشر التنمية الاجتماعية)؛
- النشاط والشغل بكل مدينة
- التربية والتعليم، محو الأمية، التكوين والشهادات المتوفرة بكل مدينة؛

من جهة أخرى، نجد أن التوسع العمراني على المستوى الوطني يأخذ حاليا شكل مجموعة من المشاريع الحضرية المتراصة والتجزءات اللا متناهية، بينما يقتضي التوسع العمراني الفعلي إقامة الحاضرة الكبرى بناء على هيكلة وظيفية ومتعددة الأقطاب يتم التخطيط لها في إطار مسلسل إعداد التراب. إذ يتعين وضع الحاضرة الكبرى في سياق شبكة حضرية يتم بناء مستوياتها ودرجات ترابطاتها، وفق توزيع دقيق للوظائف الاقتصادية بين القطب الحضري المركزي والمدن والمراكز التابعة له والتي تشكل معه جسم الحاضرة الكبرى وتؤدي رفقته مهامها، عوض وجود مركز حضري مهيمن ومناطق تعيش تحت هيمنته، مما يحيل هذه الأخيرة إلى مجرد فضاءات للنوم.

ومن شأن وضع شبكة نقل عمومي جيدة أن يشكل حلقة وصل بين المناطق الحضرية المتفرقة، على أن تتم إقامة شريط طبيعي أخضر بينها يكون عبارة عن غابات حضرية وأراضي للفلاحة الحضرية، تشكل فضاءات ذات جمالية ومجالات لرفاه الساكنة، بل ورافعات للنهوض باقتصاد الترفيه، وذلك بدل تحمل آثار تمدد مستمر وعشوائي للمباني له عواقب اجتماعية ومجالية سلبية.

وعلاوة على ذلك، فإن كسب رهان هيكلة المدن وتقنين ظاهرة التمدد الحضري وتنامي السكن العشوائي في محيط المدن، يقتضي النهوض بالبلدات والمدن الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وفق رؤية تنموية وطنية، بل وجهوية على وجه الخصوص. ويكمن الهدف من هذه المقاربة في جعل هذه المناطق أقطاب مجهزة على مستوى محيطها الجهوي المصغر ومراكز للتنشيط والدفع الاقتصادي، كفيلة باستقبال أعداد المهاجرين المتوجهين نحو المدينة. إن النهوض بتعمير المدن الصغرى ينبغي أن ينظر إلى ظاهرة الهجرة القروية كظاهرة طبيعية للغاية وأن السبيل للحد منها لا يتأتى إلى باستباقها

ومواكبتها، وهو ما يقتضي بناء رؤية جهوية للمشاكل، في ارتباط وثيق بالمشاكل المتعلقة ببرمجة إنجاز التجهيزات والبنيات الحضرية.

3. الجوانب الخاصة التي تميز المدن المغربية

تتميز البنيات المعمارية والعمرانية في المغرب بتعددها وتنوعها[33]. وتتسم الشبكة العمرانية الوطنية بتعددها واختلافها من حيث طبيعة المدن وتاريخها وحجمها وظروف نشأتها ومسار تشكلها. وتمتلك هذه المدن خصائص تتغير على مر الزمن، وفق السياق الجغرافي والجهوي.

وتتميز المدن التاريخية التي تضم المدن العتيقة بمزيج من الأنشطة البشرية[34]. وقبل فترة الحماية، كانت المدن العتيقة المغربية منظمة بشكل يسمح بتغليب مبادئ التماسك والتكامل بين المكونات العمرانية. وكانت الوظائف السكنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتلك المتعلقة بحركة السير مهيكلة بطريقة تضفي الهدوء على الفضاء العام، وتوطد التقارب بين السكان، وتكفل الإنصاف بين الأفراد، ومن ثم تضمن التماسك الاجتماعي والديني. وتجسد البنية العمرانية للمدن العتيقة المفاهيم الحديثة في مجال البيئة، من قبيل الهندسة المعمارية البيومناخية، ومدينة الراجلين، والكثافة العالية، والضغط، والأثر البيئي المنخفض، والنظام البيئي الذي يحقق التوازن بين الطبيعة والتوسع العمراني، وما إلى ذلك. هل نحن إذن بحاجة إلى إعادة استكشاف مكونات ومبادئ المدينة العتيقة باعتبارها نظاما عمرانيا يتعين إعادة اكتشافه وتشكيله من أجل تكييفه مع متطلبات حركة المرور والفعالية؟ وهذا السؤال يتعلق بالمضمون أكثر مما يتعلق بالشكل، لأنه أضحى من الضروري إرساء تهيئة عمرانية تجمع بين الحداثة والبعد الإنساني. ويتمثل الهدف من ذلك في الحفاظ على مبادئ الاستدامة والطابع العمراني الأصيل بكل خصوصياته الجمالية والاجتماعية والحضارية.

وقد أنشأت سلطات الحماية، انطلاقاً من سنة 1912، مدناً بجوار المدن العتيقة، مما جعل المدن المغربية تتسم بازدواجية بنيتها. وسعت السلطات الاستعمارية إلى تكريس هيمنة نظام عمراني جديد وجعله نموذجا يتعين الحفاظ عليه. وتبعا لذلك، شهد المشهد العمراني تغيرات كبيرة؛ حيث طغت الأشكال العمرانية الحديثة على العمارة الأصيلة. وبعد الاستقلال، ومع عولمة الاقتصاد وتدويل المبادلات، استمرت المدن التي أُنشئت أو أعيد تنظيمها في النمو، مما أدى إلى انفصالها عن النسيج العمراني التقليدي. ويتعلق الأمر بالمدن الكبرى التي تشكل حاليا واجهة للمغرب الحديث، إلا أن نموها الديمغرافي أنتج بنية عمرانية مركبة تتسم بوجود تجمعات سكانية موزعة حسب مستويات السكن، ووجود هوامش عمرانية تتخذ شكل أحياء فقيرة ودور صفيح. بيد أن الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي على آفاق دولية لا يعني البتة الانصهار الثقافي؛ بل على العكس من ذلك، فإن الحفاظ على الهوية التاريخية شرط أساسي لمواجهة رهانات العولمة.

---

[33] يتخذ المشهد العمراني المغربي أشكالا وجوانب مختلفة من منطقة إلى أخرى، بفضل تراث معماري غني ومتنوع يعكس التلاقح الحضاري والثقافي. وتعتبر المدن العتيقة، والرياضات، والقصبات، والقصور، والأسوار والحدائق وغيرها من العناصر المعمارية والعمرانية تجسيداً لهذا التراث الغني المصنف تراثا عالميا للإنسانية.

34 نحيل هنا على مدن: مراكش، فاس، مكناس، الدار البيضاء، سلا، تطوان، تارودانت، الرباط، وجدة، تزنيت، الصويرة، بني ملال، طنجة، شفشاون، أبي الجعد، فجيج ... لقد تمكنت المدن العتيقة على مدى قرون من الزمن من الحفاظ على نسيج اجتماعي حي وفعال، وذلك على الرغم من وجودها خلف أسوار أقيمت لحمايتها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المدن الجديدة[35] التي توجد قيد الإنشاء بشكل رئيسي من قبل مجموعة العمران، وصندوق الإيداع والتدبير والمجمع الشريف للفوسفاط، وهي: تامنصورت وتامسنا والساحل-لخيايطة والشرفات وزناتة والمدينة الخضراء محمد السادس وقُطبَا مازاغان وفم الواد، تضيف عناصر جديدة للبنية العمرانية الوطنية. وعلى الرغم من أن خصائص هذه المدن مختلفة، فإنها جميعا انطلقت في سنوات 2000 في غياب إطار قانوني منظم ووفق العرض المتوفر من الوعاء العقاري العمومي. وتجد هذه المدن صعوبة في فرض وجودها، علماً أن إنشاءها لم يكن قائما على تخطيط إستراتيجي نابع من إعداد التراب أو التعمير التوقعي. وفي غياب نصوص قانونية خاصة بالمدن الجديدة، تخضع هذه المشاريع الكبرى النطاق لمقتضيات القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية.

ولم تؤخذ الوظائف الاقتصادية لهذه المدن في الحسبان بالقدر الكافي. وتم التركيز بالأساس على السكن. ومع ذلك، يمكن التأكيد على أن مدينة الساحل- لخيايطة والمدينة الخضراء المحاذية لمدينة بن جرير قد خرجتا على ما يبدو من نمط المدن التي تعد بمثابة مراقد، حيث توفر مدينة الساحل- لخيايطة أرضية صناعية ولوجستية، أما المدينة الخضراء فهي مدينة جامعية بامتياز. إن التحديات التي تطرحها المدن الجديدة تستدعي من الدولة اعتماد سياسة عمرانية جديدة تحترم مبادئ التنمية المستدامة وهي ضمان الترابط الوثيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

ومن ناحية أخرى، تتخذ المدن المغربية أحجاما مختلفة وتتطور في سياقات متنوعة، لكنها تعاني عموما من أوجه قصور تتعلق بالتدبير الرقمي وهدر الطاقة.

ج) ينبغي أن تسعى الدولة بشكل أكبر إلى جعل المدن قضية ذات أولوية

هناك العديد من القضايا التي تدخل ضمن اختصاص الدولة، لكن تأثيرها يطال المدن، من قبيل تمركز المدن الكبرى في المناطق الساحلية، وتحصيل الضرائب، ومصير المدرسة العمومية، وتفويت الخدمات الحضرية، وغياب نظام لدعم الطاقات المتجددة، والولوج مشاريع الطاقات المتجددة إلى سوق الكهرباء ذات الجهد المتوسط والمنخفض.

ولا يحظى مشروع المدينة بَعْدُ بالمكانة التي يستحقها في السياسات العمومية. ومن المؤكد أن هذا الموضوع يشكل انشغالاً وطنيا، بيد أنه لا يزال لا يرقى إلى حجم المشاكل الهيكلية للمدينة ووزنها على الأصعدة الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. إذ نجد أن السياسات القطاعية هي التي تحدد معالم الفضاءات الحضرية، وذلك في ظل افتقار التدخلات العمومية التي تشهدها المدينة للالتقائية والانسجام.

ويتعين أن تسعى الدولة بشكل أكبر إلى جعل المدينة قضية ذات أولوية. ففي غياب أشكال جديدة للدعم من أجل النهوض بالمجالات الحضرية، كيف يمكننا أن نطور هذه الفضاءات المتسمة بالتقلب والهشاشة والمثيرة لشتى أنواع الأطماع، والحال أن الوسائل المتوفرة تظل محدودة واعتيادية؟ لذا، يجب على السلطات العمومية أن تتحلى بالإرادة في النهوض بالمدن، وأن تجعل من تدابير تصميم وتهيئة المدن محددات لمستقبل التنمية العمرانية.

[35] للمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الجزء 10 من هذا التقرير، لاسيما القسم المعنون: المدن المغربية طموح الاستدامة

وينبغي ألا تؤدي أشكال الدعم الواجب تقديمها إلى تكريس مركزية الدولة، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلباً على المدينة. فعلى سبيل المثال، لا يزال قرار إنشاء مدينة جديدة حتى اليوم حكراً على السلطة المركزية وفق مقاربة "تنازلية". وتتسم وسائل الجماعات المحلية بمحدوديتها، كما أنه لا توجد لحد الآن أي آلية قانونية ومؤسساتية محددة مسبقا لضمان استدامة النماذج العمرانية التي يجري تنفيذها.

ويتعين أيضا التركيز على مسألة حكامة المدينة التي ظلت متسمة بانعدام التنسيق وسيادة الانغلاق، وتردد السلطات العمومية والهيئات المنتخبة والمؤسسات الإدارية. وتبدو بجلاء مظاهر التعدي على الاختصاصات وتداخلها التي تنشأ عن حالات التردد بين مستويات الحكامة الترابية، من ناحية، وبين الدولة والسلطات المنتخبة من ناحية أخرى. ويؤدي هذا التداخل إلى خلق نزاعات تلقي بظلالها على تدبير المدينة وعلى مستقبلها.

ولا يزال ثقل سلطة المراقبة التي تمارسها الدولة على الجماعة المحلية يعتبر مفرطا. فسياسة اللاتمركز الإداري لم تحقق النتائج المنشودة ولم تفض إلى مبادرات قوية لنقل السلطات من المركز نحو المجالات الترابية. إن التنمية الحضرية المستدامة تقتضي بالضرورة اعتماد لامركزية حقيقية يواكبها أو حتى يسبقها توسيع نطاق اللاتمركز كشرط مسبق لا غنى عنه لحسن حكامة المدينة.

وبخصوص التمويل، فإن المدينة لا تمول نفسها بنفسها. فهي تنتج الثروات وتبقى رغم ذلك فقيرة. ولا تستفيد من جزء من زائد القيمة النقدي المتأتي من تغيير تنطيق الأراضي أو تغير قواعد استخدام الأراضي عبر تحويلها إلى بقع أرضية. وفي هذا الصدد، لا ينبغي تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة للمدينة، كما يتعين ألا يكون تأثير مصالح الخواص من مالكي العقارات معاكسا لما يقتضيه النهوض بمستقبل المدينة وتطورها.

4. أهمية وضرورة وضع مقاربات معيارية من أجل تطوير المدن المستدامة بالمغرب

لا يمكن لأحد أن ينكر المبادرات والمشاريع والتدابير العمومية التي تجسد إدماج الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عمليتي تخطيط وتهيئة المجالات الترابية. فقد بذلت جهود لتغيير المسار نحو مقاربات تستجيب لمتطلبات الاستدامة وتعزز التماسك الاجتماعي والإدماج الاقتصادي في ظل احترام المعايير البيئية.

وبالإضافة إلى وضع المغرب لمجموعة من التصاميم والمخططات، كالتصميم الوطني لإعداد التراب، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، والمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، وتصميم التهيئة، وغيرها، بغية تزويد الجماعات الترابية، لاسيما المدن، بأدوات التخطيط والتدبير، ينبغي التشديد على أن المغرب حاول إضفاء الطابع المؤسسي على موضوع التنمية المستدامة، من خلال الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة[36] ومسلسل تفعيله.

ويقدم الشكل التالي الرهانات التي حددها القطاع الحكومي المكلف بالتعمير وإعداد التراب، كمعيار للممارسات الجيدة في مجال التعمير المستدام.

[36] ظهير شريف رقم 1.14.09 صادر في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014) بتنفيذ القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة (الجريدة الرسمية عدد 6240 الصادرة بتاريخ 20 مارس 2014).

الإطار المرجعي للممارسات الجيدة في مجال التعمير المستدام: 13 رهانا

كما تم إيلاء الاهتمام لإعداد الأدلة والأطر المرجعية، ويتعلق الأمر بدليل المخططات العمرانية الخضراء، ودليل استغلال الفضاء العمومي من أجل تدبير أمثل للتنقلات الحضرية، وكتيب المعايير العمرانية للتجهيزات الجماعية، الذي تم إعداده في يونيو 2005، والإطار المرجعي الوطني لتنفيذ الأنشطة التجارية، والإطار المرجعي للممارسات الجيدة في مجال التعمير المستدام، والإطار المرجعي للكثافة والأشكال الحضرية، والإطار المرجعي لتفعيل المناطق المفتوحة للتعمير.

ولا يمكن للمبادرات المحلية المندرجة في إطار جدول أعمال القرن 21 أن تغفل الجهود المتعلقة بالاستدامة الحضرية في المغرب. وتبدي مدن مكناس وأكادير ومراكش، من خلال مبادراتها المتعلقة بجدول أعمال القرن 21، طموحها في الانخراط في مسلسل للتخطيط الاستراتيجي التشاركي لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن الحديث عن مفارقة بين "المبادرة والجمود" بخصوص مسألة التنمية المستدامة في المغرب. فلا نعدم الخطاب الرسمي، والدراسات، والمناقشات والبرامج الرامية إلى إعداد التراب، وحماية البيئة وتثمينها. ومع ذلك، يظل العمل على أرض الواقع غير ملموس، بحيث يمكننا أن نتحدث عن نوع من الجمود إزاء إشكالية واضحة المعالم.

من جهة أخرى، تشير حصيلة وتوزيع المواصفات القياسية (المعايير) المغربية حسب القطاعات إلى أن التقييس يشمل مجالات الصناعة والبناء والأشغال العمومية والصحة والأمن والبيئة وما إلى ذلك. في حين لا تشمل عملية التقييس بعد المعايير المتعلقة بتفعيل الاستدامة في المدن، مثل إيزو 37120 و 37101 ومؤشر "STAR". وجدير بالتذكير في هذا الصدد، أن المعهد المغربي للتقييس[37] أطلق، بمبادرة مشتركة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبئي، ورشا على قدر كبير من الأهمية يتمثل في مشروع وضع معيار مغربي في مجال استدامة المدن، وذلك بهدف إرساء معالم مسلسل استدامة المجالات الحضرية، وقد حث المعهد المجالس المنتخبة على الانخراط في تأهيل المدن للحصول على علامة المميزة للمدن المستدامة.

إن السياسة العمومية هي سلسلة من الإستراتيجيات والإجراءات التي تقدم إجابات قانونية ومؤسساتية وتقنية لوضعية تخلق إشكالية. ومع ذلك، وفي ظل أوجه القصور المتعددة الأوجه التي تعاني منها المدن، ليس ثمة سياسة للمدينة تدعو إلى وضع معايير تتعلق بالاستدامة، ولا إطار منهجي مشترك يمكن من إدماج هذه المعايير بشكل تدريجي على مستوى المدن المغربية. لذا، يتعين تعزيز الترسانة الوطنية المتعلقة بالمعايير والقواعد التنظيمية، وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز الأطر المرجعية المتعلقة بمختلف جوانب التنمية المستدامة، ووضع وتنفيذ إستراتيجيات مشتركة لتطوير المعايير والشهادة بالمطابقة ونشرها على الصعيد الوطني، لاسيما في مجال الاستدامة الحضرية.

5. المدينة المستدامة: مشروع مجتمعي

إن أي مشروع للمدينة هو من حيث المبدإ مشروع مجتمعي وسياسي واقتصادي وبيئي قبل أن يكون مشروعا للتهيئة والتعمير أو مشروعا للتنمية الحضرية المستدامة. وهو مشروع يتعين تجسيده، وفق نظام حكامة أمثل، وبناء على خارطة طريق تحيل رهانات تنمية المدينة إلى تدابير تعاقدية. ويتسم هذا النظام بطبيعته المعقدة والمركبة. ويتطلب تقييم هذا النظام تحليل عناصره المؤسساتية وآليات مشاركة الفاعلين في عملية صنع القرار. وينبغي إعادة إرساء هياكل الحكامة المؤسساتية للمدن لتحسين آليات تمويلها

[37] ظهير شريف رقم 1.10.15 صادر في 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010) بتنفيذ القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد (الجريدة الرسمية عدد 5822 بتاريخ 18 مارس 2010). ينص هذا القانون على إحداث مؤسسة عامة تسمى "المعهد المغربي للتقييس" خاضعة لوصاية وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وتقوم بتمثيل المغرب لدى الهيئات الدولية والإقليمية والأجنبية.

وطرق تدبيرها، وإعادة ترتيب مستويات التخطيط الاستراتيجي وتثمين الجوانب البيئية وتلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

ويجب أن تندرج المدينة المستدامة في إطار سياسة المدينة؛ وهو ما يفترض مسبقا البناء المشترك للطموح، أي الانخراط في مشروع مجتمعي ينطوي على رهانات ومؤطر بآجال زمنية ومنظور محدد. وقد انخرط المغرب في المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستدامة في ضوء الاتفاقيات الدولية. ويتعين على المدن أن تنخرط في هذه المبادرات وأن تعمل على تحسين آليات عملها الخاصة بالمشاركة وتنظيم العمل الجماعي.

أ) مشروع المدينة باعتباره مشروعا سياسيا ومشروعا تنمويا:

يختلف مشروع المدينة عن وثائق التخطيط العمراني الاعتيادية من قبيل التصميم الجهوي لإعداد التراب ومخطط توجيه التهيئة العمرانية وتصميم التهيئة. فهو مشروع ينبغي أن تتم ترجمته إلى أهداف ملموسة قابلة للقياس مع تحديد دقيق للفئات التي يستهدفها، وأن ينصب على الإنسان وعلى فعالية المؤسسات والمرافق الموجهة لهذا الإنسان، بشكل يتجاوز الطابع المادي للبنيات التحتية[38]، وذلك وفق أفق زمني محدد بدقة، على شاكلة سنة 2030 الذي حددت أفقا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعمال المساهمة المعتزمة المحددة وطنيا في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ.

من أجل بناء مدينة معينة، ينبغي أولا بناء مشروع المدينة الذي من المفترض أن يجسد من النواحي الاقتصادية والمجالية والاجتماعية والثقافية والبيئية مشروعا سياسيا يحدد رهانات التنمية ويكشف عن مستوى الطموح فيما يتعلق بحجم المدينة، ووظائفها التي يتعين تعزيزها أو خلقها، وإعادة تموقعها المنشود على المستويات الإقليمية أو الوطنية أو العالمية. وبذلك، فإن هذا العمل يكتسي صبغة سياسية وإيديولوجية، بالنظر إلى أن الخيارات والقرارات تعبر عن ممارسة السلطة وتسعى إلى تفعيل إستراتيجيات تعني فاعلين متعددين. وتشكل الحملات الانتخابية الفترة المناسبة لخلق المنافسة بين مختلف مشاريع النهوض بالمدن، على أن تكون تلك المشاريع واضحة المعالم وأن تترجم رؤية سياسية تتم صياغتها في شكل أرقام يسهل استيعابها وتقييمها من لدن الساكنة ومختلف الفاعلين[39].

وعلاوة على ذلك، يجب أن يجسد التصميم أو المخطط الخاص بالمدينة، بطبيعية الحال، مشروعا تنمويا يستند إلى التوجهات الكبرى الناشئة عن المشروع السياسي ويتم وضعه بناء على مسلسل تشاركي يستعين بخبرات متعددة ومشاورات واسعة النطاق مع كافة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين. ومن هذا المنطلق، يتعين على المختصين في مجال التعمير تنزيل المشروع السياسي للمدينة ورؤيتها وطموحها

[38] لا يمكن حصر مشروع المدينة في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية

[39] تسلط الدراسة المقارِنة للتجارب الدولية، الضوء على تجارب عدد من المدن التي تعتزم الوصول إلى درجة الحياد الكربوني في أفق سنة 2030، أو التقليص من عدد المدخنين، وذلك عبر تنفيذ برامج تقنية وتربوية يتم تقاسمها مع الساكنة. وتشكل العديد من مدن الدول الإسكندنافية نماذج تحتذى في هذا الإطار. فعلى سبيل المثال، من المرتقب أن تبلغ مدن السويد درجة الحياد البيئي سنة 2025. ومن جهة أخرى، تواصل مدينة سيول تزويد المنازل بلوحات الطاقة الكهربائية الضوئية والتي ستشمل مليون منزل مع سنة 2022، وسيعادِل حجم الطاقة التي تُنتجها هذه اللوحات الطاقة الإنتاجية لمحطة نووية، وذلك دون استثمارات ضخمة من لدن المدينة/الدولة.

في مختلف وثائق التخطيط المجالي، مع الأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص خصوصيات المجال الترابي المعني.

ويتحتم على المؤسسات التي تمارس مهامها في إطار اللامركزية المرفقية واللاتمركز الإداري أن تنخرط في هذا المسار، وأن تساهم في الإستراتيجية التنموية والمبادئ التوجيهية لمشروع المدينة، بدلا من أن تقتصر على إبداء ملاحظات قطاعية وذات طابع مجزأ.

كما ينبغي على المنتخبين تقييم مدى انسجام مشروع المدينة مع المشروع الذي يحملونه لتحقيق التنمية الحضرية ومدى استجابته لمتطلبات إعداد التراب على المدى الطويل. والحال أن المداولات بين الجماعات بشأن مشروع وثيقة التعمير تتحول في الغالب إلى معاملات عقارية، بينما من المفترض أن تشكل هذه المداولات محطة بارزة يحرص في إطارها المنتخبون على أن يكون المشروع السياسي للمدينة مجسداً تجسيداً واضحاً في وثائق التعمير.

وفي غياب رؤية إستراتيجية واضحة المعالم، تتحول عملية التخطيط العمراني إلى مجرد مفاوضات وتوافقات. إن تصميم التهيئة الذي يرتكز عليه مشروع المدينة ليس غاية في حد ذاته، بل هو انعكاس لسياسة عمرانية ولعمل من المفترض أن يكون عملا فكريا. وينبغي أن يكون هذا التصميم بمثابة وثيقة تعاقدية، يتم تقييمها على رأس كل خمس أو ثلاث سنوات من أجل تعديل البرنامج التعاقدي الخماسي أو الثلاثي الذي تعتمده الجماعة وشركاؤها. غير أن هذه الوثيقة، وفي غياب العمل بالدقة المطلوبة، تبدو في الغالب أقرب إلى تصميم أشكال حضرية "جامدة" دون عمق إنساني ولا محتوى اقتصادي.

وعندما تطغى المقاربة المسطرية على المعرفة والمهارات الميدانية، فإن التخطيط العمراني يتحول إلى مجرد تدبير إداري غارق في دوامة اللجان والاجتماعات والمحاضر.

ب) أشكال التفاعل بين المدينة والجهة والدولة

تتسم هياكل الحكامة المؤسساتية للمدينة بتعددها. ويمكن أن تكون الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار، حسب الحالات والمستويات، هي الدولة أو مجلس الجهة أو المجلس الإقليمي أو مجلس العمالة أو المجلس الجماعي أو مجموعة الجماعات الترابية. وتتداخل قرارات هذه الهيئات على الرغم من أن إعداد مشروع التنمية الحضرية وقيادته وتنسيقه وتتبعه، يدخل أساسا ضمن اختصاصات مجلس المدينة.

وقد حدد القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والقانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، وكذا القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛ صلاحيات كل هيئة، مع توضيح اختصاصاتها الذاتية، وتلك المشتركة مع الدولة، وكذا الاختصاصات المنقولة إليها. وتم تحديد دور كل الفاعلين بشكل واضح: فالجهة تضطلع بمهمة الدفع بعجلة التنمية المندمجة والمستدامة، لاسيما عبر تحسين جاذبية المجال الترابي الجهوي وتعزيز تنافسيته الاقتصادية؛ أما العمالة أو الإقليم فتتولى مهمة تعزيز التنمية الاجتماعية، لاسيما في الوسط القروي؛ بينما تناط بالجماعة مهام تقديم خدمات القرب للمواطنات والمواطنين[40].

[40] القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات

وأتاحت التعديلات القانونية التي جاء بها على وجه الخصوص القانون التنظيمي 113.14، إعادة توزيع أدوار الفاعلين، لاسيما صلاحيات المصالح اللامركزية واللاممركزة، وإشراك المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين والقطاع الخاص في وضع السياسات العمومية وتتبعها وتقييمها. وتؤكد هذه التعديلات الإرادة في تشجيع المقاربة التشاركية والتنسيق بين مختلف الهيئات.

ومع ذلك، فإن التنزيل السليم للمقتضيات القانونية في شكل تدابير ملموسة والتملك الجماعي للمبادئ الجديدة للانفتاح والمشاركة وحدها التي تتيح بحق تقييم مستوى إدماج الفاعلين وتعبئتهم ومشاركتهم في مشروع التنمية المستدامة والمندمجة للمدينة.

1. الأساس القانوني وثنائية اللامركزية واللاتمركز

تبدو اللامركزية في بلادنا كعملية مستمرة. وهي خيار استراتيجي لا رجعة فيه، لكن ينبغي أن يقترن أيضا بتدابير وإجراءات تكفل خلق التوازن المطلوب بين اللامركزية الترابية، واللامركزية المرفقية واللاتمركز. وبما أن هذا الخيار لا يزال في مراحله الأولى، فإن التفاعل مع القضايا العاجلة يقتضي إرساء نظام جديد للحكامة، يجعل من الانسجام بين الجماعات الترابية وتعزيز اللاتمركز ضرورة ملحة.

وقد شدد الدستور على أن التنظيم الجهوي والترابي يرتكز على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن. وتتوفر الجماعات الترابية، في مجالات اختصاصاتها، وداخل دائرتها الترابية، على سلطة تنظيمية لممارسة صلاحياتها. ولا يجوز لأي جماعة ترابية أن تمارس وصايتها على جماعة أخرى. وتم تكريس دور الجماعة باعتبارها النواة الأساسية للامركزية؛ وبموازة ذلك، تتبوأ الجهة مكانة الصدارة بالنسبة للجماعات الأخرى، في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب[41].

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الصورة المثالية لا تعكس الواقع المعقد والمركب. فالحكامة هي في المقام الأول، منهج ومسلسل وعقلية أكثر مما هي صلاحيات تنظيمية. ويندرج العمل داخل المدينة في إطار متعدد المستويات والفاعلين والأبعاد ويواجه مجموعة من الصعوبات السياسية والميدانية.

ويجري الحديث باستمرار عن مظاهر التداخل التي تنشأ عن حالات الانغلاق والتردد بين مستويات الحكامة الترابية، من ناحية، وبين الدولة والسلطات المنتخبة من ناحية أخرى. ويؤدي هذا التداخل في بعض الأحيان إلى خلق نزاعات تلقي بظلالها على تدبير المدينة وعلى مستقبلها.

ولا يزال ثقل سلطة المراقبة التي تمارسها الدولة على الجماعات الترابية يعتبر مفرطا[42]. ولم تتخل الدولة نهائيا عن مقاربتها المركزية. كما أن المبادئ المتعلقة بحرية الإدارة والتفريع لم تتجسد بعد بشكل كامل على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لاتمركز السلطة التنفيذية لم يحقق النجاح المأمول. ولا يتعلق الأمر "بقرارات قطاعية مرتبطة بمناسبات آنية لتفويض التوقيع في هذا المجال أو ذاك، أو بمجرد إنشاء

---

[41] المواد 136 و140 و143 من دستور 2011

[42] لا يصبح قرار مجلس الجهة بشأن برنامج التنمية قابلا للتنفيذ إلا بعد التأشير عليه من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية. أما القرار الصادر عن المجلس الإقليمي أو مجلس العمالة أو المجلس الجماعي بشأن برنامج التنمية وبرنامج عمل الجماعة فلا يصبح قابلا للتنفيذ إلا بعد التأشير عليه من قبل عامل العمالة أو الإقليم.

مصالح لا ممركزة، بل يتعين إقرار لا تمركز حقيقي، يهم كل المستويات التنظيمية الترابية، كقاعدة عامة لنقل حقيقي للسلطات من المركز إلى المحيط، وإعادة النظر في منظومة الحكامة الإدارية، الأمر الذي يتطلب مراجعة طرق تنظيم أجهزة الدولة ومهامها وكيفيات عملها وحضورها على المستوى الترابي"[43].

وفضلا عن ذلك، فإن حدود مسؤوليات كل مستوى من مستويات الحكامة الترابية لا يتم توضيحها بما فيه الكفاية لمختلف فئات المنتخبين. ويجب أن يفسح تردد البعض المجال أمام إرساء ثقافة التكامل والتعاون وتجميع الطاقات كي لا يتم خلق مركزية جهوية أخرى أو نموذج مصغر محلي مغلق. ولربما يتعين تأهيل المناخ الاجتماعي والسياسي بما يكفل إرساء مجالس منتخبة، تكون في مستوى الصلاحيات الواسعة المنوطة بها في مجال الحكامة الحضرية.

إن التنمية الحضرية المستدامة تقتضي بالضرورة اعتماد لامركزية حقيقية يواكبها أو حتى يسبقها توسيع نطاق اللاتمركز الإداري كشرط مسبق لا غنى عنه لضمان حسن حكامة المدينة. ويكتسي التوفيق بين اللامركزية الترابية، واللامركزية التقنية، واللاتمركز الإداري أهمية كبرى لتجنب انتشار مظاهر الالتباس التي تثير تنازع الاختصاصات وتخلق حالات عدم الفعالية أو الجمود. إن أي حلول وسط في هذا الصدد لن يكون لها إلا أثر محدود، فلم يعد هناك وقت للتردد ولأنصاف الحلول.

2. أدوات تنظيم العمل الجماعي:

إن المستوى الحضري يمكن أن يشكل المستوى الأنسب لضمان التنسيق وتحقيق الالتقائية بين مجالات تدخل الدولة والجماعات الترابية وتجسيد التكامل والانسجام بين السياسات العمومية الحضرية.

وينص القانون على برامج تنموية على مستوى الجهة والإقليم أو العمالة (برنامج التنمية الجهوية وبرنامج تنمية العمالة أو الإقليم) وعلى مستوى الجماعات (برنامج عمل الجماعة)، وذلك لضمان ملاءمة والتقائية الإجراءات المركزية والمحلية.

[43] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: "متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية"، تقرير الإحالة الذاتية رقم 22/ 2016. وقد أوصى المجلس في هذا التقرير بالتعجيل بإعداد ميثاق اللاتمركز، باعتماد المقاربة التشاركية وإقرار لاتمركز شامل تدريجي وفي تطور مستمر، يهم كل المستويات التنظيمية الترابية كقاعدة عامة، ويتوافق مع مبادئ وقيم اللاتمركز المعترف بها عالميا، ويقوم على نقل حقيقي متدرج للسلطات التقريرية وللوسائل المناسبة لكل مستويات التنظيم الترابي كي تضطلع بمهامها، ويجب أيضا وضع خارطة طريق للتنزيل، تحدد المراحل ذات الأولوية، والجدولة الزمنية لتفعيل اللاتمركز.

مجالات التطبيق وأدوات التنظيم

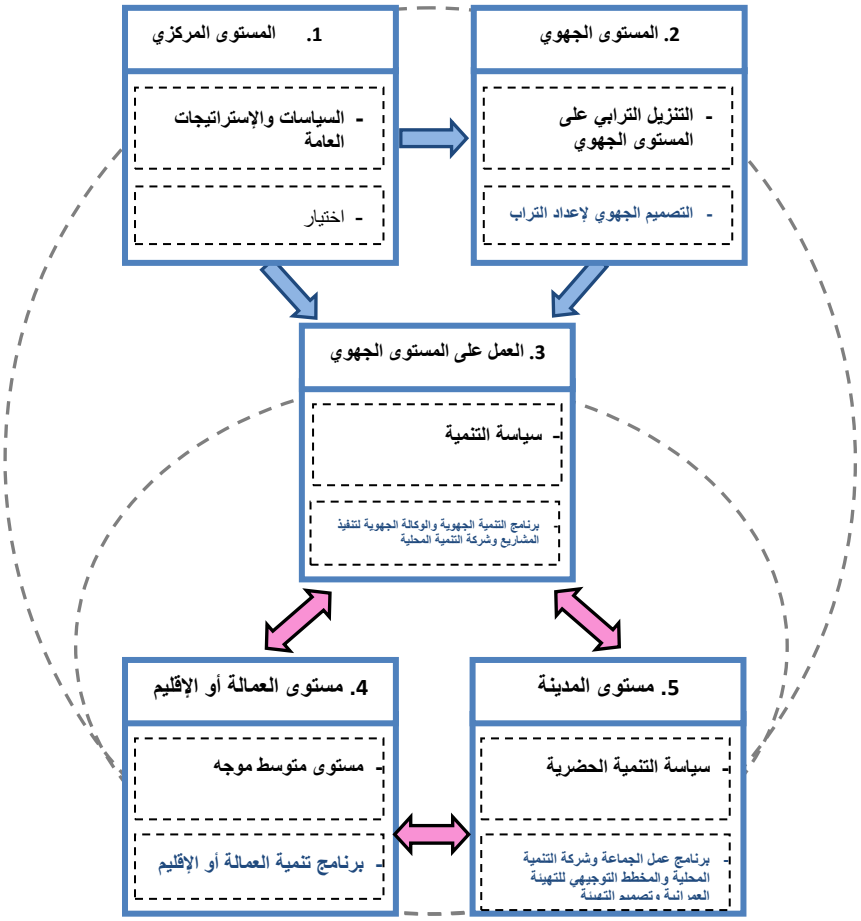

وتتولى الجهة، داخل دائرتها الترابية، مهام محددة في مجال تعزيز التنمية المندمجة والمستدامة، مع مراعاة السياسات والإستراتيجيات العامة والقطاعية للدولة. أما التصميم الجهوي لإعداد التراب، وهو أداة رئيسية للتخطيط الإستراتيجي، فيهدف، على وجه الخصوص، إلى تحقيق التوافق بين الدولة والجهة حول تدابير تهيئة المجال وتأهيله وفق رؤية استشرافية، بما يسمح بتحديد توجهات واختيارات التنمية الجهوية.

ويعتبر التصميم الجهوي لإعداد التراب وثيقة مرجعية بالنسبة للعمل العمومي. ويتعين على الإدارة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية الأخذ بعين الاعتبار مضامين التصميم الجهوي لإعداد التراب في إطار برامجها القطاعية أو تلك التي تم التعاقد في شأنها[44]. وتخضع برامج التنمية الجهوية وبرامج تنمية العمالة أو الإقليم وبرامج عمل الجماعة للتراتبية وينبغي أن تنسجم مع توجهات التصميم الجهوي لإعداد التراب. وهكذا تجمع البرمجة الإستراتيجية بين برامج التنمية وخطط العمل المندمجة والمتكاملة بين المستويات الثلاث للجماعات الترابية. وتهدف هذه البرمجة إلى إرساء رؤية واضحة لاستخدام الموارد الذاتية وتلك التي يعبئها فاعلون آخرون خدمةً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وممارسة الصلاحيات الموكولة إلى الجماعة. كما تسعى أيضا إلى استباق

[44] المواد 88 و89 و90 من القانون التنظيمي رقم 111.14

الانعكاسات التي قد تترتب عن تدخلات فاعلين آخرين داخل مجالها الترابي على مستوى توقعات الميزانية والتدبير اللاحق.

وتقتضي هذه المقاربة إرساء نمط حكامة يتناسب مع كيفيات تنسيق وتنظيم العمل الجماعي، من خلال الإخبار والتشاور والتنسيق والإشراك في اتخاذ القرار في ما يتعلق بالتخطيط الإستراتيجي الذي يتعلق في نهاية الأمر بالمدينة. ومع ذلك، هناك بعض الاختلالات على مستوى التنسيق بين مختلف الهيئات المؤسساتية للمدينة المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ. وثمة إقرار بأن العلاقة بين الجماعات الترابية، لاسيما بين الجهة والجماعة، وكذا بين بعض المصالح الإدارية المحلية والجماعة الحضرية، تبقى دون المستوى المطلوب.

ج) آليات مشاركة الفاعلين في عملية صنع القرار

تحدد النصوص القانونية الجاري بها العمل إطارا منهجيا ومسطريا جديدا، عبر تعزيز آليات المشاركة، ليس فقط من قبل الفاعلين العموميين، بل أيضا السكان، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص في عملية صنع القرار في ما يتعلق بإعداد السياسات المحلية وتتبعها وتقييمها.

1. مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص

في جميع أنحاء العالم كما في كل المرجعيات المعيارية، تعتبر هذه المشاركة الفعلية والموسعة للمواطنات والمواطنين في اتخاذ القرار وفي بلورة وتفعيل مشاريع التنمية الحضرية، شرطا لا غنى عنه لتحقيق الانتقال إلى المدن المستدامة.

لا شك أن الديمقراطية التمثيلية تعد خيارا لا رجعة فيه ومكونا ضروريا يقوم على إشراك المجالس المنتخبة في تدبير الشأن العام. غير أن هذه الديمقراطية التمثيلية، سواء في المغرب أو في بلدان أخرى، تتصف بالمحدودية في مجال حكامة المجالات الحضرية، إذا لم يتم تعزيزها ومواكبتها بالديمقراطية التشاركية.

ذلك أن عزوف المواطنات والمواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية المحلية للمدينة، كما يظهر ذلك من خلال نسبة المشاركة في الانتخابات الجماعية، يظل واقعا يشوب المسلسل الديمقراطي. ففي سنة 2015 وصل عدد السكان البالغين سن التصويت إلى 23 مليون نسمة، وهو عدد يتجاوز بكثير عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية والبالغ عددهم 14.303.140 نسمة. كما أن أدنى مستويات المشاركة في الانتخابات الجماعية لسنة 2015 سجلت بالمدن، إذ بلغت نسبة المشاركة في بعضها 26 في المائة، في حين بلغت نسبة المشاركة على الصعيد الوطني 53,67 في المائة من عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية. ويبلغ حاليا عدد المستشارين الجماعيين البالغين من العمر 55 سنة فما فوق 7911 مستشارا من أصل، 30663، ولا يتجاوز عدد المستشارين الجماعيين الذي تقل أعمارهم عن 25 سنة 76 مستشارا و693 مستشارة. ويشار أيضا إلى أن 4739 مستشارا جماعيا ليس لهم أي مستوى تعليمي، فيما لم يتجاوز 8792 منهم طور التعليم الابتدائي، بينما لـ 9261 منهم مستوى التعليم الثانوي. ويبلغ عدد المستشارين الذين لا يزاولون أي مهنة 1548 مستشارا. كما يشار إلى أن هناك 6513 من المستشارات الجماعيات فقط، مقابل 24150 من المستشارين الجماعيين.

إن هذه الأرقام تسائل الفاعلين السياسيين وتقتضي منهم السعي إلى تعزيز شرعيتهم في تدبير الشأن العام عبر تقويتها بديمقراطية تشاركية يتمكن من الإشراك الفعلي والقوي للمجتمع المدني من خلال آليات متنوعة وملائمة ومبتكرة، وذلك بغية ضمان تملك أوسع من لدن المواطنين والمواطنات لمشاريع المدينة، على اعتبار أن هذا التملك يعد شرطا أساسيا لتحقيق الحكامة الجيدة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تبذل الأحزاب السياسية مجهودا إضافيا للاضطلاع بمسؤولياتها في مجال تخليق الحياة السياسية وتأطير المواطنين، وإعداد نخب سياسية محلية مؤهلة ومسؤولة وذات مصداقية. ويتعين أن يستفيد أعضاء الأحزاب السياسية من برامج للتكوين والتأهيل في مجال حكامة المدينة قبل انتخابهم وانخراطهم في تدبير الشأن العام.

كما أننا مدعوون إلى تعميق التفكير في نظرة الشباب إلى الأحزاب السياسية ومستوى ثقتهم فيها، والعمل على تكثيف المبادرات الرامية إلى تعبئة الشباب والأطر والنساء وإشراكهم في الحياة السياسية، بما يكفل النهوض بمشاركة المواطنين والمواطنات، طبقاً لمقتضيات الفصل 11 من الدستور.

من المؤكد أن مسلسل الديمقراطية المحلية يواجه العديد من الصعوبات التي تحد من التدبير الأمثل لعملية اتخاذ القرار وتنعكس سلبا على تملك المشاريع التنموية. كما أن الديمقراطية التشاركية تنحصر حاليا في مستوى الخطاب والنصوص القانونية والآليات المؤسساتية، لكن دون أن يكون لها كبير أثر على أرض الواقع[45]. إذ لا يمكن أن يشعر المنتخبون ولا الفاعلون بالمجتمع المدني بالرضا عن بعض الاجتماعات المناسباتية التي تكشف عن تفاوتات في امتلاك المعلومات بين الطرفين، وتؤثر سلبا على علاقتهما بدل أن تشكل قوة اقتراحية وفضاء لإطلاق المبادرات. إن الديمقراطية التشاركية في حاجة إلى آليات جديدة ملائمة للسياق الوطني ومتسمة بالابتكار والشفافية. كما ينبغي على المدينة أن توفر الوسائل اللازمة لتأهيل المجتمع المدني وتعزيز قدراته وتشجيع انتظامه في إطار شبكات. ويعد إعداد التقارير الموضوعاتية حول المدينة شرطا لتملك الشأن الحضري وتحقق مبدأي التشاور الفعلي واتخاذ القرار بشكل مشترك. وبالموازاة مع ذلك، يتعين التصدي لكل خلط يخلقه بعض الفاعلين السياسيين الذين يستغلون الديمقراطية التشاركية ويسيئون لدورها ولمصداقيتها.

غير أنه إذا كانت هيئات التشاور المحدثة من لدن الجهات والجماعات تعتبر آلية قانونية لإشراك فاعلي المجتمع المدني، فإن هذه الهيئات لا يمكنها أن تساهم في إرساء ديمقراطية تشاركية فعلية إلا إذا تم :

- خلق مجالس أخرى أو لجان فرعية تهتم بمجالات أخرى مهمة من قبيل الصحة والبيئة...؛
- أن تكون للجمعيات التي يتم انتقاؤها تمثيلية حقيقية وخبرة وكفاءة تمكنها من تقييم السياسات والبرامج وأن تؤهلها لتشكل قوة اقتراحية؛

[45] الفصول رقم 13 و14 و15 و27 و136 و139 من دستور 2011، الباب الرابع والخامس من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الباب الرابع والخامس من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالأقاليم والعمالات والباب الخامس والسادس من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات

- أن تكون لها القدرة على الانتظام في إطار شبكة مع الجمعيات الأخرى وأن يكون بمقدورها إشراك مختلف شرائح المجتمع، على اعتبار أن الهدف الأسمى من هذه الآليات يمكن في إشراك غالبية المواطنات والمواطنين في الاختيارات المتصلة بتدبير حياتهم اليومية.

كما ينبغي أن تخضع تمثيلية جمعيات المجتمع المدني داخل الهيئات الوطنية والترابية لجملة من المعايير والمؤشرات المتعلقة بالديمقراطية الداخلية للجمعية وأدائها الفعلي وتأثير مبادراتها على أرض الواقع وما تتوفر عليها من موارد والشبكات التي تعمل في إطارها ومدى استقلاليتها، إلخ.

وينبغي أيضا على هيئات المجتمع المدني أن تبذل جهودا في اتجاه توسيع مجال اهتمامها لكي لا ينحصر في الانشغالات الموضوعاتية أو القطاعية، وينفتح على قضايا من قبيل إرساء المدينة المستدامة، إعادة التشكيل المجالي، التكامل الحضري، التماسك الاجتماعي، والعديد من القضايا الأخرى المتعلقة بسياسات المدينة.

إن الأمر يتعلق هنا بمنطق جديد يتعين غرسه في أوساط السياسيين والتقنيين والنشطاء الاجتماعيين، من أجل إحداث نقطة تحول حقيقية في العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع المدني[46]، من جهة، وبين الدولة والقطاع الخاص، من جهة ثانية.

أما العلاقة بين الجماعة الترابية والقطاع الخاص، فقد تم تعزيزها من خلال إحداث هيئة استشارية، لدى مجلس الجهة، بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة تهتم بدراسة القضايا الجهوية ذات الصلة بخلق الثروات. كما يحث القانون أيضا الجماعة والجماعات الترابية الأخرى على إبرام اتفاقيات تعاون وشراكة مع القطاع الخاص.

ويتعين على الجماعة أن تعتمد عند إحداث أو تدبير المرافق، كأسواق البيع بالجملة، والمجازر والذبح ونقل اللحوم، وأسواق بيع السمك، سبل التحديث في التدبير المتاحة لها، لاسيما عن طريق التدبير المفوض أو إحداث شركات التنمية المحلية أو التعاقد مع القطاع الخاص. وتمارس الجماعة الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة في مجالات من بينها القيام بالأعمال اللازمة لإنعاش وتشجيع الاستثمارات الخاصة، لاسيما إنجاز البنيات التحتية والتجهيزات والمساهمة في إقامة مناطق للأنشطة الاقتصادية وتحسين ظروف عمل المقاولات[47].

ومن المؤكد أن أي إجراء يرمي إلى تعزيز مشاركة مختلف الشركاء في عملية صنع القرار بشأن مستقبل المدينة هو أمر جدير بالثناء. غير أن تشاور المؤسسات العمومية مع الأطراف الأخرى يتحول في كثير من الأحيان إلى مجرد اجتماعات شكلية يراد لها أن تبدو اجتماعات تنسيقية.

2. مشاركة الفاعلين العموميين

[46] المادة 120 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، المادة 111 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالأقاليم والعمالات والمادة 117 من القانون التنظيمي رقم 114.14 المتعلق بالجهات

[47] انظر المواد 43 و83 و87 و92 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، والمادتين 44 و94 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

يتبين من خلال النظر في النصوص التشريعية المتعاقبة في المغرب المرتبطة بالتخطيط العمراني أو وضع السياسات الحضرية أن مسألة التشاور تحتل مكانة ما فتئت تزداد أهمية، لاسيما مع الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام.

ومن المؤكد أن التشاور، من حيث المبدأ، منصوص عليه مع مجموعة من الفاعلين العموميين خلال صياغة مشروع التنمية الحضرية، غير أن مصداقيته يمكن أن تكون مثار جدل بالنظر إلى أن هذه المشاركة تظل رهينة بالسياقات المحلية وكاريزمية الأشخاص العموميين.

وفي القانون رقم 12.90المتعلق بالتعمير، من الضروري التأكيد على أن عبارة "بطلب من" أو "بعد طلب رأي"، تحيل على عملية استشارة الجماعة، أثناء عملية إعداد تصميم التهيئة أو المخطط التوجيهي للتنمية الحضرية، وليس إلى تشاور أو اتخاذ القرار بشكل مشترك. ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن المشرع يستخدم عبارات فضفاضة، من قبيل أن وثيقة التخطيط الحضري يتم إعدادها "بمشاركة" أو "بمعية" الجماعات المعنية؛ كما أن طبيعة هذا الرأي ليست محددة بدقة. وبعبارة أخرى، هل الاستشارة إلزامية مع الرأي المطابق أو الرأي الاستشاري؟ أم أنها أمر اختياري؟

وتكتفي الدولة فقط بطلب رأي الجماعة المعنية دون أن تكون ملزمة بأخذه بعين الاعتبار.

ولا شك أن الهياكل السياسية والإدارية حاضرة في الأذهان. لكن يتعين استباق مشكلة العلاقات بين الجماعات المحلية والوكالة الحضرية ومؤسسة العامل، من أجل وضع تدابير جديدة في إطار السياسات الحضرية حتى وإن كانت سلطة العامل توجد دائما في صلب منظومة صنع القرار.

ومع ذلك، فإن الطموح إلى ضمان الانتقال نحو عمل جماعي ومشترك في خدمة المدينة أمر واضح، لكن هذا الطموح قد يصطدم بالعديد من الإكراهات. وتستشرف مشاريع القوانين ذات الصلة تعميراً تشاركياً. ويعد الإصلاح الجذري الجاري نتيجة مقترح مفاده ألا تكون الدولة هي مصدر القرار الوحيد في ما يتعلق بإعداد المجال وحكامته. كما يُقترح أن تضطلع الهيئات المنتخبة بأدوار محورية في عمليتي إعداد وثائق التعمير وبناء المشروع الحضري. وإذا كانت المرافق والمؤسسات العمومية تُشرَك بشكل عام في عملية التشاور، فإن الجماعة، يتوخى منها أن تتجاوز هذا المستوى من المشاركة، وأن يتم الارتقاء بها كي تصبح شريكا في اتخاذ القرار بفضل إعادة توزيع أدوار الفاعلين[48].

وينبغي أن ينصب التفكير على سبل الذهاب أبعد من مستويات الإخبار والتشاور والتنسيق مع المجالس المنتخبة ومجموع الفاعلين العموميين؛ الذين يتعين عليهم الإفصاح عن أفكارهم وانشغالاتهم وتطلعاتهم بشأن المدينة. ويجب أن يمكن هذا المسار من الارتقاء بالأجهزة التي تمارس عملها في إطار اللامركزية الترابية واللامركزية المرفقية واللاتمركز إلى مستوى شركاء يجري التشاور معهم من أجل ضمان التقائية الرهانات ووجهات النظر بما يتيح البناء المشترك للمشروع الحضري.

ويتبين من خلال هذه النظرة على منظومة الحكامة أن الرهان الرئيسي يكمن في الاستفادة المثلى من عملية صنع القرار وفق مقاربة تشاركية من شأنها أن تكفل تضافر المساهمات الفكرية والعاطفية وتلك

[48] يشار هنا إلى مشروع مدونة التعمير ومشروع القانون المتعلق بوثائق التعمير.

المستمدة من تجارب جميع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، بمن فيهم المواطن العادي، بما يتجاوز سلوكيات التردد والمماطلة التي يمكن أن تصدر عن مختلف الهيئات العمومية.

ومن المؤكد أن الاتجاه الحالي ينحو نحو إرساء نضج تشريعي، بيد أنه ينبغي أن يتكلل بترسيخ الوعي الجماعي بضرورة الانتقال إلى الخطوة الأهم المتمثلة في التخطيط لبناء المدينة المستدامة وإرساء آليات حكامتها. ولعل الحاجة أضحت ملحة إلى الانخراط في مشروع مجتمعي حقيقي يمارس في إطاره كل طرف دوره كشريك تحدد بمعيته خيارات التنمية وخيارات التهيئة والقيم الحضرية، من خلال عمليتي التشاور والتفاوض اللتين تتيحان اتخاذ القرار بشكل مشترك.

6. المدينة المستدامة: منظومة حكامة مثلى

يقتضي إرساء منظومة حكامة مثلى التنسيق وتعبئة الموارد البشرية والمالية والاستخدام المعقلن للموارد واعتماد أساليب عمل فعالة حتى لا يعلن عن إفلاس المدينة.

1. المدينة تحت تأثير التنسيق والحكامة

يتعين على الوالي والعامل، اللذان يشكلان مركزا للسلطة ومؤسسة للتقنين والتنظيم، تبني مقاربة تيسيرية تضمن التنسيق اللازم بين السياسات الترابية والقطاعية، بما يكفل التجانس بين النظرة الاستشرافية والتخطيط الحضري وبناء المجال الحضري. وهناك العديد من الآليات التي ينص عليها الدستور والقوانين التنظيمية حول الجماعات الترابية لم يتم إعمالها بعد بالطريقة المثلى. فالتعاون بين الجماعات، ومؤسسات التعاون بين الجماعات، ومجموعات الجماعات الترابية، وآليات التعاون والشراكة والتعاقد، والتدبير الحديث وفق مؤشرات للتتبع والتنفيذ والأداء، وتقنيات التتبع والتقييم، فضلا عن أنظمة المعلومات، كلها نماذج لأهداف نبيلة تواجه صعوبة على مستوى تفعيلها على أرض الواقع.

فعلى سبيل المثال، فإن المبادرات المتعلقة بتأسيس مؤسسات التعاون بين الجماعات تظل إلى الآن متواضعة؛ والحال أن هذه المؤسسات، التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي[49]، تشكل رافعة لمضافرة جهود الجماعات المعنية. ويتمثل الهدف من إحداث هذه المؤسسات في الاضطلاع بالمهام ذات الاهتمام المشترك، مثل النقل الجماعي، وإعداد مخطط التنقلات، ومعالجة النفايات، والوقاية وحفظ الصحة، والطرق، والتطهير السائل والصلب ومحطات معالجة المياه العادمة، وإحداث التجهيزات المهيكِلة وتدبيرها، وإحداث مناطق الأنشطة الاقتصادية والصناعية، وعمليات التهيئة، وغير ذلك.

وتعد الحكامة الحضرية انعكاساً لمستوى نضج العمل السياسي والديمقراطية المحلية. ومن أجل تجاوز الإكراهات التي تعوق تحقيق أهداف التآزر والتعاون بين مختلف الفاعلين، يقترح إرساء الحكامة على المرتكزات الخمس التالية:

- تفعيل مبدأ التفريع، من خلال ضمان نقل عقلاني لاختصاصات الدولة إلى الجماعة، يواكبه تحويل الموارد اللازمة التي تمكن الجماعة المعنية من ممارسة الاختصاصات المذكورة؛

[49] تحدث هذه المؤسسات بموجب اتفاقيات تصادق عليها مجالس الجماعات المعنية وتحدد غرض المؤسسة وتسميتها ومقرها وطبيعة المساهمة أو مبلغها والمدة للمؤسسة. انظر الباب الثالث من القانون التنظيمي رقم 113.14.

- اعتماد لاتمركز إداري فعلي، بما يستجيب لمتطلبات اللامركزية؛
- الحرص على تحديث أساليب العمل العمومي، بما يكفل تعزيز شرعيته ومصداقيته، ومن ثم كسب ثقة ورضا جميع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين؛
- وضع آليات غير محتكرة لسلطة القرار لتنسيق وتنظيم العمل الجماعي، من أجل تدبير التعددية والتعبئة وضمان تملُّك مشروع المدينة المستدامة؛
- تحسين مستوى تنظيم السلط وتعزيز عقلنة المساطر، من أجل تدبير التعقيدات ومواطن الشك والمصالح المختلفة والمتضاربة.

وفي إطار مجال حضري متعدد الفاعلين والمستويات، يجب أن تستند الحكامة إلى جميع آليات التنسيق والشراكات والتجمعات والعقود التي يمكن إرساؤها بين مختلف الجهات الفاعلة اللامركزية واللاممركزة، من أجل تدبير التعقيدات ومضافرة المساهمات الجماعية خدمةً للاستدامة.

كما تحقق المدينة أيضا المرونة من خلال تفويض بعض الخدمات العمومية، من أجل تجاوز الإكراهات الإدارية والمحاسبية التي تعوق تدبيرها. وتعد الاستعانة بوكالات التوزيع والتدبير المفوض وإحداث شركات التنمية المحلية خيارا يمكن اللجوء إليه شريطة تقييم الانعكاسات الاجتماعية وتفادي تشتت الجهود، علماً أن الخدمات التي يتم تفويضها يمكن أن تخرج عن دائرة التماسك الذي تقتضيه الحكامة الجيدة للمدينة المستدامة.

ومن المؤكد أن مداخل التفكير لا تتعلق فقط بأساليب إدارة المدينة بل أيضا وبالخصوص بممارسة السلطة وتدبير موازين القوة التي تتحكم في تخطيط المجال الحضري وبنائه.

2. آليات تمويل المدن: النطاق والحدود

1. كيف يمكن تقييم نطاق تمويل المدن؟

يرتكز التدبير المتوازن للمدينة، بطبيعة الحال، على إطار مؤسساتي يتمحور حول مبادئ التوازن والتكامل والتفريع. ويجب أن يعمل هذا الإطار وفق إستراتيجية متعددة المستويات وأن يلتزم بقواعد الديمقراطية التشاركية. وتعد القدرات التقنية والموارد البشرية القادرة على مواجهة الرهانات المطروحة شروطاً أساسية لهذا النمط من الحكامة الذي لا يمكن أن يؤدي وظيفته بدون تمويل مستقل وقدرة استثمارية كافية لضمان استدامة المدينة.

وخلال سنة 2014، شكلت الرسوم ذات الطابع العقاري 74 في المائة من مداخيل الرسوم المحلية المدبرة من طرف الجماعات. وتشمل هذه المداخيل بالأساس الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، بنسبة 35 في المائة من مجموع تلك المداخيل، والرسوم المرتبطة بعمليات تسليم رخص البناء (31 في المائة) وتجزيء الأراضي (9 في المائة)[50].

[50] المجلس الأعلى للحسابات، ملخص تقرير حول الجبايات المحلية، ماي 2015، الصفحة 31.

ومع ذلك، فإن الميزانيات المحلية للمدن المغربية تظل متواضعة. وفي سنة 2015، بلغت مداخيل المدن ونفقاتها على التوالي نسبة 50.6 و51.3 في المائة، مقارنة بإجمالي المداخيل والنفقات العمومية[51]. وعلى سبيل الإشارة، تمثل نفقات الجماعات الترابية في مجال الاستثمار في فرنسا نحو 70 في المائة من نفقات الدولة[52].

وخلال الفترة 2009-2013 بلغت مداخيل الجماعات الترابية 27.5 مليار درهم كمعدل سنوي. وشكلت حصة الجماعات الحضرية والقروية، ضمن مجموع المداخيل الجبائية للجماعات الترابية، ما معدله 21.5 مليار درهم في السنة، أي ما يعادل 79 في المائة، موزعة بين 15 مليار درهم بالنسبة للجماعات الحضرية، و6.5 مليار درهم بالنسبة للجماعات القروية[53].

معدل مداخيل المدن خلال الفترة 2009-2013 (ملايين الدراهم)

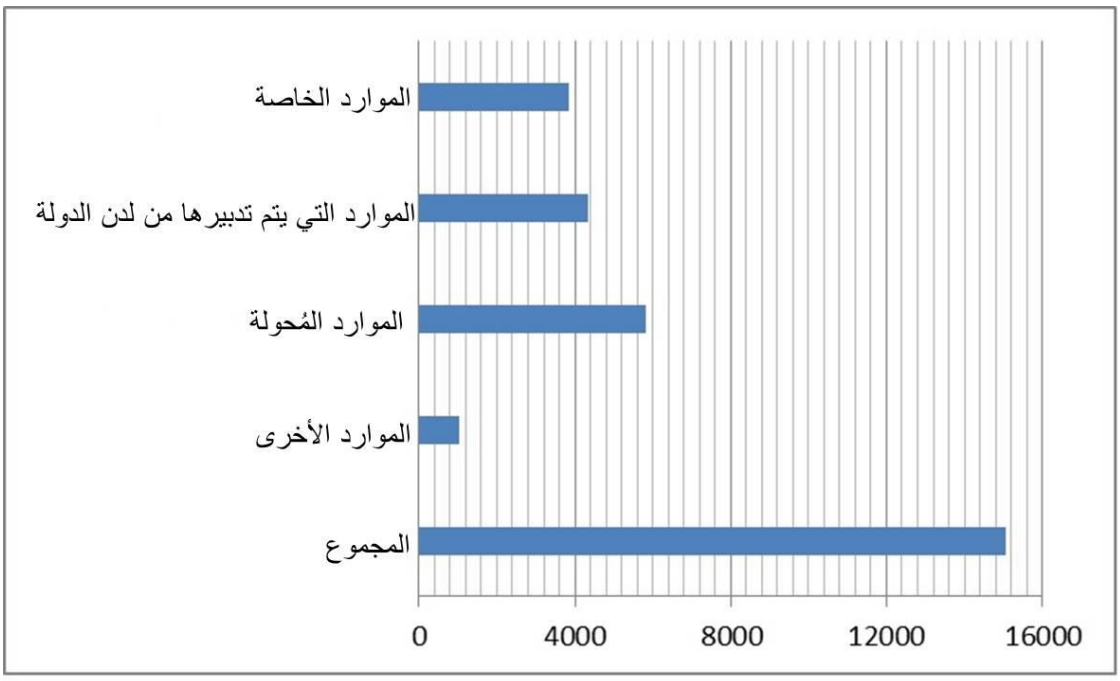

*الرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات، 2015

[51] خلال سنة 2015، لم تشكل مداخيل الجماعات الترابية سوى 11.9 في المائة من إجمالي المداخيل، وبلغت نفقاتها 10.6 في المائة من إجمالي نفقات الدولة والجماعات الترابية، مع وجود فوارق مهمة بين الوسطين الحضري والقروي.

[52] الخزينة العامة للمملكة، ورشة نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع "تدبير ميزانية المدن ونظامها الضريبي وابتكار أدوات جديدة للتمويل المحلي"، فاتح فبراير 2017.

[53] المجلس الأعلى للحسابات، ملخص تقرير حول الجبايات المحلية، ماي 2015، الصفحة 9.

ويبلغ متوسط الإنفاق في المغرب لكل مواطن في المدينة 800 درهم، منها 28 في المائة كاستثمار[54]، في حين أن صافي الادخار، وهو فائض المداخيل الجارية المستخلص من النفقات الجارية بما في ذلك خدمة الدين، يمثل 20 في المائة من المداخيل، أي ما يعادل 2 مليار درهم. ويختلف هذا الوضع من جماعة إلى أخرى. ففي الدار البيضاء، تبلغ هذه النسبة 5 في المائة. وعموما، فإن هذا الادخار غير كاف بالنظر إلى الاحتياجات المتزايدة للمدن على مستوى النقل والطرق والمرافق الاجتماعية الجماعية وتجهيزات التطهير الصلب والسائل، وما إلى ذلك. وفي هذا الصدد، قدرت الدراسة التي أنجزتها المديرية العامة للجماعات المحلية في سنة 2009 الحد الأدنى لاحتياجات الاستثمار بخصوص مختلف العناصر التي تدخل ضمن صلاحيات الجماعات المحلية على مدى 12 سنة في 335 مليار درهم.

وبالإضافة إلى ذلك، تبلغ نفقات المدن في مجال الاستثمار 5 ملايير درهم. ويتم تمويل هذا الاستثمار بنسبة 40 في المائة من الادخار الصافي، و 35 في المائة من مخصصات الدولة، و25 في المائة من القروض. وعلاوة على ذلك، فإن اللجوء إلى القرض لا يزال متواضعا. وقد بلغ رصيد ديون الجماعات في سنة 2014، 12.5 مليار درهم، يتعلق معظمها بالجماعات الحضرية. وفي سنتي 2014 و2015، اقترضت المدن أقل مما سددته (رأس المال والفوائد). وعلى مستوى التدفقات، نسجل استمرار منحى مستقر[55].

وفي ما يتعلق بالموارد، فهي غير كافية. وعلى مستوى بنية المدخرات الصافية، فإن النفقات الجارية هي أقل من الموارد في السنوات الأخيرة. وفي سنة 2015، تشكلت الموارد الجارية للمدن من التحويلات بنسبة 45 في المائة، لاسيما من حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة، والمداخيل التي تدبرها الدولة بنسبة 26 في المائة، والتي تتشكل بالأساس من الرسوم الثلاث الرئيسية، وهي رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية والرسم المهني، إضافة إلى المداخيل التي تدبرها الجماعات بنسبة 29 في المائة، مع وجود تباين كبير بين المدن. ففي الدار البيضاء، تبلغ هذه النسب على التوالي 18 و50 و22 في المائة.

وتؤكد هذه المعطيات محدودية الاستقلالية المفترضة التي ينبغي أن تتمتع بها الجماعات بوصفها سمة رئيسية من سمات اللامركزية الترابية. والواقع أن عائد الرسوم التي تدبرها الدولة غير مضمون، ولا يتمتع مجلس المدينة بسلطة تحديد النسبة المستحقة من تلك الرسوم، ولا يملك رؤية واضحة بشأن مخصصات الدولة، حتى وإن كانت هذه المخصصات لن تتراجع من سنة إلى أخرى، لكن لا يمكن معرفة منحى تطورها.

2. حدود تمويل المدن:

في ضوء ما سبق ذكره، فإن التمويل المحلي يعتبر الحلقة الضعيفة في سياسة اللامركزية. وتتسم الجوانب المتعلقة بمحدودية تمويل المدن بتعددها وتنوع أشكالها. ونذكر في هذا الشأن:

---

[54] يتعلق الأمر بحسابات وليس بميزانيات

[55] إيرفي أوكار (Hervé Hocquard)، خبير لدى البنك الدولي، ورشة نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع "تدبير ميزانية المدن ونظامها الضريبي وابتكار أدوات جديدة للتمويل المحلي"، فاتح فبراير 2017.

- الاعتماد القوي على الدعم المالي الذي تقدمه الدولة:

تجسد تعزيز موارد الجماعات في تحويل الدولة لاعتمادات لفائدة هذه الهيئات تتشكل بالأساس من عائدات ضريبة الباتانتا والضريبة الحضرية و 30 في المائة من عائد الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى إحداث ضرائب ورسوم جديدة[56]. غير أن التمويل المحلي يعتمد إلى حد كبير على المالية العمومية. وتعتمد الميزانيات المحلية اعتمادا كبيرا على الموارد المالية التي تحولها أو تدبرها الدولة. وشكلت المداخيل المحولة في سنة 2015، نسبة 65 في المائة من موارد الجماعات الترابية، بينما بلغت الموارد التي تدبرها الدولة 15 في المائة.

بنية المداخيل الاعتيادية للجماعات الترابية في 2015

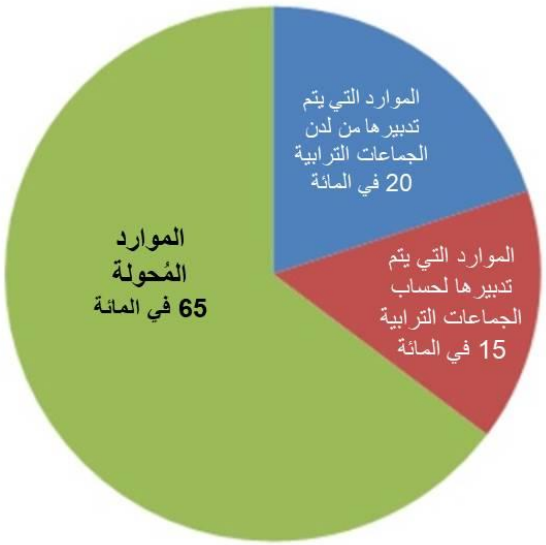

المصدر: الخزينة العامة للمملكة، 2017

ويتبين مما سبق أن الجماعات الترابية لا تتحكم سوى في 20 في المائة من مداخيلها الاعتيادية. ويشكل الاعتماد الشديد على تحويلات الدولة خطرا على مصادر تمويل الجماعات الترابية بسبب المنحى التنازلي الذي يسجله أداء المداخيل الضريبية للدولة منذ سنة 2008. وهكذا، فإن المداخيل الإجمالية للدولة تنخفض بشكل كبير في حين أنها تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات الترابية[57].

- عدم القدرة على تدبير النظام الضريبي :

[56] تم تعزيز موارد الجماعات بشكل تدريجي، لاسيما من خلال القانون رقم 30.90 الذي أحدث 37 ضريبة ورسما منها 34 لفائدة الجماعات الحضرية والقروية و3 لفائدة العمالات والأقاليم. واستمر الإصلاح في سنة 2008 بموجب القانونين رقم 47.06 و39.07، لنصل إلى نظام ضريبي محلي يتضمن اليوم 17 رسما و13 حقا من الحقوق والمساهمات والأتاوى.

[57] تفاقم الانخفاض في العائد من المداخيل الضريبية للدولة جراء المنحى التنازلي للضريبة على القيمة المضافة، وعلى الأخص الضريبة على القيمة المضافة الفترة [2010 - 2016]؛ وهي أقل بكثير من الأرقام المسجلة خلال الفترة [2007 - 2009].

يظل نجاح مسلسل اللامركزية الترابية رهيناً بتعبئة الموارد الجبائية، علماً أن النظام الضريبي المحلي يعد أداة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، تتيح لصناع القرار العموميين الحصول على الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية المحلية. بيد أن حكامة النظام الضريبي المحلي تعاني من أوجه قصور عديدة. ولا تمتلك الجماعات، في معظم الحالات، رؤية واضحة في هذا الشأن؛ فهي تكتفي بتدبير لحظي في غياب أي تخطيط. وترتبط بعض أوجه القصور بالإكراهات التنظيمية، وغياب تحديد واضح للصلاحيات، والافتقار إلى الموارد الكافية.

إن العجز عن تدبير النظام الضريبي لا يحتاج إلى إثبات. فقد وصلت المداخيل الذاتية للجماعات الترابية، التي تمثل 20 في المائة من مداخيلها الاعتيادية، في سنة 2015 إلى مبلغ 7.1 مليون درهم، منها 3.5 مليون درهم كضرائب محلية. ويرجع هذا الأداء الضعيف للضرائب المحلية أساسا إلى غياب إدارة ضريبية محلية منظمة ذات هيكل تنظيمي نموذجي وتتوفر على موارد بشرية مؤهلة ومتحفزة لتعبئة الموارد الضريبية. وتشمل أوجه القصور أيضا ما يلي:

- الافتقار إلى الخبرة اللازمة في المسائل الضريبية ونقص القيادة واليقظة القانونية، إضافة إلى عدم وجود أدوات إدارية لتدبير الضرائب: إستراتيجية ضريبية، ونظام معلومات مخصص لتدبير الضرائب المحلية، وقاعدة بيانات ، والتتبع والتقييم، والإبلاغ؛
- التساهل مع الملزمين بدفع الضرائب؛
- النقص المسجل على مستوى التنسيق الضريبي وتداخل الاختصاصات مع الجهات الخارجية مثل: الخزينة العامة للمملكة، والمديرية العامة للضرائب، وشركة "ليديك" في حالة الدار البيضاء و"ريضال" في حالة الرباط، للتحكم في مجموع الوعاء الضريبي. وعلى سبيل المثال، يتعامل الملزمون بدفع الضرائب مع الوكالة المكلفة بتوزيع الماء والكهرباء لدفع فواتيرهم، لكن لا يتم تحديد هويتهم لدفع رسم السكن.

ويؤكد المجلس الأعلى للحسابات في التقرير الذي أصدره في ماي 2015 حول الجبايات المحلية، أن الباقي تحصيله خلال الفترة ما بين 2009 و2013 قد انتقل من 13 إلى 16,8 مليار درهم، مسجلا بذلك تفاقما بنسبة تصل إلى 29 في المائة، أي بمعدل نمو سنوي قدره 7.3 في المائة، وهو ما يعكس عجزا بنيويا في تحصيل هذه المتأخرات. كما سجل التقرير عدة أوجه قصور تتعلق أساسا بتحديد الإمكانيات الجبائية، والصعوبات المرتبطة بتعبئتها، والنقائص المسجلة على مستوى الحكامة الجبائية، واختلالات على مستوى الوعاء الضريبي، لاسيما من حيث القصور في تحصيل الضرائب، وانخفاض معدل التحصيل، وتفاقم المتأخرات.

- هيمنة نفقات التسيير :

ارتفعت الحاجة إلى التمويل السنوي لنفقات الجماعات الحضرية المتعلقة بالتسيير بأزيد من 15.1 في المائة خلال الفترة [2007-2013]. وشكلت نفقات التسيير في سنة 2015، 59.6 في المائة من إجمالي نفقات الجماعات الترابية، منها31 في المائة كنفقات مرتبطة برواتب الموظفين والأعوان. وبالنسبة لبعض الجماعات، تتجاوز رواتب الموظفين بكثير نسبة 31 في المائة لتصل إلى أزيد من 70 في المائة.

- عدم القدرة على التنفيذ الكامل لميزانية الاستثمار:

لا تتمكن الجماعات الترابية دائما من التنفيذ الكامل لميزانيتها الاستثمارية. ويترتب عن ذلك تراكم المتأخرات التي وصلت إلى 29.5 مليار درهم في نهاية سنة 2015. وهذا ما سجله أيضا التقرير المتعلق بتمويل المدن الإفريقية الذي أكد أن "الجماعات المغربية تعد نموذجا واضحا لضعف القدرات: فهي غير قادرة على التنفيذ الكامل لميزانياتها الاستثمارية. وتنهي السنوات المالية بفائض يتراوح بين 30 و 40 في المائة مقارنة بمبالغ الاستثمارات التي نفذت بالفعل. وتعزى هذه الظاهرة، إلى القدرات البشرية والتقنية، وإلى تداخل أو تضارب الاختصاصات الترابية، ثم إلى المساطر الإدارية العامة أو ذات الصلة بمدونة الصفقات العمومية. وفي الوقت نفسه، اقترضت هذه الجماعات في سنة 2009، ما يعادل 30 في المائة من الاستثمارات "[58].

ولا يؤدي تعزيز الوسائل المالية للجماعات بالضرورة إلى تحسين نجاعة التدبير، لاسيما في ما يتعلق بنفقات الاستثمار. ومن المؤكد أن المدن تمتلك بعض الموارد، إلا أنها لا يتم استغلالها على النحو الأمثل.

3. النظام الضريبي المحلي، رافعة لتمويل المدينة المستدامة:

يكمن الرهان في كيفية تطوير مداخيل الجماعات، من خلال إرساء نظام ضريبي محفز على الاستثمار والتقليص من الاعتماد على تحويلات الدولة.

تتعلق التحويلات بالأساس بالضريبة على القيمة المضافة التي تضمن الوسائل للجماعات. ويفتقر هذا المورد إلى وضوح الرؤية والقدرة على التوقع، كما أن ارتباطه بنمو المداخيل المحلية لا ينظر إليه بعين الرضا. كما أن علاقة التقابل في هذا الصدد غير واضحة بما فيه الكفاية. "إن معايير التوزيع لا تشجع الجماعات التي تبذل جهودا لمواكبة المستثمرين وإنشاء مقاولات في مجالها الترابي"[59]. وربما ينبغي ربط هذا التوزيع بجودة التدبير، ومن ثم جعله أداة لتشجيع وتحفيز الحكامة الجيدة.

وحسب الدورية الوزارية لسنة 2002، فإن الإمداد الجزافي الإجمالي يمكن أن يصل إلى 75 في المائة من الغلاف الإجمالي للضريبة على القيمة المضافة، بينما تبلغ نسبته حاليا 58 في المائة. ولئن كان هذا الإجراء أداة يمكن توظيفها لتعزيز القواعد المحفزة على حسن التدبير، فإن هذا الطموح يجب أن يكون واقعياً، بالنظر إلى الإكراهات المالية التي تواجهها الدولة.

وعلاوة على ذلك، فإن الرسوم الثلاث الرئيسية (رسم الخدمات الجماعية والرسم المهني ورسم السكن) تدبرها الدولة وتضع القواعد المتعلقة التي تحدد دافعي الضرائب والقيم الإيجارية، وتتولى تحصيلها عن طريق المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة. بيد أن هذا التدبير تشوبه بعض النواقص على مستوى الوعاء الضريبي والتحصيل وتقييم القيمة الإيجارية، وهو ما يشكل عبئا ثقيلا على المالية المحلية. وفي الواقع، فإن الجماعات لا تتلقى أكثر من ثلث إمكاناتها، على الرغم من الآليات المبتكرة التي أدخلت على طرق الأداء.

---

[58] AFD, Banque mondiale, Thierry Paulais : Financer les villes d'Afrique, L'enjeu de l'investissement local, Publié par Pearson Education France, 2012, p.343.

[59] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النظام الضريبي المغربي: التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، إحالة ذاتية رقم 9 /2012 ، الصفحة 26

ولعل المطلوب هو إما ضمان الموارد انطلاقا من إحصاء شامل، وإجراء تقييم سليم للقواعد المعتمدة، مع تعويض كاف ومحفز، كما هو الحال في فرنسا، وإما ترك هذه المهام للجماعة و/أو تفويض المهام التقنية المتعلقة بالإحصاء والتقييم والتحصيل إلى متعهدي الخدمات المهتمين، كما يمكن التفكير في منح بعض الجماعات سلطة تحديد نسبة الضريبة، كإجراء تحفيزي على حسن التدبير، الذي يتم تقييمه بناء على مؤشرات محددة بشكل مضبوط، أو حتى من خلال إجراء عمليات افتحاص دورية.

وغني عن البيان أن المداخيل الذاتية للجماعات[60] تظل ضعيفة على العموم. وفي بعض الأحيان، لا تتلاءم تكلفة التدبير والإدارة مع مردودية الجماعات. إن إمكانات نمو هذه المداخيل في المدن كبيرة، فقد وصلت في غضون خمس سنوات إلى زائد 58 في المائة مقابل زائد 27 في المائة بالنسبة للرسوم الثلاث الرئيسية التي تدبرها الدولة بين سنتي 2009 و2015. وقد عملت تسع مدن بالفعل على تعزيز وسائل عمل الإدارات المحلية المكلفة بالضرائب، من خلال اعتماد أنظمة المعلومات واللجوء عند الحاجة لخدمات الفاعلين الخواص، من أجل تدارك التأخير الحاصل في مجال الإحصاء الضريبي.

7. المدينة المستدامة: التدبير الملائم

أ) آليات تدبير المدينة

1. تدبير بناء المجال الحضري

تحصر النصوص القانونية الجاري بها العمل عمليات تهيئة وبناء المجال الحضري في التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وإقامة الأبنية وتقسيم العقارات. وتفتقر هذه النصوص إلى بعض أدوات التهيئة الحضرية التي تتطلب منح صفة المنفعة العامة، خاصة في ما يتعلق بالمدن الجديدة، ومناطق التهيئة التشاورية، ومناطق المشاريع العملياتية، ومناطق لتكوين الوعاء العقاري، ونطاقات التمدد الحضرية.

ويتيح توسيع نطاق مفهوم المنفعة العامة للدولة وللمؤسسات التابعة لها الحق في حيازة الأراضي اللازمة لإنجاز المشاريع الكبرى. ومن المؤكد أن هذا الإجراء يعد أداة قانونية وتقنية تخدم السياسة العمرانية، ومن شأنها أن تساعد على التحكم في استخدام الأراضي وتعبئتها وتنظيم السوق العقارية. غير أن مثل هذه التدابير الموسعة يمكن أن تكون مصدرا للقلاقل الاجتماعية والمنازعات، في غياب الضمانات اللازمة لممارسة إدارية غير تعسفية. لذا، يتعين بموازاة وسائل تدخل الدولة هذه، تحسين ملاءة الدولة، وتوفير بيئة اجتماعية وإدارية مواتية يمكن للمواطن أن يثق بها.

[60] وحسب القانون رقم 47.06، فإن الرسوم المحلية التي تدبرها الجماعات تشمل الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، والرسم على عمليات البناء، والرسم على عمليات تجزئة الأراضي، والرسم على الإقامة بالمؤسسات السياحية، والرسم على محال بيع المشروبات، والرسم على استخراج مواد المقالع، والرسم على المياه المعدنية ومياه المائدة، والرسم على النقل العمومي للمسافرين، والرسم المترتب على إتلاف الطرق، ورسم تصديق الإمضاء والإشهاد بالتطابق، والرسوم المفروضة على الذبح في المجازر، والرسوم المقبوضة في الأسواق وأماكن البيع العامة، ورسم المحجز، والرسم المفروض على وقوف العربات المعدة للنقل العام للمسافرين، ورسوم الحالة المدينة، والرسم المفروض على البيع في أسواق البيع بالجملة وأسواق السمك، والرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا، والرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا بمنقولات أو عقارات ترتبط بممارسة أعمال تجارية أو صناعية أو مهنية، ومساهمة أرباب العقارات المجاورة للطرق العامة في نفقات تجهيزها وتهيئتها.

وقد اتسم إنتاج المدن منذ الاستقلال بوفرة الأشكال العمرانية التي تعكس ازدواجية التوسع العمراني: القانوني وغير القانوني، النظامي وغير النظامي، اللائق وغير اللائق. وهذه الازدواجية مكلفة جدا بالنسبة للدولة. ويتعين عقلنة العمل من أجل التصدي لتكديس الفئات الفقيرة في أحزمة الهشاشة وللتوسع العمراني الذي تترتب عنه نفقات باهظة، من أجل تزويد الساكنة بالمرافق والخدمات العمومية، كالماء والكهرباء والتطهير، والطرق، والتعليم، والصحة، وما إلى ذلك. ومن بين العقبات الرئيسية في هذا الشأن الهوامش الداخلية للمدن ونمو ضواحي المدن غير الخاضعة للمراقبة وغير القانونية والناقصة التجهيز.

ومكنت عمليات التهيئة العقارية القانونية، خلال الفترة [2004-2014]، من توفير عرض عقاري يبلغ 480.000 قطعة أرضية مجهزة معدة للسكن. ولا يزال هذا العرض، الذي ساهم فيه القطاع العمومي بنسبة 80 في المائة، محدودا مقارنة مع وتيرة النمو العمراني؛ وهو يمثل 59.3 في المائة من الحاجة الإجمالية. ويُغطى هذا العجز بالسكن غير النظامي الذي يدمر مساحات كبرى من الأراضي الصالحة للزراعة، بمعدل 40.7 في المائة. وفي سنة 2012، أحصت وزارة الإسكان وسياسة المدينة 352.613 مسكنا غير قانوني، خارج الأحياء التي استفادت من إعادة الهيكلة. ويشكل إنتاج السكن غير النظامي حاليا نسبة 50 في المائة[61].

تطور العجز في السكن خلال الفترة 2004-2014

مكونات العجز (الوسط الحضري)	العجز المسجل في 2004	%	الأسر 2004-2014	تخفيض العجز 2004-2014	العجز المسجل في 2014	%
مدن الصفيح	300 000	-	75 000	230 000	145 000	24
مساكن بدائية حضرية		24,6	125 000	-	125 000	21
مساكن مهددة بالسقوط ومساكن متقادمة	80 000	6,6	45 000	30 000	95 000	15,8
انتشار السكن غير اللائق	100 000	8,2	-	-	100 000	16,7
التعايش	200 000	16,4	-	165 000	35 000	5,8
مجموع (1)	**680 000**	**55,8**	**245 000**	**425 000**	**500 000**	**83,3**

[61] وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني ، مديرية إعداد التراب: دراسة تتعلق بإعداد الإستراتيجية الوطنية لتدبير العقار، تقرير المهمة II: الواقع والتشخيص المجالي، 2016

مساكن غير قانونية	540 000	44,3	330 000	770 000	100 000	16,7
مجموع (2)	**1 220 000**	**100**	**575 000**	**1 195 000**	**600 000**	**100**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وتقرير وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، 2016

وفي مواجهة أوجه القصور المتعددة والمتنوعة والمتراكمة، فإن التدخل العمومي هو بمثابة مجموعة من الإجراءات العلاجية التي تحاول معالجة مظاهر العجز والاستجابة للحالات الطارئة؛ بيد أن هذه الجهود التي تسعى إلى تدارك الـنواقص لم تمكن من التخفيف من حدة المشاكل المطروحة. ويجب ألا يخفي العجز الكمي في مجال السكن أوجه القصور على المستوى النوعي.

وينبغي التذكير بأن المعايير المعتمدة بموجب الدورية رقم 6362 الصادرة بتاريخ 5 أبريل 2005 حول المعايير الدنيا الواجب مراعاتها في عمليات البناء المتعلقة بالسكن الاجتماعي وحتى الدورية المؤرخة في 14 يونيو 2010، تثير جدلا واسعا. ولا شك أن الكثافة المفرطة البالغة 230 وحدة للسكن الاجتماعي في الهكتار الواحد، وتقليص ارتفاع سقف المنازل، وتقليص مساحة المسالك تؤثر على تكلفة المنتوج، إلا أنها تضع السلامة الصحية وحركة المرور وجودة الحياة الحضرية موضع تساؤل. ويساهم هذا الوضع في تنامي مظاهر التفرقة بين ساكنة المدن وتجعل بعضهم أسير مجمعات سكنية لا توفر شروط السكن اللائق. فهل نحن إذن بصدد إعادة إنتاج مظاهر التفرقة والإقصاء؟

2. تدبير الأزمات والكوارث الطبيعية

أصبحت المدن في جميع أنحاء العالم معرضة بشكل متزايد لخطر الكوارث والمآسي. وأمام تعدد المخاطر التي تواجهها المدينة وتناميها المستمر، فإن المدينة ومخاطرها أضحيا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، عنصرين مترابطين.

ويجب أن تشكل المخاطر الطبيعية، التي تكشف عن مظاهر الهشاشة العمرانية، محور اهتمام في سياسات التهيئة والتعمير، بالنظر إلى أن المدن المغربية معرضة لدوامة من التقلبات والمخاطر المتغيرة والمتنوعة. ولا تشكل هذه المسألة حالات معزولة في المغرب؛ بل إنها تجسد إشكالية حقيقية على مستوى التراب الوطني. وبالإضافة إلى حرائق الغابات المتكررة التي تدمر 3000 هكتار سنويا والفيضانات والسيول الجارفة، التي تحدث بوتيرة مخيفة مخلفة أضرارا جسيمة، نشير أيضا إلى الزلازل وأمواج التسونامي وانزلاق التربة والانهيارات الأرضية التي تشكل في الوقت الحاضر انشغالات سياسية واجتماعية.

والواقع أن ظاهرة الفيضانات ليست حديثة العهد في المغرب، ولكن بدأ استشعارها بشكل مكثف خلال العقود الأخيرة[62] بسبب النمو الديمغرافي وتنامي الأنشطة الاقتصادية والتوسع العمراني الذي يؤدي إلى

[62] سجل 19 فيضانا منذ سنة 1995، خلفت 1177 قتيلا، و350.000 متضررا، وخسائر تقدر ب 600 مليون دولار

احتلال متزايد للمسالك ومجاري المياه، التي تعد في جوهرها مناطق يمنع فيها البناء. وقد حدد المخطط الوطني للحماية من الفيضانات 391 موقعا معرضا لخطر الفيضانات، 94 في المائة منها بسبب التوسع العمراني بشكل غير قانوني. وينضاف إلى ذلك ضعف آليات الإنذار المبكر.

أما بالنسبة للزلازل ومخلفاتها، فتتسبب في أكبر الكوارث العمرانية. وترتبط الخسائر التي تخلفها بعاملين لا يمكن التنبؤ بهما، وهما: درجة الزلزال ومركزه. غير أن العديد من التجمعات السكنية الكبيرة والصغيرة تقع في مناطق الجيولوجية المعرضة لخطر الزلازل[63]، دون إمكانية التنبؤ بتواتر الأحداث أو وقوعها.

ويبقى خطر التعرض للزلازل حقيقة تاريخية ومعاصرة[64]، وهو ما يبرز الحاجة إلى اعتماد مخطط وطني للطوارئ يتضمن إجراءات عملية من أجل تدبير أمثل للأزمات، دون إغفال إلزامية وضع وتنفيذ نصوص قانونية تتعلق بتدبير مثل هذه الكوارث. وصحيح أن المغرب يمتلك نصوصا قانونية مضادة للزلازل، إلا أن تطبيقها يظل دون المستوى المطلوب.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن الزلزال الذي وقع في فاتح نونبر 1755، قد تسبب في موجات تسونامي قوية[65]، وهو ما يقتضي التوفر على شبكة للرصد والإنذار تكون خاصة في الآن نفسه بالزلازل وأمواج التسونامي. ومن هذا المنطلق، ينبغي اعتماد مقاربة شمولية في مجال الوقاية من المخاطر والأخذ بعين الاعتبار خارطة المخاطر في سياسات التخطيط والتنمية.

وفي ما يتعلق بالانهيارات الأرضية وانزلاق التربة، فإن سلسلة الريف تعد أهم منطقة في المغرب تشهد عدم استقرار المنحدرات بسبب بنيتها الجيولوجية والمورفولوجية والمناخية المعقدة[66].

ويجب الحرص قبل مباشرة عمليات توسيع المدارات الحضرية لبعض المدن، كتطوان وشفشاون ووزان وطنجة والحسيمة، على وضع خرائط المناطق المستجيبة لشروط التعمير، من أجل تحديد وتوجيه المناطق المسموح ببنائها ووضع تخطيط للبنيات التحتية الخاصة بالطرق والطرق السيارة.

---

[63] يقع المغرب في منطقة تصادم قارية بسبب التقارب بين الصفائح التكتونية الإفريقية – الأوروبية، "بمعدل يبلغ 0.5 سم / سنة على مستوى مضيق جبل طارق". وفي محيط هذا المضيق، يخضع المغرب لتأثير الأنشطة الزلزالية التي كانت وراء الزلزال الكبير لسنة 1755، الذي بلغ 9 درجات على مقياس ريشتر، والذي خلف مئات القتلى ودمارا واسعا في عدة مدن. وفي المناطق الداخلية من البلاد، تقع الصدوع الرئيسية النشطة على طول الأطراف الشمالية والجنوبية لسلسلة جبال الأطلس. انظر: وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مديرية إعداد التراب الوطني: نوافذ على المجال المغربي، دار النشر عكاظ، يونيو 2002، الصفحة 40. انظر أيضا: وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مديرية المراقبة والوقاية من المخاطر: التقرير الوطني حول الوقاية من الكوارث، ملخص، يناير 2005، الصفحة 18.

[64] في الماضي، تعرض المغرب لعدة زلازل مدمرة. "بعض المدن دُمرت جزئيا أو إلى حد كبير: أكادير (1731، 1761)، فاس (1522، 1624، 1755)، مراكش (1719، 1755)، مكناس (1624، 1755)، مليلية (1821، 1848)، الرباط - سلا (1755)، وطنجة (1755، 1773). وتسببت الزلازل التي وقعت خلال القرن العشرين في أضرار جسيمة (أكادير 1960، الريصاني 1992، الحسيمة 1994 و 2004).

[65] وصلت موجات التسونامي هذه إلى ارتفاع 15 مترا. وتسببت في أضرار جسيمة في مدن طنجة، أصيلة، العرائش، المهدية، سلا، الرباط، الدار البيضاء. وقد امتدت مياه البحر لمسافة تزيد عن كيلوميترين في المناطق الساحلية. وفي مدن الجديدة، وآسفي، والصويرة، غمرت مياه البحر أسوار هذه المدن. وفي سنة 1848، تعرضت مدينة الناظور لتسونامي تسبب في فتحات على مستوى الميناء. وفضلا عن ذلك، أدى الزلزال الذي وقع في 28 فبراير 1969 والذي بلغت قوته 7.3 درجات على مقياس ريشتر، إلى حدوث تسونامي ضعيف الحجم في الدار البيضاء.

[66] تسبب هذه الاضطرابات خسائر في الأرواح البشرية وتدمير المساكن والمنشآت الكهربائية وشبكة الطرق وما إلى ذلك. وقد أدى انهيار حافة بنزاكور في فاس، وهو آخر حادث من نوعه، إلى مقتل 52 شخصا ودمار العشرات من المنازل، انظر: وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مديرية المراقبة والوقاية من المخاطر: التقرير الوطني حول الوقاية من الكوارث، ملخص، يناير 2005، الصفحة 24.

وفي غياب تقييم لاحق للآثار الحقيقية لخيارات التعمير والتنمية المعتمدة في تدخلات السلطات العمومية، سيستمر الفاعلون العموميون في التفاعل مع الأزمات بطريقة معزولة وغير متجانسة. وتعد تعبئة الأموال في بلادنا تحت ضغط الأزمة أمراً أسهل من استباق الأزمات والعمل في إطار إستراتيجية شاملة. ويعد الصندوق الوطني للحد من آثار الكوارث الطبيعية آلية ينبغي تعزيزها في هذا الصدد.

ويفتقر المغرب إلى إستراتيجية فعالة ومنسقة للوقاية من الكوارث الطبيعية ومكافحتها. ويعمل العديد من الفاعلين بشكل منفصل في إطار نصوص قانونية وإجراءات قطاعية. ومن المؤكد أنه جرى اعتماد العديد من المخططات، نذكر منها: المخطط الوطني للحماية من الفيضانات، والمخطط التوجيهي للوقاية ومكافحة الحرائق، ومخطط تنظيم عمليات الإغاثة (ORSEC)، والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، لكننا نحتاج، عملياً، إلى اعتماد مقاربة مندمجة لتدبير التقلبات والمخاطر المتعددة، تتيح إحداث آلية للحكامة في هذا المجال. ويتمثل الهدف في تحديد المسؤوليات وتعيين خلية مكلفة بقيادة العمليات، وإرساء أرضية وطنية لتنسيق عملية تدبير المخاطر الكبرى، وإدراج هذه المخاطر ضمن السياسات التنموية.

كما يُقترح العمل على وضع إستراتيجية تمويل ملائمة لمكافحة الكوارث الطبيعية، تستند على تقنيات مالية للتعويض أو التضامن، بالإضافة إلى اعتماد آليات التأمين المرتكزة على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.

وعلاوة على ذلك، يجدر النهوض بإدارة المعارف وتبادل المعلومات حول المخاطر، والتدخل على مستوى التمثلات الاجتماعية، وتنمية ثقافة المخاطر، وتعزيز التواصل، والعمل على المزيد من إدماج البعد المتعلق "بالمخاطر" في السياسات العمومية، ووضع آليات لإدماج الجماعات المحلية والمجتمع المدني والمقاولات والأوساط العلمية، وتحميل المسؤولية للفاعلين المحليين من أجل السهر على تطبيق المقتضيات القانونية اللازمة لتحقيق قدرة المدن على التأقلم والصمود.

8. مشروع المدينة والمشاكل البنيوية في مجالي العقار والحركية

أ. عندما لا تتحكم المدينة في وعائها العقاري

لا مراء في أن العقار يعتبر عاملا حاسما في إنتاج المدن وتشكيل معالمها. وتتفاعل الديناميات العقارية وأشكال التنمية الحضرية فيما بينها تفاعلا متواصلا. ومن الطبيعي ألا يحصل التوافق التام حول التخطيط شأنه في ذلك شأن التدبير اللذان يتعلقان، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالملكية العقارية. ولا يمكن أن يشكلا غاية اجتماعية واقتصادية مثلى يتقاسمها جميع الفاعلين، بالنظر إلى تنوع وتباين مصالحهم.

وهذا ما يفسر الطبيعة المعقدة لمسألة العقار، لاسيما في المدن التي يكون فيها العقار محط أطماع وحيث المضاربة العقارية تشكل ضغطا على سوق العقار. ويعوق تعدد الأنظمة العقارية إدماج الإمكانات الهامة التي يتيحها العقار في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتضم المناطق الحضرية وشبه الحضرية، 518.000 هكتار من أراضي الملك الخاص للدولة، و300.000 هكتار من أراضي الجموع و20.000

هكتار من أراضي الحبوس[67]. وبالإضافة إلى هذا التنوع، وتعدد المتدخلين وندرة الوعاء العقاري الحضري القابل للتعبئة بسهولة، تواجه إشكالية العقار في المدن أوجه قصور على مستوى المنظومة القانونية والإدارية وفي ما يتعلق بالحكامة.

في ظل هذه الظروف، لا تتحكم المدن في وعائها العقاري الذي لا يزال يتسبب في زيادة نفقات المالية العمومية في ظل غياب رؤية استشرافية لتدبير الأراضي الحضرية وشبه الحضرية، علماً أن مساحة مناطق التعمير الجديدة المنصوص عليها في وثائق التعمير تتجاوز 70.000 هكتار. وقُدرت الاحتياجات الإجمالية في مجال الأراض الحضرية بحوالي 118.000 هكتار خلال الفترة [2014-2034]، بمعدل 5900 هكتار في السنة، بزيادة سنوية قدرها 28 في المائة مقارنة باحتياجات الفترة [2004-2014]، في وقت يساهم فيه تجميد الأراضي وارتفاع أسعار العقار إلى زيادة تعقيد التدخلات العمومية. وفي الواقع، فإن ما يقرب من 20.500 هكتار مجمدة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، بقيمة تقدر ب 70 مليار درهم. وتتراوح حصة الوعاء العقاري بين 40 و60 في المائة للمشاريع الفندقية وبين 10 و50 للقطاع الصناعي. وتشكل هذه الكلفة العقارية في المشاريع العقارية، ما بين 30 إلى 60 في المائة من الكلفة الإجمالية للاستثمار، بينما لا تمثل سوى 15 إلى 30 في المائة من إجمالي كلفة السكن في فرنسا، و13 في المائة في كندا، وما بين 30 إلى 40 في المائة في تركيا و15 في المائة في تونس؛ مما يدل على أن المغرب من بين البلدان التي تعد فيها كلفة العقار باهظة جداً[68].

تقدير الاحتياجات العقارية في المدن (بالهكتار)

الاحتياجات	2014-2004	2034-2014
الاحتياجات السنوية في مجال العقار	4 200	5 300
الاحتياجات السنوية في مجال الأنشطة الاقتصادية	400	600
مجموع الاحتياجات السنوية	4 600	5 900
مجموع احتياجات الفترة	46000	118 000

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، 2016

ويتمثل الرهان الرئيسي في إرساء سياسة عقارية منسجمة مع سياسات التهيئة والتعمير، من أجل جعل العقار رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدينة. فمن دون أدوات مؤسسية وتنظيمية وجبائية ومالية وتقنية، لا يمكن لأحد أن يطمح إلى سن سياسة عقارية عقلانية ترتكز على دعامات التقنين والتقييس (توحيد المعايير) والتخطيط الحضري.

[67] وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني ، مديرية إعداد التراب: دراسة تتعلق بإعداد الإستراتيجية الوطنية لتدبير العقار، تقرير المهمة II: الواقع والتشخيص المجالي، 2016

[68] المرجع نفسه، الصفحات 96، 98، 127 و224

ويحدد مشروع المدينة قواعد استخدام الأراضي ويعيد تنظيم العرض العقاري. ويتعين أن يكفل التوظيف الأمثل للمجال الحضري. وينبغي أن ينصب التركيز على الإنصاف العقاري كقاعدة أساسية. كما تبرز الأهمية القصوى التي تكتسيها قاعدة التضامن بين المُلاَّك العقاريين في إنجاز الطرق والمرافق والمساحات الخضراء. وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن أوصى بخلق جملة من الآليات لضبط العقار، لاسيما من خلال إنشاء وكالات عقارية جهوية تكون في خدمة الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، من أجل تدبير وضبط أفضل للوعاء العقاري[69].

ب. المدينة وقضايا الارتباط والنقل والحركية

يعتبر الارتباط والنقل والتنقلات الحضرية قضايا تدخل ضمن انشغالات المواطن العادي كما السلطات العمومية. وتعد هذه القضايا محل نقاش سياسي واجتماعي واقتصادي وتقني بشأن التجمعات الحضرية، لاسيما المدن الكبرى التي تواجه ثلاثة تحديات، تتمثل في: ضبط التوسع العمراني، وتلبية الاحتياجات المتنامية المرتبطة بالحركية، وضمان التماسك الاجتماعي عن طريق إدماج التدابير ذات الصلة في مقاربة للتنمية المستدامة.

ويعد الارتباط (connectivité) مسألة أساسية بالنسبة للمدينة، وهو مكون لا يمكن وضع تصوره ولا إعماله إلا في علاقة مباشرة وقوية مع العناصر التالية:

- **التخطيط الحضري** : ذلك أنه بالنسبة للمدن التي تسعى إلى تحقيق الاستدامة وتبني تدبير أمثل لمختلف جوانبها، فإن توزيع مختلف أحواض التشغيل (تجزئات مخصصة للأنشطة الصناعية أو أنشطة الخدمات) على مختلف مناطق المدينة من شأنه أن يمكن من تقليص تنقلات المواطنين للالتحاق بمقر عملهم، مما يسمح بتوزيع محاور التنقل وتجنب الاكتظاظ وتيسير النقل الجماعي.

- إقامة ترابط جيد بين المدينة والمراكز التابعة لها عبر "الترامواي" أو باقي وسائل النقل الجماعي. وتعد هذه المقاربة الطريقة الوحيدة التي بمقدورها وضع حد للتوسع الحضري اللانهائي وما له من انعكاسات سلبية. إذ ستسمح للأشخاص بالاستقرار في ضاحية المدينة وستؤدي إلى تطوير أقطاب حضرية متعددة بالمدينة وأحوزها، كما ستمكن من إقامة مجالات بين المدينة والمراكز التابعة لها عبارة عن غابات حضرية ومستغلات فلاحية حضرية تشكل فضاءات للعيش وللترفيه وتلعب دورا أساسيا في تحقيق الرفاه الذي تطمح إليه الساكنة الحضرية.

- النهوض بالحكومة الإلكترونية من خلال تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل توفير الخدمات الإدارية عن بعد، أو من خلال العمل بآلية الشباك الوحيد، مما من شأنه تقليص تنقلات المواطنين لقضاء أغراض إدارية يمكن قضاؤها عن بعد أو لدى جهة إدارية واحدة.

- العمل على إرساء النقل متعدد الوسائط، الذي من شأنه أن يخلق تكاملا بين وسائل النقل العمومي : الترامواي – الحافلة وبين استعمال وسيلة النقل الأكثر مراعاة للبيئة ألا وهي الدراجة الهوائية. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي تطوير حلول خاصة بالمسافات القصيرة، بناء على تصورات وآليات ملائمة للسياق المغربي. ففي مدن بلدان شمال المتوسط نعاين عودة قوية جدا لاستعمال

[69] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، دراسة التأثيرات المترتبة عن الاستثناءات في مجال التعمير، تقرير الإحالة رقم 11/ 2014، الصفحة 121

الدراجة الهوائية : إذ يفوق عدد الدراجات الهوائية بمدينة أمستردام مثلا عدد السكان. في المقابل، أصبح سكان مدينة مراكش يتخلون عن استعمال الدراجة الهوائية لعدة أسباب، جزء منها ثقافي، إذ يتم اعتبار استعمال الدراجة علامة على الفقر. لذلك فثمة مجهود كبير يتعين بذله في مجال تحسيس المواطنين وتغيير العقليات.

- النهوض بالتربية على ثقافة التنقل المراعي للبيئة المحيطة، من أجل تشجيع المواطنين على اختيار وسائل نقل مختلفة ملائمة لكل وضعية على حدة، وذلك من أجل وقف التوجه المتنامي نحو استعمال السيارة في كل التنقلات.

وبالنسبة للمدينة التي تسعى لأن تكون فعالة اقتصاديا ومتماسكة اجتماعيا ومستدامة بيئيا، فإن تطوير وسائل النقل العمومي الحضري يشكل تحديا مجتمعيا كبيرا. وهو ليس غاية في حد ذاته، بل هو رافعة أساسية في خدمة سياسات التهيئة والتعمير، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بعدة اعتبارات مترابطة فيما بينها، وهي: الطفرة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وجودة الحياة الحضرية، والانسجام المجالي، والمحافظة على البيئة وتعزيزها، وحتى الخصوصيات الثقافية.

إن الرهانات المطروحة في هذا الصدد متعددة. ففي البدء، فإن الحق في التنقل هو جزء من الحق في المدينة. ثم إن الرهانات الاجتماعية والاقتصادية تحيلنا على الانعكاسات السلبية المترتبة على تنامي استخدام السيارات الخاصة، مما يؤثر سلبا على سير مرافق المدينة، ويكرس الفوارق الاجتماعية والمجالية ويولد تكاليف إضافية. ويستهلك التنقل بالسيارة الخاصة مساحة وبنيات تحتية أكبر ب 90 مرة من التنقل عبر وسائل النقل العمومي، علما أن تلك البنيات التحتية تمولها الجماعة. ويشكل الاستثمار في مجال النقل العمومي قوة دفع اقتصادية إيجابية ويمكن أن يساهم في تخفيض نفقات التنقل بنسبة 50 في المائة. وأخيرا، تشمل التحديات البيئية الضوضاء والتلوث والصخب والازدحام واستهلاك الطاقة الأحفورية. وتولد وسائل النقل الحضري في المغرب خُمُس (5/1) انبعاثات غازات الدفيئة وثُلُث (3/1) إجمالي كمية ثاني أكسيد الكربون، بمعدل نمو سنوي يقارب 5 في المائة. وبلغ تلوث الغلاف الجوي في كل من الدار البيضاء وطنجة ومراكش، مستويات، من حيث قياس الجزيئات الدقيقة (الجسيمات) من فئة (PM2,5)، أعلى بكثير من العتبة التي توصي بها منظمة الصحة العالمية[70]. وتقدر كلفة هذا التلوث بنسبة 0.8 في المائة من الناتج الداخلي الخام. وهذا ما يجعل سهام النقد توجه للسيارات باعتبارها مسؤولة على التلوث بشكل أكبر من وسائل النقل العمومي.

إن صناع القرار مدعوون إلى تحديد الخيارات والأولويات في إطار مقاربة للتنمية المستدامة، ترتكز بالأساس على ضبط التنقلات الحضرية والنقل العمومي. بيد أن أوجه القصور البنيوية في قطاع النقل العمومي عديدة، منها على وجه الخصوص الإكراهات المالية، ونقص الاستثمار تاريخيا في هذا القطاع، وضعف مستوى التدبير، والافتقار إلى التنسيق المؤسسي وعدم ملاءمة متطلبات الحركية المستدامة مع التخطيط العمراني.

[70] تم إحراز تقدم كبير في السنوات الأخيرة بفضل القيود المفروضة على استيراد العربات التي يزيد عمرها عن 5 سنوات، واعتماد معايير أكثر صرامة تخص الوقود. ومع ذلك، فإن العجز كبير، علماً أن النقل هو أول مستهلك للطاقة في المغرب بما يقرب من 40 في المائة من الاستهلاك النهائي للمنتجات البترولية. ويمثل النقل البري 88 في المائة من استهلاك الطاقة في قطاع النقل، منها 35 في المائة بالنسبة للسيارات الخاصة و41 في المائة بالنسبة لأسطول النقل البري للبضائع.

ومن هذا المنطلق، يتعين الرفع من حجم الاستثمار في البنيات التحتية وأنظمة النقل العمومي ذات الممرات الخاصة. ويمكننا أن نعتبر أن المغرب انخرط في خيار الترامواي، بدل المترو المعمول به في كبريات المدن القارية والعالمية. كما تعتبر الحافلات ذات الخدمات العالية المستوى بديلا بالنسبة لبعض المدن مثل مراكش التي تعكف حاليا على استحداث هذا النظام. ويتعين تعزيز وسائل النقل العمومي وتنمية أنظمة النقل المراعية للبيئة المحيطة. إن المدينة مدعوة إلى تحسين طرق تدبير حركة المرور وانسيابية حركة العربات، من خلال اعتماد مقاربة الربط بين وسائل النقل المتعددة والنقل متعدد الوسائط. إن معالجة ملتقيات الطرق التي تطرح جملة من الإشكاليات، واعتماد "أنظمة المساعدة على الاستغلال وإرشاد الأشخاص المتنقلين" (SAEIV)، ووضع نظام للتذاكر القابلة للتشغيل المتبادل بين وسائل النقل المختلفة، واعتماد أقطاب للانتقال من وسيلة نقل إلى أخرى، وتدبير الطلب على مواقف السيارات، كلها عناصر ينبغي دراستها كحلول لمسألة تدبير النقل العمومي.

ولربما ينبغي أيضا أن ينصب الاهتمام على تحديد أبعاد الطرق والمقاييس الخاصة بها؟ وحتى الآن، ليس ثمة أي معيار يسمح بتحديد أبعاد طريق معينة بشكل دقيق. فكثافة المناطق الحضرية، ونسبة استعمال وسائل النقل، ووظائف الفضاءات واستخداماتها، كلها عناصر تتغير، بينما لا تتغير شبكة الطرق مما قد يجعلها غير ملائمة. وهناك صعوبة أخرى تكمن في طريقة مقاربة تحديد الحيز المخصص للطرق. وليس ثمة أي معيار ذي طبيعة اقتصادية أو ديمغرافية يمكن، على سبيل المثال، من تحديد مردودية طريق معينة ومدى استدامة دورها. وعادة ما يتم تحديد عناصر التصميم هذه وفق مقاربة تجريبية ترتكز على اعتبارات تقنية ومالية. وإذا كان من الصعب أن تستند عملية تحديد الأبعاد والمقاييس على نموذج اقتصادي واجتماعي ومجالي أمثل، فإنه لربما يتعين التفكير في تخصيص نطاقات أكبر وأوسع عند تحديد الحيز المخصص للطرق في وثائق التعمير[71].

وعلاوة على ذلك، يتيعن تحقيق التكامل بين الحركية والتعمير. وينبغي ملاءمة عمليات إعداد وتنفيذ مخطط التنقلات الحضرية مع وثائق التخطيط العمراني، لاسيما مخطط توجيه التهيئة العمرانية، وذلك من أجل بناء مدينة مترابطة ومتناسقة ومتصلة. ويجب أن يستهدف إنجاز خطوط النقل العمومي بالأساس ترشيد توسع المدينة وتوجيه عملية توزيع مناطق السكنى ونطاقات التشغيل، وطبيعة وموقع الاستثمارات الخاصة وإطار العيش.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن استدامة المدينة تبقى رهينة بالتقائية استراتيجيات وبرامج التهيئة العمرانية. وفضلا عن شبكة الطرق ومواقف السيارات والممرات الخاصة بالنقل العمومي، تسلط إستراتيجية تطوير التنافسية اللوجستيكية الضوء على إعادة تنظيم الخدمات اللوجستيكية الحضرية في خمس مدن مغربية، من خلال مجموعة من المشاريع تمتد على الفترة ما بين 2017 و2021، باستثمار يبلغ 700 مليون درهم. والجدير بالذكر، أن القطاع يعاني من أوجه قصور كبيرة. فالمرافق العمومية المخصصة للخدمات اللوجستيكية داخل المدن نادرة، لاسيما المرافق الخاصة بتسليم السلع للمحلات التجارية. وتعد 22 في

[71] وفق هذا المنطق فإن استشراف تخصيص حيز أكبر لبعض الطرق لا يولد تكاليف إضافية كبيرة بالمقارنة مع عملية توسيع طرق لم يخصص لها الحيز الكافي، التي قد تكون مكلفة جداً أو حتى غير فعالة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التمييز بين الحيز العام للطرق والحيز الخاص بوسائل النقل. وتشكل المساحة التي تتجاوز الاحتياجات الفورية للعربات في الواقع فرصة عقارية يتعين إعادة تركيبها وإعادة توجيه استخدامها، إذا لزم الأمر، إلى نطاقات تحتضن مغروسات، وأنشطة ترفيهية، وفضاءات للألعاب والتنزه، بل وحتى أنشطة اقتصادية. وتشكل الطرقات التي تحيط بها المساحات الخضراء والأنشطة الترفيهية إحدى الشروط الرئيسية التي تحدد مدى توفير مجال حضري معين للحفاوة.

المائة من وضعيات وقوف العربات لنقل البضائع في المدن وضعيات غير قانونية. وتصل هذه النسبة إلى 88 في المائة في الدار البيضاء. كما أن أكثر من 60 في المائة من عمليات تسليم البضائع تتم في الفترات التي تشهد ازدحاما كبيرا (من 8:00 إلى 12:00) و39 في المائة فقط من هذه العمليات تتبع مسارات مخططا لها، علماً أن 12 في المائة من عربات توزيع البضائع في المدن مضى على استخدامها أكثر من 15 سنة (25 في المائة في الدار البيضاء)[72].

ومن هذا المنطلق، ينبغي على المدن التوفر على قواعد ومخططات لتنظيم سير ووقوف عربات نقل السلع. ويعتبر تطوير العرض المتوفر من التجهيزات والبنيات التحتية اللوجستيكية الحضرية حلا لتعزيز تدفق المبادلات بين المدن وخيارا بديلا من أجل تنظيم تخزين البضائع ونقلها في المناطق الحضرية عالية الكثافة. إن إعمال "الميثاق المغربي لصالح اللوجيستيك الأخضر" كخارطة طريق أضحى أمراً ضروريا لوضع الخدمات اللوجستيكية الحضرية على مسار الاستدامة ومن ثم خدمة الاقتصاد المحلي على نحو أفضل.

أما على الصعيد البيئي، فينبغي اعتماد تدابير تحفيزية، من قبيل التحديث التدريجي للعربات شديدة التلويث، وتشجيع القطاع الخاص على الحد من الأثر البيئي للنقل الحضري، ومعايير الانبعاثات الخاصة بالعربات، وتحسين نوعية الوقود ومصادر الطاقة النظيفة. والجدير بالذكر أنه قبل سنة 2009، كان يستخدم الغازوال من نوع "10.000PPM" بدلا من 50 PPM حاليا. ويعتبر الوصول إلى استخدام الغازوال من نوع 10 PPM، وفقا للمعايير الدولية الجاري بها العمل، أولوية رئيسية في هذا الشأن[73].

وفي ما يتعلق بالاستدامة المالية لنظام النقل الحضري، فيمكن تعزيزها من خلال الشراكة مع القطاع الخاص وتدبير المنافسة والتمويل. ويعد "صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن" آلية يتعين تعزيزها في هذا الإطار. ويخصص لهذا الصندوق غلاف مالي سنوي يبلغ 200 مليون أورو، توفره بالتساوي كل من وزارة الداخلية ووزارة المالية. وتم تصميم هذا الصندوق على نحو يمكنه من تمويل الاستثمارات في مجال النقل الحضري العمومي في المدن الرئيسية العشر في المغرب، أي ما يعادل 30 مليون درهم على مدى 15 عاما[74].

ومن ناحية أخرى، يوصى بتعميم شركات التنمية المحلية لإنجاز البنيات التحتية وتقديم الخدمات الخاصة بالنقل الحضري، وبإحداث مؤسسات التعاون بين الجماعات من أجل تنسيق العمل على مستوى المدينة. كما ينبغي تكثيف أنشطة التحسيس والتكوين لفائدة الفاعلين المحليين.

---

[72] وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك/ الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية: الإستراتيجية اللوجيستيكية بالمغرب: الحصيلة وآفاق التطور، 2016

[73] من الممكن خفض استهلاك الطاقة في قطاع النقل بنسبة 35 في المائة بحلول سنة 2030، علماً أن نقل البضائع قادر على توليد 28 في المائة من حجم الاقتصاد في استهلاك الطاقة المتوقع، من خلال تنفيذ تدابير تشجع النجاعة الطاقية في مجالي النقل واللوجستيك.

[74] يمول صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن الاستثمارات الأولية ويتولى سداد الدين (70 في المائة من استثمارات الخطوط العاملة في الممرات الخاصة) وعجز الاستغلال خلال السنوات الثلاث الأولى من الاستغلال. وللاستفادة من دعم هذا الصندوق، ينبغي توفر الشروط التالية على المستوى المحلي: 1) تمويل يصل إلى 30 في المائة؛ 2) التوفر على مخطط التنقلات الحضرية ؛ 3) إنشاء شركة خاصة لإنجاز المشاريع و 4) تحمل تكاليف عجز الاستغلال بعد السنوات الثلاث الأولى.

9. المدينة المستدامة: المستويات المترابطة للتخطيط الإستراتيجي والعمراني

إن التخطيط العمراني هو في جوهره متعدد الأبعاد ومتعدد المستويات. وينبغي أن يكون نابعا من مشروع للتنمية الإستراتيجية الكفيل بالتصدي لمختلف المشاكل البنيوية التي تثقل كاهل المدينة.

أ) مشروع المدينة ومستويات التخطيط الإستراتيجي:

لا يمكن صياغة مشروع المدينة دون مراعاة الترابط بين التوجهات الإستراتيجية لوثائق إعداد التراب ووثائق التعمير، وفق منطق التوافق والانسجام، إن لم نقل في إطار علاقة تراتبية تحيل على وجوب المطابقة بين التصاميم والمخططات على مختلف مستويات المجال الترابي المتعددة.

ويتجسد التحدي الذي يواجهه مشروع المدينة أولا على مستوى التصميم الوطني لإعداد التراب باعتباره رؤية رئيسية تعكس السياسة المعتمدة في مجال إعداد التراب؛ علماً أن التوجهات الكبرى التي يقع عليها الاختيار، تجد ترجمتها ومسارات تطورها وتوضيبها على مستوى التصميم الجهوي لإعداد التراب وتصميم التنظيم الوظيفي والتهيئة[75]، إن وجد. وبعد ذلك، فإن الخيارات الرئيسية التي تنبع من التصميم الوطني يتم تنزيلها في شكل تدابير عمرانية في مخطط توجيه التهيئة العمرانية وفي شكل مقتضيات تنظيمية إلزامية في تصميم التهيئة.

الأبعاد والمستويات المتعلقة بالمشروع الحضري

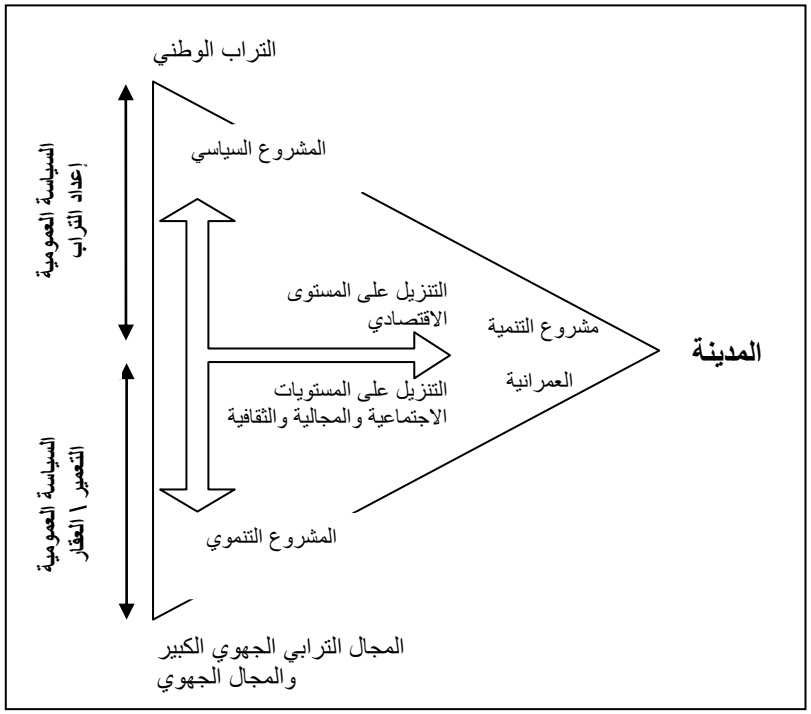

[75] يضمن تصميم التنظيم الوظيفي والتهيئة، الذي يدعو التصميم الوطني لإعداد التراب إلى وضعه، الانتقال بين وثائق إعداد التراب ووثائق التعمير. ومن المفترض، من حيث المبدأ، أن تمكن هذه الآلية من وضع تخطيط مجالي يوفق بين مضامين التصميم الجهوي لإعداد التراب ومخطط توجيه التهيئة العمرانية، من خلال اقتراح منطق وظيفي للتنمية في إطار المجال الحضري

ولا يبدو هذا الانسجام واضحا، حيث لم يتم إضفاء الطابع الرسمي عليه بعد من خلال نص قانوني خاص، على الرغم من أن القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات ينص على أن التصميم الجهوي لإعداد التراب يعتبر وثيقة مرجعية للتهيئة المجالية لمجموع التراب الجهوي[76]. وغالبا ما تفتقر تصاميم التهيئة إلى توجهات إستراتيجية، وتنفذ في غياب أو تغييب وثائق إعداد التراب. لقد آن الأوان لإرساء الترابط، كقاعدة قانونية، بين التوجيهات والخيارات والمقتضيات الواردة في الوثائق السالفة الذكر.

وتبدأ عقلنة عملية اتخاذ القرار، في ما يتعلق بمشروع المدينة، باستثمار الجهود المبذولة على جميع المستويات. وسيكون من الضروري خلق مسلسل تعاوني ومفتوح واستشرافي لتدبير كل ما يحيط بصياغة وببناء هذا المشروع العمراني من مواطن الشك ومن تعقيد.

ويعمل مشروع المدينة على اعتماد خيارات التهيئة استنادا إلى الأبحاث المنجزة على الأقل على مستويين اثنين. الأول هو مستوى المدينة وضواحيها التي تترابط في ما بينها ترابطا اجتماعيا واقتصاديا. أما المستوى الثاني فيتعلق بالمجال الترابي الجهوي أو المجال الترابي الجهوي الكبير، من أجل تسليط الضوء على الشبكات العمرانية داخل هذا المجال وتعزيز الإطار العمراني.

ويسعى مشروع بناء المدينة المستدامة إلى تحفيز الديناميات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية والثقافية والبيئية للمدينة، في علاقتها مع المدن والمراكز التي تحيط بها. ويهدف تحليل الوظائف العمرانية إلى تعزيز أوجه التضامن والتكامل بين مختلف أجزاء المجال الحضري، بغية الاستجابة لمتطلبات التنمية وضمان التوفيق بين التوسع العمراني المستمر للمدينة في نطاقها الموسع وأهمية بناء مدينة مدمَجة.

وبما أن مدة العمل بوثائق إعداد التراب تتراوح بين 10 و25 سنة، فمن المناسب ترك هامش يسمح بإدخال بعض التغييرات ذات الطابع العمراني على الرؤية المسطرة مسبقا، عوض الاضطرار إلى التقيد الحرفي بالتوجهات الإستراتيجية. والمرونة المطلوبة هنا هي عامل تسهيل وتيسير، وليست مصدرا للانزلاقات أو تمييع القرارات. وهكذا تصبح المسافة الفاصلة بين التوجيهات العامة المسبقة، المحددة في بداية المشروع، وتلك الملزمة، وليست مصدرا لمجموعة من الصعوبات المنهجية التي قد تعرقل عملية تنفيذ وثائق التعمير.

إن الواقع بعيد تماما عن هذه الصورة التي تربط مشروع المدينة بمستويات التخطيط الإستراتيجي. نحن نعيش مرحلة مخاض؛ ذلك أن الممارسة الحالية لم تصل إلى درجة الفوضى، لكنها لا تفي بتاتا بمتطلبات التنمية الحضرية المستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد على أن اللجوء إلى الاستثناءات في مجال التعمير يسيئ إلى عملية التخطيط ويمس بمصداقية منظومة اتخاذ القرار، مما قد يحول تصميم تهيئة المدينة إلى مجرد وثيقة عادية لا تحظى باهتمام المستثمرين والمسؤولين عن تدبير المدينة.

[76] لا يوجد أي نص قانوني خاص بغرض وإجراءات البحث والموافقة على التصميم الوطني لإعداد التراب والتصميم الجهوي لإعداد التراب وتصميم التنظيم الوظيفي والتهيئة، وكذا العلاقة بين هذه التصاميم ووثائق التعمير. وقد أشار القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات إلى دور التصميم الجهوي لإعداد التراب في المادتين 88 و 90، حيث تنص المادة 90 على أنه "يتعين على الإدارة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية الأخذ بعين الاعتبار مضامين التصميم الجهوي لإعداد التراب في إطار برامجها القطاعية أو تلك التي تم التعاقد في شأنها"

ب) تخطيط تزويد المدن بالماء الصالح للشرب

تقدر إمكانيات الموارد المائية الطبيعية في المغرب في السنة المتوسطة، وفقا للمخطط الوطني للماء لسنة 2015، بحوالي 22 مليار متر مكعب في السنة، أي ما يعادل حوالي 700 متر مكعب للفرد في السنة، وهو أقل من عتبة 1.000 متر مكعب للفرد في السنة، التي يقر بها الجميع باعتبارها العتبة التي تنذر بظهور ندرة المياه والأزمات الكامنة ذات الصلة بها.

وسيتفاقم هذا النقص جرَّاء النمو الديموغرافي ومخاطر التغيرات المناخية. وتعد السنوات الثلاثون الأخيرة في المتوسط الأكثر جفافا خلال الفترة 1940-2010. فقد انخفض معدل الموارد المائية في المغرب في الفترة ما بين 1981 و2010 بنحو 15 إلى 20 في المائة مقارنة بالمعدل المسجل خلال الفترة ما بين 1940و2010.

ولمواكبة وتيرة تنمية البلاد وتلبية احتياجات القطاعات المستخدمة للمياه، انخرط المغرب منذ الاستقلال في مسار التحكم في موارده المائية.

وقد مكنت هذه السياسة البلاد من التوفر على بنيات تحتية مائية مهمة، على الرغم من محدودية الموارد المائية، ومتطلبات تزويد الساكنة وقطاع الصناعة بالماء الصالح للشرب، وتطور الزراعة المسقية. وعلى الرغم من هذه الجهود، وبالنظر إلى إمكانات البلاد المائية المحدودة نسبيا، وفترات الجفاف التي تزايدت وتيرتها وشدتها خلال العقود الأخيرة، فإن المغرب يشهد تفاقم العجز في الموارد المائية. وتعاني المناطق الواقعة جنوب سلسلة جبال الأطلس، وسوس، والحوز، والمنطقة الشرقية، ومنطقة أم الربيع، بالفعل من عجز في الموارد المائية، ومن المرجح أن يمتد هذا العجز ليشمل مناطق أخرى.

ويعزى هذا العجز، من جهة، إلى ندرة الموارد المائية بشكل متزايد (الأمطار، والموارد المائية لملء حقينة السدود)، ومن جهة أخرى، إلى تنامي الاحتياجات من الموارد المائية، جراء النمو الديموغرافي وتطور النشاط الاقتصادي.

ويواجه قطاع المياه جملة من التحديات في السنوات المقبلة، تشمل على وجه الخصوص محدودية الموارد المائية وتنامي كلفة تعبئتها، وتفاقم الظواهر المناخية القصوى (الجفاف والفيضانات)، وتدهور جودة المياه نتيجة زيادة تلوث المياه، والتثمين غير الكافي للمياه المعبأة، والاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية، ومحدودية التمويل، وضعف الالتقائية والانسجام على مستوى الإستراتيجيات القطاعية.

كما اعتمد المغرب في سنة 2015، القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، الذي جاء بتدابير جديدة تروم تحسين الحكامة المؤسساتية للتدبير المندمج للموارد المائية، والأخذ بعين الاعتبار إجراءات التأقلم مع انعكاسات التغيرات المناخية، ووضع آليات قانونية لتنويع مصادر المياه غير الاعتيادية، كتصفية المياه المستعملة وتحلية مياه البحر.

وعلى مستوى التنظيم المؤسسي للقطاع، ينتظم مجال المياه الصالحة للشرب في المغرب وفق تصميم مؤسسي يضم العديد من الفاعلين: كتابة الدولة المكلفة بالمياه التي تضطلع بمهام تخطيط الموارد المائية وتعبئتها وتدبيرها؛ والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب[77]، كمخطط ومنتج رئيسي وموزع

[77] مذكرة وفرها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب- القطاع المكلف بالماء

للماء الصالح للشرب وفاعل رئيسي في مجال التطهير السائل؛ والجماعات الترابية المسؤولة عن التدبير المباشر أو عن طريق فاعلين متخصصين (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وكالات توزيع الماء والكهرباء، وفاعلون خواص)، لخدمات توزيع الماء الصالح للشرب والتطهير السائل؛ والفاعلون المكلفون بتوزيع الماء الصالح للشرب والتطهير السائل (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وكالات توزيع الماء والكهرباء، وفاعلون خواص). ويتوفر بعض الفاعلين، من غير المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، على نظام خاص بهم لإنتاج الماء الصالح للشرب.

ويقوم المكتب، انطلاقا من مهمته الإستراتيجية كمخطط للتزويد بالماء الصالح للشرب على الصعيد الوطني، بضمان التنسيق الوثيق مع الموزعين الآخرين من أجل: الحصول على معطيات إحصائية تتعلق باستهلاك الماء الصالح للشرب في مختلف مناطق البلاد، وتحديد الأهداف المتعلقة بالأداء، **لاسيما في ما يتعلق بمردودية تجهيزات التوزيع**، على المدى القصير والمتوسط والطويل.

ويعمل المكتب بعد ذلك على تحديد احتياجات كل مدينة من الماء الصالح للشرب، في ضوء المعطيات السالفة الذكر، والجوانب الديمغرافية وأخذا بعين الاعتبار مشاريع إنمائية محددة إذا تمت برمجتها.

وقد وُضعت هذه التوقعات في أفق سنة 2040 ويجري تحديثها بانتظام لمراعاة الحقائق المسجلة على أرض الواقع والعمل، عند الاقتضاء، على إدماج المشاريع العمرانية والصناعية والسياحية التي تمت برمجتها حديثا.

وبخصوص الشق المتعلق بالموارد المائية، يعمل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بتنسيق وثيق مع كتابة الدولة المكلفة بالماء، وذلك على مستويات مختلفة:

- مستوى التخطيط الإستراتيجي: من خلال مساهمة المكتب في إعداد مختلف وثائق التخطيط (المخطط الوطني للماء، والمخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية)، حيث يعمل المكتب على تبليغ احتياجات الماء الصالح للشرب في مختلف مناطق البلاد، وتخزين الموارد المائية المخصصة لهذا الغرض، وكذا اقتراح مختلف الخيارات الكفيلة بالملاءمة بين العرض والطلب على الماء الصالح للشرب؛
- المستوى الإجرائي: بإشراك المكتب في المراحل ذات الصلة والتي لها علاقة بمهامه في مجال بناء السدود واستخراج موارد المياه الجوفية واستغلالها.

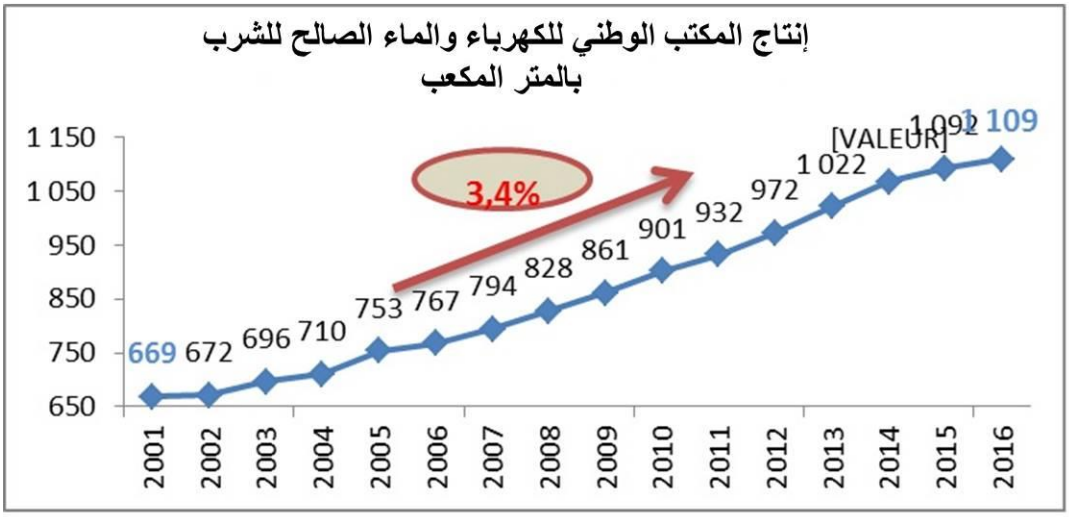

وبالإضافة إلى الجوانب المتصلة بتقييم الاحتياجات من الماء الصالح للشرب وتخزين الموارد المائية اللازمة للملاءمة بين العرض والطلب من الماء الصالح للشرب، يتولى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب البرمجة الدينامية للمشاريع التي يتعين تنفيذها، وذلك بما ينسجم مع المحاور الإستراتيجية لتدخله، وهي:

- تعزيز وتأمين وضمان استدامة تزويد مختلف مدن المملكة بالماء الصالح للشرب، مع الحرص، بالدرجة الأولى، على استخدام موارد المياه السطحية وغير الاعتيادية، بما يسهم في الحفاظ على المياه الجوفية من الاستغلال المفرط؛

- تعميم الولوج إلى الماء الصالح للشرب في الوسط القروي بموجب مبدأ الحق في الماء؛

- إنجاز مشاريع التطهير السائل لتحسين الظروف المعيشية للسكان والمساهمة في الحفاظ على البيئة، لاسيما الموارد المائية.

وبخصوص المحور الأول المتعلق بتزويد المناطق الحضرية بالماء الصالح للشرب، ينبثق التخطيط الاستثماري للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من عملية التخطيط المذكورة أعلاه، التي تتيح تحديد تواريخ توقف أنظمة الإنتاج القائمة انطلاقا من تقييم العلاقة بين الاحتياجات والموارد، والاحتياجات والقدرات، وتحدي حجم القدرات الإضافية التي يتعين توفيرها. ومن ثم، فإن المقاربة المعتمدة ترتكز على ما يلي:

- تدبير الطلب على الماء الصالح للشرب، من خلال تحسين مردودية منشآت الإنتاج والتوزيع وتحسيس السكان بأهمية محاربة تبذير المياه.

- ملاءمة العرض مع الطلب، مع الحرص، بالدرجة الأولى، على استخدام موارد المياه السطحية وغير الاعتيادية، بما يسهم في الحفاظ على المياه الجوفية.

وفي الواقع، فإن تقييم الاحتياجات من الماء الصالح للشرب ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار **تحسين مردودية منشآت الإنتاج والتوزيع، بما يتيح مكافحة تبذير المياه** من جهة، والاستفادة المثلى من الاستثمارات التي يتعين تعبئتها من جهة أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، يفضل استخدام موارد المياه السطحية وغير الاعتيادية (تحلية المياه / تنقيتها) في اختيار المشاريع، وذلك من أجل الحفاظ على موارد المياه الجوفية التي يعتبرها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب احتياطيات إستراتيجية. وهكذا، فإن ما يقرب من 70 في المائة من إنتاج المكتب في سنة 2016 تأتى من موارد سطحية أو غير اعتيادية. وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة الإنتاجية للمكتب عن طريق تحلية مياه البحر أو عن طريق تنقية المياه الملوثة بلغت **25 مليون مترا مكعبا في السنة** في نهاية سنة 2016.

وخلال الفترة 2001-2016، خصص المكتب لهذا المحور غلافا ماليا يتجاوز **22 مليار درهم**. وقد مكن ذلك من زيادة الطاقة الإنتاجية بصبيب إضافي قدره **22** مترا مكعبا في الثانية، ليصل إجمالي القدرة الإنتاجية إلى **63.5** مترا مكعبا في الثانية. كما تم تركيب أزيد من **8500** كيلومتراً من القنوات (الإنتاج والتوزيع) والتكفل بتدبير خدمة توزيع المياه الصالحة للشرب في **63** مدينة ومركزا ليصل بذلك عدد المدن التي يقدم فيها المكتب هذه الخدمة إلى **264** مدينة.

وفي ما يتعلق بخطة عمل المكتب في مجال تزويد المناطق الحضرية بالماء الصالح للشرب خلال الفترة 2017-2021، فإنه سيعبئ استثمارات تبلغ **16 مليار درهم**، وستمكن من :

- تحسين مردودية منشآت الإنتاج والتوزيع التي ستنتقل على التوالي من 95.5 و75.5 في المائة المسجلة في سنة 2016 إلى **96 و78** في المائة بحلول سنة 2021؛
- تعبئة صبيب إضافي يبلغ حوالي **20 مترا مكعبا في الثانية**، **90** في المائة منها من موارد سطحية أو غير اعتيادية، وتركيب 3000 كيلومتر من قنوات الإنتاج والتوزيع.

وتجدر الإشارة إلى أن الفترة 2017-2021 ستشهد إنجاز العديد من مشاريع تحلية مياه البحر ومشاريع تنقية المياه الملوثة، مما يزيد بأربعة أضعاف من القدرة الحالية للمكتب، حيث ستنتقل من 25 مليون متر

مكعب في السنة إلى **أزيد من 100 مليون متر مكعب في السنة**. والمدن الرئيسية المعنية بهذه المشاريع هي: أكادير والعيون والحسيمة وسيدي إفني وطانطان وطرفاية.

وتواجه المدن المغربية في هذا الإطار أربعة تحديات كبرى، تتمثل في :

- **التدبير الجيد لكميات المياه الصالحة للشرب التي يتوصل بها المستهلك**: إن جزءاً كبيراً من مياه الشرب التي يتم إدراجها في شبكة التوزيع بالمدن يُهدر للأسف بسبب حالات تسرب المياه سواء، تلك المعلن عنها أو غير المعلن عنها من لدن الفاعلين المشرفين على التوزيع. وقد تصل أحيانا نسبة هدر المياه في بعض المدن، إلى 45 في المائة. لذلك، من الضروري إرساء المزيد من الشفافية ومضاعفة جهود صيانة شبكات التوزيع بدلاً من اللجوء إلى عمليات جديدة لتعبئة ومعالجة المياه مكلفة ماديا وبيئيا.

- **ضمان التزويد بالمياه الصالحة للشرب بناء على تخطيط جيد ومقاربة استباقية**، مما يمكن من تجنب حدوث انقطاعات مؤقتة، سواء لمدة قصيرة أو متوسط، في تزويد الساكنة بالمياه، لما لتلك الانقطاعات من انعكاسات اجتماعية واقتصادية على سكان بعض المدن. وفضلا عما يتطلبه تحقيق هذا الأمر من تشاور بين الفاعلين، فإنه يقتضي من الوكالات الحضرية أو المنتخبين أن يعملوا، عند تخطيط وبرمجة مشاريع عمرانية أو سياحية جديدة تتطلب استهلاكا مفرطا للمياه (ملاعب غولف جديدة، مناطق صناعية جديدة، تحويل المناطق المخصصة للفيلات إلى سكنى من فئة طابق أرضي زائد أربعة طوابق) على إبرام اتفاق مسبق من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح والشرب، على اعتبار أن زيادة حاجة مدينة ما من منسوب تدفق المياه يتطلب تخطيطًا على المدى الطويل .

- **إعادة استعمال المياه العادمة ومياه الأمطار**: لقد ارتفع الحجم السنوي للمياه العادمة ارتفاعا كبيرا خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد انتقل من 48 مليون إلى 500 مليون متر مكعب ما بين سنتي 1960 و 1996، وبات يبلغ حاليا 700 مليون متر مكعب. كما أن حجم مياه السيلان/المياه السائلة أضحى مع التوسع العمراني في تزايد مستمر.

- لقد أصبحت المياه العادمة ومياه الأمطار موارد ثمينة للغاية يجب معالجتها وتثمينها بدل أن تُهدر في قنوات الصرف الصحي. ومن ثمة تبرز الحاجة، على الأقل بالنسبة إلى التجزءات السكنية الجديدة، إلى وضع شبكات خاصة بالمياه العادمة وأخرى بمياه الأمطار بالإضافة إلى تعميم محطات المعالجة.

- - ضمان التمويل المستدام: لقد تم تكليف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بجانب كبير من تدبير برامجين وطنيين كبيرين للصرف الصحي بالوسط الحضري والقروي (البرنامج الوطني للتطهير السائل، البرنامج الوطني للتطهير السائل بالعالم القروي) دون إمكانية للتحصيل أو حتى فتح النقاش والتشاور الواضح، مما ساهم في تعميق المشاكل القائمة.

لقد صارت استدامة تدبير الماء على المحك. فإزاء وضع تعاني في ظله خمس وكالات من اختلال في توازناتها المالية، فضلا عن التزامات مالية ضخمة في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل والبرنامج الوطني للتطهير السائل بالعالم القروي، فقد بات من المستعجل إطلاق تفكير شامل حول الموضوع

وحول الاعتمادات المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة التي توجد على عاتق الدولة لصالح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والتي تبلغ مليارات الدراهم سنويا.

وينجم عن عدم إدماج الوسائل المالية وآليات تخطيط وتدبير قطاعي الماء والتطهير بين يدي فاعل واحد، وترك الاختصاصات في المقابل موزعة بين مختلف الفاعلين (وزارة الداخلية وكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء ووكالات الأحواض المائية، إلخ) ارتفاع التكاليف وضعف التنسيق. وهو الأمر الذي حدى ببعض الفاعلين إلى اقتراح خلق وكالة مستقلة تعمل على تقنين هذه المنظومة، معتبرين أن وزارة الداخلية لا يمكنها أن تستمر في لعب دور الفاعل والمقنِّن في الآن ذات، إذ لا بد أن يأتي الوقت الذي سيتعين فيه لزاما التحكيم بين احتياجات الفلاحة واحتياجات الساكنة الحضرية من الماء الصالح للشرب.

وتُطرَح أيضا مسألة اعتماد نموذج جديد لتدبير المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من خلال المرور إلى صيغة شركة مساهمة (والتي يمكن أن تظل الدولة مساهما فيها) لها فروع على صعيد كل جهة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشمل مسلسل التشاور حول النموذج الاقتصادي الجديد للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، الرامي إلى ترشيد التكاليف وتحقيق أفضل تدبير للخدمات، كل الأطراف المعنية.

من جهة أخرى، وقفت هذه الدراسة أيضا على مشكل آخر يتعلق بالأوحال التي تخلفها محطات المعالجة والتي لا تود الجماعات أن توجد في مطارحها. ولا يتوفر لحد الآن أي مقتضى قانوني ينظم هذا الجانب. ورغم العديد من التقارير التي سلطت الضوء على هذه المسألة، من قبيل تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الاقتصاد الأخضر سنة 2012، فإنها لا تزال مُعلقة.

ج) التخطيط الطاقي

مكن التخطيط الإستراتيجي في مجال الطاقة في المغرب من إطلاق مسلسل انتقال طاقي يهدف إلى تعزيز استخدام مصادر الطاقة الخضراء والنهوض بالنجاعة الطاقية. وقد وضعت العديد من الآليات المالية لتحفيز إشراك القطاع الخاص وتيسير إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، يجب أن تكون المدينة في صميم هذا الالتزام الذي ينبغي أن يكون جماعيا، من أجل مواكبة الرؤية الوطنية في مجال الطاقة، وتشجيع إنجاز مشاريع في المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية.

1. التخطيط الإرادي للدولة والسعي وراء تحقيق نجاعة الأداء الطاقي

- **سياسة عمومية ضرورية لكنها غير كافية**

يستورد المغرب 97 في المائة من احتياجاته في مجال الطاقة. ولا يزال استهلاك البلاد في تنامٍ مستمر لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان وللاستجابة لمتطلبات النمو الاقتصادي. وتثقل هذه التبعية للخارج وارتفاع أسعار النفط كاهل ميزانها التجاري. ووعياً بذلك، وضع المغرب إستراتيجية طاقية في أوائل سنوات 2000 لتأمين التزويد بالطاقة، وتقليص التبعية الطاقية من خلال تعبئة موارد طاقية وطنية، وتطوير الطاقات المتجددة، وتعزيز النجاعة الطاقية في جميع القطاعات.

وفي إطار مخطط الاستثمار الأخضر الذي اعتمده المغرب، تعتبر الطاقة من بين القطاعات التي تتوفر على إمكانات حقيقية لضمان انتقال البلاد نحو نمو أخضر. وهكذا، فإن الإستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة حددت هدفا يتمثل في العمل، في إطار جهود النجاعة الطاقية، على تحقيق اقتصاد في استهلاك الطاقة بنسبة تتراوح بين 12 و15 في المائة بحلول سنة 2020 و20 في المائة في أفق 2030، استنادا إلى تطور الاتجاهات في القطاع. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى توفير 52 في المائة من الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة، منها 20 في المائة من الطاقة الشمسية و20 في المائة من الطاقة الريحية و12 في المائة من الطاقة الكهرومائية، بحلول سنة 2030. كما يتمثل الطموح أيضا في خفض استهلاك الطاقة في المباني وقطاعي الصناعة والنقل بنسبة 12 في المائة بحلول سنة 2020 وبنسبة 15 في المائة في أفق 2030. وتتوزع نسب الاقتصاد المتوقع في استهلاك الطاقة حسب القطاع على 48 في المائة في قطاع الصناعة، و23 في المائة في قطاع النقل، و19 في المائة في قطاع السكن، و10 في المائة في قطاع الخدمات[78].

الإستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة في أفق 2030

الهدف العام			القدرة الإنتاجية الممكنة(MW)		حجم الاقتصاد في استهلاك الطاقة (kTep/an)		حجم انبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون التي سيتم تجنبها (MT/an)	
			2020	2030	2020	2030	2020	2030
الطاقات المتجددة	تحقيق طاقة كهربائية مثبتة مستمدة من مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 42 في المائة في سنة 2020 و 52 في المائة في سنة 2030	الطاقة الريحية	2 280	5 520	624	1 561	4,25	10,6
		الطاقة الشمسية	الألواح الضوئية	200	1 140	29	59	0,22	0,5
			سخانات الماء الشمسية	1700 000 متر مكعب	3000 000 متر مكعب	103	181	0,62	1,2

[78] القطاع الحكومي المكلف بالبيئة، المساهمة المعتزمة المحددة وطنيا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مساهمة المغرب المعتزمة المحددة وطنيا، شتنبر 2016.

			CES [79]						
			الطاقة الشمسية المركزة CSP [80]	470	1 040	162	344	1,1	2,36
		الطاقة الكهروما ئية		-		-	-	-	-
	تثمين مصادر الطاقة الوطنية	الكتلة الحيوية		200	400	169	339	1,15	2,3
النجاعة الطاقية	حجم الاقتصاد في استهلاك الطاقة: ما بين 12 و15 في المائة في 2020 20 في المائة في 2030	البناء		-	-	602	957	2 466	3 918
		الصناعة		-	-	-	-	360 kTep	450 kTep
		النقل	مخططات التنقلات الحضرية تمديد خطوط التراموای الحالية (الرباط والدار البيضاء). إحداث شبكة التراموای في المدن الكبرى للملكة (مراكش، فاس، طنجة، أكادير) تشبيب حظيرة السيارات من خلال تحفيزات ضريبية تقليص انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بمقدار 35 في المائة في أفق 2020 تخفيض عدد الأطنان المنقولة / الكيلومترات المقطوعة بنسبة 30 في المائة بحلول أفق 2020.						

[79] CES Chauffe-Eau Solaire Shemsi (سخان الماء الشمسي)

[80] CSP : Concentrator Solar Power(الطاقة الشمسية المركزة)

المصدر: الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة: تقرير حول السياسة المتعلقة بتغير المناخ في المغرب، 2014

ويعكس المخطط المغربي للطاقة الشمسية، ومخطط تنمية استخدام الألواح الضوئية في قطاعي السكن والخدمات، والبرنامج المندمج للطاقة الريحية إرادة الدولة وانخراطها في مجال تغير المناخ والتنمية، من أجل تقليص انبعاثات غازات الدفيئة (ثاني أوكيد الكربون) والحد من التبعية الطاقية.

وعلى مستوى المدن، ينبغي إيلاء مسألة النجاعة الطاقية للمباني عناية خاصة باعتبارها تحديا رئيسيا، في ظل تنامي التوسع العمراني. وسيشكل سكان الحواضر ثلثي مجموع السكان في سنة 2020. والجدير بالذكر أن قطاعي السكن والخدمات يمثلان 30 في المائة من احتياجات البلاد في مجال الطاقة. ويهدف برنامج التجديد الطاقي للمباني العمومية إلى اعتماد تدابير تُيَسر تجديد هذه المباني، الأكثر استهلاكا للطاقة في ست مدن، هي: الرباط وأكادير وفاس ومراكش وإفران والراشيدية؛ وهذه المباني تابعة لقطاعات الصحة والتعليم العالي والإدارة والفندقة.

وتتحقق النجاعة الطاقية في المدن أيضا عبر الإنارة العمومية، التي تتيح، من بين أمور أخرى، ضمان الإنصاف الطاقي بين مختلف أحياء المدينة. ويجري تنفيذ برنامج للنجاعة الطاقية في مجال الإنارة العمومية في المدن الكبرى في المغرب، بتكلفة تقدر بـ 310 ملايين دولار أمريكي. ويتوقع أن يبلغ حجم خفض الانبعاثات التراكمية خلال الفترة [2020-2030] 0.719 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

وبالإضافة إلى ذلك، تبلغ مساهمة قطاع الصناعة في اقتصاد استهلاك الطاقة 17 في المائة من مجموع ما تم اقتصاده من الطاقة في سنة 2030. وفي هذا الصدد، سيمكن برنامج النجاعة الطاقية من خفض الكثافة الطاقية للقطاع بنسبة 2.5 في المائة سنويا في أفق 2030. كما يجدر التذكير أيضا بأن ثمة العديد من الإستراتيجيات القطاعية التي تسعى إلى تنزيل المساهمة المعتزمة المحددة وطنيا في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ. ويسلط الجدول التالي الضوء على خطط العمل المتعلقة باللوجستيك، والنفايات المنزلية والمماثلة لها، والتطهير السائل، والنقل العمومي الحضري.

الإستراتيجيات القطاعية الرئيسية المعتمدة في إطار تنزيل المساهمة المعتزمة المحددة وطنيا في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ

الإستراتيجيات وخطط العمل	الأهداف
الإستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستيكية	- تقليص التكاليف اللوجستيكية مقارنة مع الناتج الداخلي الخام لتصبح 15 في المائة في أفق 2019 عوض 20 في المائة حاليا، لفائدة المستهلكين ولتعزيز تنافسية الفاعلين الاقتصاديين، وذلك من خلال إرساء تدبير أمثل يتيح تأمين وتجميع تدفق البضائع؛ - الرفع من نمو الناتج الداخلي الخام، عن طريق زيادة القيمة المضافة الناجمة عن انخفاض الكلفة اللوجستيكية ؛ - المساهمة في التنمية المستدامـــة ، عبر تقليص الأضرار البيئية (على

	سبيل المثال: تقليص حجم الانبعاثات الصادر عن النقل الطرقي للبضائع بـ 30 في المائة والحد من اكتظاظ الطرقات والمدن)
البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمماثلة لها	- تعميم المخططات المديرية لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة على جميع أقاليم وعمالات المملكة؛ - تأمين جمع النفايات المنزلية ورفع نسبته بالحواضر إلى مستوى 90 في المائة في أفق 2020 و100 في المائة في أفق 2030؛ - إنجاز مراكز لطمر وتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها لفائدة كل المراكز الحضرية في أفق 2020؛ - إعادة تأهيل المطارح العشوائية أو إغلاقها في أفق 2020؛ - إضفاء طابع المهنية على تدبير قطاع النفايات؛ - تطوير عملية فرز وإعادة التدوير والتثمين عبر إنجاز مشاريع نموذجية للوصول إلى نسبة تدوير تبلغ 20 في المائة في أفق 2020؛ - تكوين و تحسيس الفاعلين المعنيين بإشكالية النفايات.
البرنامج الوطني للتطهير السائل وتنقية المياه المستعملة	- التوصل إلى ربط شامل لشبكة التطهير في الوسط الحضري بنسبة 70 في المائة في 2016، و80 في المائة في أفق 2020 و90 في المائة في أفق 2030؛ - تحقيق حجم مياه عادمة مطهرة تصل إلى نسبة 50 في المائة في 2016 و60 في المائة في 2020 و100 في المائة في أفق 2030؛ - معالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها بنسبة 50 في المائة في المدن الداخلية بحلول 2020.
برنامج تحسين النقل العمومي الحضري	- تزويد المدن الكبرى بوسائل النقل العمومي ذات القدرات العالية التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة؛ - إنشاء صندوق لمواكبة النقل الطرقي الحضري، برأسمال يبلغ 200 مليون دولار أمريكي؛ - وضع برنامج لتجديد حظيرة سيارات الأجرة.

المصدر: القطاع الحكومي المكلف بالبيئة، المساهمة المعتزمة المحددة وطنيا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مساهمة المغرب المعتزمة المحددة وطنيا، 2016

وتعكس البرامج وخطط العمل أهمية السياسة العمومية الرامية إلى إنجاح عملية الانتقال الطاقي على الصعيد الوطني، بيد أن هذه السياسة تظل غير كافية، بالنظر إلى التحديات القانونية والمالية ومظاهر الجمود التي تعرفها المدن.

إن قائمة التدابير التي اتخذتها الدولة غنية، لكن من الواضح أن تنزيل الطموح المركزي على مستوى المدن لا يزال ضعيفا. وهناك حاجة إلى تعميق التوعية من أجل رفع التحديات والتغلب على المعوقات وبناء نموذج طاقي ناجع ومستدام ويخلق مصادر جديدة للنمو الأخضر.

- **تحديات الانتقال الطاقي**

إن المعوقات التنظيمية والمالية والمؤسسية عديدة. ومن أجل التغلب عليها وتعزيز برامج العمل في مجال النجاعة الطاقية، ينبغي التأكد من أن جميع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين يتملكون التدابير والتوجيهات المعتمدة في هذا المجال. وفي إطار عمليات البناء، فإن أي مبادرة ستكون غير ذات جدوى إذا لم تضمن انخراط أصحاب المشروع والجهات المكلفة بتنفيذ المشروع والممولين والشركات والمواطنين العاديين. وينبغي وفق هذا المنطق تحسين الظروف التقنية والمالية وظروف اشتغال جميع الفاعلين المعنيين من أجل بناء أقطاب الكفاءات والتميز، وتشجيع الشراكات بين مختلف الأطراف المعنية ومواكبة ظهور سوق للنجاعة الطاقية.

وفي قطاعات حضرية مثل السكن والصناعة والنقل، يتعين اعتماد التقنيات والمعارف المتعلقة بالنجاعة الطاقية ونشرها، إلى جانب وضع المعايير والأدوات وبرامج التكوين ذات الصلة. كما ينبغي تعزيز القدرات في مجال المساعدة التقنية والخبرة والتدبير والتمويل لفائدة جميع الفاعلين المحليين في مجالي التعمير والتهيئة العمرانية.

وعلى الصعيد المالي، ينبغي تيسير الولوج إلى تمويل مشاريع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. وعلى المستوى التشريعي، لا بد من الإسراع بتحرير القطاع وإنشاء هيئة لتقنين قطاع الطاقة، التي كان من المزمع إحداثها في 2014. كما يسجل تأخر على مستوى نشر المراسيم التطبيقية للقانون 13.09 المتعلقة بشروط النهوض بمشاريع الطاقة المتجددة ذات الجهد الضعيف والمتوسط (الجهد المنخفض)على المستوى الجهوي.

وصحيح أنه تمت المصادقة في نونبر 2014 على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقي للمباني، الذي ينص على إحداث لجنة وطنية للنجاعة الطاقية في المباني، إلا أن مشروع المرسوم المتعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي والدوري الخاص بالمجالات ذات الاستهلاك المرتفع من الطاقة، لم يخرج بعد إلى حيز الوجود.

ويبقى النجاح في تنفيذ البرامج المتعلقة بالنجاعة الطاقية رهينا أيضا بإدراج مقاربة النجاعة الطاقية في مجموع السياسات العمومية القطاعية وفي برامج التكوين والبحث والابتكار. ومن العوامل الكفيلة أيضا بإنجاح هذه البرامج نشر المراسيم التطبيقية للقانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية، لاسيما ما يتعلق بدراسة التأثير الطاقي لمشاريع التهيئة الحضرية أو مشاريع إنشاء البنايات، وبالجوانب المتعلقة بالتقييس(توحيد المعايير) في مجال الأداء الطاقي وتعميم نظام العنونة الطاقية للتجهيزات السكنية وتعميم التقييس في ما يتصل باستهلاك الطاقة الأحفورية في قطاع الصناعة.

وعلاوة على ذلك، يتعين تشجيع إحداث شركات الخدمات الطاقية (ESCO)[81]، وغيرها من الأوراش التي ينبغي فتحها بما يكفل التأطير والتوجيه الأمثل لقطاع الطاقة نحو الاستدامة وخلق الفرص والثروات.

2. فرصة أمام المدينة لتحقيق الاستدامة الحضرية

في ضوء نشر التقرير المتعلق بمساهمة المغرب المعتزمة المحددة وطنيا، في شتنبر 2016، أضحى من الملح اتخاذ تدابير على جميع المستويات للمساهمة في التحكم في آثار تغير المناخ وتعزيز الاقتصاد الأخضر والإفادة من الاستثمارات الخضراء من حيث خلق الثروة وفرص الشغل. ولا شك أن مبادرات الدولة في هذا الإطار عديدة، لكنها لا يمكن أن تحل محل مبادرات الجماعات. إن الطموح على المستوى المركزي ليس كافيا. لذا، يجب إرساء التزام محلي على مستوى كل مدينة، بما يكفل ترجمة التوجهات الوطنية إلى خيارات وتدابير ملموسة على الصعيد المحلي.

وتشكل الظرفية الوطنية والارتباط بين النجاعة الطاقية وخلق القيمة المضافة الاقتصادية فرصة أمام الجماعات الترابية لترسيخ خبراتها في مجال الطاقة، التي تعول عليها الدولة من أجل تخفيض الفاتورة الطاقية. ويجب على المدن أن تنخرط في إعداد خطط للوقاية أو التكيف، من شأنها أن تشكل نقطة تحول في مهامها التقليدية، المتعلقة بالسكن والتعمير والنقل.

ويتعين على كل مدينة أن تضع مخططها في مجال الطاقة بالتنسيق مع الجماعات الترابية الأخرى. ويجب أن يتمخض النقاش المحلي بشأن هذه المسألة عن التزامات في مجال الطاقة وعن تنزيل المساهمات المعتزمة المحددة وطنيا على الصعيدين المحلي والجهوي. وفي هذا الصدد، تشكل النجاعة الطاقية مجالا يحبل بالفرص التي ينبغي استثمارها. ويتعين بموازاة برمجة هذا الموضوع على مستوى المدينة الحرص على توعية المنتخبين والسكان بأهمية هذا الرهان وإرساء رؤية واضحة في هذا الشأن. وتتيح الآثار الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتقنية للنجاعة الطاقية للمدن تعديل سياساتها في مجالات النقل العمومي والسكن والتعمير والتهيئة العمرانية. ويقتضي وضوح الرؤية إعمالا حقيقيا للديمقراطية التشاركية وتوافق الآراء بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها بين الدولة والمدن. إن الرهان المطروح هو جعل المواطنين ومنتخبيهم المحليين في صلب دينامية التغيير، بوصفهم دعامة إستراتيجية ومحفزا للمبادرات في مجال الطاقة على صعيد المجالات الترابية.

ومن خلال تنزيل جدول أعمال القرن 21 على الصعيد المحلي وخطة المدينة في مجال المناخ، يمكن للجماعات أو التعاون بين الجماعات الاستجابة للانتظارات الاجتماعية في ما يتعلق بالنهوض بالبيئة، بالنظر إلى أنها تشكل آلية للقرب وحلقة وصل بين السكان والدولة. ومع ذلك، ينبغي ألا ينحصر هذا العمل داخل دائرة صغيرة من المطلعين على بواطن الأمور. والحال أن هذا الموضوع هو أبعد ما يكون من أن يشكل انشغالا جماعيا حقيقيا.

وبغية استثمار هذه الفرصة المتاحة أمام المدينة لتحقيق الاستدامة الحضرية، ينبغي تفعيل مدونة النجاعة الطاقية في المباني، وتعميم الافتحاص الطاقي في قطاع الصناعة، واعتماد استخدام المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة، وتفعيل التسعيرة الاجتماعية والتحفيزية من قبيل صيغة 20-20 القائمة على

[81] يمكن أن توفر شركات الخدمات الطاقية للمقاولات إمكانية تمويل مشاريعها في مجال اقتصاد استهلاك الطاقة. ويمكن أن تقدم لزبنائها حلولا لإنجاز تدابير النجاعة الطاقية وتمويلها.

الاستفادة من خصم بنسبة 20 في المائة نظير تخفيض الاستهلاك بنسبة 20 في المائة"، وغير ذلك من التدابير.

وعلى الرغم من ذلك، يلاحظ أن النجاعة الطاقية والتأثير على البيئة لا تدرجان بما فيه الكفاية في وثائق التعمير، علماً أن القانون رقم 47.09 ينص على تحديد المناطق التي يخضع فيها كل مشروع برنامج تهيئة عمرانية لدراسة التأثير الطاقي[82]. كما تحدد ضوابط البناء العام قواعد الأداء الطاقي للمباني[83].

وعلاوة على ذلك، تستفيد سياسة الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في المدن من المشروع الرائد "جهة تينو2020"[84]، الذي يهدف إلى تشجيع المبادرات المحلية، وتشجيع تنزيل الإستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة في المجالات الترابية والجماعات المحلية. ويعد "جهة تينو" علامة وشهادة مصادقة للأداء في مجال التدبير المستدام للطاقة. وتشمل هذه المبادرة حاليا ثلاث مدن هي: أكادير، وشفشاون، ووجدة، ويمكن توسيعها لتشمل مدنا أخرى. وتأتي هذه المبادرة لدعم الفاعلين المحليين، من خلال تقديم المساعدة عن قرب والمواكبة طوال عملية التخطيط. وتشمل هذه المواكبة، على وجه الخصوص، دعم الحكامة المحلية، وإدخال تدابير مبتكرة في مجالي خلق فرص الشغل والتكيف مع تغير المناخ، والولوج إلى المعلومات، ودعم إنجاز المشاريع الاستثمارية، عبر وضع مخططات مؤسسية ومالية تمكن الجماعات المحلية من الاستثمار في التكنولوجيات التي تمكنها من التحكم في استهلاك الطاقة في المباني والبنى التحتية التابعة لها، وما إلى ذلك.

ويتمثل الرهان المطروح في تعزيز وإضفاء الطابع الرسمي على الشراكة بين الجماعة والإقليم والجهة والدولة، وكذا مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والجمعوية، التي تشكل آليات محلية لدعم إستراتيجية جهة تينو. وسيمكن هذا التنزيل المحلي والجهوي والوطني المدينة من ضمان استدامة سياستها المحلية في مجال الطاقة.

ومهما يكن من أمر، هناك جملة من الأسئلة تطرح أمام المسؤولين عن تدبير شؤون المدن. كيف السبيل إلى التحكم في تكاليف الطاقة؟ كيف يمكن استثمار رافعة الطاقة لتحسين الأداء الطاقي على نحو مستدام؟ كيف يمكن خلق دينامية للتقدم والابتكار؟ كيف يمكن تدبير مجال الطاقة بشكل مستدام؟ كيف يمكن احترام النصوص التنظيمية الوطنية والاستفادة المثلى منها؟ ما هي الطاقة التي ينبغي التركيز عليها للاستفادة الكاملة من ظروف السوق المحلية؟ هذه الأسئلة تفرض نفسها اليوم أكثر من أي وقت مضى ليتم تضمينها في أجندة المدن.

---

[82] انظر المواد 3 و8 و10 من القانون 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية

[83] يتمثل الهدف في ضمان حصيلة طاقية أفضل للبنايات حسب المناطق المناخية من خلال الأخذ بعين الاعتبار على الخصوص الوجهة والإضاءة والعزل والتدفقات الحرارية وكذا كميات الطاقة المتجددة المستعملة بهدف تقوية مستويات أداء المباني المزمع إنشاؤها أو تغييرها. ومن ناحية أخرى، حين يكون المشروع خاضعا أيضا لدراسة تأثير على البيئة وفقا لأحكام القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، تتمم هذه الدراسة بدراسة التأثير الطاقي.

[84] تم وضع هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة الداخلية، وهو مستوحى من إطار منهجي أوروبي، بهدف تطوير جائزة الشرق الأوسط وإفريقيا في مجال الطاقة (Middle East & Africa Energy Award)، وتكييفها مع السياق المحلي. وتهدف استراتيجية "جهة تينو" التي أطلقت في سنة 2012 وتمتد على مدى 8 سنوات إلى تحسين قدرات الفاعلين المحليين على المساهمة، على مستوياتهم، في تحقيق أهداف المغرب في مجال الطاقة بحلول سنة 2020، من خلال تشجيع التحكم في استهلاك الطاقة على الصعيد المحلي، وتعزيز قدرات الجماعات والجهات على تثمين الموارد المحلية للطاقات المتجددة.

والواقع أن التقليص من انبعاثات غازات الدفيئة، والتحكم في الفاتورة الطاقية للمباني وشبكات الإنارة العمومية، والمساهمة في الانتقال الطاقي، وتحديد مجالات جديدة للاقتصاد الأخضر التي تتيح خلق الفرص والثروات، اليوم، كلها رهانات أساسية لا غنى عنها بالنسبة للمدن والمجالات الترابية. ويقود هذا الاهتمام بمجال الطاقة إلى استكشاف نماذج جديدة، سواء على مستوى استهلاك المدن للطاقة أو تزويدها بها، وهي:

- إضفاء الطابع الفردي على التحكم في استهلاك الطاقة، عن طريق العمل بالعدادات الذكية؛
- وضع معايير جديدة للمباني؛
- تطوير أنماط ووسائل التنقل المراعية للبيئة؛
- إرساء لامركزية إنتاج الطاقة الكهربائية وتقليص استخدام الكربون في هذا المجال.

وينبغي التأكيد على أن الاندماج الصناعي عبر إحداث قطاعات جديدة يمكن من خلق أزيد من 13 000 منصب شغل في المغرب. وكما هو معروف على الصعيد العالمي، فإن استثمار دولار واحد في مجال النجاعة الطاقية يولِّد أربع (4) دولارات. وإذا نجحت المدن في تخفيض فاتورتها الطاقية بنسبة 10 في المائة، فستكون بذلك قد وفرت 100 مليون درهم. بيد أنه ينبغي لتحقيق ذلك ضمان انخراط جميع الجماعات الترابية، ولاسيما المدن المدعوة إلى تحسين مواردها البشرية والمالية.

وتظل النجاعة الطاقية في المدن رهينة بشكل كبير بمجالات البناء والحركية والنقل العمومي. ويرتكز تحقيق النجاعة الطاقية على خيار سياسي يتعين تجسيده في برامج عمل الجماعات وبرامج التنمية الجهوية، من أجل التخفيف من آثار التلوث وتحسين جودة الحياة. إن التعبئة الجماعية هي السبيل الوحيد من أجل تغيير السلوكيات بغية تبني أنماط استهلاك أفضل، واستبدال المعدات ذات الاستهلاك المرتفع للطاقة، وجعل النجاعة الطاقية رافعة للمردودية الاقتصادية. والجدير بالذكر أن 30 في المائة من المكاسب تتم بدون استثمارات وترتبط بسلوك المواطنين وصناع القرار. إن الهدف إذن هو النجاح في تحقيق انتقال تدريجي وواع حتى لا ننتقل من تبعية طاقية إلى تبعية تكنولوجية.

10.الجوانب البيئيّة والأحيائية من أجل توفير عيْش أفضل

سيكون من المفيد تسليط الضوء على مصادر وتكاليف التدهور البيئي في المدن المغربية. ويتمثل الرّهان في تجاوز أوجه القصور من أجل التطلّع إلى توفير بيئة حضرية مستدامة، وإعطاء صورة عن المدينة التي تتبنى علامة للمدينة الخضراء.

أ) مصادر وكلفة التدهور البيئي في المدن المغربية:

1. مصادر التدهور البيئي في المدن المغربية:

على الرغم من أن تدهور البيئة قد انخفض بنسبة 20 في المائة ما بين سنتيْ 2000 و 2014، فإنّ المعطيات المتعلقة بحالة البيئة في المغرب لاتزالُ مثيرة للقَلَقِ، حيث تكشف هذه المُعطيات عن بلوغ مستويات مقلقة لتدهور الموارد الطبيعية وللأضرار التي لحقت بإطار عيْش الساكنة. وما فتئتْ المُدُنُ

والمناطق الصناعيّة تواصل تطوّرها بصورة عشوائيّة، مع ما يستتْبع ذلك من أوْجُه قصور بارزة في مجال التّطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، الأمر الذي يجعل من هذه الفضاءات نقطًا سوداء حقيقيّة من حيث تدهور البيئة والمسّ بصحة وسلامة الساكنة.

ذلك أنّ تلوّث الهواء الخارجي والهواء الداخلي تنتُج عنه أضرار وخيمة على صحة الإنسان، بسبب تعرّضه للجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء (PM 2,5). ويشكل القطاع الصناعي في المغرب مصدراً من مصادر هذا التلوث. كما يتجلّى تلوث الهواء في تدهور نوعيّة الهواء الناجم عن الانبعاثات الغازية، التي تظلّ في غالب الأحيان بدون معالجة وبدون تطهير لازمٍ. ويُعتبر ثاني أكسيد الكربون (CO_2) وثاني أكسيد الكبريت (SO_2) وأكاسيد النيتروجين (NOx) وأُحادي أكسيد الكربون (CO) أبرز هذه الانبعاثات.

حسب مديرية الأرصاد الجوية الوطنيّة، مكّنت شبكة مراقبة **نوعية الهواء في 15 مدينة من مدن المملكة**، سنة 2013، من إبراز ما يلي:

- بالنسبة لثاني أكسيد الكبريت، تم تجاوز القيمة القصوى لحماية النظم الإيكولوجية (20 ميكروغرام في المتر المكعّب) في مدينة الدار البيضاء (عين السبع، عين حرودة، الزرقطوني، درب السلطان وعين الشق) والمحمدية. وقد تم تجاوز القيمة القصوى للحماية الصحية (125 ميكروغرام في المتر المكعب) في عين السبع.
- وبالنسبة لثاني أكسيد النتروجين، هناك تجاوز لمقياس حماية النباتات (30 ميكروغرام في المتر المكعب) على صعيد الدار البيضاء (عين السبع، عين حرودة) ومراكش (جامع الفنا) . أما القيمة القصوى لحماية الصحة (50 ميكروغرام في المتر المكعب) بمنطقة عين حرودة، فقد تم تجاوزها، في حين أنّ مراكش قريبة من هذا الحد.
- أما بالنسبة للجسيمات الدقيقة العالقة (PM10) ، فقد تجاوزت قيمتها معيار الحماية الصحية (50 ميكروغرام في المتر المكعب) في جميع محطات المراقبة تقريبا. وإذا كانتْ هذه التجاوزات كبيرة في مدن المحمدية والدار البيضاء ومراكش، فإنّ مدنا أخرى، مثل طنجة وفاس وسطات، تعاني بدورها من التلوث.
- بخصوص غاز الأوزون O_3، فقد تمّ تجاوز القيمة القصوى المتعلقة بحماية الصحة (110 ميكروغرام في المتر المكعب) بكيفيّة أساسيّة بمدن الدار البيضاء والمحمدية وخريبكة وبنسليمان وطنجة ومراكش.
- وبالنسبة لثاني أكسيد الكربون، فلمْ يتمّ تجاوز القيمة القصوى للحماية الصحية (10 ميكروغرام في المتر المكعّب) قياساً إلى الحدّ الأقصى اليومي إلّا خلال خمسة أيام فقط بمدينة فاس.

يفرض مفهوم المخاطر الحضرية نفسه في مجالِ التلوّث والتدهور. ذلكَ أنه يرتبط بمخاوف بشأن مصير البيئة والمجال الحضري. وبالتالي يتحوّل النموّ والتوسّع الحَضَريّان إلى مُشكلة تأثير سلبي على البيئة عندما يجْريان في مواقع غير صالحة للتوسّع العمراني والبناء، سيّما في المناطق المهددّة بالفيضانات، ودون اتّخاذ الاحتياطات اللازمة.

كما أن التوسّع العمراني المتزايد والتغييرات التي عرفتْها أنماط الإنتاج والاستهلاك تؤدّي باستمرار إلى تفاقم العجز الحاصل على مستوى التطهير السائل والصلب، وذلك بخلق تحدّيات صعبة في المناطق الحضرية وشبْه الحضرية بالمغرب.

وبالفعل، فإنّ الحُمُولات المنزلية الملوّثة الناتجة عن النفايات السائلة، خاصّة النفايات الحضرية، تُقدَّر بحواليْ 000 400 طنّ من المواد القابلة للتأكسد، فيما يبلغ حجم المياه العادمة التي تنتشر في الوسَط الطبيعي حواليْ 964 مليون متر مكعب سنويا، منها 80 مليون متر مكعب يتمّ تصريفها في المجال المائي العموميّ[85]. وإذا كانت نسبة معالجة المياه المنزليّة العادمة في الوسط الحضري لا تتجاوز 38 في المائة، فإنّ نسبة معالجة النفايات السائلة الصناعية تقلّ بكثيرٍ عن 50 في المائة، أي حواليْ 471 مليون متر مكعب في السنة.

وفي ما يخصّ النفايات الصلبة المنبعثة من المدن، فإنّه يتبيّن أنّ 20 في المائة من الساكنة في الوسط الحضَري ما زالتْ محرومة من خدمات تجميع هذه النفايات. وبالتالي، فإنّ تزايد وحجم كمية النفايات يطْرحانِ مشاكل لا يُستهان بها، سواءٌ على صعيد تجميع النفايات (حيث يتمّ تجميع 86 في المائة فقط من النفايات المنزلية) والتخلّص منها، أو على صعيدِ رميها في المطارح (44 في المائة فقط من النفايات يتم وضعها في مطارحَ خاضعة للمراقبة، وأقلّ من 10 في المائة يتم إعادة تدويرها)[86]. ونتيجة للنمو الاقتصادي والتوسّع العمراني، فقد انتقل الإنتاج المحلي من النفايات المنزلية المماثلة من 6.3 إلى 7.4 مليون طنّ سنويا بين سنتيْ 2007 و2015، أيْ بمعدل ارتفاع قدره 17.5 في المائة. وتبلُغ كمّيّة النفايات الصناعية التي يتمّ إنتاجها سنويا 1.5 مليون طنّ، منها 256.000 طنّ تُعتبر نفايات خطيرة. وتجدر الإشارة إلى أنّ مدينة الدار البيضاء لوحدها تتركز فيها 26 في المائة من هذه القمامة المنزليّة، و37 في المائة من النفايات الخطيرة.

ومن الواضح أنّ إشكاليّة النفايات الصلبة المنزليّة والصناعية والطبية تُطرح بحدّة. حيث إنّ كمية النفايات المنتَجة باتتْ تشكّل تهديدا خطيرا بالنسبة للإنسان والمدينة والبيئة، بحُكم أنَّ الشروط الحالية التي تعرفها عمليّات تجميع هذه النفايات ونقلها والتخلص منها ما زالت تعاني من قصور كبير. إنّ النقص الحاصل في معدلات التجميع، وانتشار المطارح العشوائيّة، وضعف محطّات المعالجة، وتلوث المياه الجوفيّة بسبب انْتقال سائل النفايات المركز (lixiviats) إلى الفرشات المائية الباطنية في المطارح غير الخاضعة للمراقَبة، وإفلات المخالفين للقوانين من العقاب على وجه الخصوص، هي أبرز المؤشرات الدّالّة على مصْدَر الخطورَة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذه النفايات باتت تشكّل مصدر قلق سوسيو- بيئي كبير.

وبالمثل، فإنّ الموارد المائية تعرف ندرة متفاقمة بسبب سوء تدبير واستعمال القدرات المائيّة. كما أنّ حالة تدهور شبكات الرّبط بالماء الصالح للشرب داخل المدن تؤدّي إلى ضياعِ 25 في المائة من المياه

[85] Rapport CDE

[86] انتقل معدل طرح النفايات الخاضعة للمراقبة من 10 في المائة سنة 2007 إلى 44 في المائة سنة 2007، وذلك بفضل الزيادة في عدد المطارح الخاضعة للمراقبة التي باتت تتوفر على أنظمة مقاومة تسرب السوائل للماء أو على جامعي الغاز العضويّ، وبالتالي أصبحت هناك حماية للتربة وللمياه ضد سائل النفايات المركّز.

المعبّأة[87]. ذلك أنّ المياه النادرة أصلا، تتعرّض لاستغلال مُتزايد بالنظر إلى الحاجيات المتزايدة لساكنة المدن، وإلى التطوّر الصناعي والنموّ والتطور والحاجيات الفلاحيّة من الماء. ويُصاحِبُ هذه الضغوط على الموارد المائية تدهورٌ متنامٍ يشكّل خطورة متزايدة على جودتها. وإذا كانت نسبة الفرد تقدر ب 1700 متر مكعب للفرد الواحد سنويا خلال عقد السبعينيّات، و1000 متر مكعب سنة 2000، و700 متر مكعب سنة 2016، فإنّه من المتوقّع ألّا تتجاوز مقدار 411 متراً مكعبا للفرد الواحد في سنة 2020 .[88]

وفضلا عن ذلك، فإنّ آثار التغيرات المناخيّة تنعكسُ بكيفيّة مباشرة على الموارد المائيّة. حيث إنّ الإمدادات المائيّة قد عرفت تراجعاً بنسبة 20 في المائة في المتوسط منذ سنة 1950، ممّا يؤثر سلبا في الوقتِ نفسِهِ على المجاليْن القروي والحضري. كما أنّ وتيرة تجاوز الحد الأقصى لقيمة الجُسيمات العالقة تصل إلى 35 يوماً في الدار البيضاء، و32 يوماً في الرباط و28 يوماً في مراكش.

النقصُ الحاصل في التجهيز، الأزمةُ التي يعرفها الوسَط الحضري، التدهور، الرّكود... بهذه العبارات يصفُ التصميم الوطني لإعداد التراب المجال الحضري الوطني، مؤكّدا في الآنِ نفسه على أنّ "الموارد الطبيعية للبلاد محدودة وهشّة وتتعرّض لاستغلال مفرط"[89]. إنّ الجمْع بين تدهور البيئة الحضرية في المدن، وسلوك السّاكنة والسلطات العموميّة، يعمل على تحويلِ الخطر والكارثة الناتجة عنها إلى بناء اجتماعي وإلى رهاناتٍ سياسية واقتصادية وسوسيو- مجاليّة. كما أنّ عواقب هذا التدهور واضحة للعيانِ، بما أنّ الكُلفة المقدرة للتدهور تظلّ مكلّفة جدا.

2. التكاليف الاقتصادية للتدهور البيئي في المدن المغربية:

بلغت كُلْفة التدهور البيئي في المغرب سنة 2014 حواليْ 32.5 مليار درهم، أيْ ما يعادل 3.52 في المائة من الناتج الداخلي الخامّ، ممثّلة بذلك حواليْ 960 درهم للفرْد الواحد سنويّا. ومن جهة أخرى، بلغ حجم الأضرار التي تسبّبت فيها انبعاثات غازات الدفيئة للبيئة الإجماليّة، سنة 2014، نسبة 1.62 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

كلفة التدهور البيئي في المغرب (بالنسبة المائوية من الناتج الداخلي الخامّ)

الماء	الهواء	التربة	النفايات	الساحل	الكلفة 1	انبعاثات الكربون	الكلفة 2
1.26 في المائة	1.05 في المائة	0.54 في المائة	0.40 في المائة	0.27 في المائة	3,52 في المائة	1.62 في المائة	1.62 في المائة

كلفة 1: كلفة بالنسبة للمجتمع المغربي - كلفة 2: كلفة بالنسبة للبيئة الإجمالية

[87] يمكن كذلك إضافة خزانات السدود التي تعدّ عاملا يمسّ بمردوديّة المنشآت المائيّة، مما أدّى إلى ضياع انتقل من 60 مليون متر مكعب، سنة 2000، إلى 75 مليون متر مكعب سنة 2016 من حقينة التخزين السنوية. انظر في هذا الصدد: وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط : البنية التحتية الأساسية، 2000-2004، المجلد 3، ص 24 .

[88] القطاع الوزاري المكلف بالبيئة، المرصد الوطني للبيئة في المغرب: تقرير عن حالة البيئة في المغرب، وثيقة تركيبية، أكتوبر 2001، ص. 8.

[89] وزارة إعداد التراب والماء والبيئة: مديرية إعداد التراب: التصميم الوطني لإعداد التراب، وثيقة تركيبية، طبعة عكاظ، غشت 2004، ص. 13.

المصدر: القطاع الوزاري المكلف بالبيئة ومجموعة البنك الدولي، 2017

إنّ آثار التدهور البيئي على المستوى الوطني تشكّل ضِعف آثاره مرّتين على الصعيدِ العالمي[90]، في حين أنّ كلفة هذا التدهور، في سنة 2000، كانت تبلغ 3.7 في المائة من الناتج الدّاخلي الخامّ.

والواقع أنّ الاستغلال المُفرط للمياه الجوفيّة، وصرْف المياه الصّناعية غير الخاضعة للمُعالجة، يطرحان مشاكل كبيرة. ذلك أنّ تلوث المياه يستدعي كلفة تمثل 1.26 في المائة من الناتج الداخلي الخامّ، مما يشكل أوّل مؤشّر على التدهور البيئي.

وإذا أخذنا في الاعتبار كوْن كُلفة معالجة المياه المنزليّة العادمة تتراوح ما بيْن 1.5 و3.5 دراهم للمتر المكعب، بحسب مستوى التلوث ودرجة محاربة التلوث المستهدَف، فإنّ الأضرار البيئية الناجمة عن ذلك سوف تتراوح ما بيْن 491 مليون درهم، و1.145.8 مليون درهم، أيْ بمعدّل يصل إلى 818 مليون درهم. وبالاستنادِ إلى متوسّطِ كلفة معالجة المياه الصناعيّة العادمة تبلغ قيمتها 7 دراهم للمتر المكعب، فإنّ نتيجة الكلفة ستبلغ 3.297 مليون درهم.

إضافة إلى ذلك، فإنّ الكُلفة الإجمالية لتلوث الهواء تصل إلى 9.7 مليار درهم أو 1.05 في المائة من الناتج الداخلي الخامّ. وتعود الغالبية العظمى من التكاليف إلى الوَفَيات الناجمة عن تلوث الهواء الخارجيّ (75 في المائة)، خاصّة في مدن الدار البيضاء ومراكش وطنجة.

ومن ناحية أخرى، فإنّ لتدهور التربة كُلفة باهظة (0.54 في المائة من الناتج الداخلي الخامّ). أمّا بالنسبة للأضرار النّاجمة عن تدهور المناطق الساحلية، فإنّ كُلفتها تتجاوز 2.5 مليار درهم، أي 0.27 في المائة من الناتج الداخلي الخامّ. أمّا كُلفة النفايات فإنها تصل إلى 3.7 مليار درهم، أي بنسبة 0.4 في المائة من الناتج الداخلي الخامّ.[91]

وبصفة عامّة، فإنّ الكُلفة الإجماليّة للآثار على البيئة والاقتصاد تتراوَح ما بين 8.2 ملايير درهم و9 ملايير، بمتوسّط بلغ 8.6 ملايير درهم سنة 2014.

علاوة على ذلك، يُكلّف تدبير النفايات داخل المدن الشيء الكثير للمجتمع، ويؤدي إلى ضياع المصالح الاقتصادية بسبب ضعف معدّل إعادة التدوير، وبسبب تدهور التربة المُحيطة بالمطارح المفتوحة. وبالتالي، فإنّ اعتمادَ تدبير مستدام للنفايات سيمكّن ليس فقط من تجنّب التكاليف البيئية، بقدر ما سيمكّن كذلك من تحقيق العديد من المكاسب. لهذا السّبب، تمَّ إيلاء أهمية خاصّة للبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة خلال الفترة ما بين 2008 و2023. وهو البرنامج الذي توقّع تحقيق استثمار يصل إلى 40 مليار درهم طوال الفترة بأكملها.

ب) المدن والبُعد الإيكولوجي

[90] القطاع الوزاري المكلف بالبيئة / البنك الدولي: تقرير حول كلفة التدهور البيئي في المغرب، يناير، 2017، ص. 16-22.

[91] يمثّل أثر النفايات الصناعية كلفة تعادل 0.14 في المائة من الناتج الداخلي الخام، كما تقدر قيمة تدبير النفايات المنزلية بنسبة 0.26 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

تنطوي البيئة الحضرية على العديد من الرّهانات التي تهمّ النهوض بنمط عيْش مستدام داخل المدينة. ذلك أنّه من خلال التعمير والنقل والسّكن والمناخ والتنوع البيولوجي واستهلاك الطاقة وحماية البيئة وتثمينها، ومن خلال الاقتصاد الحضري، يمكن أنْ تنخرطَ المدن في طريق تحقيق بيئة حضرية كفيلة بتوفير الظروف الاقتصادية والبيئية والمادية والاجتماعية والثقافية لاستدامة حَضَرية.

إنّ الهدفَ المنشود هو ضمان انتقال نحو مدن مستدامة وخضراء توفّر مجالات للشّغل وللقاءات الاجتماعيّة، وتولي أهميّة للمجال الحضريّ باعتباره يشكّل وحدة عضوية وفضاءً لخلق الثروة، كما يشكّل مجموعا ثقافيّاً.

1. من أجل بيئة حضرية مستدامة:

تشير البيئة الحضرية إلى مبادئ وقواعد التنمية المستدامة داخل المدينة. وهي تُعتبر مجالاً للعمل يهدف إلى تحسين إطار ونوعية العيْش في الوسَط الحضريّ. وسيكون من المهمّ إبراز أثر الجوانب الإيكولوجية في بناء صورة المدينة وفي تنشيط اقتصادٍ حضري أخضر.

- **الجوانب الإيكولوجيّة وبناء صورة المدينة**

يتعيّنُ على كلّ مدينة تقديم حلول بشأن تدهْوُر البيئة الحضرية، والتقليص من الكلفة الإيكولوجيّة، وتحسين إطار ونوعية عيْش السّاكنة. وينبغي أنْ يندرجَ هذا الانشغال في إطار سياسة حضرية مندمجة. إن الأجندات21 المحلية وبرامج تهيئة السواحل، ووثائق التعمير، ومخطّط التنقلات الحضرية، وضابط البناء، هي بمثابة دعامات لهذه السياسة التي يجب أنْ تتضمن مؤشرات ومعايير لقياس الجوْدة الإيكولوجيّة للمدينة.

وبالفعل، هناك العديد من العناصر التي تستحق اهتماماً خاصّاً عند تحديد مشروع التهيئة، وبالخصوص الارتفاقات العمرانية، ومُعامل استخدام التّربة، ومُقتضيات تنبيت التربة والأسقف والسطوح والجدران، ومُعامل المحيا biotope. ويحدد هذا الأخير نسبة الأمتار المربّعة من المساحات الخضْراء بالنسبة للفرد الواحد ويظلّ المؤشر الأكثر استعمالا، من أجل ترجمة أهداف التّدبير الاقتصادي للتربة، وحماية المجالات الطبيعيّة، ومحاربة التوسّع العمراني المفرط. وينبغي أنْ يتمّ اعتماد القواعد التي تفرض حصّة دنيا من السطوح المفتوحة أو القابلة للتهيئة البيئيّة في إطار مقاربة إراديّة وملائمة للسياق المحلّي، من أجل المساهمة في المحافظة على التنوّع البيولوجي في المدينة.

مثل هذه القواعد تسمح ليس فقط بتقييم الجودة البيئية للقطعة الأرضيّة والحيّ والقطاع والامتداد العمراني، بل تسمح أيضا، في غالب الأحيان، بمعرف ضعف أو عدم ضعف سلطات المدينة وصورتها وإشعاعها.

تتأثر صورة المدينة بشكل كبير بمظاهر الهشاشة. ذلك أنّ تقادم منظومة التطهير السّائل والصّلب والركود الحضري والتلوّث تؤثر بصورة كبيرة على صورة المدينة ومستقبلها وعلى جودة العيْش الحضري. وبالتالي فإنّ قيمة الاستعمال والقيمة الرمزية يلعبان دورًا كبيرًا في بناء صورة الحيّ وصورة المدينة. وفي المغرب، حوّلَ التّزايد العمراني والبناء المتواصل والتمركُز المطّرد للأشخاص والأنشطة في فضاءات ضيّقة المدن إلى أماكن معرضة بشكل كبير للهشاشة أمام التقلبات الطبيعية أو التقنية. وسيكون من الأجدر تعويض هذه الهشاشة بخلق فضاءات حرة وممرات خضراء داخل المدينة.

يجب أنْ تعبّر الإيكولوجيا الحضرية عن مطلبٍ اجتماعي وسياسي لفائدة مدينة تكون أكثر إنسانية، وتتجاوب بشكل أفضل مع الاستياء الكبير للمجتمع من إطار عيْشه. ولا يزال التخطيط الحضري وتدبير المدن على الصعيد الوطني بعيديْن كلّ البُعد عن الاستجابة لهذا المطلب. وبالتالي يتعيّن أنْ ينطويَ التخطيط الحضري على فكر إيكولوجيّ. كما يتعيّن العمل على ملاءمة الفعل العمومي والمعرفة البيئية والتّوقّع المستقبلي. وإذا كانَ التوجّه الإيجابي موجودا ولا يحتاج إلى برهان، فإنّه ينبغي ترسيخه في الوعي الجماعي وجعله واقعا مستداما.

كما أنّ الإيكولوجيا الحضرية ترتبط بأنماط التنقّلات المراعية للبيئة. ذلك أنّ المدينة التي تشجّع على المشي وعلى تفضيل ركوب الدراجات والنقل العمومي تكون جاذبيتها أكبر. كما أن توفير ممرّات خاصّة بالدراجات، وأرصفة، وأشرطة خضراء، وتوفير مواقع نظيفة للمترو والترامواي والحافلات ذات الخدمة العالية، أو توفير محطات للدراجات ذات الخدمة الذاتية، كلها عوامل كفيلة بتمْكين المدينة من بنية حضريّة جذابة.

إنّ المدينة تمثل نظاما بيئيا حضريا لا يجب أن ينظم العلاقة بين الإنسان وبيئته المادية فقط، بل ينبغي أن يحقّ، أيضا وقبل كلّ شيء، توازنا مع النظام البيئي الطبيعي الشّبه الحضري. فالبيئة الحضرية هي التي تؤكد أو تلغي البُعد الإنساني للمدينة، وهي التي تبني صورتها الجذابة أو المنفّرة تُجاه السكان وتُجاه المستثمرين.

إن بناء صورة إيجابية للمدينة أصبح يشكّل رهانا كبيرا، لأنه يتعلق بتوفير بيئة اقتصادية إيجابية، وصحة عموميّة، ونجاعة طاقيّة، وعلاقات اجتماعيّة، وإمكانات ثقافية. لذلك ينبغي على كلّ مدينة على حدة أن تنخرط في تحقيق تنظيم حضري متوازن، وتثمين وَسَطها الطبيعي، والحفاظ على الاستدامات الإيكولوجيّة.

ولا يمكن لأحد أنْ ينكر الحاجة الملحّة إلى التقريب والجمْع بين الإيكولوجيا والتعمير والتهيئة، بهدف الرّفع من الحماس الجماعي من أجل ضمان تنمية مستدامة، وهو ما يمكن أنْ يعزّز الجاذبية الديموغرافية والسياحية للمدن، ويحفز على تحقيق اقتصاد أخضر.

- **جوانب إيكولوجيّة لفائدة اقتصاد أخضر**

أبرزت الدراسة التي أنجزتها الوزارة المكلفة بالبيئة سنة 2011 في موضوع النّهوض بخلق فرص الشغل في المهن البيئية أنّ نموذج اقتصاد السوق، كما هو مطبق في المغرب، يفضل النمو عنْ طريقِ تراكم الثروات واسْتهلاكها، مع المخاطر المرتبطة بتدهور الموارد الطبيعية واستنزافها. وبالتالي، فإنّها أكّدتْ على ضرورة اعتماد مقارَبةٍ جديدة للاقتصاد بالعمل على توجيهه نحو البحث عن توازن إيكولوجيّ واجتماعي على المَدَى الطويل.

ومن الجليّ أنّ هناك عجزاً على إيجاد حلّ مستدامٍ لمشكل التشغيل والإدماج في إطار الاقتصاد الحديث. كما أنّ الأمل القائم على الإيكولوجيا الحضرية كمصدر للتشغيل وخلق الثروة يتزايد باستمرار؛ غير أنّ هذا الأمل يحتاج إلى تجسيده عمليا في شكل برامج وعمليات ملموسة. فلم يعدْ من المقبول جعل البيئة مقتصرة على التشغيل الظّرفي.

وفي هذا السياق، فإنّ الجهود المبذولة لفائدة البيئة والتشغيل هي جهود جبّارة. وبكلّ تأكيد، فإنّ الإطار التّشريعيّ ومختلف البرامج الوطنية والميثاق الوطني للبيئة، كلّها ترمي إلى تعزيز التنمية المستدامة؛ غير أنها لمْ تتمكّنْ من تعبئة جميع الفاعلين، سيّما الفاعلين المحليّين، من أجل توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة، وتعزيز المهن والتشغيل في مجال البيئة.

وهكذا، فمن أجل توظيف الجوانب الإيكولوجية بهدف خلق اقتصاد أخضر، ينبغي تحفيز انخراط الإدارات والجماعات المحلية والمشغّلين من القطاع الخاص. فإذا كان يتعيّن على الدولة خلق سوق كفيل بجلب المبادرات الخاصة، وتكريس دوْرها المركزي بصفتها مستثمرا وموفّرا لمشاريع عمليّة ومُهيْكِلة، فإنه يتعيّن على المدينة، من خلال مجلسها، الانخراط في عمليّات تنصبّ على الاستثمار الأخضر، واعتماد مقاربة تهدف إلى الاستدامة وتشجّع أيّ عمليّة تهيئة يكون لها أثر إيجابي على الاقتصاد الأخضر.

ويجب جعل النهوض بالتشغيل البيئي وسيلة لإنجاز مخططات وبرامج على مستوى المدينة. ذلك أنه في إطار منطق يقوم على اقتصاد دائريّ، تغدو نفايات قطاع معيّن مورداً بالنسبة لقطاع آخر. ويمكن للكتلة الأحيائيّة القادمة من المساحات الخضراء أن تغذّي وحدات محليّة للإنتاج الطاقي والفلاحي. وبالتالي، فإن تدبير المطارح العموميّة، وتجميع ومعالجة المياه العادمة، وتوفير النقل الحضري، والنجاعة الطاقية في التجهيزات العموميّة وفي قطاعي السكن والصناعة، والتصميم الإيكولوجي للأحياء السكنيّة والمشاريع الحضريّة، وغيرها منَ العناصر، تشكّل حقلا واسعا من أجل إنجاز عمليات محليّة.

لذلك يتعيّن وضْع أحكام تتعلق بالبيئة وإدراجها بصورة تلقائيّة في برامج تهْيئة السواحل، وفي طلبات عروض إعداد الوثائق الخاصّة بالتهيئة والتعمير. كما يتعيّن على المدينة أنْ تستعمل الصفقات العموميّة باعتبارها رافعة للإدماج والتشغيل.

ويجب تعزيز مسؤوليات المنتخَبين والدولة إزاءَ الإيكولوجيا الحضرية في مجال النهوض بالمشاريع المستدامة. وبالتالي ينبغي دعم المبادرات الجماعيّة عن طريق توفير نظامٍ للحوافز المالية وللإعفاءات الضريبية لفائدة المشاريع الخضراء والتشغيل البيئي. كما ينبغي تحسين دعْم المُقاولات قصْد مساعدتها على تحسين تنظيم بنْياتها وأنشطتها في أفق تحقيق التنمية المستدامة.

وقد سبق للوزارة المكلفة بالبيئة أن اقترحتْ دعم إنشاء وتأطير مقاولات صغيرة ومتوسطة تعمل في مجال البيئة، وتوفير مساعدة تقنية ومالية لفائدة الأنشطة المولدة للدخل في مجال البيئة، وكذا إعداد منظومة تتعلق بوضْع علامة لفائدة الأنشطة الخضراء المولدة للدّخل، وإنشاء بنك للمشاريع ذات الأولوية، وإحداث مرصد وطني للمهن البيئية والتشغيل البيئي.[92]

إنّ هذا المجال ينطوي على جوانب قصور كبيرة ينبغي تداركها. ففي فرنسا، مثلا، يقوم إنشاء وصيانة بنيات تحتية خضراء بدعم التشغيل المحلي. حيث تمّ إحصاء 28.600 مقاولة تُعنى بالبيئة تشغّل 91.100 شخص. وينضاف إلى هذا التشغيل الخاصّ آلاف العمّال التابعين للبلديات الذين يعملون في الفضاءات

[92] الوزارة المكلفة بالبيئة: تقرير عن المهن البيئية من أجل النهوض بالتشغيل البيئي كدعامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 2011، ص. 177-197.

الخضراء. وتحقّق المقاولات البيئيّة رقم معاملات يبلغ 5.3 مليار يورو، بينما بلغت استثماراتها 285 مليون يورو سنة 2014[93].

2. نحو مدن خضراء

المدينة المغربية هي أساسا مدينة تهيمن عليها المباني، إذ تتجلى فيها بحدة الكثافة الحضرية ونقص المساحات الخضراء والمفتوحة. ففي مدن مثل الدار البيضاء وسلا وطنجة تكاد الفضاءات الخضراء المهيئة تكون رمزية لا تذكر مقارنة مع مدريد وكوبنهاغن وبرلين ولندن[94]. إذ بفضل اعتماد معايير واضحة، حققت غالبية المدن الأوروبية الكبرى نسبا مهمة من المجالات الخضراء داخلها. ففي فرنسا، حددت دورية صادرة في 8 فبراير 1973 بشأن سياسة المساحات الخضراء هدف بلوغ مساحة 25 مترا مربعا من المجالات الخضراء للفرد الواحد في المناطق المحيطة بالمدن و 10 أمتار مربعة للفرد في وسط المدينة[95].

وفي نفس السياق، توصي المكسيك باحترام مساحة خضراء بالمدن تتراوح ما بين 9 و 12 مترا مربعا للفرد الواحد. وفي حين كانت مدينة مكسيكو تسجل قبل سنة 2000 مساحة قدرها 4 أمتار مربعة من المساحة الخضراء للفرد، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى 7 أمتار مربعة بفضل إنشاء حدائق حضرية جديدة. وفي تونس، تطورت حصة الفرد من المساحات الخضراء في المناطق الحضرية تطورا مهما، إذ انتقلت من 4,4 متر مربع سنة 1994 إلى 14,65 متر مربع سنة 2007[96].

وبغض النظر عن نسبة المساحات الخضراء، فإن المدن الخضراء تعتمد جملة من المعايير تهم الإطار القانوني والمعياري المتعلق بحماية البيئة، كما تهم استعمال الطاقات المتجددة، وتعزيز نمط حياة مراعي للبيئة، وإنشاء شركات التكنولوجيات النظيفة، ونظام حكامة قائم على الابتكار في ما يتصل باعتماد إستراتيجيات مبتكرة غايتها إرساء مجتمع أخضر.

---

[93] ASTERES : Les espaces verts urbains, Lieux de santé publique, vecteurs d'activité économique, Rapport établi pour le compte de l'union nationale des entreprises du paysage, Mai 2016, p.7.

[94] تبلغ حصة الفرد من المساحات الخضراء بمدينة سلا 1,19 متر مربع، وأقل من 1 متر مربع بمدينتي الدار البيضاء وطنجة. ويوصي المعيار الدولي بتوفير 10 أمتار مربعة للفرد ومساحة خضراء في الوسط الحضري تتجاوز مساحتها 6 في المائة من مساحة المدينة. يذكر أن حصة الفرد من المساحات الخضراء تبلغ 10 أمتار مربعة في تونس العاصمة و11,5 متر متر مربع في مدريد و23,60 متر مبرع في برلين و45 متر مربع في لنن و35 متر مربع في كوبنهاغن.

Naima El Qessouar : L'espace vert au Maroc, Essai d'analyse, Cas de la ville de Tanger, mémoire de Troisième Cycle pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieurs en Aménagement et Urbanisme, INAU, 2009, pp.47-155.

[95] Sylvain Richard : La politique et la place des espaces verts en milieu urbain, Projet de fin d'étude de master en géographie, Université François-Rabelais, 2013, Tours, p.5.

تتوفر باريس مساحات خضراء قليلة مقارنة مع مدن أوروبية أخرى. إذ تبلغ حصة الفرد الواحد من المساحات الخضراء 11 متر مربع، وتنخفض هذه الحصة إلى 3,5 متر مربع في قلب المدينة

[96] وزارة البيئة والتنمية المستدامة والوكالة الوطنية لحماية البيئة : مؤشرات البيئة في تونس، 2008

أما على المستوى الوطني، فإن معايير التوزيع المجالي للمساحات الخضراء تتسم بالضعف. ويوضح الجدول التالي معيار أوجه استخدام الأراضي وسقف عدد السكان المستفيدين، كما حددته الدورية الجاري بها العمل في هذا المضمار والصادرة سنة 2005[97].

مساحة المجالات الخضراء وسقف عدد السكان

المجالات الخضراء	المساحة	سقف عدد السكان	حصة الفرد الواحد المربع
حديقة عمومية كبيرة	6 هكتار	كل ساكنة المدينة	من 2 إلى 3 أمتار
حديقة عمومية صغيرة	450 متر مربع	1000 نسمة (وحدة الجوار)	0,45

المصدر : شبكة المعايير الحضرية

يتبين من خلال شبكة المعايير المشار إليها، أن برمجة المساحات الخضراء داخل التجزئات هي دون المعايير الدولية. وكمثال على ذلك، نجد أنه في تجزئة تضم 200 سكن في الهكتار، يتم تحديد نسبة المساحة الخضراء الواجب إحداثها بحسب سقف عدد الساكنة. فإذا كان عدد السكان يبلغ 1000 نسمة لا يتعين إحداث سوى حديقة تبلغ مساحتها 450 مترا مربعا، أي بمعدل 0,45 متر مربع للفرد الواحد. وانطلاقا من سقف عدد ساكنة يتراوح ما بين 10000 و20000 نسمة وفي تجزئة تبلغ مساحتها 10 هكتارات، تتعين برمجة حديقة كبيرة، أي بنسبة 3 أمتار مربعة للفرد الواحد.

ويعتبر هذا الإطار المرجعي الأداة الوحيدة لبرمجة التجهيزات عند إعداد وثائق التعمير والتدبير الحضري. غير أنه لم يحدد لا طريقة التمويل ولا كيفيات التنفيذ. وحتى هذه المعايير الموصى بها لا يتم احترامها بسبب البيروقراطية الإدارية وتكلفة العقار والعسر المادي للمدن.

ليس هناك أي معيار وطني ملزم قانونيا يحدد نسبة المساحات الخضراء الواجب إحداثها بحسب كثافة السكان وصبغة المناطق الحضرية. وغالبا ما تتم البرمجة الحضرية دون إطار موجه وإنما من خلال التجريب. لذلك، يجب تدارك الخصاص الحاصل في برمجة تصميم المتنزهات والحدائق والساحات. لقد حان الوقت لتصميم وإنتاج مدننا بشكل أفضل، عبر التوفيق بين التنمية الحضرية والمحافظة على التنوع البيئي.

[97] القطاع الوزاري المكلف بالتعمير، مديرية التعمير، دورية في شأن المعايير الحضرية للتجهيزات الجماعية، 2005

وعلى عكس دليل المعايير الحضرية المشار إليه أعلاه، أعد القطاع الوزاري المكلف بالتعمير سنة 2008

"دليل تهيئة المخططات الحضرية الخضراء بالمغرب"، وهو دليل يتماشى مع توصيات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويقترح ثلاثة عتبات وثلاثة نسب من المساحات الخضراء يتعين تحقيقها في المدينة، وذلك حسب الكثافة الحضرية، وهي:

- العتبة الصغرى 10 متر مربع/للفرد لنسيج حضري ذي كثافة مرتفعة؛

- العتبة المتوسطة : 15 متر مربع/للفرد لنسيج حضري ذي كثافة متوسطة؛

- العتبة المثلى : 25 متر مربع لنسيج حضري ذي كثافة ضعيفة.

ويعتبر الدليل نسبة 25 متر مربع/للفرد عتبة مثلى يتعين بلوغها بشكل تدريجي. كما يشير الدليل إلى أن المتنزهات العمومية الكبرى والحدائق العمومية توجه لساكنة الحي ومعها ساكنة المدينة، مبرزا أنه يجب إقامتها على بعد 750 مترا كحد أقصى أو على بعد عشر دقائق من المشي. أما الحدائق العمومية المصغرة فينبغي أن تكون مقامة على بعد مسافة تتراوح ما بين 300 و 750 متر مشيا على الأقدام في الأحياء وجوارها. وينبغي أن تكون تلك الحدائق قابلة للاندماج ومحاذية للمؤسسات التربوية، من أجل خلق أجواء اللعب وتقاسمها. غير أنه لم تتم بعد ترجمة الدليل إلى قواعد ملزمة للدولة والمدن والأغيار.

من جهة أخرى، فإنه من غير المعقول أن تصبح مواقع مخصصة بموجب وثائق التعمير لإقامة الفضاءات المفتوحة والتجهيزات العمومية معرضة لغزو الإسمنت بصفة نهائية، تحت ذريعة عدم امتلاك الفاعلين العموميين المكلفين بإنجاز المرافق الموجهة للصالح العام للقدرة المالية.

إن الحديقة العمومية ليست مجرد فضاء للترفيه أو للممارسة الرياضية، وإنما هي بالأساس حق من حقوق الإنسان مرتبط بنموه وتطوره وتنشئته الاجتماعية. فالمساحات الخضراء تشكل أحد الدعائم التي لا غنى عنها لممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية والرياضية والسياحية. ومن ثم، فمن غير المقبول أن تتعرض هذه الفضاءات لغزو الإسمنت لاعتبارات مرتبطة بـ"النصوص التنظيمية" أو لمحاباة السلطة القائمة. لذلك، يتعين المحافظة على ديمومة المرافق المخصصة للصالح العام مثل الطرق والساحات ومواقف العربات والمساحات الخضراء. وينبغي أن يمثل الفضاء العام، بما فيه المساحات الخضراء، فضاء اجتماعيا مثاليا له "قدسيته"، مما يقتضي اتخاذ تدابير خاصة تهم الجانب النفسي والاجتماعي والسياسي. ويتعين على المدينة الخضراء، المنشود استعادة ألقها أو إحداثها، الحرص على المحافظة على طابعها الإنساني، من خلال ضمان التوازن المجالي والبيئي. غير أن إضفاء "القدسية" على هذا الجانب، لا يعني بأي حال التسامح مع التخطيط التعسفي. كما ينبغي أن تحول مبادئ الإنصاف العقاري والتضامن الحضري دون الشطط في استعمال السلطة والمخاطر الاجتماعية.

إن على المدن المغربية بذل جهود من أجل سد النقص المسجل في الفضاءات الخضراء، كما يتعين عليها وضع الوسائل والآليات الكفيلة بتأمين هذه الفضاءات الخضراء ومواكبة تطورها ونموها، وذلك من خلال العمل على :

- مراجعة مخططات توسيع المدن، عبر منع التمدد المستمر والمتصل للبنيات ومنع اللجوء إلى الرخص الاستثناءات، وذلك من أجل ضمان وجود مساحات وفراغات بين المباني، تخصص

للغابات الحضرية والفلاحة الحضرية. ويذكر أن هذا النوع من الفضاءات يلقى نجاحا كبيرا في مدن البلدان المتقدمة.

- إطلاق مشاريع الأحياء الصديقة للبيئة ومسابقات في تزيين الأحياء بالمزهريات والحدائق المقامة على أسطح المباني....
- تمويل مشاريع للتنشيط الثقافي بالمنتزهات والحدائق، مما سيمكن المواطنين من تملك هذه الفضاءات، على الأقل خلال عطل نهاية الأسبوع والأعياد، بدل جعلها مجرد طريق للمرور أو فضاء يشغله المنحرفون.
- استعمال التلاميذ والطلبة لبعض المنتزهات الكبرى التي تزخر بتنوع بيولوجي هام، كفضاءات بيداغوجية وعلمية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الجماعات مدعوة لاعتماد مواثيق وجدول أعمال القرن 21 وبرامج تثمين الإيكولوجية الحضرية. ويجب أن يكتسب الفضاء الأخضر نوعا من الحصانة ضد أي اعتداء محتمل. ويمكن في هذا الصدد أن تسمح القواعد القانونية أو الأخلاقية بالحيلولة دون غلبة المصالح الخاصة أو الفئوية على المصلحة العامة، وذلك لتجنب أسباب القلق الجماعي.

11. الجاذبية والتنافسية الاقتصادية للمدن المستدامة

1.4 القدرة على التكيف والصمود في الميدان الاقتصادي : الإكراهات والطموحات

أ. التنافسية الاقتصادية وتموقع الحواضر الكبرى المغربية

1. التنافسية الاقتصادية للمدن

تم في إطار سياسات التنمية الاقتصادية المعتمدة من لدن المغرب بذل مجهودات ملموسة في مجال تحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال. وقد صنف البنك الدولي في تقريره حول ممارسة الأعمال لسنة 2014 المغرب في المرتبة 87 على الصعيد العالمي، لسهولة ممارسة الأعمال في المملكة، وهو ما يمثل تحسنا بـ8 نقط مقارنة مع سنة 2013. كما يعد المغرب ثاني أكبر بلد إفريقي جاذبية للاستثمار الأجنبي، حسب مركز (FDI Intelligence) لرصد الاستثمارات الأجنبية في العالم.

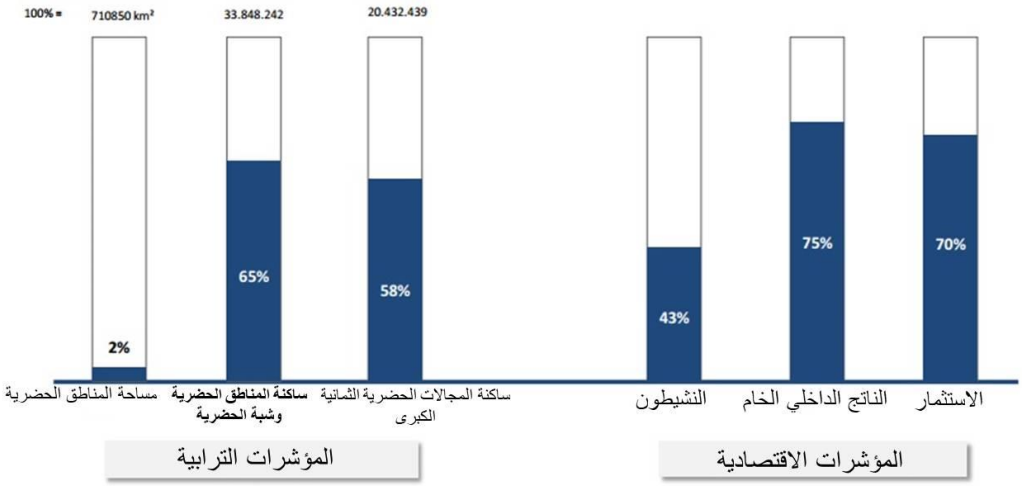

كيفما كانت السياسات المتبعة، لا يمكن تحقيق الأهداف المرسومة بدون إرساء نمو اقتصادي مطرد ومستدام. وإن النمو الاقتصادي مرادف لإنتاج السلع والخدمات وخلق مناصب الشغل والثروة.

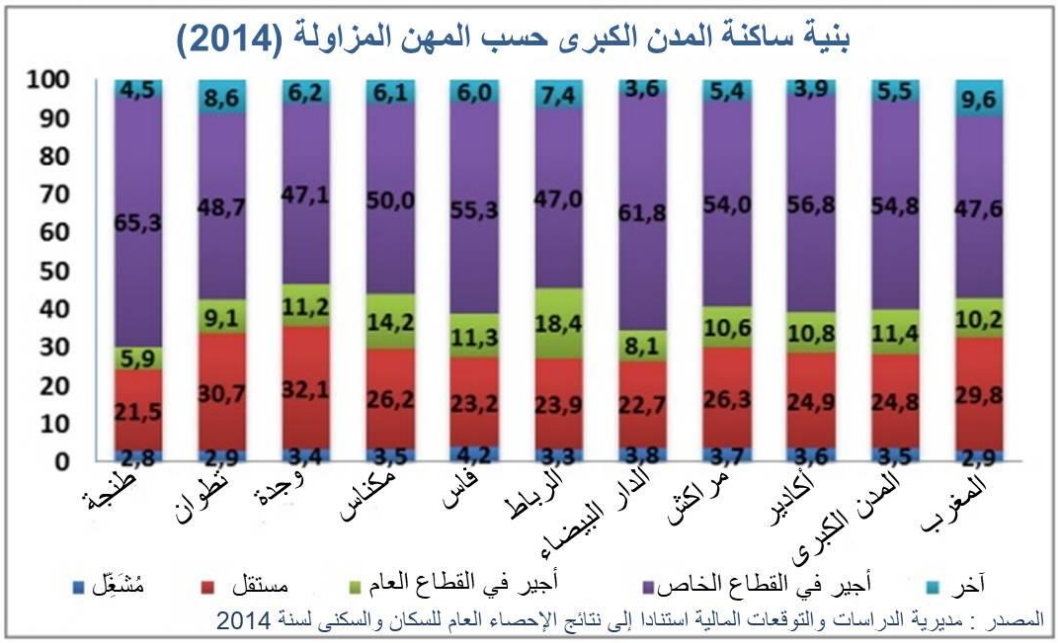

يتم خلق 53 في المائة من الناتج الداخلي الخام بالمدن الكبرى، 12 في المائة بمدينة الرباط و19 في المائة بمدينة الدار البيضاء، أي بنسبة تزيد بـ 20 في المائة على المستوى الوطني. وفي ما يتعلق بنسبة النمو الوطني التي تبلغ 6 في المائة، فإن 51 في المائة من هذا النمو الوطني يتأتى من المدن المغربية الكبرى مع دينامية أكبر نسبيا بمدينتي الدار البيضاء وطنجة. وتساهم المدن الكبرى بنسبة 83 في المائة من القيمة الصناعية على المستوى الوطني.

رغم أن المدن الكبرى المغربية تركز 60 في المائة من الناتج الداخلي الخام وتنتج 51 في المائة من النمو الوطني، فإنها، تعاني على العموم من بعض مظاهر الخصاص على المستوى نموها الذي يقل قليلا عن الدينامية المسجلة على المستوى الوطني. كما أن معدل البطالة بهذه المدن يظل أكبر بـ17,4 في

المائة من المستوى الوطني الذي تبلغ نسبة البطالة فيه 16,2 في المائة، وذلك رغم أنها تسجل نسبة أجراء تبلغ 66,2 في المائة، أي أكثر من المستوى الوطني بـ8,4 نقط.

بنية اقتصاد المدن الكبرى المغربية

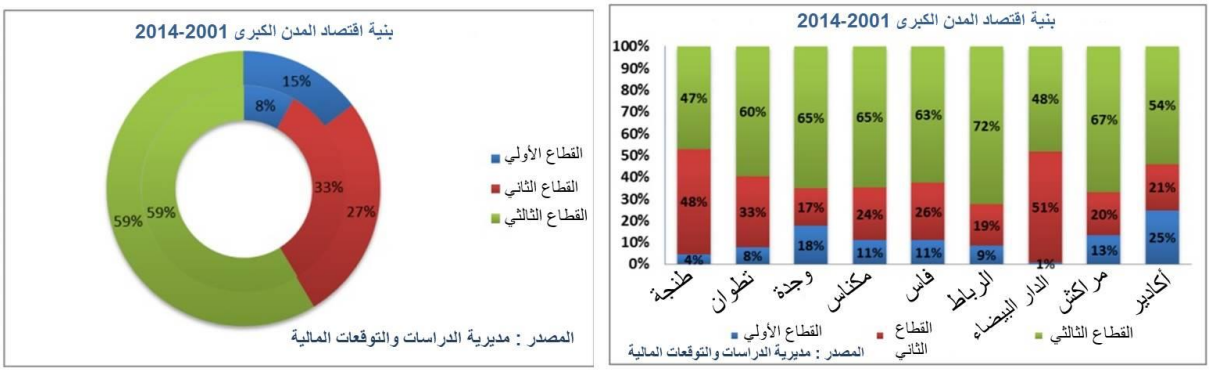

يكشف تحليل بنية اقتصاد المدن الكبرى الحضور القوي للقطاع الثاني، بشكل أكبر من المستوى الوطني. حيث تساهم هذه المدن بـ83 في المائة من القيمة المضافة الصناعية الوطنية.

ويتجلى هذا الحضور القوي للقطاع الثاني بشكل أكبر في الدار البيضاء وطنجة. وقد تمكنت هذه الأخيرة بفضل مركبها الصناعي المينائي وبنياتها التحتية اللوجيستية ومشاريعها المهيكلة من تحقيق أعلى نسبة نمو، بلغت في المتوسط 7,7+ في المائة سنويا خلال الفترة 2001-2014 مقابل 6+ في المائة المسجلة على المستوى الوطني. هكذا عززت مدينة طنجة حصة القيمة المضافة الصناعية في ناتجها الداخلي الخام، بزائد 4 نقط خلال الفترة 2001-2014، أي ما يعادل 35 في المائة من ناتجها الداخلي الخام سنة 2014.

وتظل مدينة الدار البيضاء المنصة الصناعية الأساسية في البلاد، إذ تخلق 59 في المائة من القيمة المضافة الصناعية الوطنية، وقد سجلت نسبة نمو تبلغ في المتوسط 6,5+ في المائة سنويا خلال الفترة 2001-2014. وتستحوذ الدار البيضاء على 29,9 في المائة من حجم الصادرات وتساهم بـ38,4 في المائة من صادرات المهن العالمية للمغرب.

وتبرز هذه الأرقام بشكل مقتضب مستوى التنمية الاقتصادية بالمدن المغربية الكبرى. غير أن المؤشرات تظل أكثر دلالة في مدينتي الدار البيضاء وطنجة أكثر منها في الحواضر الجهوية الكبرى الأخرى، علما أن أغلب المؤشرات الاقتصادية تهم القيمة المضافة الصناعية، ومعدل نمو هذه القيمة المضافة، ومعدل النشاط، ومعدل البطالة، إلخ.

إن ترشيد النمو الاقتصادي يمر عبر تنويع المكونات الأساسية لاقتصاد المدن واستغلال سبل أخرى للتنمية. فالنشاط الاقتصادي لم يعد فلاحيا أو صناعيا، بل بات يقوم بشكل متزايد على اقتصاد المعرفة، حيث يشمل جوانب الإنتاج والمعلومات والمعرفة.

إن المدن الكبرى مدعوة إلى العمل بشكل أكبر على استدماج قيم الإبداع والتماسك الاجتماعي والتنوع والتمازج الحضري والانسجام المجالي. وأمام المخاطر التي تنطوي عليها العولمة، فإن فعالية المدن في جلب الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد تظل رهينة إلى حد كبير بنوعية المناخ الاقتصادي والاجتماعي الحضري الذي يتم خلقه.

2. تموقع المدن المغربية الكبرى في سلاسل القيمة الدولية

على الصعيد الإفريقي، يحتل المغرب المرتبة الثامنة في مجال الرأسمال الاجتماعي والتربية والتعليم. ويتبوأ المرتبة الأولى على المستوى الاقتصادي، والثالثة في مجال الصحة والرابعة في ميدان فرص الأعمال ومجال المقاولة[98].

بفضل مجالاته الحضرية، لاسيما الأقطاب الرائدة، وعلى رأسها مدينتي الدار البيضاء وطنجة، للدفع بمكانة المغرب على الصعيد الدولي. وتنقسم القارة الإفريقية إلى أربعة مناطق رئيسية تعتمد كل واحدة منها على مدن ذات طابع عالمي مثل جوهانسبرغ والقاهرة والدار البيضاء ولاغوس، حيث تربط هذه المدن القارة الإفريقية بالاقتصاد العالمي.

إذا كانت لمدينة الدار البيضاء مكانة اقتصادية وازنة، فإن طنجة تعد حاليا بفضل منطقتها الحرة للأنشطة الصناعية وخدمات اللوجستيك، التي تم إحداثها منذ سنة 1999، فوق وعاء عقاري يبلغ 350 هكتارا، ثاني قطب اقتصادي بالمملكة، إذ تساهم بنحو 10 في المائة من الناتج الداخلي الخام. ويوفر هذا القطب، الذي يشهد دينامية اقتصادية قوية، تدابيرا تحفيزية للاستثمار، لاسيما في قطاع السيارات، إذ تحتضن المدينة حاليا زهاء 30 مُصنِّعا للمعدات ينشطون في العديد من مستويات سلسلة القيمة. ومما يعزز هذا النمو وجود بنية مينائية للتميز متصلة بالتدفقات العالمية ومرتبطة بالتالي بكبريات المنشآت الصناعية[99]. وتشهد هذه الأرضية استثمارات خاصة تبلغ حوالي 1,5 مليار أورو وتخلق 500.000 منصب شغل.[100]

وتلعب ظاهرة تنامي المدن الكبرى دورا حاسما في تعزيز توجه إفريقيا نحو التصنيع. وإذا كان قطاع السيارات في مدن كالدار البيضاء أو طنجة أو غيرها مثل دوربان بجنوب إفريقيا، يعتمد على بنيات تحتية للوجيستيك والموانئ والمطارات، فإنه يستند أيضا على تطوير خبرة محلية وعلى إقامة روابط بين مؤسسات التعليم والبحث والمنظمات المهنية التي تمثل الفاعلين الاقتصاديين. إن هذا الترابط هو الكفيل بتحقيق إشعاع الحواضر الكبرى.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن دعم تنويع القاعدة الاقتصادية للبلد إلا بالمدن التي توفر لمستخدميها وسكانها شبكة حديثة من المعدات والهياكل الأساسية لخدمات النقل والاتصالات والخدمات البيئية. الشركات. وهذا هو السبب في أنها تبرز مع أكبر حصة من الإنتاج على الصعيد الوطني. وهذه المدن هي أساسا المدن

[98] Voir Legatum Institute : The Africa Prosperity Report, rapport publié en 2016.

[99] وقد تعزز هذا التطور بتعبئة وعاء عقاري تبلغ مساحته أكثر من 3000 هكتار، داخل قطر 80 كيلومتر من المركب المينائي طنجة المتوسط، مخصص لإقامة مناطق صناعية حديثة. وتهدف هذه الأرضية الصناعية إلى تمكين المقاولين الصناعيين الراغبين في الاستثمار بالجهة من مساحات عقارية كافية ومهيأة وفق المعايير الدولية.

[100] http://www.tangermedzones.com/fr/chiffres-cles

التي تمدد نفوذها الاقتصادي على المناطق الحضرية، وتجتذب مستوى أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر مما هو متوقع نظرا لمستوى الناتج الداخلي الخام[101]. ولإعادة التأكيد على أن مدن مثل القاهرة والإسكندرية والدار البيضاء والرباط أو كيب تاون وجوهانسبرج تمثل أكثر من نصف القيمة المضافة التي تخلقها الخدمات الحديثة في جميع أنحاء البلاد[102].

وثمة العديد من المؤشرات التي تساعد على تحديد تصنيف بلد ما على الصعيد الدولي. ومن ضمن هذه المؤشرات نذكر المؤشر العالمي للابتكار[103]. وقد احتل المغرب المرتبة 72 ضمن هذا المؤشر سنة 2016، متقدما على تونس (المرتبة 77) ومصر (المرتبة 107) والجزائر (المرتبة 113). وعلى مستوى القارة الإفريقية، يحتل المغرب المرتبة الثالثة في هذا المؤشر بعد جزر موريس وجنوب إفريقيا. وقد تم تحقيق هذا التصنيف بفضل التقدم المسجل في مجال الملكية الصناعية وجودة البنيات التحتية.

وعلى صعيد آخر من التحليل، انتقل معدل انفتاح الاقتصاد الوطني من 51 في المائة سنة 2000، إلى 64.8 في المائة سنة 2011، وذلك بفضل مساهمة المدن الكبرى للبلاد. وبالمقارنة مع البلدان الصاعدة الأخرى، بلغ متوسط معدل انفتاح اقتصاد المغرب 60.5 في المائة خلال الفترة 2006-2011. وعلى سبيل المقارنة، فإن هذا المعدل يفوق المعدل المسجل بمصر (39.5 في المائة) والهند (36.6 في المائة) والأرجنتين (35.8 في المائة) وتركيا (43.6 في المائة).

وعلاوة على ذلك، نسجل بروز محركات جديدة للتصدير. وقد كان لظهور بعض المهن اتي تساهم بشكل كبير في تحديث النسيج الصناعي للمغرب تأثير إيجابي على الميزان التجاري الوطني. وفي هذا الصدد، ركز الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي لسنة 2009، على تطوير هذه المهن العالمية وعلى ديناميتها على المستوى الدولي وعلى المميزات التنافسية التي توفرها.

وبالإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة صادرات المهن العالمية للمغرب ما يقرب من 97 مليار درهم في سنة 2012، مقابل حوالي 75.5 مليار درهم في سنة 2008. وقد سجلت هذه الصادرات استقرارا في سنة 2009، ثم عرفت نموا في سنة 2010 (زائد 17 في المائة مقارنة بسنة 2009، أي بزيادة قدرها 12 مليار درهم)، وفي سنة 2011 (زائد 9 في المائة مقارنة مع 2010، أي بارتفاع بلغ 7.7 ملايير درهم)، ثم في 2012 (زائد 6.5 مقارنة بـ 2011، أي بزيادة 5.88 ملايير درهم).

[101] Banque mondiale: Competitive Cities for jobs and Growth: What, Who, and How, Banque mondiale, Washington DC. 2015

[102] BAD, OCDE et PNUD : Perspectives économiques en Afrique 2016, Villes durables et transformation structurelle, Éditions OCDE

[103] "the global innovation index 2016 : Winning with global innovation", publié le 26 mars 2017

متوسط النمو السنوي لصادرات المهن العالمية للمغرب (2008-2012)

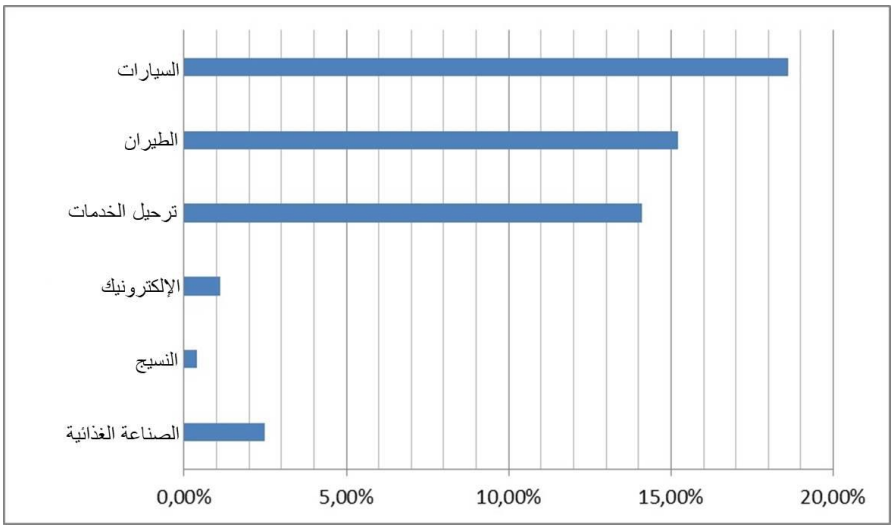

المصدر: مكتب الصرف ومديرية الدراسات والتوقعات المالية، 2015

ويعزى هذا النمو بالأساس إلى النتائج الجيدة التي حققها قطاعات السيارات (زائد 98 في المائة بين سنتي 2008 و 2012، بحجم صادرات إضافية بلغت قيمتها 13.36 مليار درهم)، والطيران (زائد 76 في المائة، وحجم صادرات إضافية يفوق 2.75 مليار درهم)، وقطاع ترحيل الخدمات (زائد 70.2 في المائة، وصادرات إضافية بقيمة 2.9 مليار درهم)، وبدرجة أقل قطاع الصناعة الغذائية (زائد 11 في المائة، وحجم صادرات إضافية تقدر ب1.71 مليار درهم)[104].

وعلى الرغم من ذلك، تكشف التقارير الدولية عن أوجه قصور تتعلق بالرأسمال البشري، وخلق المعرفة ومستوى الجامعات، وعدد الإصدارات العلمية وعدد طلبات براءات الاختراع المودعة على الصعيد الدولي، وما إلى ذلك[105].

ويسعى المغرب إلى تدارك التأخر الحاصل في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين ترتيبه للارتقاء إلى مصاف البلدان المماثلة له، أو حتى البلدان الصاعدة. إن الرهان المطروح في هذا الشأن كبير، إذ أنه لو استمرت وتيرة النمو المسجلة في بداية القرن، كان سيلزم المغرب 65 سنة حتى يبلغ المستوى الحالي للتنمية في ماليزيا، و129 سنة لبلوغ مستوى كوريا الجنوبية وحوالي قرنين من الزمن للوصول إلى المستوى الذي بلغته الولايات المتحدة. ولتقليص هذه الفجوة، ينبغي تسريع وتيرة النمو[106]. ويظهر تقييم المؤشرات الرئيسية لتنافسية المغرب من خلال مدنه الكبرى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العمومية ورغم بعض النجاحات الظرفية أو القطاعية، لا يزال المغرب غير قادر على بلوغ المستوى الذي يمكنه من مواجهة المنافسة العالمية، بسبب استمرار العديد من المعوقات البنيوية.

---

[104] وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية: تنافسية الصادرات المغربية: أية حصيلة؟، ماي 2013، الصفحة 18

[105] تبلغ نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الداخلي الخام حوالي 0.8 في المائة. وبمعدل يبلغ 1.87 باحث لكل 1000 عامل نشيط، فإن الانتاج العلمي الوطني لا يمثل سوى 0.122 في المائة من الإنتاج العالمي. وتبعا لذلك، سيكون من الصعب منافسة الاقتصادات الصاعدة، مثل تركيا.

[106] المندوبية السامية للتخطيط : مصادر النمو الاقتصادي في المغرب، شتنبر 2005، الصفحتان 6 و7

وفي هذا الصدد، يتيح الاستثمار في الصناعات الخضراء فرصاً حقيقية، ذلك أن من شأن الميزة التنافسية التي يمكن للمغرب أن يكتسبها في هذه القطاعات أن تمنحه موقع الريادة على الصعيد الجهوي، وحتى القاري. لذا، يتعين الاستناد على إطار مفاهيمي يرتكز على أربع رافعات تكفل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وبشرية قوامها الموارد المادية وغير المادية للمدينة.

وهذا يؤكد أن تجسيد طموحات المغرب في مجال الاستثمار الأخضر يبقى رهينا بشكل خاص بالإصلاحات البنيوية ذات الصلة بالنصوص القانونية والحكامة وتحسين مناخ الاستثمار. وقد أطلقت الدولة سلسلة من الإصلاحات لتقليص الإعانات، وتحسين التنافسية، وخلق فرص الشغل، وتحسين جودة الخدمات في العديد من القطاعات. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى التقدم المحرز في مجالات من قبيل خلق المقاولات ونقل الملكية ودفع الضرائب وحل إشكالية الإعسار. وقد انعكس هذا التقدم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ 3.4 ملايير دولار أمريكي في سنة 2013 (تقرير الاستثمار العالمي، 2014).

وعلاوة على ذلك، فإن كسب رهان التنافسية يظل رهينا أيضا بتنمية الرأسمال البشري. ولذلك ينبغي إيلاء أهمية خاصة لتكوين موارد بشرية ذات مستوى عالٍ، من خلال تعزيز التكوين المهني، وتحسين معدلات التمدرس، وملاءمة برامج التكوين مع احتياجات سوق الشغل، والإسراع بتنفيذ الإصلاحات التي ينص عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، في إطار حكامة شاملة ومنسَّقة تتيح إجراء تقييمات منتظمة وتعديلات مستمرة للتكيف مع التغيرات، واستثمار الفرص الجديدة المتاحة.

ومن هنا تأتي أهمية اعتماد وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بهدف العمل وفق رؤية منسجمة ومندمجة للاستثمار الأمثل للتمويلات وتعزيز أثر السياسات العمومية والبرامج والمشاريع المعتمدة استجابةً للاحتياجات المختلفة للساكنة المستهدفة ولمتطلبات تحقيق جاذبية وتنافسية المدن والحواضر الكبرى.

ومن ثم، سيكون من الممكن تعزيز أنظمة التتبع والتقييم (المؤشرات التركيبية التي تغطي مجموع محاور الإطار التنموي الجديد القائم على أنظمة المعلومات التي يتم إغناؤها بانتظام)، عن طريق نظام للمعلومات وإطار معياري، يتيح إجراء تقييم مضبوط للجهود التي تبذلها الدولة والفاعلون المحليون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب) من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية وتطوير الأنشطة

1. تخطيط وتنويع القاعدة الاقتصادية للمدن

تواجه المدن المغربية خللا في التوازن بين ارتفاع النمو الديمغرافي وحجم النمو الاقتصادي، والحال أن تنمية أي مدينة ينبغي أن ترتكز على قاعدة اقتصادية متعددة الوظائف تشمل الأرضيات الصناعية والخدماتية والعملية والمعرفية، إلخ.

وفي هذا المضمار، نجد أن الأنشطة الاقتصادية لا تحظى في الغالب لا بالتخطيط ولا بالمواكبة. بل وحتى المدن الجديدة التي جرى إحداثها سنوات 2000 تشهد نفس الوضع، والحال أن ضمان الاستدامة يقتضي الفعالية الاقتصادية، أي الاستعمال المعقلن للموارد المادية والبشرية والمالية. وتتطلب هذه الفعالية

المنشودة وجود استدامة مجالية، حيث تقوم هذه الأخيرة على التوزيع الجغرافي الجيد للساكنة والتجهيزات والبنيات التحتية والمنشآت الصناعية وأنشطة الخدمات.

ومن هذا المنطلق، فإن الاستدامة هي في جانب منها، مقاربة اقتصادية ومسلسل وعقلية، أكثر من كونها وصفة جاهزة يضمن مجرد تطبيقها الحصول على النتيجة المرغوبة، لذلك ينبغي العمل على تحديد الشروط اللازمة لخلق الثروات ومناصب الشغل دون أن يكون ذلك على حسبا مقومات التكيف والصمود الاقتصادي والمناخي والتماسك الاجتماعي والانسجام المجالي والاستدامة.

لا يمكن إعمال الوظائف الاقتصادية للمدينة إلا في إطار تنظيم المجال الجهوي، إذ ينبغي تحديدها في التصميم الجهوي لإعداد التراب ومخطط توجيه التهيئة العمرانية وتصميم التهيئة وبرنامج التنمية الجهوية وبرنامج عمل الجماعة. غير أننا نجد أن هذه الوثائق لا تشير إلى المسألة الاقتصادية إلا بشكل عارض، كما أن تصاميم ومخططات التهيئة تظل حبيسة المستوى محلي دون الاهتمام بالآفاق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية على مستوى المدن الكبرى. لذلك، فمن شأن اعتماد مقاربة منهجية تدمج المعطيات والمؤشرات سواء على المستوى الوطني أو الدولي، تيسير الإحاطة بالديناميات والتفاعلات بين النظم الحضرية الجهوية وما فوق الجهوية والوطنية بل وحتى الدولية. ويتعين أن يتضمن مشروع التنمية الحضرية تصورا عن الطموح المستقبلي المُراد للمدينة في ما يتصل بحجمها ووظائفها الواجب تعزيزها أو بناؤها وتموقعها المنشود على المستوى الجهوي والوطني والعالمي.

2. تطوير مقاربة التنزيل الترابي للأنشطة الاقتصادية (لا سيما الصناعية) على مستوى المدن

في السابق، كان يتم على العموم تفضيل سياسة إقامة المنشآت الصناعية. لكن، انطلاقا من سنوات الستينيات تم اكتشاف أهمية التزيل الترابي لأنشطة قطاع الخدمات. إذ ثمة مدن من قبيل دبي وسنغفورة، جعلت من أنشطة قطاع الخدمات رافعة كبرى للتنمية. أما في المغرب، فرغم أنه يتم أخذ هذا المعطى بعين الاعتبار في السياسات القطاعية، فإن النسيج الصناعي الوطني يظل متسما بالضيق والتشتت وقلة المرونة وضعف الابتكار.

إن الصناعة المغربية، رغم ما سُجل خلال العقد الأخير من نمو قوي للناتج الداخلي الخام الصناعي[107] في بعض المجالات (السيارات، الطيران، ترحيل الخدمات)، غير مهيأة بالقدر الكافي للتعاطي مع التغيرات العميقة الناجمة عن الثورة الصناعية المستمرة.

وتضطلع الصناعة بدور القاطرة التي تجر باقي قطاعات الاقتصاد، كما توفر أعدادا كبيرة من فرص الشغل، وهما بعدان يكتسيان أهمية إستراتيجية بالنسبة للمغرب. لهذا، يتعين من أجل كسب معركة التنافسية في المستقبل والارتباط بسلاسل القيمة الدولية، مواكبة أحدث الابتكارات وتجاوز العائق التكنولوجي، من أجل تقديم عرض صناعي جدير برهانات المستقبل ومطابق للمعايير الدولية للسوق.

[107] سجل المغرب، منذ أكثر من عقد من الزمن، متوسط نمو سنوي يفوق 4,5 في المائة (في حين كانت هذه النسبة تبلغ أقل من 3 في المائة في الفترة 2002-1999). غير أن هذا النمو لا يمنع من كون هذه الدينامية جرت دون ترابط وانسجام مع السياسات الأخرى لتحفيز الاقتصاد، لاسيما المجهود المهم والمتواصل الذي تم على مستوى الاستثمار العمومي (32 في المائة من الناتج الدخلي الخام على امتداد مدة طويلة) وبالتالي لم تستفد من آثار القوة الدفعة للتظافر بين مجموع السياسيات العمومية

ويحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في تقريره الأخير الذي يحمل عنوان "تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَّردةٍ ومُدمِجةٍ ومستدامةٍ"، على رسم التوجه وتعبئة الفاعلين وتوفير الوسائل من أجل الانخراط في التحولات التي ستسفر عن صناعة الغد، وهي صناعة تعتمد بشكل متزايد على الروبوتات وتتسم بكونها مترابطة بالشبكة الإلكترونية وذات قيمة عالية كبيرة. هكذا، يجب أن نجعل من الرقمنة محورا رئيسيا لتنمية الصناعة وأن نضع البحث العلمي والابتكار في صلب التنمية الصناعية. لقد آن الأوان لدعم الجامعات ودفعها أن تعتبر أنشطة البحث والابتكار عناصرا إستراتجية للتنمية السوسيو-اقتصادية للبلاد، وذلك بغية خلق منظومة ومناخ يجلب المقاولات[108].

وارتباطا بذلك، من الضروري الانخراط في مقاربة جديدة ترتكز على رؤية طموحة ومرنة تستجيب لتحدي تحقيق الإقلاع مع استدماج التحولات العالمية. ويقتضي هذا الأمر البناء المشترك لرؤية طموحة، يُغينها ويحملها كل الفاعلين على عاتقهم. وينبغي أن تولي هذه المرونة الإستراتيجية الأولوية لتنمية الثقافة الصناعة المغربية بما يمكن من قيام مجتمع متشبع بقيم الجد والعمل. إن مسألة الثقافة الصناعية المغربية، مع كل ما تقتضيه من تكوين المخيال الجماعي والطموح المشترك والرؤية المشتركة للمستقبل، لتعد حجر الزاوية لأي مجهود يرمي تحقيق تنمية قوية لهذا القطاع.

ويتعين في هذا السياق، الارتقاء بوضع المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة ومناطق اللوجيستيك إلى بنيات تحتية إستراتيجية تقع تحت المسؤولية المباشرة للجهات. ومن شأن تهيئة المناطق الصناعية، بمبادرة وإشراف الجهة وإنجاز من لدن المدينة، أن تمكن من تحقيق الإلتقائية بين الأجندة الصناعية للمجالات الترابية وتلك الخاصة بالدولة. وفي هذا المضمار، من المهم تعزيز ظهور آليات مالية بإمكانها توفير العقار الصناعي بأسعار تنافسية.

ويجب على المدن أن تدمج دينامية بناء صناعة الغد. صناعة يكون بمقدروها أن تشكل قوة دافعة للتنمية الشاملة والمستدامة على الصعيدين المحلي والوطني. وبالتالي، يجب أن يكون القطاع الصناعي في انسجام مع التغيرات التي تحبل بها الثورة الصناعية المتواصلة سيرورتها، وهي تغيرات تهم انتشار الرقمنة والإنتاج وفق تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد، وتنمية قطاع الطاقة، ودمج الأشياء المتصلة، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي، إلخ. إن صناعة الغد تتسم بكونها ستحتاج لرأسمال أكبر وللمزيد من الابتكار ومن ذوي الكفاءات والمواهب المكونين تكوينا جيدا. بالإضافة إلى ذلك، أضحى البعد البيئي قاعدة صناعية في حد ذاته، بعدما كان يعتبر في السابق إكراها.

وفيما يتعلق بهذه الرهان، يجب أن تكون المدينة في تجانس وتكامل تام مع الجهة، إذ ينبغي أن تشكل هذه الأخيرة الفاعل الرئيسي لتنزيل التوجه الرامي إلى بناء مغربٍ يكون بمثابة "مصنعٍ أخضر" على مستوى المجال الترابي. ويقتضي هذا الأمر أن تتمتع الجهات بجميع الصلاحيات والوسائل الكفيلة بتمكينها من الاضطلاع بهذه المسؤولية. كما أن أعمال التهيئة الصناعية (المناطق الصناعية، صبغة الجهة، اختيار الأنشطة، اللوجستيك، والارتباط الالكتروني، توفير الدعم والخدمات للمقاولات) يجب أن تدمج بشكل قبلي البعد المتعلق بالمحافظة على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد.

[108] ينبغي الرفع من الوسائل الممنوحة للجامعات مراكز البحث من أجل إرساء ثقافة الابتكار. يتعين اعتماد زيادة مهمة في الاعتمادات المخصصة من ميزانية الدولة أو المقاولات للبحث والتطوير خاصة في مجال الصناعة.

3. ضرورة إرساء اليقظة الإستراتيجية

لطالما كانت الدعوة إلى اعتماد اليقظة الإستراتيجية حاضرة بقوة في عدد من التوصيات، لاسيما في التقارير السابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ومرد ذلك إلى القناعة التي يقتسمها الجميع بأن اليقظة باتت مطلبا أساسيا وذي أهمية قصوى من أجل إعداد المغرب لمواجهة رهانات الثورة الصناعية الرابعة. ومن هنا جاءت التوصية بالإسراع بوضع سياسة لليقظة الإستراتيجية تكون موحدة للجهود وتنتظم في إطار شبكة مع الاعتماد على النواة المركزية التي وضعتها وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي. كما ينبغي إضفاء طابع مؤسساتي على إطار التنسيق وانتظام تبادل المعطيات، وطرق تجميع وتدقيق المعلومات والتواصل داخل الشبكة.

تقتضي مواكبة تنفيذ إستراتيجية التنمية الصناعية وفقاً للرؤية ذات الصلة إرساء سياسة وطنية أقوى وأكثر تنسيقا. وبالنظر إلى الرهانات القائمة، ينبغي إرساء تبادل منظم للمعلومات بين خلايا اليقظة القائمة والقطاعات المعنية، مما يستدعي من القطاع الخاص العمل على أن يكون أكثر تنظيما وأن يمتلك الوسائل التي تمكنه من إدماج عملية التبادل هذه وتدبيرها.

4. النشاط الاقتصادي للمرأة : رهان أساسي

لقد سبق وأن أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقاريره حول المساواة بين النساء والرجال[109] بتعزيز ولوج النساء إلى مجال النشاط الاقتصادي وجعل الرفع من معدل مشاركتهن أولوية وطنية. ذلك أن معدل نشاط النساء تراجع إلى مستوى مقلق في الوسط الحضري (أقل من 18 في المائة سنة 2015) كما أن معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في الوسط القروي (27 في المائة) تتعلق بأنشطة مساعدة الأسر، والتي تكون في غالب الأحيان غير مدفوعة الأجر ودون مستوى معايير العمل اللائق. وبالفعل، وحتى إذا عملنا على رفع هذه النسبة بمعدل نقطة واحدة سنويا لعودة النساء إلى النشاط، فإنه يلزم ثلاثة عقود لكي يصل معدل مشاركة النساء المغربيات في الاقتصاد إلى المعدلات المسجلة في البلدان الصاعدة. والحال أن الرفع من هذه المشاركة هو شرط لازم للنمو الضروري لتعزيز القدرات الإنتاجية للبلاد وتنافسيتها الاقتصادية وللحد من الفقر، مثلما هو ضروري لتحقيق التنمية البشرية للمجتمع المغربي.

يهم البعد الاقتصادي حصة النساء في مجال الإنتاج وتبادل السلع والخدمات، كما يهم الوقوف عند مدى تأثير مختلف السياسات العمومية على حصة النساء في توزيع المداخيل والثروات، وعلى المكانة المخصصة لهن داخل المؤسسات والآليات الاقتصادية. وقد عرفت المشاركة الاقتصادية للمرأة انخفاضا في السنوات الأخيرة : فقد انتقلت نسبة النساء النشيطات من 28,1 في المائة سنة 2000 إلى 20,4 في المائة سنة 2014.

[109] يتعلق الأمر بالتقرير حول "النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية" الصادر سنة 2014 والتقرير حلو "المساواة بين النساء والرجال. الجانب الاجتماعي : الحصيلة والتوصيات" الصادر سنة 2016. ويدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى وضع مخطط عمل وطني إرادي من أجل رفع معدل نشاط النساء إلى ثلثي معدل الرجال في غضون خميس سنوات وتحقيق المساواة في معدلات النشاط في غضون عشر سنوات.

وتنعكس هذه الأرقام على التصنيفات الدولية للمغرب، إذ احتل المملكة المرتبة 133 من أصل 142 بلدا في مؤشر التفاوت بين الجنسين، في سنة 2014، بينما كان يحتل المرتبة 129 سنة 2013 والمرتبة 127 سنة 2010. أما على صعيد المشاركة الاقتصادية للمرأة، فقد جاء المغرب في المرتبة 135، برسم سنة 2014. كما يحتل المرتبة 116 من أصل 128 بلدا فيما يخص نجاعة السياسات التدابير المتعلقة بتمكين المرأة اقتصاديا، ويحتل المرتبة 24 من أصل 30 في ما يتعلق بسياسات وآليات دعم ومواكبة المقاولات النسائية ذات الإمكانات القوية، علاوة على تصنيفه ضمن البلدان التي لها ثقافة محافظة من حيث قبول الدور السوسيو-اقتصادي للنساء في المجتمع.

ج. من أجل أقطاب حضرية للابتكار واقتصاد الثقافة

لا يزال الاقتصاد المغربي ضعيف التركيز على الابتكار والاستثمار والمنافسة. ففي سنة 2014 تم تسجيل 300 براءة اختراع فقط في المغرب، أي ما يعادل أقل من 10 براءات اختراع عن كل مليون نسمة، وسجلت 50 منها فقط باسم شركات. وعلى سبيل المقارنة، سجلت البرازيل 24 براءة اختراع عن كل مليون نسمة وتركيا 65 وبولندا 124. وتوظف المقاولات الصناعية المغربية التي تعمل في أنشطة متعلقة باقتصاد الإبداع والثقافة، 40.000 من العاملين الدائمين، وهو ما يعادل 7 في المائة من الوظائف الدائمة التي يوفرها قطاع الصناعة التحويلية.[110]

إن تغيير العقليات وبناء ثقافة الابتكار داخل المدرسة وبنية الأسرة والإدارة يعتبر أمرا ضروريا. وحسب بحث قامت به وزارة التربية الوطنية والمدرسة العليا للتدبير (HEM) سنة 2015 في صفوف تلاميذ الثانوي التأهيلي، فإن 13,4 في المائة فقط من المقبلين على نيل الباكالوريا يرغبون في الاندماج في القطاع الخاص، بينما يطمح 60 في المائة منهم في ولوج الوظيفة العمومية.

ويمكن التحدي في ضمان انخراط واسع النطاق لجميع الفاعلين من أجل إحداث التحولات الاجتماعية والثقافية المنشودة، والتوجه نحو ثقافة المبادرة وروح المقاولة والابتكار. ولذلك، يتعين تصحيح الاختلالات القائمة فيما يتصل باقتصاد الريع والمحسوبية أو الرشوة، وهي اختلالات تضر بالمنافسة والإبداع. فمن الضروري إذن خلق مناخ مواتٍ للأعمال التجارية والابتكار والمبادرة الحرة، يشجع جميع الفاعلين على الانخراط في خدمة الصالح العام.

ويتمثل الطموح في توجيه المواهب نحو القطاعات والمجالات الصاعدة المنتجة للثروة، وهي اقتصاد الإبداع والابتكار والمعرفة، والمتمحورة حول التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال. إذ ينبغي العمل على المزيد من تشجيع روح المقاولة، علما أن السوق الاقتصادية والمجتمع أصبحا يتسمان بارتباطهما المتزايد بالتكنولوجيات الحديثة. إذ تشكل الروابط الاقتصادية والاجتماعية شبكات تترابط في إطارها المقاولات والمنظمات والأفراد. ولم يعد النشاط الاقتصادي مقتصرا على الفلاحة أو الصناعة أو الخدمات، وإنما أصبح يرتكز بشكل متزايد على الجانب المعرفي ويشمل الإنتاج والمعلومات والمعرفة، وهو ما بات يثير منافسة شرسة.

[110] وزارة الاقتصاد والمالية، 2016 والبنك الدولي : المغرب في أفق 2040 : الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي

تشكل المدينة فضاء مميزا ومختبرا مواتيًا لتحرير الطاقات في مجال البحث والإبداع والتنمية والابتكار. فالمدن التي تطمح إلى أن تكون مستدامة ومدناً مستقبلية، ينبغي أن تعزز توجهها نحو احتضان مجمعات التكنولوجيات والابتكار ومراكز البحث والامتياز، مع إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن أهداف هذه البنيات وبرامجها ومجالات تدخلها. وتسعى التجارب النموذجية للمدينتين الجديدتين : المدينة الخضراء محمد السادس ببن جرير وزناتة إلى تحقيق مثل هذا الطموح.

يكتسي إدماج الثقافة في مخططات التهيئة العمرانية وبرامج عمل الجماعات أهمية كبرى من أجل تنشيط المدينة والنهوض بصورتها. لذلك، ينبغي مضاعفة دورات التكوين والتحسيس لفائدة المنتخبين وموظفي الإدارة في مجال حكامة المشاريع الثقافية. كما أن نجاح هذه الحكامة يظل رهينا بوجود ثقافة خلق المقاولات في ميدان الصناعة والسياحة الثقافيين. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تتجسد جهود تثمين التراث المعماري والحضري والصناعة التقليدية في شكل مشاريع مدرة للثروة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز اللامركزية واللاتمركز في مجال تدبير الشؤون الثقافية يجب أن يتم بشكل تلقائي ومنطقي في إطار ورش الجهوية المتقدمة.

إن التجديد في هذا المجال ممكن لكنه يتطلب التحلي بالنفس الطويل، كما أن تحقيقه يتوفق على وجود سياسة عمومية إرادية توفر آليات لتمويل المدينة وتضمن التقائية المشاريع والبرامج المبتكرة وتيسر تضافر جهود الفاعلين من أجل تعزيز إسهاماتهم في تقوية قدرة الفضاء الحضري على التكيف والصمود. إن هذا التجديد سيمكن من تسليط الضوء على التقاطع الجدلي القائم ما بين الحقل الاقتصادي، بوصفه مجالا لخلق الثروة وفرص العمل، وبين الحقل الثقافي بما هو ميدان إنتاج القيم والمعنى. هكذا فإن اقتصاديات الثقافة، وهي مجموعة الأنشطة والتبادلات الثقافية الخاضعة لقواعد اقتصادية، من إبداع وإنتاج وتوزيع واستهلاك لسلع ثقافية، تشكل رافعة لتنمية المدينة. ذلك أن الثقافة ليست "وسيلة لتحقيق النمو فقط، وإنما هي عامل في التنمية ومحرك لها"[111].

إن اقتصاديات الثقافة تمثل رهانا استراتيجيا للمجالات الترابية على عدة أصعدة. ويتعين على الدولة والجماعات الترابية دعم تنامي المنتوجات غير المادية والدفع بتنمية النسيج الثقافي الوطني، في سياق متسم بالمنافسة القوية. وفي نفس السياق يعتبر تشجيع الاستثمار في الثقافة الرقمية آلية أخرى للنهوض بهذا القطاع. لذلك، من الضروري العمل على "تيسير مساطر استفادة المستثمرين من صندوق تشجيع التجديد في التكنولوجيات الحديثة ومن برامج "تطوير" و"انطلاق" و"صندوق الخدمة العامة"[112].

من جهة أخرى، لا بد من التذكير بالتفاعل القائم بين منظومة التربية والتعليم، والتكنولوجيات الجديدة والثقافة. غير تدارك التفاوت القائم بين السرعة البطيئة التي تتطور بها الثقافة والسرعة الهائلة التي تميز تطور التكنولوجيات الجديدة، يقتضي العمل على إدماج تكنولوجيات الإعلام في المنظومة التربوية من أجل جعلها فرصة أساسية للتحقيق التنمية. وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

[111] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير حول اقتصاديات الثقافة، إحالة ذاتية رقم : 25/2016، سنة 2016، ص 12

[112] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير حول إدماج الشباب عن طريق الثقافة، إحالة ذاتية رقم 3/2012، سنة 2012، ص 50.
اقترح هذا التقرير عقلنة عملية تنظيم المهرجانات بمختلف اصنافها، والابتعاد عن التعامل الموسمي العابر لها، بجعلها رافعة للعمل الثقافي المحلي والجهوي بشكل مستدام، وخلق مشاتل ثقافية موازية بإدماج الشباب في تعلم المهن الثقافية والتدبير الثقافي.

والبيئي أن اقترح في تقريره حول "المدرسة، التكنولوجيات الجديدة والرهانات الثقافية" الصادر سنة 2014 تعميم استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في البرامج الدراسية وإحداث مؤسسات مندمجة رقميا (مدارس رائدة).

لا يمكن أن نتصور تحقيق استدامة المدينة وإعادة تموقعها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي دون أن تمكن هذه الأخيرة من الولوج المنصف والمفتوح إلى أنشطة الإبداع والابتكار، لاسيما البحث والتطوير. وانطلاقا من الدور الحاسم الذي تضطلع به الجامعات ومراكز البحث الوطنية في هذا المضمار، فهي مدعوة إلى تكثيف مشاريع البحث في مجالات التنمية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية والثقافية للمدن، من خلال الاستفادة من صناديق التمويل الأخضر الجديدة المخصصة للبحث ونقل التكنولوجيات النظيفة في مدن الغد.

2.4 مدن ذات قدرة على الصمود والتكيف ومستدامة تشكل مصدرا للفرص وللثروات

بحلول عام 2030، إذا لم تعمل المدن على تعزيز قدرتها على الصمود والتكيف إزاء الكوارث، فإن الصدمات والاضطرابات بجميع أنواعها، والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية ستكلفها 314 مليار دولار سنويا.

إذ كان بإمكان المدن المستدامة أن تساهم في التنمية البشرية عن طريق الرفع من النشاط الاقتصادي ومضاعفة فرص الشغل وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية، فإن التدبير غير الملائم من شأنه في المقابل أن يؤدي إلى تفاقم الحرمان وتقوية الفوارق والإقصاء، وكلها عوامل تعيق التنمية البشرية.

ومن شأن المدن أن تصبح قاطرات هامة لتحقيق التنمية وتقليص الفقر إن هي عملت على تعزيز النشاط الاقتصادي والإنتاجية والمبادلات. ويمكنها تيسير الابتكار وتحفيز اعتماد التكنولوجيات الجديدة، وأن تشجع أيضا التنويع الاقتصادي من خلال الانفتاح على قطاعات جديدة واعتماد طرق تصنيع عالية التكنولوجيا، ومن ثمة المساهمة في خلق الثروة، مما ينعكس إيجابا على القدرة التنافسية الاقتصادية.

لقد تبين من خلال تجربة أجريت في أديس أبابا أن من شأن تخفيض كلفة النقل أن يرفع من وتيرة جهود البحث عن عمل، وأن يخفض من نسبة العمل المؤقت والعمل في القطاع غير المنظم وأن يحسن بمقدار ست نقط احتمال العثور على منصب شغل دائم[113]. وفي مدينة لاغوس، حيث تمثل تكلفة النقل 20 في المائة من دخل السكان الحضريين الفقراء، مكن نظام النقل بالحافلات السريعة الذي تم إحداثه سنة 2008 من توفير 2000 منصب شغل مباشر و500.000 منصب شغل غير مباشر. وقد سمح هذا النظام بتخفيض مصاريف النقل العمومي بنسبة 30 في المائة، كما أنه يضمن استقرار الأسعار، حتى خلال فترات نقص المحروقات.

[113] Franklin, S. : « Location, search costs and youth unemployment: A randomized trial of transport subsidies in Ethiopia », SCAE Working Paper Series, n° 11/2015, Centre for the Study of African Economies, Université d'Oxford, 2015 in http://EconPapers.repec.org/RePEc:csa:wpaper:2015-11.

وبالإضافة إلى ذلك، تشجع المدن المستدامة، من خلال اقتصاديات الإنتاج الكبير التي تسمح ببروزها، على اعتماد أنماط إنتاج أكثر مراعاة للبيئة. ذلك أن "النمو الحضري الأخضر يعزز النمو الاقتصادي، من خلال الأنشطة الحضرية التي تمكن من تخفيف التأثير على البيئة، من قبيل تقليص تلوث الهواء وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فضلا عن استهلاك الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة والأراضي غير المستغلة، والتي تحمي الخدمات الإيكولوجية "[114].

وتتيح مبادئ الاستدامة للسلطات العمومية إمكانية استعمال وتدبير الموارد الطبيعية والنفايات بطريقة أكثر مراعاة للبيئة؛ وخلق فرص شغل خضراء لليد العاملة غير المؤهلة بالقدر الكافي؛ وتحسين الصحة العامة عبر ضمان الحصول على الماء الصالح للشرب وخدمات التطهير السائل؛ والحد من ارتفاع التكاليف الناجمة عن تلوث الهواء.

ويمكن أن تساهم الطاقات المتجددة في تدار العجز في مجال الطاقة. إذ من شأن الاستثمار في هذا المجال أن ييسر تزويد المقاولات بالطاقة، مع تلافي تكرار الأخطاء التي سبق وأن أدت إلى ارتفاع في تكلفة التلوث.

كما يشكل تدبير النفايات فرصة لتحقيق التنمية المستدامة. حيث إن إعادة هيكلة نظام جمع النفايات تسمح بالاقتصاد في التكاليف، كما أن تدبير النفايات يمكنه توفير موارد قيمة وإنتاج الطاقة وخلق فرص شغل، بما يسمح بجعل المدن أكثر استدامة. ويمكن لإعادة التدوير أن تحد من الطلب على المواد الخام والمنتجات الأولية المتأتية من الصناعات الاستخراجية. كما أن من شأن مشاريع استخدام الغاز الصادر من مطارح النفايات الصلبة أن تقلل من انبعاثات غاز الميثان من خلال التقاط ما بين 60 و 90 في المائة من الكربون المنبعث[115].

أنشطة حضرية من شأنها تخفيف التأثيرات البيئة للمدن وتحقيق استفادة اقتصادية

القطاع	الأنشطة
التخطيط الحضري وإعداد التراب	- اعتماد تقسيم يحدد المناطق ذات الاستخدامات المختلطة، من أجل تقليص الوقت الذي يستغرقه قطع المسافة بين المنزل ومقر العمل وغيره من أماكن النشاط - القيام بإصلاح ضريبي يشجع على الاستغلال الجيد للأراضي غير المبنية الموجودة في قلب المناطق الحضرية ويثني عن تعمير الأراضي غير المجهزة الواقعة في ضواحي المدينة

[114] OCDE : Green Growth in Cities, Études de l'OCDE sur la croissance verte, Éditions OCDE, Paris, 2013, p.9. http://dx.doi.org/10.1787/9789264195325-en.

[115] Agbelie, I., S. Bawakyillenuo et X. Lemaire : Waste-to-energy: African cities can transform their energy landscapes, 2015 in www.urbanafrica.net/urban-voices/waste-to-energy-african-citiescan-transform-their-energy-landscapes/.

النقل	- توسيع و/أو تحسين وسائل النقل العمومي - تحسين البنية التحتية المادية التي تشجع على التنقل مشيا أو باستعمال الدراجات الهوائية - سن رسوم على السيارات الخاصة (رسم على الازدحام الطرقي على سبيل المثال)
البناء	- تحسين النجاعة الطاقية للمباني القائمة - تطبيق معايير دنيا للنجاعة الطاقية على المباني الجديدة
الطاقة	- تركيب أنظمة لإنتاج الطاقة انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة (مثال ألواح توليد الطاقة الشمسية) - أنظمة التدفئة والتبريد بالمناطق الحضرية - ضرائب تثني عن استهلاك الطاقة خلال ساعات الذروة
النفايات	- إعادة تدوير النفايات المنزلية والنفايات الصناعية - توليد الطاقة من النفايات وغاز الميثان المتأتي من مطارح النفايات (التثمين الطاقي) - تطبيق أسعار تثني عن الإكثار من إنتاج النفايات
الماء	- سن رسوم ضريبية تشجع على الحفاظ على الموارد المائية - اعتماد آليات للحكامة تمكن من تحسين فعالية شبكات المياه

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

يتطلب تحقيق استدامة المدينة أن تقوم التنمية الحضرية على الفعالية الاقتصادية، والمتمثلة في الاستخدام المعقلن للموارد المادية والبشرية والمالية. كما يقتضي هذا المفهوم أيضا الاستدامة الإيكولوجية والثقافية والمجالية. فالأمر يتعلق بمقاربة اقتصادية وقانونية وسياسية وسويو- ثقافية، ومسار واستعداد نفسي وقناعة وليس وصفة جاهزة توتي أوكلها بمجرد تطبيقها.

وتعد المدينة، التي توفر الجاذبية الاقتصادية دون التضحية بالعوامل المتعلقة بالتكامل والتماسك الاجتماعي والتجانس المجالي والاستدامة، بطبيعة الحال إطاراً مواتياً للاستثمار وخلق فرص وثروات متعددة.

تتمتع المدن بمؤهلات مادية وغير مادية وتتوفر على جملة من الثروات يتعين إبرازها، تتجلى فيما تمتاز به من تنوع اجتماعي واقتصادي وبيئي وثقافي. لذا، ينبغي أن توفر المدن إطارا ملائما لتنمية مدمجة للجميع ولنمو يتجاوز الأبعاد القطاعية والمجالية أو تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي أو بالأجيال، مع الرفع من جهود الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

ويمكن مباشرة جهود تحقيق الانسجام المنشود استئناسا بنموذج اجتماعي - اقتصادي بدأ يعطي ثماره، في بلدان من قبيل البلدان الاسكندنافية وفي بلدان جنوب شرق آسيا، ألا وهو النموذج القائم على اقتصاد المعرفة.

ويُقدِّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة السوق العالمية للسلع والخدمات المتعلقة بمجال حماية البيئة بـ1400 مليار أورو أي 2,5 في المائة من الناتج الداخلي الخام، مع معدل نمو سنوي يبلغ 10 في المائة يعزي بالأساس لإسهام القطاعات الجديدة (الطاقات المتجددة، النجاعة الطاقية).

وعلاوة على ذلك، يمر الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عبر إدماج البعد البيئي في جميع القطاعات الاقتصادية القائمة وعبر إحداث صناعة جديدة تشمل القطاعات الصناعية الخضراء. ويشكل تطوير التمويل الأخضر المخصص للاقتصاد الأخضر، والتكوين المسبق للكفاءات ومواكبتها، وإنشاء مراكز وطنية للخبرة والبحث والابتكار في المهن الخضراء الجديدة، المفتاح الرئيسي لنجاح عملية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، كما أن هذا الانتقال رهين بالانخراط القوي للدولة والقطاع الخاص في رؤية تنموية طويلة الأمد.

3.4 فرص التحول نحو الاقتصاد الأخضر:

ينبغي النهوض بتدبير مندمج للنفايات من أجل إرساء اقتصاد دائري يسمح بتحويل النفايات من إكراه إلى فرصة حقيقية. ويشمل تثمين النفايات إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها أو أي عمل آخر يسمح بالحصول على مواد قابلة لإعادة الاستعمال أو الطاقة. وثمة نوعان من التثمين شائعا الاستعمال وهما : "التثمين المادي" و "التثمين الطاقي" (السماد، والغاز الحيوي ...)، ويتوقع أن يبلغ رقم معاملات السوق العالمي لعمليات تثمين النفايات هذه، 20 مليار دولار سنة 2050، مع تحقيق هامش للنمو يبلغ 30 في المائة، ابتداء من سنة 2014.

وفي هذا الصدد، يتوفر المغرب على إمكانيات مهمة جدا في مجال إعادة التدوير. حيث إن 60 في المائة من النفايات المنزلية هي عبارة عن مواد عضوية (قابلة للتثمين ولكن غير قابلة لإعادة التدوير)، في حين تضم 40 في المائة من النفايات موادا يمكن إعادة تدويرها أو إعادة استخدامها، أي حوالي 2.000.000 طن.

تيح تدوير ما بين 10 و 15 في المائة في حجم النفايات تحقيق ربح إجمالي يبلغ 204 مليون درهم. ويرتبط تحقيق معدل 15 في المائة من تدوير النفايات بتنفيذ برنامج لإحداث مطارح مراقبة تقام فيها مراكز لفرز وتثمين النفايات، مما يسمح بإعادة تدويرها في ظروف تحقق أفضل قدر من المردودية. كما يرتبط تحقيق هذا المعدل بطريق إشراك العاملين في القطاع غير المنظم، مع تمكينهم من تحقيق دخل أفضل والعمل في ظروف صحية أكثر.

وفي ميدان تدبير النفايات دائما، ثمة إمكانات لا يستهان بها في مجال توليد الكهرباء لكنها غير مستثمرة. ذلك، أن استرداد غاز الميثان (عن طريق عملية استخراج الميثان من النفايات) يمكن من إنتاج الطاقة الكهربائية عوض إنتاجها انطلاقا من الوقود الأحفوري، مما يسمح بالتالي بتفادي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وفي هذا الصدد، فإن تجربة مدينة فاس مثيرة للاهتمام. حيث يتم حاليا تأمين 30 في الماءة من الطاقة الكهربائية اللازمة للإنارة شوارع المدينة انطلاقا من نفاياتها المنزلية، وذلك من خلال استخراج

الغاز الحيوي الناجم عن التحلل البيولوجي للمواد العضوية وتحويله إلى طاقة كهربائية[116]. وقد كلف إنجاز محطة توليد الطاقة الكهربائية الحيوية 100 مليون درهم. وبفضل هذا المشروع، أصبحت النفايات المنزلية، البالغ حجمها 800 طن في اليوم، توفر 1 **ميكاواط في الساعة،** وسيتم رفعها لتصل إلى 5 ميكاواط. وبالنظر لكون احتياجات الإنارة العمومية في مدينة فاس تتطلب 3,5 ميكاواط، فسيتم بيع فائض الطاقة المولدة.

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر يقوم أساسا على إنشاء قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية وفصل النمو الاقتصادي عن استهلاك الموارد. ويساهم هذا الفصل في تحسين القدرة التنافسية للنسيج الاقتصادي ويخفف من أعباء صندوق المقاصة، لاسيما في ما يتعلق بمجال الطاقة، وذلك من خلال الرفع من نسبة استخدام الطاقات المتجددة.

وعلاوة على ذلك، تتبنى الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة رؤية ترتكز على تشجيع قيام مجتمع متسامح ومدمج، وتعزيز التنافسية، وتحقيق التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي، وأخيرا العمل بشكل دائم على أخذ الرهانات البيئية بعين الاعتبار. ومن شأن هذا المقاربة أن تساهم في التحول نحو "اقتصاد أخضر ودامج" بحلول سنة 2020. ولتحقيق هذه الرؤية، تم تقسيم الاستراتيجية إلى 7 رهانات و 31 محورا إستراتيجيا و 132 هدفا. وسيتطلب تنفيذها غلافا ماليا يبلغ 97 مليار درهم بين سنتي 2015 - 2020. وسيمثل إعمال هذه الاستراتيجية تجسيدا لعملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وستمكن من ربح 6 في المائة من الناتج الداخلي الخام، مقابل كلفتها الإجمالية التي تبلغ 2 في المائة من الناتج الداخلي الخام. ومن بين هذه المكاسب، يمكن تحقيق 2 في المائة من خلال تخفيض تكلفة التدهور البيئي من 3,7 في المائة (سنة 2000) إلى 1,7 في المائة بحلول سنة 2020.

ويدفعنا هذا الأمر إلى التأكيد على أن نجاح طموحات المغرب في الاستثمار الأخضر يعتمد بشكل خاص على القيام بإصلاحات مهيكلة تتعلق بالإطار التنظيمي والحكامة وتحسين مناخ الاستثمار. وقد شرعت الدولة في سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تقليص الدعم، وتحسين القدرة التنافسية، وخلق فرص الشغل، وتحسين جودة الخدمات في العديد من القطاعات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى التقدم المحرز في مجال إحداث المقاولات ونقل الملكية وأداء الضرائب وتسوية حالات العسر. وقد انعكست هذه التطورات على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي سجل 3,4 مليار دولار أمريكي سنة 2013 (تقرير الاستثمار العالمي، 2014).

[116] قامت الشركة المكلفة بتدبير مطرح مدينة فاس بإقامة محطتين لتجميع الغاز الحيوي ومحطة للاستخراج بقدرة 500 متر مكعب جديد في الساعة، وتجهيزات أخرى من أجل إطلاق مسلسل استخراج غاز الميتان. انظر الرابط التالي :

www.lesaffaires.com/dossier/changementsclimatiques-40-solutions-qui-font-une-/la-ville-de-fes-au-maroc-seclairegrace-a-ses-dechets/583395

4.4 رافعات اجتماعية وثقافية من أجل مدن مُدْمِجَة

أ. المؤشرات الاجتماعية للمدن وجهود تدارك الوضع

تبين المؤشرات المتعلقة بالفقر تحسنا ملموسا بين سنتي 2004 و 2014. فحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004 بغلت نسبة الأسر الموجودة تحت عتبة الفقر النسبي وعتبة الهشاشة 14,2 في المائة و 17,3 في المائة على التوالي. كما أن مؤشرات شدة الفقر (1,7)، والتنمية البشرية (0,53)، والتنمية الاجتماعية (0,46) كانت تكشف عن أوجه قصور اجتماعية كبيرة جدا.

في المقابل، أبرزت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 أن المعدل الصافي للنشاط في المدن بلغ 49,1 في المائة مقابل 47,6 في المائة على الصعيد الوطني مع تباين بين الجنسين، أي 73,4 في المائة لدى الذكور و 25,8 في المائة لدى الإناث. أما نسبة البطالة في الوسط الحضري، فقد بلغت نحو 19,3٪ مقابل 16,2٪ على الصعيد الوطني، علما بأن هذا المعدل يبلغ 15,2 في المائة في صفوف الذكور و 30,5 في المائدة في صفوف الإناث. وبطبيعة الحال فإن هذه الأرقام تختلف من مدينة إلى أخرى. هكذا، بلغ معدل البطالة 16,2 في المائة بالدار البيضاء و 17,2 في المائة بأكادير و 15,8 في المائة بطنجة و 20,6 في المائة بمراكش و 21,1 في المائة بالحسيمة و24,6 في المائة بآسفي.

بالنسبة لمجال التربية والتعليم ومحو الأمية في المدن، ارتفع معدل الأمية من 29,4 في المائة سنة 2004 إلى 22,6 سنة 2014. ويعكس هذا الانخفاض التحسن العام الذي عرفته هذه النسبة على المستوى الوطني، حيث انتقلت من 43,0 في المائة إلى 32,2 في المائة. وفي سنة 2014 صرح 27,7 في المائة من سكان الوسط الحضري البالغين من العمر 10 سنوات فما فوق أنهم لم يرتادوا قط مؤسسة تعليمية عمومية أو خاصة، فيما كانت هذه النسبة تبلغ 29,5 في المائة سنة 2004.

من المؤكد أن المغرب حقق في السنوات الخمس عشرة الماضية تقدما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، لاسيما في المدن[117]. ويتجلى هذا التقدم في نمو الثروة الوطنية ومتوسط مستوى معيشة السكان، وتقليص نسبة الفقر، وارتفاع أمد الحياة، والولوج للتعليم الابتدائي، والتمكن بشكل عام من تحقيق ولوج أفضل للخدمات العمومية الأساسية، وأخيرا تطور هام للبنيات التحتية العمومية. وبفضل هذا التقدم، تمكن المغرب من إطلاق مسلسل اللحاق الاقتصادي ببلدان جنوب أوروبا[118] (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال)، غير أن الوتيرة الحالية لالتقائية الاقتصاد المغربي مع هذه البلدان لا تزال بطيئة

[117] بفضل تحقيقه لمعدل نمو سنوي للناتج الداخلي الخام للفرد بلغ 3,3 في المائة ما بين سنتي 2000 و2015، تمكن المغرب من تقليص نسبة الفقر وبدأ في توزيع ثمار هذا النمو. وقد تقلصت عتبة الفقر على المستوى الوطني (المحددة في 2,15 دولار في اليوم) بشكل ملحوظ، إذ انتقلت من 15,3 في المائة سنة 2001 إلى 4,8 في المائة سنة 2014. كما أن مستوى رفاه 40 في المائة من السكان شهد تحسنا. وارتفعت الثروة الإجمالية للفرد بـ2,8 في المائة في المتوسط سنويا، ما بين سنتي 1999 و2013، حيث مرت من 28663 دولار إلى 43535 دولار.

[118] نجح المغرب في بحر 15 سنة، في تقليص الفارق بينه وبين إسبانيا والبرتغال على مستوى الدخل للفرد الواحد بنسبة تتراوح ما بين 8 و10 في المائة

وغير مكتملة[119]. وفي وقت تم فيه تسجيل مؤشرات إيجابية نسبيا، فإن إدماج الشباب في المجتمع يمثل فجوة يتعين سدها. إذ يشكل إدماج الشباب في سوق الشغل تحديا كبيراً، حيث لا يتوفر إلا نصف الشباب تقريبا من المتراوحة أعمارهم بين 25 و35 عاماً، على منصب شغل، علماً أن هؤلاء يشتغلون في الغالب في القطاع غير المنظم ويمارسون عملاً غير مستقر. وخلال السنوات الخمس الأخيرة (2012-2016)، لم يتم إحداث سوى 26.400 منصب شغلٍ صافٍ جديد في المتوسط سنويا بالنسبة لفئة السكان البالغين سن الشغل (15-65 سنة)، والتي نمت بمعدل سنوي صافٍ بلغ 270.000 نسمة.

وتشير المذكرة التي أصدرها البنك الدولي سنة 2017 تحت عنوان "المغرب في أفق 2040 : الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي" إلى أن الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد في المغرب يمكن أن يصل إلى حوالي 45 بالمائة من نظيره في دول جنوب أوروبا بحلول سنة 2040 مقابل 22 بالمائة حاليا. ويفترض هذا السيناريو زيادة في الإنتاجية الإجمالية للعوامل بنسبة 2 بالمائة سنويا، وارتفاعا في نسبة تشغيل الساكنة في سن العمل، التي من المتوقع أن تنتقل من 45 بالمئة سنة 2015 إلى 55 بالمائة في سنة 2040، أساسا بفعل تأثير ارتفاع معدل تشغيل النساء الذي يظل حاليا جد منخفض في حدود 23 بالمائة. إن الأثر التراكمي لزيادة الإنتاجية ونسبة التشغيل من شأنه أن يؤدي إلى نمو تصاعدي أقوى وأكثر استدامة، لا يقل عن 5,4 بالمائة سنويا حتى سنة 2040.

هكذا، يظل تحسين المؤشرات الاجتماعية رهينا بتسريع اللحاق بالركب الاقتصادي، وهو ما يقتضي زيادة مستدامة في الإنتاجية عبر الدفع بالرأسمال المادي وتراكم الرأسمال غير المادي. ذلك أن هذا النهوض المنشود يحيل في الآن ذاته على جودة المؤسسات، وجودة الرأسمال البشري، وجودة الرأسمال الاجتماعي للبلاد، من أجل تحسين رفاه ورفاهية الساكنة وتعزيز السلم والاستقرار الاجتماعيين. لذلك يتعين إطلاق العنان لمحرك التنمية البشرية والاجتماعية ووضع قطاعات مثل التربية والصحة في صلب الاهتمامات، علما أن هاذين القطاعين يعدان من بين الإشكالات العامة التي يشهدها المغرب ويبرزان كأولويات لتنمية المملكة.

ما هي المشاكل العامة لتنمية المغرب أولوياته في هذا المجال ؟

[119] شكلت سنوات 2000 عقدا لتدارك التأخر الاقتصادي بالنسبة لمجموع البلدان النامية. وقد سجلت كل من البلدان الأقل تقدما والبلدان الصاعدة ذات الدخل المرتفع (كوريا الجنوبية، ماليزيا، الشيلي، تركيا، إلخ) متوسط نمو ونسبة اندماج اقتصادي بوتيرة أسرع من المغرب. ومن أجل تقييم حدود دينامية الاندماج الاقتصادي للمغرب، لا بد من الإشارة إلى أن الدول التي نجحت في تحقيق إقلاع اقتصادي تمكنت من الحفاظ على معدل نمو لناتجها الداخلي الخام للفرد الواحد يفوق 4 في المائة على امتداد العديد العقود.

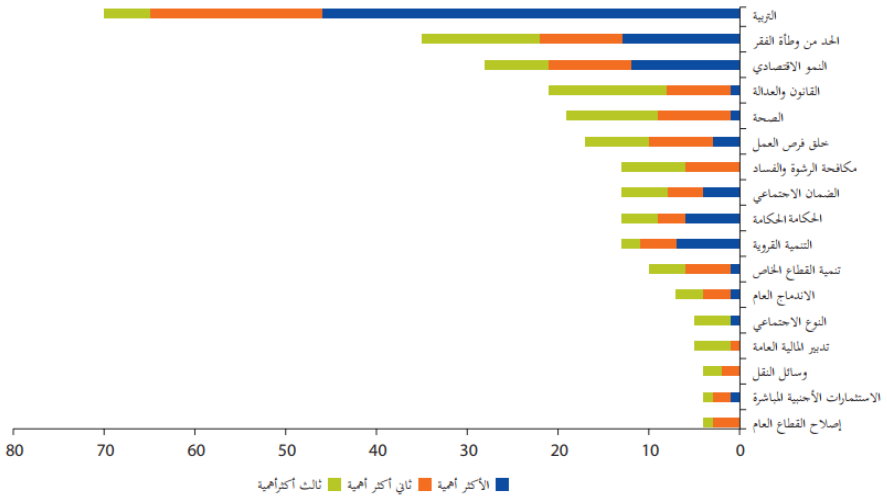

لكي يكون إصلاح المنظومة التربوية فعالا، يجب أن يستهدف الإكراهات الكبرى للقطاع، في إطار "معالجة بالصدمات" ترمي إلى إحداث "معجزة تربوية " بمعنى تحقيق تحسن كبير للغاية في مستوى التلاميذ. وهذا يستدعي تحديث النظام التربوي برمته؛ وتحسين اختيار وتكوين المدرسين؛ وتبني حكامة جديدة للمدرسة العمومية قائمة على التعاقد واستقلالية المؤسسات التعليمية وتحميل المسؤولية والمحاسبة، وضع نظام قوي للتقييم يتسم باستمراريته واستقلاليته؛ وتطوير عرض تربوي بديل (المدارس بموجب ميثاق، القسائم التربوية، المدارس الحرة، إلخ.)؛ وتشجيع مهارات وكفاءات القرن الحادي والعشرين، لاسيما من خلال توسيع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المدارس.

سواء من منظور حقوق الإنسان، أو تكافؤ الفرص أو النجاعة الاقتصادية، ينبغي السهر على أن يستفيد جميع الأطفال من حماية أفضل وعناية أفضل خلال فترة الطفولة المبكرة.

ففي مجال التربية والتعليم الذي يعتبر مجالا حساسا وله عظيم الأهمية في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية للمدن، تقع على عاتق أصحاب القرار والقائمين على تدبير المدنية مسؤولية كبيرة تتمثل في ضرورة الانخراط في إصلاح هذا القطاع وفي مواكبة المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال الترافع لدى الحكومات (حيث توجد أحزابهم السياسية ممثلة) من أجل تسريع الإصلاحات بالمنظومة التعليمية. كما يجب تفعيل العمل بالمناهج ذات الحمولة الجهوية والمحلية والتي يتعين أن يخصص لها 30 في المائة من الزمن المدرسي كما نص على ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بالإضافة إلى التدخل في مجال صيانة المؤسسات التعليمية في إطار ممارسة التخصصات المشتركة بين الجهة والدولة.

كما ينبغي على المدن بذل مجهود حقيقي في خلق إطار بيئي وثقافي ملائم حول المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى تشجيع ودعم الأنشطة المدرسية الموازية والانخراط في جهود مكافحة الهدر المدرسي والعنف في الوسط المدرسي وتعاطي المخدرات...، كما ينبغي على المدن السهر على النهوض بخزانات الكتب البلدية والمكتبات المتعددة الوسائط والمراكز الثقافية، مع تعبئة الموارد اللازمة للنهوض بالنقل المدرسي والنقل المخصص للخرجات والزيارات الميدانية.

وبشكل موازي، ينبغي العمل على المزيد من الاستثمار في مجال الصحة. وفي هذا الصدد، يجب أن تهدف محاور الإصلاح ذات الأولوية إلى توسيع التغطية الصحية، وملاءمة عرض العلاجات، وتعبئة وتحسين فعالية الاعتمادات المخصصة للصحة لفائدة الرعاية الصحية الأولية؛ وبالموازاة، تعزيز حكامة المنظومة الصحية بشكل فعال، بغية ضمان نجاعة الوسائل الجديدة، وذلك عبر تعزيز مساءلة جميع الفاعلين، وتعبئة الطواقم العاملة في مجال الصحة وتبني نظام معلوماتي للتدبير الصحي المندمج[120].

إن نجاح هذه الأوراش يرتبط أيضا بتعزيز الرأسمال الاجتماعي. ويجب في هذا المضمار، العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين والرفع من استقلالية المرأة وأخذ بعد النوع الاجتماعي بعين الاعتبار بشكل ممنهج في العمل السياسي. بالإضافة إلى إيلاء عوامل إرساء الثقة والتسامح أهمية خاصة. كما أن من شأن المعارف والمهارات المتصلة بطرق العيش والسلوك والعمل الجماعي تعزيز الرأسمال الاجتماعي. وينبغي "ضمان تطبيق مبدأ سيادة القانون واحترامه؛ والنهوض بحس المواطنة والقدوة الحسنة في جميع مجالات صنع القرار؛ وتشجيع الانخراط في الجمعيات وتنمية المجتمع المدني؛ ومواكبة تطور العقليات والمعايير السوسيو ثقافية، بما في ذلك من خلال حملات إعلامية" خاصة بهذه المجالات[121].

إن رفع رهان تعزيز تنافسية المدينة ومجموع مناطق التراب الوطني يظل رهينا بإرساء عقد اجتماعي قائم على النهوض بمجتمع منفتح، ويقتضي تعزيز المؤسسات، وإعادة تركيز عمل الدولة على مهامها السيادية، وتنمية الرأسمال البشري وتعزيز الرأسمال الاجتماعي. وينبغي إيلاء أهمية خاصة لتكوين موارد بشرية ذات كفاءة عالية، من خلال تعزيز التكوين المهني، وتحسين معدلات التمدرس، وملاءمة التكوين لاحتياجات سوق الشغل وتسريع تنفيذ الإصلاحات الواردة في ميثاق التربية والتكوين. ويجب أن تندرج هذه التدابير في إطار حكامة شاملة ومنسقة تسمح بإجراء عمليات تقييم منتظمة والقيام بالتعديلات بشكل مستمر، دون إغفال التصدي لمظاهر الاستياء الاجتماعي، من خلال جهود إرساء التنوع الحضري وإعادة الإدماج السوسيو-مجالي.

ب) التنوع الحضري والدمج الاجتماعي : شرط لتحقيق الأمن والاستدامة

يعتبر التمازج الحضري والتماسك الاجتماعي والمجالي والإدماج رافعات لتحقيق السلم الاجتماعي. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى تنامي الجريمة الذي يغذي الشعور بانعدام الأمن في صفوف ساكنة المدن. فحسب المديرية العامة للأمن الوطني، بلغ عدد الأشخاص الذين تم اعتقالاتهم بسبب ارتكابهم جرائم عنف بالدار البيضاء خلال سنة 2015 ما مجموعه 200 63 شخص تم اعتقالهم في حالة تلبس لأسباب عدة، بالإضافة إلى حجز 000 24 قطعة سلاح أبيض.

[120] البنك الدولي : المغرب في أفق 2040 : الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي، 2016

[121] المرجع نفسه

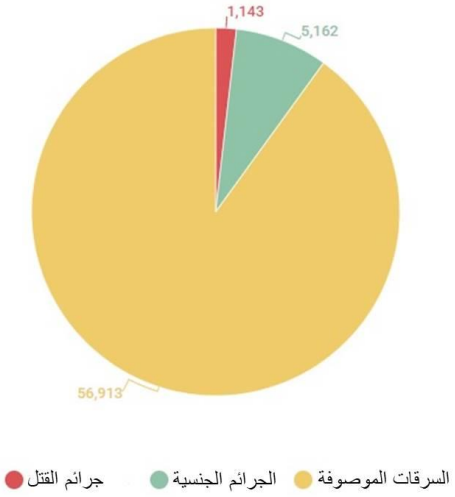

إن مكافحة الجريمة تقتضي اعتماد استراتيجيات تركز أساسا على العائلة والمدرسة والعدالة والمنظومة السجنية، من أجل إرساء تدابير استباقية وإعادة النظر في منظومة القيم.

ومن بين التحديات التي تلقي بكاهلها أيضا على المدن المغربية، نجد مظاهر التسول وأطفال الشوارع والأشخاص بدون مأوى، وهي مظاهر آخذة في التنامي ولا يمكن التغاضي عنها. إن معالجة هذه المشاكل لا يمكن أن تظل رهينة فقط بجهود التطوع ومبادرات المجتمع المدني، ذات الإمكانيات الضئيلة، والحال أنه على مجلس المدينة والسلطات المحلية تحمل مسؤوليتهما كاملة في هذا المضمار، من خلال تعبئة الموارد البشرية والمالية وإقامة البنيات التحتية الخاصة بالاستقبال والمساعدة وإعادة التأهيل، من أجل القضاء على هذه الظواهر.

وعلى صعيد آخر، يمر فك العزلة عن مختلف مكونات المناطق الحضرية وجوبا عبر إلغاء التقسيمات المفرطة واعتماد التنوع والتمازج الحضري والوظيفي في مختلف وحدات الفضاء الحضري. لا شك أن المستويات الاجتماعية مختلفة ومتعددة، شأنها شأن أنماط الحياة، ولا شك أن الاحتياجات متنوعة ومتباينة. لذلك، يتعين العمل منذ مرحلة التخطيط الحضري على تحديد أصناف ومستويات السكنى والسهر على مزجها وخلق الترابط بينها من أجل تفادي التمييز السوسيو مجالي. إن نهج تدبير حضري، يعتمد على تسليم الأذون بإحداث التجزئات العقارية وإحداث المجموعات السكنية والمشاريع العقارية، يمكن أن يشجع على تقليص المسافة المجالية بين مختلف الفئات الاجتماعية، عبر ضمان الترابط بين المكونات الحضرية والفضاءات العامة على مستوى كل حي وكل قطاع بالمدينة. كما أن السهر على إقامة توزيع متوازن بين سكن الفئات الميسورة والسكن الاجتماعي يعتبر بمثابة صمام سوسيو-مجالي، إذ تكتسي المحافظة على التوازنات الاجتماعية المجالية أهمية قصوى من أجل تفادي الوصم السلبي الذي قد يسيء إلى صورة بعض الأحياء.

لا ريب أنه سيكون هناك على الدوام سكن للفئات الفقيرة وآخر للفئات الغنية، ولكن يمكن دائما بفضل اعتماد تصميم حضري متوازن وحكامة معقلنة للمناطق الحضرية، إيجاد طرق لتدبير المجال وخلق الترابطات من شأنها تخفيف أشكال الفصل الاجتماعي والدفع نحو تضاؤلها ، وهو في الواقع فصل ناتج عن التمثلات أكثر منه إفراز للبنية المادية للفضاء الحضري، خاصة وأن ثمة صعوبات في تنامي حجم الطبقة المتوسطة. "إذ يبدو أن 25 بالمائة فقط من ساكنة المغرب تنتمي إلى الطبقة المتوسطة، في حين

تحتل هذه الطبقة نسبة مهمة في الدول الصاعدة (حوالي 50 في المائة في البرازيل أو تركيا)، بل كانت الطبقة المتوسطة تمثل 53 في المائة من ساكنة كوريا الجنوبية في سنوات الثمانينيات"[122].

تكتسي قيمة الاستخدام والقيمة الرمزية أهمية كبيرة في الحد من الفصل الحضري وتشكيل صورة المجال. ذلك أن طريقة توزيع التجهيزات المشتركة والفضاءات العمومية ومعالم الهوية، تحدد جودة الحي وتمنح السكان الشعور بالكرامة وبممارسة حقهم في المدينة. لأن العيش في بيئة حضرية لائقة يشكل عاملا أساسيا للإدماج والنهوض بالمواطنة[123].

إلى جانب تنويع أصناف السكن والتوزيع المتوازن للعرض من المساكن وتوزيع التجهيزات والفضاءات العامة على مجموع مكونات الحي، ينبغي وضع معايير تؤطر هذه التركيبة الحضرية المنشودة. وفي هذا الصدد، فإن الحد الأقصى من عدد الوحدات السكنية المسموح بإقامتها في الهكتار الواحد بموجب الدورية الوزارية الصادرة بتاريخ 14 يونيو 2010 ، من شأنه أن يفرز كثافة سكانية مفرطة. مما يطرح التساؤل في ما إذا كان الأمر ينطوي على نوع من إعادة إنتاج الهشاشة والإقصاء.

إن إرساء التنوع والتمازج الحضرية والاجتماعي والوظيفي يجب أن يتم أساسا بواسطة سياسات التهيئة والتعمير والسكنى، وليس من خلال برامج الإسكان التي تسعى في الواقع إلى سد نقص كمي في مجال السكن وإلى تحقيق عدد معين من الوحدات السكنية. كما أن عملية تقييم الاحتياجات في مجال السكن تدخل في نطاق التخطيط الحضري، ويجب أن يعمل مخطط توجيه التهيئة العمرانية وتصميم الهيئة وبرنامج عمل الجماعة على تقديم الحلول الملائمة لسد هذه الاحتياجات.

إذا كان ينبغي تنزيل مبدأ التمازج والتنوع الحضري والاجتماعي على صعيد الوحدة الأساسية للمدينة، ألا وهي الحي، فكيف يمكن ضمان هذا التمازج على المستوى الوظيفي؟. لا شك أن هذا الأمر يتطلب دراسة خاصة تقف عند كل حالة على حدة من أجل تحديد الأنشطة والخدمات أو الصناعات الملائمة الواجب إرساؤها داخل كل حي أو بجواره. ولا يعني السعي نحو رفع هذا الرهان إلغاء وظائف المدن والصبغة المميزة للأحياء (قد تكون جامعية، سياحية، إدارية أو الصناعية، الخ)، بل إن جوهر التمازج المطلوب يقوم على إدماج كل حي في المدينة. غير أن الحرص على توزيع وظيفتي التجارة والترفيه على مجموع أحياء المدينة، يجب أن يكون مبدأ ثابتا سواء في تصميم المناطق الحضرية أو في تدبيرها.

من أجل تفادي خطر الفصل السوسيو-مجالي الناجم عن تقسيم المدينة إلى مناطق للفئات المدمجة وأخرى للفئات المقصية، ينبغي أن يتمتع كل حي بالقرب، من واحد أو أكثر من مراكز التسوق والساحات

---

[122] قدرت دراسة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط سنة 2007 نسبة الطبقة المتوسطة في 53 في المائة من مجموع الساكنة، وذلك باستعمال منهجية ترتكز على متوسط حجم الاستهلاك، في حين يقدر البنك الدولي في تقريره المعون ب"المغرب في أفق 2040 : الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي" هذه النسبة في 25 في المائة. والواقع أن وجه قصور السياسات العمومية تسفر عن تكاليف إضافية هامة بالنسبة للأسر: غلاء العقار، غلاء كلفة تعليم الأطفال في القطاع الخاص، الذي بات يفرض نفسه بشكل متزايد كبديل للنظام التربوي العمومي الضعيف، ضعف وسائل النقل العمومية ذات جودة، ضعف جودة المنظومة الصحية العمومية، إلخ. هكذا، عندما تؤخذ هذه التكاليف بعين الاعتبار، فإن 15 في المائة فقط من الأسر المغربية تنمي إلى الطبقة المتوسطة أو الميسورة

[123] يحتل المغرب المرتبة 126 عالميا (من أصل 187 بلد)من حيث مؤشر التنمية البشرية، ويحتل المرتبة 91 من بين 157 بلدا من حيث مؤشر السعادة، وهو مؤشر أكثر ذاتية يقيس درجة الرفاه والثقة في المجتمع والتضامن والإحساس بالحرية.

والحدائق وخزانات الكتب وباحات اللعب والملاعب الرياضية. وتشكل هذه الأماكن فضاءات للتبادل ونسج العلاقات، كما تشجع على بروز أقطاب حضرية مندمجة. لكن، من أجل النهوض بفضاء حضري ما، يجب خلق ترابط جيد بين نطاقات (أحواض) السكنى والتشغيل. أما البنيات الخاصة بالتعليم والتجارة وحتى تلك الخاصة بالإدارة فيمكن إدماجها بسهول في الحي.

وبالإضافة إلى ضمان الترابط بين المجالات والمناطق، يتعين على المدينة ضمان شروط الولوج لفائدة جميع المواطنين، لاسيما الأشخاص الذين لديهم محدودية وظيفية في الحركة والأشخاص في وضعية إعاقة. ويقدر المعدل الوطني لانتشار الإعاقة في المغرب حوالي 6.8 في المائة[124]، حيث صرح 2.264.672 شخصا أنهم في وضعية إعاقة بدرجات متفاوتة (خفيفة، متوسطة، عميقة، عميقة جدا) من مجموع الساكنة البالغ 33.304.000 نسمة (الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014).

وعلى مستوى الأسر، تضم أسرة من بين أربع أسر (24.5 في المائة) شخصا واحدا على الأقل في وضعية إعاقة، من مجموع الأسر البالغ عددها 7.193.542 أسرة.

وعلى المستوى التشريعي، اعتمد المغرب قانونا يتعلق بالولوجيات في سنة 2011، وهو القانون (10.03). وينص هذا القانون على الولوجيات العمرانية والولوجيات المعمارية وولوجيات النقل. وتنص أحكام هذا القانون بصراحة على وجوب تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الولوج إلى الطريق العام ووسائل النقل ووسائل الاتصال. ومع الأسف، نلاحظ أن مقتضيات هذا القانون لا تطبق. والحال أن المدينة لن تكون مستدامة إلا إذا كان الولوج إليها متاحا أمام جميع المواطنين.

وعلاوة على ذلك، فإن تنافسية المدينة رهينة بالعمل على التخطيط لإحداث تجهيزات ومرافق ذات قوة دافعة تمكن من النهوض بالوضع الاجتماعي والاقتصادي، وذلك بالنظر إلى ترابط وارتباط وحدات المدينة ومكوناتها مع بعضها البعض. كما تعد الجوانب الاجتماعية والأمنية وكذا العوامل المتعلقة بالبنيات التحتية الخاصة بالمدينة والبنيات التحتية الموجودة على مستوى الجهة محددات حاسمة من أجل إحداث مدينة دامجة وشاملة، ذات هوية اجتماعية إيجابية وقادرة على خلق صورة وتموقع جديد لها على مستوى المجال الترابي.

يجب أن تصبح المدينة الفعالة والدامجة والتنافسية، الواقعية غير المتخلية، مطمحا اجتماعيا ومثالا أعلاه يُسعى إلى إدراكه. ويقوم هذا التجديد المنشود على الإعلاء من قيمة الفضاء الملموس والمعاش لجعله ملكا جماعيا وأن يتجلى هذا التملك في الممارسات السوسيو-مجالية. ويكمن الهدف من ذلك في الغرس التدريجي لـ"للثقافة الحضرية" في الوعي الجماعي. وهي ثقافة تبرز في ارتباط المرء بحيه وتعلقه به وتعبيره صراحة عن مواطنته. لكن يلاحظ اليوم، أن ممارسات من قبيل التنديد بتدهور حديقة عمومية أو بالمس بمكان مخصص لمرفق ذي منفعة عامة أو الاعتراض على اختيار للتهيئة يتسم بكونه غير متوازن أو تعسفي، لا تدخل بعد ضمن ثقافة وسلوكات سكان المناطق الحضرية، والحال أن هذه العناصر الحضرية هي التي تجعل المدينة دامجة ومضيافة.

[124] البحث الوطني حول الإعاقة، استنادا إلى الإحصاء العام وللسكن والسكنى، 2014

إذا كانت المساحات المخصصة للسكن ولزيادة رأس المال متوفرة، فإن ندرة الفضاءات المخصصة للترفيه تزداد حدة يوما بعد يوم. ولطالما استثر هذا الأمر بالاهتمام وكان مثار التعاليق، غير أن التخطيط الحضري لا يبذل جهدا كبيرا من أجل تحقيق الفعالية الحضرية المنبثقة من إجماع الساكنة. إذ لا يمكن إنجاح عملية تحويل الفضاء العام إلا إذا تم إشراك المواطنين في تشكيله والتمتع بخصائصه الرمزية.

وفق هذا المنظور، يمكن أن تصبح المدينة ملكا مشتركا أو ملكا على الشياع تكون أجزاؤه المشتركة هي المرافق العامة والفضاءات المفتوحة ومناطق الراحة والرياضة والسير والجولان. بعبارة أخرى، كلما تجاوز تصميم المدينة مستوى النظرة العابرة لمستقبلها واهتم أكثر بتفاصيلها، كلما ارتبط السكان عاطفيا ببيئتهم الحضرية.

إن تلبية الاحتياجات الاجتماعية الجماعية للساكنة هي بمثابة تمكين لأفراد المجتمع من إعادة تملك المدينة. فإرساء المدينة على أسس صحيحة لا يستقيم مع مظاهر التفاوت والحيف في الولوج لبنيات ومرافق وخدمات المدينة، ولا مع الفوارق الاجتماعية والمجالية المفرطة. فإن لم يكن بالإمكان إيجاد حل للتفاوتات الاجتماعية، فمن الممكن تخفيف حدتها والعمل على تشجيع استعمال بنيات المدينة بطريقة عادلة ومتساوية، منسجمة مع مبدأ التماسك، وهو مبدأ ينبغي أن يشمل أيضا المقيمين، الحاليين والمستقبليين، المنحدرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك في إطار تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة في مجال الهجرة.

5.4 القيم الثقافية كرافعة لتنمية المدن والنهوض بتنافسيتها

يمتاز الرأسمال الثقافي الوطني بأهميته وغناه وتنوعه، لكنه يشكو من قلة جهود التثمين ونقص البنيات التحتية، بالإضافة إلى كونه غير مُدمَجٌ بالقدر الكافي في مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتعليم ووسائل الإعلام وأماكن العيش. كما لا يتم استثمار هذا الرأسمال بشكل فعال في الوثائق الخاصة بتخطيط وتصميم وإنجاز المناطق الحضرية. والحال أن التهيئة العمرانية يتعين أن تقيم التوازن بين العلاقات الاقتصادية والمجتمعية وأن تضمن التوفيق بين مقتضيات ضمان تنافسية المدن وإلزامية النهوض بالثقافة، كرافعة لتحقيق التغيير للانتقال نحو وضع المجتمعات المستدامة. وتتطلب الاستدامة الحضرية إحداث تغيير في السلوكيات والاتجاهات المتعلقة بالتخطيط والإنتاج والاستهلاك، كما تستلزم خلق مناخ مواتٍ للأعمال والابتكار والمبادرة، فضلا عن انخراط جميع الفاعلين في بلوغ الرفاه المشترك ومن ثمة تحقيق التمية الحضرية المستدامة.

أ. ضرورة الإعلاء من قيمة التراث الثقافي والمعماري

تعد المدينة نتاج ثقافة معينة وانعكاس لها في الآن ذاته. فهي حاملة لرسالة حضارية نابعة مما تختزنه كل مكوناتها من جوانب هوياتية وسمات أصيلة ومعاصرة. غير أن المنهجية المعتمدة، منذ قرن من الزمن، في مجال التخطيط الحضري بالمغرب، أفرزت أزمة هوية وتعبير ثقافي، فتولدت عنها من ثمة أزمة فعالية. لذلك، ينبغي التركيز على القيم الثقافية والمجتمعية وإعادة النظر في عمليات إنجاز المدن بشكل يرتكز على الخصوصيات التراثية والسوسيو-ثقافية والمجالية المحلية.

عادت في أوروبا، خاصة في السنوات الأخيرة، جملة من المفاهيم من قبيل الحضارة والثقافة والهوية لتبرز بقوة في الخطاب السياسي. أما في المغرب، فإن الخطاب المتعلق بتثمين الهوية الثقافية والحضارية

ليس وليد اليوم. لماذا إذن نركز هنا على النهوض بالهوية الحضرية وتثمينها؟ أولا لأن السياسة العمومية في هذا المجال تتسم بعدم الوضوح. فإذا كان هناك العديد من البرامج التي أطلقتها الدولة والجماعات الترابية من أجل النهوض بالثقافة وجعلها رافعة للتنمية، فقليلة هي التدابير الملموسة التي حققت نتائج مستدامة، وذلك بالنظر لغياب استراتيجية واضحة قادرة على تعبئة الوسائل المالية والموارد البشرية وخلق القيمة المضافة الاقتصادية، عبر العمل بشكل خاص على إنجاز مشاريع لترميم وإعادة تأهيل المدن العتيقة والمباني التاريخية. ثانيا، تجب الإشارة إلى أن تنمية المدينة وتعزيز تنافسيتها يرتكزان على هويتها وخصائصها المميزة. ثالثا، يشكل الإحساس بالانتماء للحي وللمدينة، حاجة طبيعية لدى الفرد، إذ يتقبل هذا الأخير الانفصال عن جذوره. وتعتبر الهوية حافزا للإنسان يشجعه على التفكير والعمل لما فيه صالح الجماعة. بيد أنه لا يمكن تلخيص هذا الانتماء في مجرد الانتماء الإداري، بل إن تملك المدينة هو المحدد الحاسم والأساسي لتشكيل الانتماء الفعلي إليها.

إن المدينة مدعوة بطبيعة الحال إلى الانفتاح على الحداثة والمستقبل، لكن دون أن تحدث قطيعة مع الماضي، بل يجب أن يشكل هذا الأخير رافعة للهوية، يتم استلهامها من أجل التقدم دون الركون السلبي إليها. فبين الانغلاق التام والانصهار الكلي، يجب إيجاد منطقة توازن، نابعة من رؤية مستنيرة للأمور. ذلك أن الانفتاح على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لا يعني البتة الذوبان في الثقافة الغربية، لأن حفظ هوية المدينة يعد شرطا أساسيا لتموقعها في عصر العولمة.

ومما لا شك فيه، أن ليست هناك هوية ثابتة أو أحادية البعد، فهي بالضرورة مركبة وديناميةوحبلى بالتفاعلات والتمازجات. لذلك، يجب العمل، عند إحداث مدينة ما أو النهوض بمدينة قائمة، على ضمان تقاطع وجهات النظر والجهود حول تثمين هويتها الحضارية وطابعها الثقافي التعددي.

إن المدينة المحققة لشروط الطمأنينة والراحة هي تلك المدينة التي تحافظ على طابعها الثقافي المميز وتحرص على تنميته، وهي التي تخلق فضاءات متعددة تسمح بالتلاقح الاجتماعي والتواصل. وينبغي للمدنية، بوصفها وحدة مادية ووجود ثقافي، إقامة علاقة مع سكانها ملؤها السكينة والانسجام، مما يضمن لهم مناخا إنسانيا يلبي احتياجاتهم الروحية والوجودية، ويسعفهم لمواجهة الآثار الضاغطة للتعمير. يجب أن تعمل البرامج المستدامة على التوفيق بين المحافظة على البيئة والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والتنوع الثقافي. إن السعي نحو تحقيق مدينة مستدامة، هو في الواقع بحث عن إقامة مجتمع دامج ومزدهر، مما يستوجب ضرورة إعطاء دور مركزي للثقافة في بناء أي مشروع للتنمية الحضرية.

يجب إيلاء أهمية للمركبات الثقافية والمكتبات الجماعية والمتاحف والمسارح والمعاهد الفنية والساحات العمومية والمنتزهات ومراكز الترفيه ورياض الأطفال والمركبات الرياضية والمنشآت الحضرية الأخرى التي تشكل مرافقا أساسية من شأنها أن تدفع بمستقبل المدينة نحو الأفضل.

فعلى سبيل المثال، تعد "الساحة" (الساحة العمومية) فضاء تلتقي فيه المكونات الطبيعية والمادية والثقافية للمدينة. فمن خلال شحنتها اللامادية والأغراض التي تستعمل فيها وبناياتها ومعالمها، تعد تعبيرا عن القيم المشتركة للساكنة. ويمكنها أن تشكل فضاء ديناميا متعدد الوظائف ومجالا لخلق الأجواء والأنشطة الثقافية. ويبدو أن الساحة تشكل في الوقت ذاته انعكاسا ورافعة للهوية والتنشئة الاجتماعية والتنشيط الاقتصادي وتجسيدا لقطب حضري. كما توفر باحة ما على مجالات خضراء (أشجار، نخيل، أزهار) يمنح الساكنة لحظات من الطمأنينة والهدوء يجدون معها السكينة النفسية والروحية. كما أن المنتزه

ليس مجرد فضاء للترفيه والهروب من صخب المدينة وممارسة الرياضة، بل هو بالفعل حق من حقوق الإنسان يرتبط بنموه واندماجه الاجتماعي. فكل فضاء أخضر يمكن أن يشكل مهربا يسمح للفرد بتحفيز ملكاته والتمتع بـ"وقت اجتماعي". وعموما، يؤثر الفضاء العام على سلوك الإنسان : فإما أن يزرع فيه سلوك الانفتاح أو الانغلاق على الذات، اتخاذ المبادرة أو السلبية، الإحساس بالرفاه أو بضيق العيش .

تحظى المباني التاريخية والمواقع الحضرية أو الطبيعية التي لها طابع فني أو تاريخي أو أسطوري أو طريف بالحماية بموجب القوانين الجاري بها العمل[125]، والتي تنص على ارتفاقات خاصة لحمايتها وتثمينها. غير أن الإطار القانوني يظل غير كاف لترسيخ الوعي الجماعي بضرورة حفظ التراث الثقافي والطبيعي والمعماري وجعله رافعة للتنافسية الحضرية. ومن المعلوم أن الثقافة أضحت، منذ قمة جوهانسبورغ سنة 2002، الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة إلى جانب الركاز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ب. الهوية في قلب المشروع الحضري :

من الصعب الانكباب على بلورة تصميم تهيئة لمجال مشوش ليست له هوية واضحة. فإذا كان الإطار المرجعي الثقافي والحضاري يمكن من مضافرة الطاقات وإحياء الاهتمام المشترك بالفضاء العام بدل الفردانية، فإن الهوية تشكل لبنة أساسية في إعداد التصور للمجال الحضري، لأنها تساعد على توضيح الوظائف الحضرية التي سترتكز عليها التنمية الاقتصادية والسوسيو-مجالية.

يجب أن يكون للجاذبية المنبثقة عن الهوية وعن الجانب الروحي الأولوية عن المظهر المادي للمدينة. إذ ينبغي تعكس المساكن والتجهيزات العمومية والمعالم الأثرية والساحات والفضاءات الخضراء وكل المكونات الحضرية قيم الابداع والتماسك الاجتماعي والتمازج الحضري والانسجام المجالي. فهناك علاقة قوية بين البنية المادية الخارجية للمدينة ومضمونها الاجتماعي، وكذا بين الاهتمام بالقيم الثقافية وتحقيق التنمية المستديمة.

إن تحديد تعريف للهوية الحضرية ينبغي أن يتم في إطار مشروع مجتمعي شامل. ويتعين تثمين الموروث الثقافي والحضاري من خلال قناتي التعليم والتكوين. فالمنظومة التربوية ومناهج التكوين واللغة، كلها محددات تشكل نمط تفكير المرء وكيفية بنائه للمفاهيم والأفكار. لذلك يجب الحرص منذ الطور الابتدائي حتى مستوى التعليم العالي، على ألا يتم تناول مواضيع المدينة والبيئة وباقي القيم الثقافية والمجتمعية بشكل هامشي وعارض في البرامج التعليمية. إنه لمن المهم العمل، سواء في المعيش اليومي للتلميذ أو في الدروس التي يتلقاها، على بناء تمثل ذهني يقوم على تصور المدينة كمجال ترابي

[125] انظر المادة 32 من مرسوم رقم 2.81.25 صادر في 23 من ذي الحجة 1401 (22 أكتوبر 1981) بتطبيق القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات بتاريخ 17 من صفر 1401 (25 دجنبر 1980)

حضري مُنظَّم وموات للعيش وتنافسي. لأن الارتقاء باهتمام الطفل بالفضاء الحضري ووعيه وإحساسه بمكوناته، يشكل جزء من تربيته.

تقع هذه المسألة في صلب أي مشروع حضري بل في كل مشروع مجتمعي مستمد من المقومات الثقافية والهوية، أي من قيم الإنسان والمجال. إنها أبعاد تعزز الطموح المجتمعي الرامي إلى إعمال مبادئ حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي والتماسك المجالي والفعالية الاقتصادية. إن للإنسان أن يتمتع بالحق في العيش في فضاء منسجم ولائق ومتوازن، لذلك يشكل التشتت السوسيو-مجالي والجهل بالذات ومحو الهوية انتهاكا لهذا الحق. هكذا، تلتقي الأبعاد الثقافية والتربوية والاجتماعية والسياسية والمجالية في مشروع مجتمعي شامل من شأنه تحرير مناهج تخطيط وتدبير المدن.

هناك حاجة لوضع ميثاق ثقافي يكون بمثابة إطار يوجه التفكير حول أي مشروع حضرية، بشكل يسمح بعدم إغفال منظومتنا القيمية وخصائصنا الثقافية وتراثنا المعماري في هذا المشروع. ولن يفوت الميثاق التأكيد على المبادئ والقواعد التوجيهية للاندماج الحضري والتماسك الاجتماعي وتثمين الذاكرة والأبعاد الرمزية والطبيعية للمدن. وينبغي أن تساهم هذه الوثيقة أيضا في غرس ثقافة ترشيد استعمال الموارد. فعلى سبيل المثال، لن يصبح بالإمكان بعد الآن السماح بالبناء فوق مساحة خضراء لاعتبارات مرتبطة بـ"النصوص التنظيمية" أو لمحاباة السلطة القائمة.

13. الابداع والابتكار والبحث والتطوير

1.8 التهيئة والتدبير الرقمي كخاصية للمدن الذكية

لكي تكون المدينة ذكية، يجب أن يكون اقتصادها ذكيا، وأن تمتلك نظام تنقل ذكي وبيئة ذكية وساكنة ذكية ونمط حياة ذكي وإدارة ذكية ومباني ذكية وشبكة ذكية...

ويندرج هذا الطموح ضمن مقاربة فكرية للمدينة تمثل في إطارها التهيئة والتدبير الرقميين للمدينة رافعة للتنمية والتموقع وخلق فرص الشغل. ويتعين أن ينخرط الفاعلون العموميون والخواص في إرساء منظومة رقمية بالمدينة، وذلك من أجل تمكين المغرب من التموقع، من خلال حواضره الكبرى، ضمن الخارطة العالمية للمدن الرقمية.

أما المحرك الرئيسي لهذه المنظومة فهم المقاولون الذين يحدثون الشركات الناشئة ويطورون علمها على الصعيدين الوطني والدولي، كما يقدمون الدعم للشركات الناشئة الأخرى العاملة في مجالهم، لاسيما من خلال تقاسم خبرتهم في ميدان تدبير المقاولات.

وعلى الدولة والمجالس المسيرة للمدن الكبرى استثمار هذه الدينامية الجماعية من أجل النهوض بتنمية منظومات الشركات الناشئة والمقاولات العاملة في المجال الرقمي.

وفي هذا الصدد، يهدف مخطط المغرب الرقمي لسنة 2020، إلى جعل البلد قطباً رقميا على المستوى الإقليمي وأحد الرواد بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في مجال البنيات التحتية الخاصة شركات المعطيات ومناخ الأعمال المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات. ويرمي المخطط إلى تعزيز الصادرات في المجال الرقمي وبلوغ معدل نمو سنوي ترحيل الخدمات (الأوفشورينغ) يتراوح بين 5 و 10 في المائة.

ويترجم هذا التوجه الإرادة الوطنية لضمان تموقع إستراتيجي في مجال إسناد العمليات التجارية إلى جهات خارجية مع أوروبا وتحسين مقاربة النهوض بصورة المغرب.

وتتم المراهنة في هذا المضمار على تطوير الخبرة الوطنية من أجل تسريع الانتقال الرقمي بالمغرب مع الارتكاز على برنامج الحكومة الإلكترونية الذي يتوفر على الاعتمادات المالية ويتضمن نحو عشرين مشروعا مهيكلا، 80 في المائة منها ترمي إلى تحقيق تحول عميق في العلميات الإدارية.

ويهدف المخطط إلى سد الهوة الرقمية من خلال محو الأمية الرقمية وتطوير مجموعة من الخدمات الاجتماعية الرقمية التي تغطي المجالات الأساسية للتنمية الاجتماعية[126]. كما يسعى لتحويل جملة من قطاعات الاقتصاد الوطني نحو اعتماد التدبير الرقمي ألا وهي : التدبير الحضري، اللوجيستيك المينائي، الصحة، والتربية والتجارة والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

على المستوى القانوني والمؤسساتي، يجدر التذكير بمشروع قانون رقم 61.16 المحدث لوكالة التنمية الرقمية التي سيُسنَد إليها تنفيذ إستراتيجية الدولة في مجال تنمية الاقتصاد الرقمي وتشجيع نشر الوسائل الرقمية وتطوير استخدامها بين المواطنين.

2.8 تكنولوجيات المعلومات كرافعة للتنمية

يجب على المدينة التي تطمح أن تكون ذكية ومستدامة، اعتبار تكنولوجيات المعلومات كرافعة لتنمية. لأن هذه التكنولوجيات تحفز التنمية البشرية والاقتصادية ومن ثم تعزز التنافسية الحضرية.

يوفر الارتباط بالأنترنت للمدينة والسكان والشركات الناشئة ومختلف المقاولات سرعة اتصال ذات صبيب عالي جدا، مما يسمح بالرفع من الإنتاجية والتبادل السريع للمعطيات على نطاق واسع وتخزينها في مراكز بيانات خارجية عن طريق شبكة الأنترنت (الحوسبة السحابية) فضلا عن الاستفادة من مرونة مختلف الأرضيات الرقمية.

على المستوى العمراني، يجب على المدينة أن توفر بيئة حضرية واضحة المعالم، ومكونات جغرافية منظمة، وبنيات تحتية وخدمات ومرافق خاصة بمجال التكنولوجيات، بما في ذلك إنشاء بناية على الأقل في كل مدينة مخصصة للنهوض بتكنولوجيات المعلومات وتمثل رمزا للمدينة ومعلمة ونقطة التقاء كل مكونات منظومتها الرقمية.

ومن المهم أيضا وضع نظام لمنح العلامات للمدن المغربية التي تستثمر في إرساء حكامة ذكية من خلال تجريد المساطر الإدارية من الصفة المادية وإحداث تجمع (كونسورتيوم) بين الفاعلين العموميين والخواص. وهو الأمر الذي سييسر إنشاء منظومات رقمية من شأنها توفير مناخ أعمال يتفاعل إيجابيا مع الاقتصاد الرقمي ويدمجه، يخلق القيمة المضافة، ويحدث فرص الشغل.

14. قدرة المدن على التكيف والصمود : المقاربة والفرص

[126] سيتم إحداث صندق للابتكار في المجال الاجتماعي. ويتمثل الهدف منه في تقليص عدد المغاربة الذين لايمكنهم الولوج لشبكة الأنترنت إلى النصف، ورفع نسبة المقاولات الصغرى والمتوسطة المتوفرة على ربط بالأنترنت لتبلغ 20 في المائة من مجموع المقاولات

3.8 قدرة المدن على التكيف والصمود إزاء التغيرات المناخية

أ. مخطط المدينة من أجل المناخ

من شأن إعداد مخطط للمدينة في مجال المناخ، يراعي احتياجاتها في ما يتعلق بالتكيف مع التغيرات المناخية وتخفيف آثارها، كما يأخذ بعين الاعتبار مؤهلاتها في مجال الإنتاج الذاتي للطاقة، أن يمكن من تحسين قدراتها في مجال التخطيط والاستباق والقدرة على التكيف والصمود.

وينبغي أن يمكن هذا المخطط من جعل الأنشطة والتدابير المتخذة في مجالات السكنى والتعمير والنقل مراعية للمعايير والمقتضيات البيئية[127]. إذ يتعلق الأمر بمشروع حضري مستدام يسعى من جهة إلى تشجيع تنفيذ أنشطة للتنمية المحلية ملائمة للسياق المناخي والرفع من قدرة المدنية على التكيف والصمود، ومن جهة أخرى إلى تشجيع اللجوء إلى أنشطة ذات إصدارات منخفضة من غازات الدفيئة والإقبال على استعمال التكنولوجيات النظيفة.

بعد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP22)، صار على المدن اتخاذ ملموسة أكثر في هذا المجال. وبالنظر لعملهم الميداني القائم على القرب، فإن للمنتخبين امكانية تحفيز الساكنة وتشجيع انخراطها. ويعود لمجالس المدن تقدير المشاكل الحضرية وإيجاد الحلول لها. ويشكل مخطط المدينة من أجل المناخ تمرينا مبتكرا بالنظر لكيفية تنفيذه وتتبعه. وهو تمرين يقتضي اعتماد منهجية جديدة لتعبئة كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين حول مجموع المواضيع المعنية، والارتكاز على ذكائهم الجماعي من أجل العمل المشترك على إيجاد حلول لفائدة المدينة في مجالات الطاقة، والبيئة الحضرية، والاقتصاد الدائري. ويمر إنجاز جزء من التدابير عبر تعاقدات مع القطاعات الصناعية.

ينبغي أن يجسد "مخطط المدينة من أجل المناخ" انسجام التدابير القطاعية والتقائيتها، من أجل تحقيق الانتقال الطاقي والإيكولوجي. ويقع على عاتق المدينة اعتماد جملة من التدابير لكي تكرس في تدبير الشأن المحلي أهداف المواثيق والاتفاقات الدولية وتشرك المواطنين والمستهلكين في التعبئة الضرورية لإنجاح مخطط المدينة من أجل المناخ. ذلك أن هدف المخطط يكمن في المساهمة في هذه التعبئة التي يجب أن تنبثق ليس فقط من الدولة ولكن من كل مكونات المجتمع والمقاولات والجمعيات والأوساط الأكاديمية والجماعات الترابية والشركاء الاجتماعيين.

إذا كان من المعروف أن سياسات مكافحة التغيرات المناخية تشكل مصدرا لتحقيق الازدهار وخلق فرص الشغل وتعزيز الابتكار وتحقيق جودة العيش، فقد حان الوقت للرفع من مستوى التعبئة في كل القطاعات : البناء، النقل، الطاقة، الصناعة، النفايات... ومن شأن تضافر هذه العوامل الحبلى بالفرص أن تمكن المدينة

[127] يمكن أن يكون لسياسة المدينة تأثير في الاستجابة لاحتياجات السكان في مجال التنقل (علما أنها احتياجات محددة بالمسافة الفاصلة بين السكن ومقر العمل). من خلال اعتماد سياسات في مجال التعمير والتهيئة، تتوفر المدن على آليتين في هذا المضمار :

- تشجيع التمازج الوظيفي للأحياء (أحواض السكنى وأحوض التشغيل) وتشجيع استعمال وسائل التنقل المراعية للبيئة المحيطة؛
- تشجيع الكثافة السكانية بالمناطق الموجودة بالقرب من محطات القطار والمحطات الطرقية والطرق الكبرى والمواقع التي تتوفر على شبكة مهمة من وسائل النقل العمومي، مما يسمح بتقليص الحاجة إلى التنقل بشكل فردي والتقليل من استعمال السيارة.

من الوقوف عند حجم الهدر الطاقي والنهوض بالمجال الطاقي بما يحقق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية.

يجب يقدم مخطط المدينة من أجل المناخ حلولا للمواطنين في مجال وسائل وأنماط التنقل المراعية للبيئة وتجديد وإصلاح المساكن ومكافحة الهشاشة الطاقية والاقتصاد في الطاقة. كما يجب أن يمكن من حماية الاقتصاد من آثار التغيرات المناخية، وأن يشجع أنماط استهلاك أكثر استدامة، من أجل تقليص آثار الفضاء الحضري على البيئة وإعادة تأهيل الأنظمة البيئية للمدينة. وبغية دعم المقاولات والفاعلين الاقتصاديين، على المخطط إعطاء دفعة للابتكار ولجهود تحول النظام الطاقي نحو الطاقات المتجددة ونحو بلوغ المزيد من النجاعة الطاقية.

مخطط المدينة من أجل المناخ : الإعداد والتنفيذ

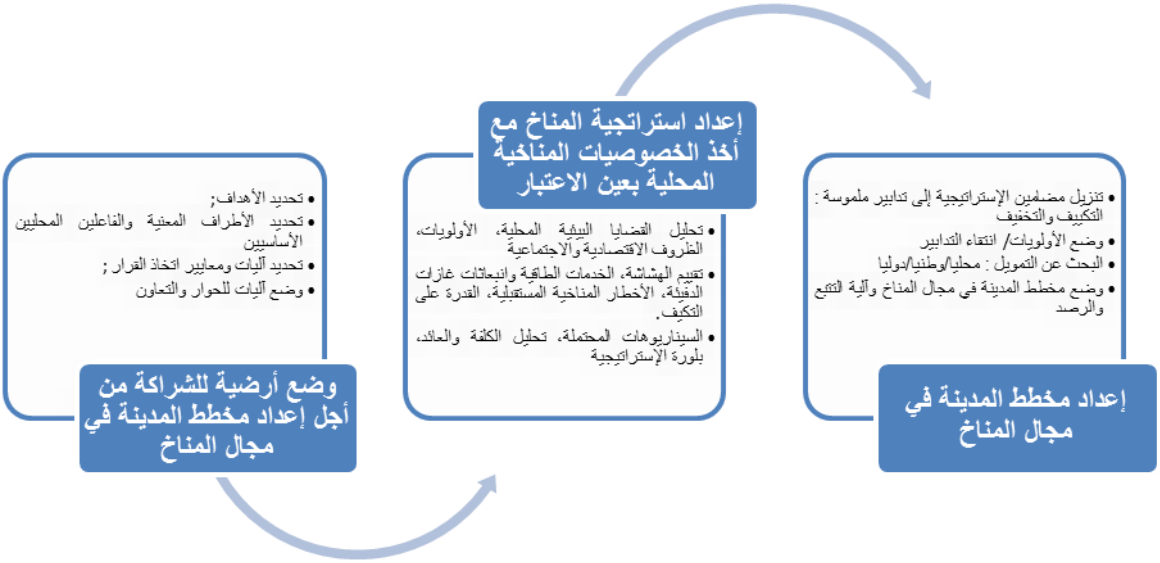

كما يتبين من خلال النموذج الخاص بإعداده وتنفيذه، يعتبر مخطط المدينة من أجل المناخ مسلس مفتوح يشمل تحديد إطار التنسيق والشراكة؛ إعداد وتنفيذ سلة من المشاريع؛ وضع سياسة عمومية تشمل جميع المراحل، بدء بتقاسم الرؤية بين الفاعلين انتهاء بتدابير التتبع والرصد، مرورا بتحديد التمويلات اللازمة.

1. مخطط المدينة من أجل المناخ : آلية لتقييم السياسة الطاقية والبيئية للمدينة

ثمة العديد من السيناريوهات المفضية إلى تحقيق النجاعة الطاقية. وفي هذا الصدد، تقوم المدينة بتحديد جملة من الاختيارات ووضع الأولويات. فقد يقتضي الاستعجال الاهتمام بضمان مراعاة وسائل التنقل للبيئة أو الانكباب على نظام الإنارة (الذي غالبا ما يكون ضعيف النجاعة)، أو بناء مصانع لحرق النفايات تكون تحت مسؤولية الجماعة أو في إطار التعاون بين الجماعات، مما يمكن المدينة من إعادة النظر في طرق إنتاجها الطاقي، حيث يعتبر التثمين الطاقي للنفايات، من خلال إقامة محطات التوليد المشترك للطاقة (توليد الحرارة والطاقة)، حلا مهما بالنسبة للمغرب ونقصا يتعين تداركه.

تتوفر المدينة على العديد من رافعات العمل في عدة ميادين. لذلك ينبغي أن تمتلك الآليات التي تمكنها من تقييم نتائج سياستها الطاقية والبيئية. وفي هذا الصدد، يمكن أن ينص مخطط المدينة في المجال الطاقي على اعتماد منهجية قياس حصيلة الكربون، ونماذج لدرجة إصدار الانبعاثات وطرق الاستهلاك، وإحداث المراصد كآليات تقنية تساعد على الوقوف على الوضعية البيئية للمدينة. كما يمكن أن يشير المخطط إلى الشراكات الممكن إبرامها من أجل إرساء سياسة طاقية للمدينة. وبذلك، ستتمكن الجماعة من تثمين التدابير التي ينخرط فيها مختلف الفاعلين، بما يعود بالنفع على مجالات الإنارة العمومية والنقل العمومي والسكنى والتعمير.

إن الجماعة مدعوة إلى توظيف مخطط المدينة من أجل المناخ بشكل يسمح لها بالتدخل وفق نظرة مستبصرة ومستشرفة للمستقبل وتجنب أي عمل معزول. إذ سيكون من غير المعقول عدم إعمال التدابير التي يوصي بها مخطط التنقلات الحضرية في مجال الحركية والنقل؛ أو حصر برنامج الإنارة العمومية في تغيير المصابيع ذات الاستهلاك المرتفع من الطاقة، دون الاستناد على مخطط مديري لتهيئة الإنارة العمومية منسجم مع السياسة الطاقية والبيئية المحلية.

لقد أضحت المدن أكثر وعيا بأهمية هذه السياسية وهذا المنطق الراميان إلى ترشيد التدبير وتنمية الموارد والتحكم في الطلب على الطاقة وتعزيز تنافسية الأنشطة الاقتصادية واعتماد التكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تشكل عنصرا أساسيا لتحقيق القطيعة في تدبير مجال الطاقة والحركية. وغني عن القول أنه على المدن الاستفادة من تطور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من أجل تقليص استهلاك الطاقة من خلال اللجوء إلى تدبير ذكي للشبكات (الشبكات الذكية). ويعزى هذا الوعي إلى البحث عن تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والتماسك الاجتماعي والتطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي. ويعمل مخطط المدينة من أجل المناخ، على ترجمة هذه الأهداف إلى تدابير مبرمجة، كما يبث نوعا من الصرامة في تنفيذ المسلسلات المتعلقة بها.

4.8 التمويل المحلي للمناخ

لقد عمل المغرب على إعداد مخطط الاستثمار الأخضر الخاص به، غير أنه ظل مقتنعا أن إدراك الطموحات الشاملة الرامية إلى تحقيق نمو أخضر يستلزم توفير تمويل مناخي مهم. وأمام عدم كفاية الموارد المالية على المستوى الوطني، فإن الدعم المتأتي من التعاون الدولي وتعبئة المواد الإضافية يكتسيان أهمية قصوى في تنفيذ مختلف المشاريع والتدابير المخطط لها.

أ. خطوط التمويل

تبلغ احتياجات تمويل مشاريع التخفيف برسم الفترة 2012-2030 حوالي 56,7 مليار دولار أمريكي. ويمثل مكون إنتاج الطاقة انطلاقا من الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي 58 في المائة من هذا الغلاف المالي. وتأتي النجاعة الطاقية في قطاع النقل في المرتبة الثانية بنسبة 22 في المائة. وفيما يتعلق بتنفيذ تدابير تعزيز القدرات[128] التي أوصى بها البلاغ الوطني الثالث حول تغير المناخ، فقد قدرت الاحتياجات

[128] إضافة إلى التمويل المالي، يأمل المغرب أيضا في التمكن من الاستفادة من الدعم في مجال تعزيز القدرات التقنية والمؤسساتية، خاصة في ما يتعلق بإنتاج المعطيات وتقاسم المعارف، وكذا الجوانب القانونية والمالية وهندسة تصميم وتنفيذ المشاريع على المستوى الجهوي والمحلي وتتبع وتقييم انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية

من التمويل بـ 111,7 مليون دولار أمريكي. أما بالنسبة لكلفة الاستثمار في التكنولوجيات كما تم اقترحها في إطار إجراءات التخفيف الملائمة وطنيا (NAMA)[129]، فتقدر بحوالي 2543 مليون درهم، في حين تقدر احتياجات تمويل الأنشطة المواكبَة بـ 56 مليون درهم.

وفيما يتصل بالتمويل الدولي المخصص للمغرب، تجدر الإشارة إلى أنه من أصل 21 مشروعا اقترحها المغرب وحظيت بالدعم، فإن 13 مشروعا يهم جهود التخفيف (769,93 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 94,6 في المائة)، و7 مشاريع مخصصة لمشاريع التكيف (41,22 مليون دولار أمريكي: 5,06 في المائة) ومشروع واحد مختلط (التخفيف والتكيف بغلاف مالي يصل إلى 2,8 مليون دولار أمريكي : 0,34 في المائة). ويعزى هذا التوزيع إلى التأخير الذي شهده بشكل عام تمويل مشاريع التكيف مقارنة مع مشاريع التخفيف، بالإضافة إلى الصعوبة التي وجدتها الأطراف المعنية في اقتراح مشاريع للتكيف تكون مطابقة للاحتياجات ولطبات الجهات المانحة.

ويبلغ الغلاف الإجمالي للتمويل الذي حصل عليه المغرب إلى غاية فبراير 2016، ما مجموعه 813,95 مليون دولار أمريكي، منها 9,84 في المائة فقط (80,07 مليون دولار أمريكي) هي عبارة عن هبات فيما 90,16 في المائة هي عبارة عن قروض ميسرة. وهكذا يظهر أن المغرب يسجل تأخيرا في الاستفادة من تمويل المناخ، خاصة على مستوى مشاريع التكيف، مقارنة ببلدان مثل مصر والأردن والسنغال. ورغم أنه يتم بذل جهود مهمة في هذا النطاق، غير أنها تتعلق بمشاريع صغيرة ذات تمويل محدود تقدمت بطلب التمويل وحصلت عليه[130].

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب استفاد مؤخرا من خط تمويل جديد للطاقة المستدامة (MorSEFF)[131]، تبلغ قيمته 80 مليون أورو[132]، موجه للمقاولات المغربية الخاصة. ويتيح هذا الخط للمقاولات الراغبة في الاستثمار في النجاعة الطاقية أو الطاقات المتجددة الحصول على التمويل من خلال بنوك محلية شريكة، وعلى تحفيزات على الاستثمار، والمواكبة التقنية بشكل المجاني.

إن تحقيق تنمية قليلة الانبعاث الكربوني رهين بإعتماد هندسة مالية تقوم على تطوير آليات مالية وضريبية وآليات متعلقة بالسوق كفيلة بتحفيز الاستثمارات الخاصة (الشراكات بين القطاعين العام والخاص، شرِكات الاستشمار، إلخ).

ب. مصادر تمويل المشاريع

يتطلب الانتقال الطاقي توفر موارد مالية مهمة، وهي موارد ينبغي تعبئتها من القطاعين الخاص والعام. وفي هذا الصدد، يسعى المغرب إلى تسريع التمويل المناخي المتأتي من القطاع الخاص وذلك

[129] (NAMA) إجراءات التخفيف الملائمة وطنيا

[130] القطاع الوزاري المكلف بالبيئة : اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تقرير محدث لفترة السنتين، المغرب، 2016

[131] MorSEFF: Morocco Sustainable Energy Financing Facility

[132] يشرف على هذا الخط البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتعاون مع البنك الدولي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك العمومي الألماني للاستثمار

من خلال وضع إطار قانوني ومؤسساتي كفيل بإطلاق دينامية انتقال الاستثمارات نحو عدة قطاعات مثل إنتاج الطاقة النظيفة أو النجاعة الطاقية أو الابتكار. لذلك، على المملكة بذل جهود مالية على المستوى المحلي والاستفادة من الدعم الدولي بفضل الآليات الجديدة لتمويل المناخ، بما فيها الصندوق الأخضر للمناخ.

وفي الواقع، فإن من شأن الأهداف المتعلقة بحصة الطاقات المتجددة (42 في المائة في أفق 2020 و 52 في المائة في أفق 2030)، وبتحسين النجاعة الطاقية (الاقتصاد في استهلاك الطاقة بـ 12 بالمائة في أفق سنة 2020)، أن تحفز الاستثمار في المشاريع الخضراء. غير أن المغرب حينما أعلن عن مخططه للاستثمار الأخضر وعن مساهمته المعتزمة المحددة وطنيا، فقد ظل مقتنعا بأن بلوغ طموحاته في تحقيق نمو أخضر يتطلب تمويلات مناخية هامة، من أجل دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويوفر مخطط الاستثمار الأخضر مجموعة من فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن إبرامها. وترمي هذه المشاريع، التي تناهز ميزانيتها 52 مليار دولار أمريكي على فترة تبلغ 18 سنة، إلى إدراج المغرب في اقتصاد قليل الانبعاث الكربوني وأكثر قدرة على التكيف والصمود إزاء آثار التغيرات المناخية[133].

المخططات القطاعية والاستثمارات (مليون دولار أمريكي)

المخطط القطاعي	المدن	النقل	الطاقة	النفايات	الماء	الغابات	الفلاحة
الميزانية اللازمة	3 048	3 994	15,442	246	843	359	1 278

المصدر : القطاع الوزاري المكلف بالبيئة : تقرير حول انخراط المغرب في مكافحة آثار التغيرات المناخية، 2014

تحبل مجالات تدبير المدن والطاقة والنقل وتدبير النفايات الصلبة وقطاعات أخرى بإمكانات مهمة في مجال تخفيف انبعاثات غازات الدفيئة. وقد تم اقتراح نحو خمسين مشروعا من أجل تعبئة تمويلات إضافية متأتية من الصناديق الدولية الخاصة بتمويل مشاريع المناخ ومن القطاع الخاص.

يعتزم المغرب تخصيص 15 في المائة على الأقل من ميزانية الاستثمار للتكيف مع آثار تغير المناخ[134]. ويعول المغرب على تعبئة موارد الصندوق الأخضر للمناخ من أجل المساهمة في تمويل مشاريع المملكة في مجالي التخفيف والتكيف. ومن شأن هذه الموارد أن تمكن من تعبئة مبالغ أخرى أكبر لدى القطاع

[133] القطاع الوزاري المكلف بالبيئة : اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تقرير محدث لفترة السنتين، المغرب، 2016

[134] القطاع الوزاري المكلف بالبيئة : مساهمة المغرب المعتزمة المحددة وطنيا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

الخاص يتم توجيهها لدول توفر مناخا ذي جاذبية على المستوى السياسي وفي مجال الاستثمارات، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب.

غير أن تمويل المناخ على الصعيد المحلي يحتاج إلى الدعم من أجل تحفيز تمويلات عمومية مبتكرة تقوم على إشراك الدولة وصناديق المناخ والمستثمرين الخواص، في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، دون إغفال القطاع البنكي الوطني. وقد تعهد[135] هذا الأخير بالمساهمة في تمويل المشاريع الخضراء.

ويجب وضع إطار ضريبي وتمويلي يوفر امتيازات تشجع الأنشطة التي تهم تحقيق النجاعة الطاقية في المدن، لا سيما في المباني والبنيات التحتية الأساسية؛ والاقتصاد الدائري؛ والتنقل المستدام؛ ومكافحة فقدان الأراضي لطابعها الطبيعي. ويتيعن على الدولة أن تتخذ تدابيرا للدعم والتمويل في شكل منح وقروض بمعدلات فائدة تفضيلية لصالح المدن من أجل تشجيعها ودعمها في هذا النوع من المشاريع.

إن الرهان من وراء هذا التوجه يكمن في تحويل المخاطر المناخية إلى فرصة للاستثمار، بما يساهم في إرساء نمو قليل انبعثات الكربون ومتمتع بالقدرة على التكيف والصمود.

إن مسألة تمويل الاستثمارات المتربطة بالانتقال الطاقي تعد بحق رهانا أساسيا بالنسبة للمدن. ويعتمد تحقيق الطموحات في مجال الاستثمار الأخضر، بشكل خاص، على القيام بإصلاحات هيكلية تتعلق بالإطار التنظيمي والقانوني والحكامة وتحسين مناخ الاستثمار.

15. الدروس المستقاة من الدراسة المقارنة على المستوى الدولي والوطني

تمثل الهدف من الدراسة المقارنة في الوقوف عند وضعية بعض المدن المعروفة بكونها مدن مستدامة، وتحليل العوامل التي مكنتها من النجاح ثم استخلاص الدروس من ذلك. وإن التجارب المدروسة سواء الدولية أو الوطنية، التي حققت نتائج جيدة، لمن شأنها أن تساعد لا محالة في تحسين أو تصحيح أو إعادة توجيه، عند الاقتضاء، منطق وآليات وكيفيات وأساليب الحكامة المعتمدة في المدن المغربية التي تسعى إلى تحقيق الاستدامة.

أ. الدروس الأساسية المستخلصة من الدراسة المقارنة الدولية

إن مسألة التدبير الحضري المستدام هي بالضرورة مسألة قائمة على منطق التعدد. إذ لا يوجد نموذج وحيد يمكن استنساخه للمدينة المستدامة، فالنماذج القائمة متعددة ومتنوعة.

وقد سمحت الدراسة المقارنة بتحليل وضعية ست مدن هي : ليل (فرنسا) ومونتريال (كندا) ومالمو (السويد) وسونغدو (كوريا الجنوبية) وكيغالي (رواندا) وبوغوتا (كولومبيا). وتجسد هذه المدن تجارب متنوعة جرت في ظل سياقات اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة. كما تتميز كل تجربة من هذه التجارب باعتمادها لمناهج متعددة في التخطيط والتدبير.

[135] أعرب هذا القطاع عن ستة تعهدات : الانخراط في مقاربة للتنمية المستدامة في ما يتعلق بتدبير الأصول والاستشارة، العمل كفاعل لمالية مسؤولة، التركيز على الابتكار من أجل مالية خضراء، ادماج أخطار الكربون في تقييم محفظات الأصول،

ويظهر من خلال عمليات التقييم المتوفرة عن تجارب بعض المدن الرائدة قدرة هذه الأخيرة على التعبئة والانخراط والتنظيم في إطار سياسات حضرية متبصرة واستشرافية تحفزها حركة وعي جماعية. ومن المسلم به أن السلطات السياسية تتحمل مسؤولة وتضطلع بدور حاسم في مسلسل إعمال الاستدامة الحضرية.

غير أن المدينة المستدامة ينبغي أن تجسد أفقا مثاليا يرنو الجميع إليه ومشروعا مجتمعياً. وسنكون واهمين إن نحن أملنا في تحقيق تنمية حضرية مستدامة دون أن نكون قادرين على مضافرة المساهمات الفكرية والعاطفية وتلك المستمدة من تجارب جميع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين. ولا بد من التذكير بأن التنمية الحضرية تستلزم اعتماد مقاربة تشاركية وتعبئة جميع الفاعلين المعنيين.

إذا كانت المدن المستدامة مرادف لإرساء الحكامة الجيدة وقدرة المجال الترابي على التكيف والصمود وتحقيق التماسك الاجتماعي، فإنها ترتبط بشكل كبير أيضا بخصوصياتها وهويتها. لذلك، فمن غير الممكن إعادة إنتاج نموذج تنموي معين، وذلك بالنظر لاختلاف مؤهلات وإكراهات كل مدينة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمؤسساتي والثقافي وكذا الجغرافي.

ويمكن القول بأن أحد مفاتيح نجاح مدينة ليل المستدامة (فرنسا) يكمن في اعتمادها نظام حكامة سياسية يولي الأهمية لإحداث لجان موضوعاتية وهيئات للقيادة والتنسيق، مما سمح لهذه المدينة برفع تحدي اعتماد مقاربة أفقية في التدبير. وفضلا عن هذا المستوى من التدبير، انخرطت حاضرة ليل الكبرى في مقاربة تقوم على إبرام تعاقدات بين المجالات الترابية وذلك من أجل الاستفادة من مزايا التعاون بين الجماعات. ويتمثل الهدف من هذا التوجه في تجميع ومعاضدة الممارسات والأفكار بين الجماعات من أجل رفع ثلاثة رهانات أساسية : النهوض بمبدأ التضامن بين الجماعات؛ وإرساء منظومة لتقديم الاستشارة والخبرة لفائدة الأطراف المعنية؛ وتعزيز منطق العمل في إطار شبكة مع التركيز على التشاور والتعاون.

أما في مدينة مونتريال، ففضلا عن الدينامية القائمة بين الفاعلين وحرصهم على مضافرة جهودهم وانتظامهم في إطار شبكات، تتميز هذه المدينة باعتمادها تخطيطا إستراتيجيا متعدد السنوات، يضم أهدافا وغايات قابلة للقياس والتقييم والتعديل.

في وقت يلعب فيه مفهوم الاستدامة في مدينة مالمو حافزا لعملية التحول الحضري أمام الصعوبات الناجمة عن تراجع النشاط الصناعي، تشكل مشاريع الطاقة الشمسية والريحية وتجارب الأحياء المراعية للبيئة والمبادرات المجتمعية، رافعات لإعادة بناء صورة جديدة للمدينة.

أما مدينة سونغدو فهي مختلفة عن الحالات السابقة، إذ تقوم التنمية الحضرية فيها على تعمير متطور جدا وإرادي ومرتكز على الإشعاع، يرمي إلى إقامة مدينة ذكية ومعتمدة بشكل كبير على التكنولوجيات الرقمية. ففي سونغدو وضع التوجه نحو المستقبل والتكنولوجيات عالية الدقة في خدمة المدينة المستدامة.

وفي مدينة كيغالي، يتم تدبير التنمية الحضرية المستدامة من خلال سلطة سياسية بالأساس تشرف على استراتيجيات عمل الفاعلين وعلى انخراط مختلف المتدخلين، لاسيما في دينامية تحقيق استهلاك حضري مستدام. ورغم النقص الحاصل في الموارد إلا أن ذلك لا يمكن أن يثني الطموح القوي للفاعلين في إعادة تنظيم المدينة وجعلها حاضرة مستدامة، وإن كان القصور المسجل في الموارد البشرية يذكي الصعوبات.

وفي نفس الاتجاه، ترتكز التنمية المستدامة في مدينة بوغوتا على الربط الوثيق بين النقل العمومي والتخطيط.

يرتبط تحقيق التنمية المستدامة بمدى قدرة الدول على تحمل كلفة الاستثمارات، كما أنه رهين بقدرتها على العمل بفعالية وبشكل مستدام وفق الإمكانيات التي تتوفر عليها وبحسب الوضعية الاقتصادية للمدن. هكذا، يمكن تلخيص الدروس الأساسية المستقاة من التجارب الدولية في ما يلي :

- المدينة المستدامة مشروع مجتمعي تنهض به الإرادة والكاريزما السياسية؛

- تمتلك المدن السلطات والقدرات من أجل تحقيق التنمية. وتناط بالفاعلين المحليين، وعلى رأسهم المنتخبون، المسؤولية، وذلك انطلاقا من الصلاحيات المخولة لهم في مجال التخطيط والتهيئة والتدبير؛

وضع آليات غير محتكِرة لسلطة القرار لتنسيق وتقنين العمل الجماعي، من أجل تدبير التعددية والتعبئة. ويعد تبني مقاربة منهجية ومضافرة جهود الفاعلين متطلبات قبلية لا غني عنها في هذا المجال؛

تستمد المدينة المستدامة مرجعيتها من الترسانة القانونية والنصوص المرجعية الوطنية والدولية والمعايير المعتمدة

تسمح مسلسلات التنمية المستدامة بتحقيق الجاذبية الحضرية وخلق الفرص والثروات. ويعد الاقتصاد الأخضر مجالا مواتيا من أجل تنمية المدن وإعادة تموقعها؛

إن المدينة المستدامة هي مرادف للبحث والتطوير والتكنولوجيات المبتكرة والاستثمار الأخضر؛

تتصف الاستدامة الحضرية بكونها متعددة الأشكال ومتعددة المستويات. ويُقاس أداء كل مدينة على ضوء خصوصياتها وقدراتها. لذلك، لا يمكن أن تشكل تجربة ما نموذجا يتعين نسخه أو نقله؛

لا يمكن أن يكون بناء المدن المستدامة أبدا عملا معزولا أو حلا جزئيا، بل يشكل ثمرة نقاشات كبرى وينفذ بناء على مخطط متأت من تفكير رصين ومندرج في رؤية تنموية متعددة المستويات تشمل تهيئة المجال الترابي والتعمير والسكنى والعقار. ومن هذا المنظور، يكون التخطيط بالضرورة منفتحا وتطوريا وخاضعا للمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة؛

لا يعتمد تطور المدينة فقط على العوامل الذاتية، بل يحتاج إلى فضاءات للتعاون ولتقديم المشورة وتبادل الخبرات. كما أن تشجيع انتظام المدينة في شبكات مع المدن الأخرى التي يتشكل منها سياقها الجهوي وما فوق الجهوي، يعتبر شرطا ضروريا لتموقعها؛

تولد المشاريع الكبرى للتهيئة الحضرية، فضلا عن انعكاساتها الاقتصادية، تمثلات اجتماعية إيجابية. كما تشكل عامل اندماج بالمدينة من شأنه تقليص التشتت والفوارق والأخطار الاجتماعية.

5.8 الدروس المستخلصة من التجارب الوطنية

أ. التنمية الحضرية المستدامة : المنطلقات الأساسية والإستراتجيات الوطنية

1. مجهود قانوني كخطوة أساسية نحو الاستدامة

قبل تناول مسألة إدماج التنمية المستدامة في أبرز الإستراتيجيات التي تهم من قريب أو من بعيد المجال الحضري، تجدر الإشارة إلى أن الترسانة القانونية الوطنية غنية بالمقتضيات والمبادئ والعناصر التأطيرية التي تشدد على التنمية المستدامة كمبدأ وواجب وسلوك. فدستور المملكة المعتمد سنة 2011 يحث الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على العمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة من الحق في التنمية المستدامة. وتنيط الوثيقة الدستورية بالدولة العمل على تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة[136].

وعلى نفس المنوال، ينص القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة على إدراج التنمية المستدامة في السياسات العمومية القطاعية واعتماد إسترتيجية وطنية للتنمية المستدامة. ويتضمن القانون الإطار في هذا الصدد مبادئ توجيهية وأهدافا يتعين على الجهات والجماعات الترابية الأخرى أن تسهر على إدماجها ضمن آليات التخطيط وبرامج التنمية كل في مجاله الترابي. وتهم هذه المبادئ التوجيهية في مجال البيئة والتنمية المستدامة : الاندماج، الترابية، التضامن، الاحتراز، الوقاية، المسؤولية، المشاركة[137].

ولم يغفل هذا القانون الإطار الإشارة إلى مقتضيات تشريعية وتنظيمية تحدد التدابير التحفيزية المالية والجبائية المخصصة لتشجيع تمويل المشاريع المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة وكذا لتمويل برامج للبحث التنمية[138]. ومن بين النصوص القانونية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، نذكر القانون رقم 11.03 والقانون رقم 12.03 والقانون رقم 13.03 بالإضافة إلى القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل، الرامي إلى التوفيق بين ضرورة حماية الساحل ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[139].

2. إستراتيجيات متعددة

ثمة العديد من المبادرات والتدابير العمومية، سواء جاءت في صيغة إستراتيجيات أو برامج أو مخططات، إلخ، التي تهم القضايا المتعلقة بآفاق المجال الحضري ومستقبل المدن. ونذكر في هذا الباب

---

[136] الفصول من 31 إلى 35 من الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور

[137] المواد 1 و2 و3 و13 و20 من الظهير الشريف رقم 1.14.09 الصادر في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014) بتنفيذ القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة

[138] المواد 28 و29 و30 من الظهير الشريف رقم 1.14.09 الصادر في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014) بتنفيذ القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة

[139] يتعلق الأمر بالظهير الشريف رقم 1.03.59 الصادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة والظهير الشريف رقم 1.03.60 الصادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة والظهير الشريف رقم 61.03.1 الصادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 03.13 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء

الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية والتصميم الوطني لإعداد التراب[140].

ويَعتبر التصميم الوطني لإعداد التراب أن النجاح في رهان التنافسية وتهيئة التراب رهين بالتوزيع الفعال للأدوار بين مختلف مستويات التراتبية الحضرية. وتعد المدينة نقطة محورية وعنصر أساسي في هذه السياسة. ويقدم الجدول التالي لمحة عن توجيهات التصميم الوطني لإعداد التراب.

بعض توجيهات توجيهات التصميم الوطني لإعداد التراب

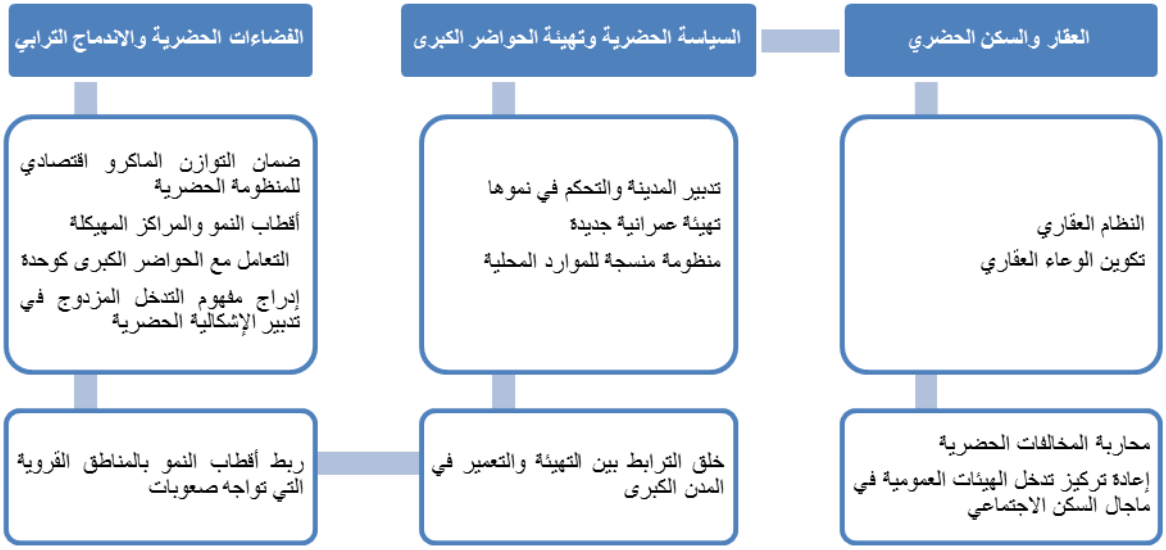

من جهة أخرى، تعتبر الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي تم اعتمادها رسميا في 25 يونيو 2017 من لدن المجلس الوزاري، مسلسلا مستمرا يتركز على سبعة راهانات وعلى جملة من الأهداف يجب تحقيقها. وتترجم هذه الرهانات السبعة انخراطا من أجل الإعمال الملموس للتنمية المستدامة. وهي كالتالي :

1. تعزيز حكامة التنمية المستدامة
2. إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر
3. تحسين تدبير وتثمين الموارد الطبيعية، ودعم المحافظة على التنوع البيولوجي
4. تسريع تنفيذ السياسة الوطنية لمواجهة التغيرات المناخية
5. إيلاء عناية أكبر بالمجالات الترابية الهشة

[140] نكر أيضا الإستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية، الإستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، الإستراتيجية الوطنية الرقمية، مخطط الإقلاع الصناعي، الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياحة (رؤية 2020)، الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع اللوجستيك، الإستراتيجية الوطنية لتنمية اللوجستيك بالمناطق الحضرية، البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح"، البرنامج الوطني للتدخل في الأنسجة العتيقة، البرنامج الوطني للمدن الجديدة والأقطاب الحضرية الجديدة، إستراتيجية التطهير السائل، المخطط الوطني للنفايات الصلبة...

6. دعم التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية
7. النهوض بثقافة التنمية المستدامة

وتلتقي هذه الرهانات مع الانشغالات المعبر عنها في الميثاق الوطني لإعداد التراب والتنمية المستدامة الذي يضم التوجهات الأساسية التالية : تأهيل النسيج الاقتصادي الوطني، تكوين الموارد البشرية، التدبير الحضري وسياسة المدينة، حماية الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة، تثمين المجالات الترابية ومناطق المشاريع، تنمية المدن ذات الصبغة الوطنية والأقطاب الجهوية، الجهوية والتنمية المحلية المندمجة، تعزيز اللامركزية وتوسيع نطاق اللاتمركز، الديمقراطية، الشراكة والمشاركة.

أما الإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية فقد انصبت على تغيير المنظور المعتمد في مجال التنمية من خلال التوجه نحو إرساء مدينة مستدامة وتنافسية، تضطلع بدور محرك للنمو، وتضمن التماسك الاجتماعي وتحرص على الاقتصاد في استهلاك الموارد. وتطمح هذه الإستراتيجية الوطنية التي تتمحور حول سؤال "كيف يمكن العمل بطريقة مغايرة؟"، إلى تحديد شروط تنفيذ مسلسل للتغيير الجماعي. إن التنمية الحضرية مرتبطة بضرورة عصرنة السياسات العمومية والحكامة الحضرية، وانكبابها على الشأن المحلي.

الإطار التوجيهي التي وضعته الإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية

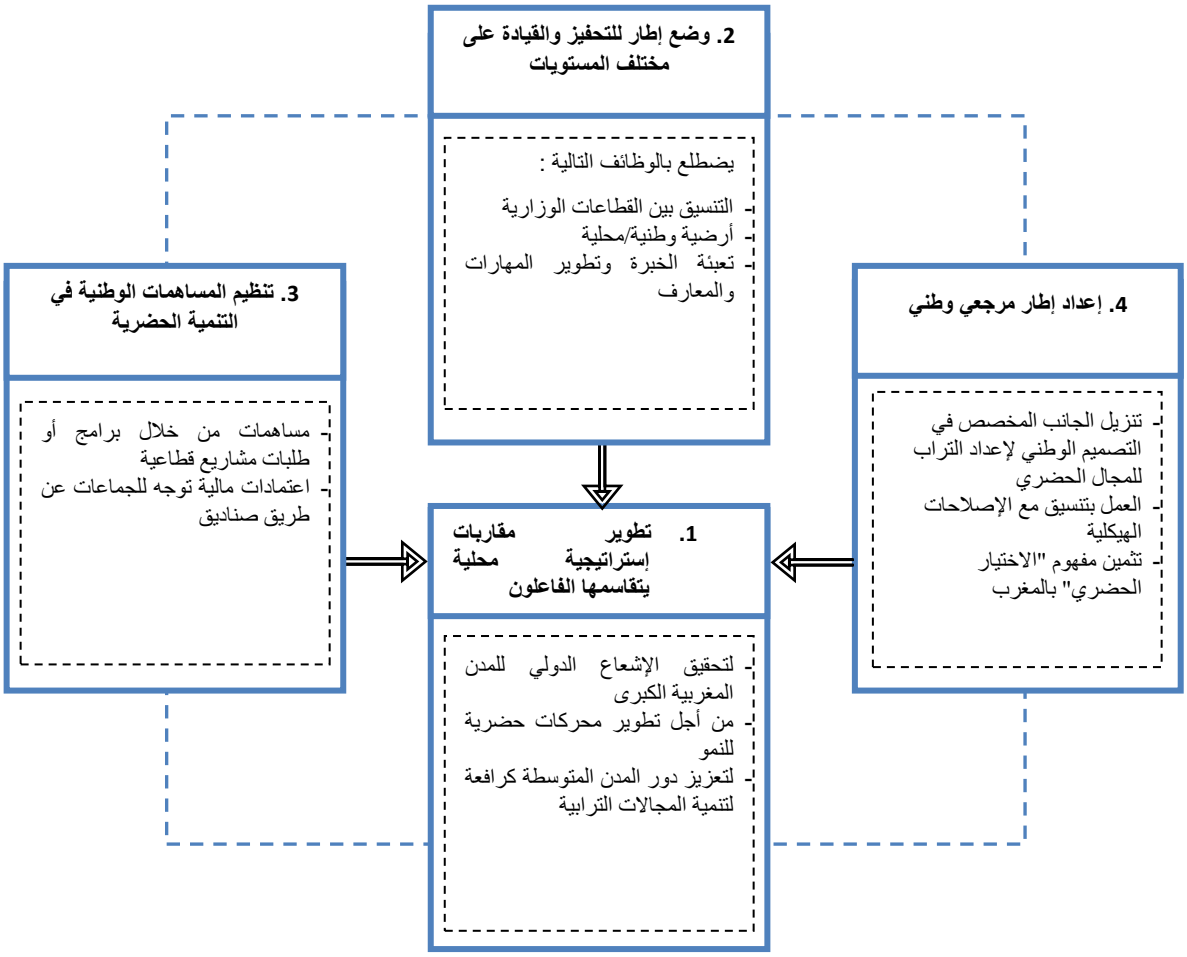

تحمل رؤية التنمية الحضرية في طياتها تغييرا في منطق التدخل[141] وتقوم على الوعي بضرورة انسجام السياسات العمومية القطاعية والتقائية التدابير وإدماج مفهوم الاستدامة ومستلزماتها.

من جهة أخرى، فتح المغرب سنة 2016 حوارا مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن سياسات تنمية المجالات الترابية. وقد هم هذا الحوار عملية خلق الحواضر الكبرى كمسلسل لتعميم التحول الحضري. وتم التركيز في هذا الإطار على ضرورة :

- تجنب تشتت وتعدد المتدخلين
- التغلب على أوجه القصور التي تمت معاينتها عند إعمال التعاون بين الجماعات
- تشجيع إقامة علاقات متوازنة بين المركز والضاحية
- ترشيد الاستثمار وتحسين الفعالية الاقتصادية
- تشجيع بروز منظومات حضرية متعددة المستويات
- الابتكار في مجال الشراكات والتمويل
- النهوض باستدامة المجالات الترابية
- خلق منظومات مندمجة
- تجويد الأداء في مجال الحكامة
- تحسين صورة المجالات الترابية
- تشجيع انفتاح المجالات الترابية على المستوى الدولي.

ب. مدن مغربية وطموح الاستدامة

منذ بداية الألفية الجديدة، تم إحداث سلسلة من مدن ومناطق حضرية جديدة، لا تدخل ضمن المقاربات الكلاسيكية للانعاش العقاري، على اعتبار أنها تدمج أبعادا اجتماعية وثقافية وبيئية.

هكذا تندرج المشاريع المنجزة في هذا الإطار من لدن مجموعة العمران وصندوق الإيداع والتدبير والمجمع الشريف للفوسفاط مشاريعها في نطاق الاستدامة وتتبنى توجها جديدا يرتكز على مقومات ومبادئ المدن الخضراء، المستدامة ذات، ذات القدرة على التكيف والصمود. وفي هذا الصدد تنجز

[141] رؤية التحديث، إعادة التأهيل، النهوض بالمدينة وتثمينها، التسويق الحضري ووضع الميزانية. وتعبئ مشاريع "الرباط مدينة الأنوار"، "طنجة الكبرى"، "مراكش ..الحاضرة المتجددة"، مبادرة "حنا كازا بلانكا" غلافا ماليا يبلغ 80 مليار درهم مخصص لتنفيذ برامج العمل، كما جاء في تدخل مديرية التعمير التابعة لوزارة التعمير وإعداد التراب، خلال ورشة نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع "المدن المستدامة بالمغرب" في 8 شتنبر 2016

مجموعة العمران المدن التالية : تمنصورت، تامسنا، ساحل الخيايطة والشرافات[142]. ومن بين المشاريع التي تم إطلاقها من لدن فروع صندوق الإيداع والتدبير نذكر القطب الحضري الجديد أنفا[143] ومدينة زناتة. أما المجمع الشريف للفوسفاط فقد أطلق ورش بناء المدينة الخضراء محمد السادس ببن جرير، والمنجم الأخضر بخريبكة[144]، وأقطاب مازاغان[145]، وفم الواد[146]. ونقترح في هذا الصدد الاكتفاء بتجربتين تشهدان نسبيا تقدما في الإنجاز وتجسدان مفهوم المدينة المستدامة، ألا وهما مدينة زناتة والمدينة الخضراء محمد السادس.

1. مدينة زناتة، رمز للمدينة المراعية للبيئة

انطلق إنجاز المدينة الجديدة "زناتة" سنة 2006، كمدينة مراعية للبيئة تقع على مساحة 1860 هكتارا وتطل على الواجهة الأطلسية، بين مديني الدار البيضاء والمحمدية. وتوجد المدينة ضمن المجالي الترابي لجماعة عين حرودة. وتهدف المدينة إلى استيعاب 300.000 نسمة وخلق 100.000 منصب شغل. ويشرف على إنجاز المشروع شركة تهيئة زناتة، وهي شركة تابعة لصندوق الإيداع والتدبير. وقد قاد هذا الأخير حملة تواصلية قوية للترويج لهذا المشروع الأول من نوعه والذي اعتبرته الوكالة الفرنسية للتنمية مشروعا نموذجيا.

وتهدف مدينة زناتة إلى تحقيق عدة تطلعات وأهداف تشمل : خلق فرص الشغل اللازمة لتنمية المدينة، وإعادة إسكان 6000 أسرة تعيش في مساكن غير لائقة توجد بموقع إنجاز المشروع، تنويع العرض من خلال اقتراح فضاءات للسكن، مكاتب، مناطق لخلق القيمة المضافة كترحيل الخدمات (الأوفشورينغ) وخدمات اللوجستيك ...ويرمي هذا الورش الكبير إلى إحداث فضاء شاطئي سياحي ذي جودة عالية، وإنشاء متنزهات موضوعاتية ذات صبغة جهوية وساحات بالإقامات السكنية، وتعزيز القطب الصناعي المحمدية-زناتة، وإحداث قطب حضري تجاري قوي بين الدار البيضاء والمحمدية، دون إغفال البعد الجامعي والتكنولوجي للمدينة، من خلال خلق مدينة جامعية مهمة. ويقوم المشروع على مبادئ الابتكار والاستدامة والسلم الاجتماعي.

---

[142] تمتد المدن التي تنجزها حاليا مجموعة العمران على مساحة 5241 هكتار، بطاقة استعابية تصل إلى 1.150.000 نسمة، ويتطلب إنجازها غلافا ماليا إجماليا يبلغ 114 مليار درهم. ويتعلق الأمر بمدن تمنصورت (1931 هكتار) وتامسنا (840 هكتار)، ساحل الخيايطة (1700 هكتار) والشرافات (770 هكتار). وقد تم إطلاقها سنوات 2004 و2007 و2008 و2009 على التوالي.

[143] ينجز القطب الحضري لأنفا فوق موقع مطار أنفا القديم الذي تم ترحيل أنشطته. ويقع المشروع على مساحة 350 هكتار ويهدف إلى إقامة قطب حضري من شأنه أن يساهم في نقل مدينة الدار البيضاء إلى مصاف كبريات الحواضر العالمية من خلال احتضانه "للمركز المالي للدار البيضاء". ويخصص المشروع مساحة من 100 هكتار للمساحات الخضراء منها حديقة حضرية كبيرة تقع على 50 هكتار

[144] جرى إطلاق مشروع التهيئة "المنجم الأخضر" بخريبكة سنة 2012. وسيتم إنجازه فوق مناجم للمجمع الشريف للفوسفاط على مساحة 294 هكتار بتكلفة مالية تقدر بـ 1,5 مليار درهم. ويشمل المشروع إحداث مدينة وحديقة ألعاب تضم أنشطة ثقافية ورياضية وترفيهية.

[145] يقع القطب الحضري مازاغان على بعد 90 كلم جنوب مدينة الدار البيضاء، ويمثل رابطا حضريا بين مدينتي أزمور والجديدة. ويمتد القطب على مساحة 1300 هكتار، منها 294 هكتار مخصصة للمساحات الخضراء. ويقوم على مفهوم تشييد مدينة مستدامة مرتكزة على المعرفة والمعلومات والابتكار. ومن المتوقع أن تتمكن المدينة من استقبال 134.000 نسمة في أفق سنة 2034. ويبلغ الغلاف المالي المخصص لإنجاز هذا المشروع 5 ملايير درهم.

[146] تم إطلاق القطب التكنولوجي (تكنوبول) فم الواد، الذي يبعد بـ 18 كلم من مدينة العيون، سنة 2016. ويقع على مساحة تبلغ 126 هكتار، ويتطلب إنجازه غلافا ماليا يصل إلى 2 مليار درهم. ويطمح القطب التكنولوجي أن يكون مدينة ذكية مراعية للبيئة.

هكذا، يقوم اختيار التهيئة الذي تبنته مدينة زناتة على إحداث قطب لوجيستي وصناعي على مساحة 400 هكتار مكون من منطقة صناعية ممتدة على 80 هكتار وأرضية لوجيستية تابعة للمكتب الوطني للسكك الحديدة ممتدة على مساحة 120 هكتار، وميناء جاف تابع للوكالة الوطنية للموانئ يمتد على 200 هكتار، بالإضافة إلى ثلاثة أقطاب لأنشطة تضطلع بدور قاطرة التنمية : قطب صحي (10 هكتار) وقطب للتعليم (20 هكتار) في شكل مدينة جامعية مندمجة وقطب تجاري (25 هكتار).

وقد تم تعزيز التصور العمراني للمشروع بمجموعة من المساهمات الفكرية والدراسات بما فيها دراسة تأثيره على البيئة، وذلك بغية الانخراط منذ البداية في مسلسل للاستدامة. ويتمحور هذا التصور العمراني للمشروع حول الجوانب الخمسة التالية :

تم إعداد تصميم التهيئة الخاص بمدينة زناتة وفق هاجس تقليص التنقل بالسيارة وتشجيع وسائل النقل العمومية والمراعية للبيئة. وفي هذا الإطار تمت برمجة إحداث شبكة الترامواي واستعمال الحافلات ذات الخدمات العالية المستوى (BHNS) وإقامة مواقف ذكية للعربات ومسلك للراجلين يمتد على 20 كلم[147]. ومن خلال الدراسة المنجزة حول وضعية الهواء والماء والمناظر الطبيعية، يسعى القائمون على المشروع إلى ضبط تغير متوسط درجة الحرارة ما بين 3+ و3-، مع استغلال المياه الأمطار من أجل ضمان نمو النباتات والمحافظة على التنوع البيولوجي.

ومن خلال الاهتمام بالجانب المتعلق بأشعة الشمس والظل، يسعى المشروع إلى إقامة مدينة بيومناخية وذات استهلاك منخفض من الطاقة ومتكيفة مع المناخ المحلي[148]. أما فيما يتعلق بالبنيات التحتية للمشروع وبتطوره، فسيتم العمل على التنفيذ التدريجي والأمثل لمختلف مكوناته وتدبير الشبكات عن بعد، مع الاعتماد الممنهج والمتسمر لمقاربة التنمية المستدامة.

يشتمل تصميم تهيئة مدينة زناتة على مجموعة من أماكن العيش مخصصة لحوالي 28.000 نسمة، ويتضمن كل واحد منها حدائق عمومية وتجهيزات. ويجسد الشريط الأخضر جوهر وفلسفة المشروع، إذ تتوفر المدينة على 470 هكتارا من الفضاءات الخضراء موزعة على أرجاء المدينة

[147] ينص تصميم التهيئة على إحداث فضاءات عيش على نمط المدن المغربية العتيقة. كما ينص على إحداث أقطاب حياة تنتظم حول تجهيزات للقرب يمكن الوصول إليها في أقل من 5 دقائق مشيا على الأقدام. فيما يحدد مدة الوصول للتجهيزات الأساسية، العمومية والخاصة، في 10 دقائق بالدراجة الهوائية، بالإضافة إلى إحداث مسلك متواصل للراجلين يمتد على 20 كلم ويمر عبر كل مكونات المدينة.

[148] تهدف هذه المقاربة إلى تلطيف الجو بشكل طبيعي خلال الصيف، من خلال اللعب على مكان تشييد المباني وتموقع الفتحات بين البنايات من أجل الحصول على التهوية والتعرض للشمس، كما تسعى لتدفئة الجو خلال فصل الشتاء (بنايات عازلة، جدران سميكة...) مع العمل على غرس الأشجار والنباتات على طول الطرقات وفق مسافات فاصلة وارتفاعات مدروسة بعناية من أجل خلق الظل الإيجابي

غايتها ضمان أفضل ضبط لدرجة الحرارة. كما تمكن أحواض تجميع المياه خلال فصل الشتاء من إعادة تزويد الفرشات المائية وتشجير المدينة. ويتم التركيز في هذا المشروع على خلق الانسجام مع الإطار المرجعي والمعايير الدولية للمدن البيئة المستجيبة لمتطلبات السياق الوطني. ونجد في الخطاب القوي والطموح حول تنمية مدينة زناتة حضورا مهما لمواضيع من قبيل: رصد التلوث، وضع خرائط الضوضاء وشريط المساحات الخضراء والمجالات المائية، اعتماد الخدمات الإلكترونية، الخدمات العمومية الذكية، الفضاءات العمومية الرقمية...

2. المدينة الخضراء محمد السادس وعلامة الاستدامة

أطلق المجمع الشريف للفوسفاط، الفاعل الاقتصادي الأول بالمغرب، سنة 2009، عبر فرعه (SADEV) مشروعا كبيرا لبناء مدينة جديدة بمنطقة بن جرير، الواقعة على بعد 70 كلم من مدينة مراكش و170 كلم من مدينة الدار البيضاء. ويبلغ الوعاء العقاري المخصص للمشروع 1000 هكتار موجه لاستقبال 100.000 نسمة. وتبلغ الميزانية التوقعية المخصصة للمشروع 4,5 مليار درهم.

وتعبر علامة التنمية المستدامة واحترام البيئة والطابع الجامعي أبرز الرافعات لتحقيق جاذبية هذه المدينة التي يحذوها طموح قوي بأن تصبح فضاء متماسكا للعيش وأن تكون منظومة للمعرفة، وذلك في أفق تجسيد نموذج حضري على المستوى القاري. وتعد المدينة الجامعية والشريط الأخضر (الممتد على طول 4,5 كلم) الواقعان على مساحة 83 هكتار، العلامتان المميزتان لهوية المدينة واللتان تشكلان عمودها الفقري وتضمنان ترابطها مع مدينة بن جرير.

هكذا، يضم المشروع مركزا للطاقة الخضراء (منصة للبحث والاختبار والتكوين في مجال الطاقة الشمسية)، وجامعة متعددة التخصصات، ومدرسة للتميز، ومركزا للتكوين المهني، ومركزا للبحث والتطوير، ومجمعا تكنولوجيا (تيكنوبارك) لاحتضان المقاولات العاملة في مجال التكنولوجيا. ويبين الجدول أدناه المكونات الكبرى لهذا المشروع.

المكونات الأساسية للمدينة الخضراء محمد السادس

المكون	الطاقة الاستعابية/المساحة	وضعية تقدم الإنجاز
مركز الطاقة الخضراء	8 هكتار	انطلق العمل به
جامعة متعددة التخصصات	12000 طالب و5000 طالب دكتوراه وباحث	انطلق العمل بالمرحلة الأولى منذ أكتوبر 2013
مدرسة التميز	1000 طلب	انطلق العمل بها منذ شتنبر 2015
مركز التكوين الهني	1500 متعلم	انطلق العمل به
مجمع تكنولوجي	60 هكتار	قيد الإنجاز

يقوم التصور العمراني للمدينة على قيم الدمج الاجتماعي والتماسك المجالي مع المنطقة الحضرية القائمة ببن جرير. وفي ما يلي الخيارات الأساسية التي يتبناها مشروع :

- تنظيم متعدد المراكز : من خلال 5 مراكز تسمى «واحات» تنتظم حول كل واحدة منها مراكز حضرية بأقطاب اقتصادية وثقافية وفضاءات عمومية؛
- جودة المناظر الطبيعية : بنسبة 20 مترا مربعا للفرد، تتجاوز المعيار الذي توصي به منظمة الصحة العالمية (10 أمتار مربعة للفرد)
- ملاءمة التعمير للبيئة من خلال إقامة الطرق والمباني بناء على اعتبارات بيومناخية، حسب اتجاهات الرياح السائدة ومناطق الظل والشمس. اعتماد تقنيات للتهوية الطبيعية للمدينة وغرس الأشجار في جنبات المدينة لصد الرياح.
- وسائل وأنماط تنقل مراعية للبيئة، مع وضع هدف يتمثل في اعتماد منظومة موحدة للنقل والحركية.

وقد حصل الجامعة متعددة التخصصات المقامة بالمشروع، ولأول مرة بالمغرب، على شهادة "القيادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي" (LEED)[149]. وتتمثل تحديات التي يتعين على أي مدينة خضراء ومستدامة رفعها في المحافظة على الموارد الطبيعية، والتماسك الاجتماعي، وضمان ديمومة الخدمات الحضرية الدامجة واستدامة الاستثمارات. إذ يكمن الرهان في تشجيع اندماج المدينة في مجالها الترابي من خلال خلق دينامية تنموية، وتنشيط المجال الترابي، والرفع من الجاذبية الاقتصادية، وتحفيز خلق فرص الشغل، وضمان جودة الحياة، بالإضافة إلى المحافظة على المنطق الاقتصادي لضمان استدامة المشروع، وذلك عبر إحداث بنيات دائمة للتدبير وإرساء حكامة حضرية جيدة.

3. حدود تجربة مشاريع المدن الجديدة

من الواضح أنه يتم إحداث المدن المغربية حسب الفرص المتوفرة من العقار العمومي دون أن يستند إحداثها على تخطيط إستراتيجي مستمد من إعداد التراب أو التعمير التوقعي. لا شك أن بعض المشاريع تكتسي أهمية لا غبار عليها، لكن سيكون من الصعب، في ظل غياب دراسات ووثائق توجيهية، تناول تصميم تهيئة من شأنه تنظيم وإدماج المدينة المعنية في سياقها الجهوي والوطني والدولي. فعلى سبيل المثال، سيكون من المشروع التعبير عن الانشغال بخصوص مدى الترابط والانسجام بين المدينة الخضراء محمد السادس ومدينة بن جرير.

[149] شهادة "القيادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي" (LEED) هي شهادة بيئية أمريكية معترف بها على الصعيد الدولي في مجال تقييم استدامة المباني، والتهيئة الحضرية المستدامة للأحياء، والوقاية من التلوث، وأنماط تدبير الطاقة والماء والنقل الحضري والنفايات المحترمة للبيئة

على المستوى القانوني، وفي غياب نص قانوني خاص ينظم مسطرة وآليات تخطيط وإنجاز وتدبير المدن الجديدة، فإن إنجاز هذه المشاريع الهامة يتم في صورة تجزئات عقارية ومجموعات السكنية، طبقا لمقتضيات القانون رقم 25.90[150].

وفي غياب منظومات وطنية خاصة بتصميم المدن المستدامة وإنجازها ووضع معاييرها واعتماد نظام لمنحها العلامات، فمن الصعب المجازفة بإنجاز دراسات استشرافية تحدد خيارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحضرية على المدى البعيد، وذلك بالنظر للمتطلبات المنهجية التي ينبغي أن يستند عليها أي تخطيط حضري فعال.

وفي نفس السياق، يواجه تدبير وحكامة المدن الطامحة لأن تكون مدنا مستدامة صعوبات كبرى. فحاليا يتم الإشراف على هذه المشاريع ومواكبتها من لدن فاعلين عموميين كبار ، لكن لا يوجد هناك وضوح بخصوص الجهة التي سيؤول إليها تدبيرها. كما أن الوسائل التي تتوفر عليها الجماعات التي تقع هذه المدن ضمن مجالها الترابي تظل محدودة، فضلا عن عدم توفر أي إطار قانوني ومؤسساتي لحد الآن لضمان استدامة النماذج الحضرية الموجودة قيد الإنجاز.

كما يسجل في بعض الأحيان تأخير في بدء العمل بالتجهيزات المنجزة. وفي هذا الصدد، أليس من الضروري إعادة النظر في الإطار التعاقدي القائم بين الفاعل الحامل لمشروع إنجاز المدينة وبين شركائه، من أجل تحديد مسؤوليات كل طرف؟ أليست هناك حاجة إلى تشكيل لجنة خاصة كفيلة بضمان التقائية التدخلات العمومية والتعاون بين القطاعات الوزارية من أجل إخراج المدينة الجديدة إلى حيز الوجود؟ أم هل يجب تحسين إطار المواكبة الاجتماعية من أجل ضمان أفضل اندماج للسكان في محيط عيشهم الجديد؟

من جهة أخرى، تعاني منظومة تمويل المدن الطامحة لتحقيق التنمية الاستدامة من بعض المحدودية، وذلك بالنظر لاضطلاع الفاعل الحامل لمشروع إنجاز المدينة لوحده بإنجاز التجهيزات (سواء داخل المشروع أو خارجه)، مما يطرح صعوبات مرتبطة بعائد الاستثمار.

إن نموذج التمويل غير الكافي والمرتكز على الموارد المتأتية من الموازنة، وكذا الانعكاس المالي الناجم عن عدم ملاءمة الرسوم العقارية (الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، الرسم على عمليات البناء، الرسم على عمليات تجزئة الأراضي...) لطبيعة ومدة المدن الجديدة، عاملان يؤثران سلبا على إتمام مثل هذه المشاريع.

يجب إيلاء الاهتمام أيضا بعميات تفويت الخدمات العمومية وإعادة النظر فيها. ففي مجال التطهير السائل، يجب الحرص على أن يشمل التفويت معالجة المياه العادمة بالإضافة إلى الإشراف على محطة المعالجة. كما ينبغي أن يكون مبدأ تفويت خدمة الإنارة العمومية في خدمة تحقيق هدف الاقتصاد في استهلاك الطاقة. وعندما يكون صاحب الامتياز هو نفسه الممول للطاقة، فمن اللازم

[150]ظهير شريف رقم 1.92.7 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات

الحرص بشكل أكبر على الاستثمار في تجهيزات أكثر اقتصادا في الطاقة، من شأنها أن تعود في ما بعد بمردودية أكبر على الجماعة حتى إن كانت مرتفعة الكلفة عند اقتناءها. وعلاوة على ذلك، لا يجب أن تغفل عمليات تفويت الخدمات، مياه الأمطار المتأتية من الأحواض المائية الموجودة في عالية المشروع، وذلك حتى تكون قياسات المجاري صحيحة ومناسبة. إن قدرة المدينة على التكيف والصمود رهينة بشكل خاص بمدى قدرتها على تصريف أكبر قدر من التدفقات المائية، والتي أضحت أكثر تواترا وشدة، بسبب التغيرات المناخية.

وفي مجال آخر، تجدر الإشارة إلى أن غياب آلية لدعم الطاقات المتجددة يشكل عائقا اقتصاديا أمام مشاريع إنتاج هذه الطاقات. كما أن القوانين الجاري بها العمل في مجال إنتاج وتوزيع الكهرباء لا تسمح بولوج المنتجين الخواص إلى سوق الكهرباء ذات الجهد المتوسط والمنخفض.

ورغم ذلك، فإن المشاريع المنجزة على الصعيد الوطني تظل واعدة شريطة العمل على تقديم إجابات عن النقائص والتحديات المشار إليها والتي قد تنعكس سلبا على استدامة هذه النماذج الحضرية.

4. كيف يمكن التدخل بشكل مغاير :

إذ كانت النقائص التي تهم جوانب التصميم والتدبير والحكامة والتمويل، إلخ محددة بشكل واضح، فإن الحلول المناسبة لها ليست بذلك القدر من الوضوح. لذا، من الأجدر القيام بإصلاحات هيكلية وإرساء جسور بين التخطيط الإستراتيجي للمدن المستدامة والإطار القانوني والمؤسساتي والتقني ذي الصلة ووسائل الإنجاز. ويقدم الجدول أسلفه جملة من المقترحات من أجل إعادة تأطير المدن الجديدة المستدامة والنهوض بها.

من أجل مدن جديدة مستدامة

المحاور	مقترحات/تدابير
الحكامة	تتبع وتقييم وإعادة تأطير الإستراتيجية الحكومية في مجال إنجاز المدن الجديدة المستدامة، والعمل على اتخاذ القرار بشأن جدوى إحداث المدن الجديدة المستدامة في إطار اللجنة بين الوزارية الدائمة لسياسة المدينة (هيئة للتنسيق وضمان التقائية السياسات العمومية، يرأسها رئيس الحكومة)
	وضع آلية للقيادة العملية وتخويله الصلاحيات اللازمة في مجال التعمير (إحداث شركة مختلطة بكل مدينة تضم الدولة والفاعل الحامل لمشروع إنجاز المدينة والجماعات المعنية، وذلك من أجل ضمان مواكبة المشروع في الجوانب المتعلقة بالتنفيذ وتعبئة مصادر التمويل وتدبير المدينة).
	وضع إطار تعاقدي ملائم للإرساء التدريجي للمدينة المستدامة الجديدة، من أجل تنظيم وتحديد التزامات مختلف الشركاء والاضطلاع ببرمجة الميزانية القطاعية السنوية

التخطيط والإدماج القبلي لتدابير التنمية المستدامة	وضع نظام للتقييس (توحيد المعايير) ونظام لمنح العلامات المميزة خاصين بإنجاز المدن المستدامة
	الاستناد في إحداث المدن الجديدة على التوجيهات الواردة في الوثائق التالية : - التصميم الوطني لإعداد التراب - دراسات استشرافية تحدد صبغة المدينة الجديدة المستدامة وتموقعها وفق رؤية تنموية شمولية على المستوى الجهوي - دراسات تحدد التأثيرات المحتملة للمشروع على البيئة، وتوضح كيفيات إدماج الاعتبارات البيئية عند الإنجاز
	العمل بشكل تلقائي على مواكبة تصاميم تهيئة المدن الجديدة المستدامة بدراسات موضوعاتية : الحركية الحضرية ووسائل التنقل المراعية للبيئة، الولوجية، مخطط النقل والارتباط، تثمين التراث، النجاعة الطاقية، النهوض بالطاقات المتجددة، معالجة المياه العادمة، النفايات، إلخ
	النهوض بمشاريع الأحياء المراعية للبيئة في المدن الجديدة المستدامة
التعمير	- تبني تعمير تطوري (وفق مقاربة المشاريع) ملاءم لإنجاز المدن الجديدة المستدامة على المدى الطويل (الإنجاز عبر الأشطر) وإقامة المشاريع الكبرى المهيكلة - إدماج تدابير تحقيق الاستدامة في وثائق التعمير
	حماية محيط المدن الجديدة المستدامة من إقامة مشاريع عمرانية جديدة (الاستثناءات في مجال التعمير)، على أن تسري هذه الحماية عل مساحة معينة يتم تحديدها بهدف الحفاظ على جاذبية وتنافسية المدن الجديدة المستدامة
الجانب القانوني	اعتماد نص قانوني خاص بالمدن الجديدة المستدامة يحدد آليات تصميمها وإنجازها
التمويل	إحداث صندوق موجه لتهيئة وتجهيز المدن الجديدة المستدامة (صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري) في إطار سياسة المدينة (الطرق المؤدية للمدينة والمنشآت المقامة بمحيطها، شبكة النقل العمومي....)، وكذا لتمويل الاستثمارات المرتبطة بإدماج تدابير التنمية المستدامة (مطرح مراقب، محطة المعالجة والتطهير...)
الإطار الضريبي	ملاءمة الضرائب على العقارات مع مشاريع المدن المستدامة
	سن تحفيزات ضريبية لتشجيع إنتاج الطاقات المتجددة وتثمين مناطق الأنشطة والمناطق الصناعية بالمدن الجديدة المستدامة

ينبغي العمل على الإعمال الفعلي للخطاب المتعلق بتعزيز القدرة على التكيف والصمود وإرساء الذكاء الترابي والاستدامة، على مستوى التدخلات العمومية الجماعية وأن يتم توظيف هذه المبادئ للابتكار في طريقة عمل مختلف الفاعلين.

16. الأولويات والرؤية والمداخل المتعلقة بالتنمية المستدامة للمدن في المغرب

أ) أولويات المدن المغربية

1. الحكامة الجيدة المحلية
2. سلامة الممتلكات والأشخاص
3. خلق فرص الشغل والحد من الفقر والحصول على سكن لائق
4. توفير بيئة سليمة والتخفيف من حدة التلوث
5. الولوج الآمن إلى المياه الصالحة للشرب وإلى الطاقة بأسعار معقولة وشفافة
6. المحافظة على الهوية والثقافة وتثمينهما

ب) رؤية التنمية المستدامة للمدن

يستنتج من الأولويات والخلاصات المستمدة من التشخيص المتعدد الأبعاد والفاعلين والقطاعات أن الرؤية المتعلقة بالمدينة المستدامة للمغرب ترتكز على المحاور التالية:

1. **الجاذبية:** الانتماء؛ والثقافة؛ اهتمام المواطنين وغيرهم من الجهات المهتمة، كالمستثمرين على سبيل المثال، المكان؛ الإحساس بالهوية
2. **المحافظة على البيئة وتحسينها**: تحسين الأداء البيئي، بما في ذلك خفض انبعاثات غازات الدفيئة؛ وحماية واستعادة وتحسين التنوع البيولوجي والخدمات ذات الصلة بالنظم الإيكولوجية، بما في ذلك حماية الأنظمة الإيكولوجية، وتنوع الموارد الحيوانية والنباتية وتنقلاتها، والتنوع الجيني؛ والحد من المخاطر الصحية.
3. **القدرة على التكيف**: الاستباق؛ التكيف مع تغير المناخ و/أو التخفيف من آثاره؛ والتأهب للصدمات والاضطرابات الاقتصادية، والتطور الاجتماعي.
4. **الاستعمال المسؤول للموارد:** الاستهلاك والتوزيع؛ تحسين تدبير الأراضي؛ تخفيض كلفة المواد وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها؛ واحترام ندرة الموارد بجميع أنواعها.
5. **التماسك الاجتماعي:** الولوجية؛ الثقافة؛ الحوار المقترح مع الأطراف الخارجية؛ التنوع؛ الإنصاف؛ التراث؛ الاندماج؛ الحد من الفوارق؛ التجذر؛ الشعور بالانتماء؛ والحركية الاجتماعية.
6. **الرفاه:** الوصول إلى الفرص؛ الإبداع، التعليم، السعادة؛ البيئة السليمة؛ الارتقاء بالرأسمال البشري؛ المدينة التي تتوفر فيها ظروف الحياة الجيدة؛ الازدهار، جودة الحياة؛ الأمن؛ الثقة؛ الحماية الاجتماعية.

ج) غايات التنمية المستدامة للمدن المغربية على المدى الطويل

1. البناء المشترك لمشروع مجتمعي للمدينة يتقاسمه المواطنون والمواطنات؛
2. حكامة مسؤولة وتدبير إجرائي ناجع للمدينة؛

3. مدينة تخلق الثروة وفرص الشغل، ومدينة مدمِجة ومتضامنة؛ مع الحرص على خلق بيئة مواتية للمرأة تتيح لها الاضطلاع بدورها بصفتها مواطنة بكل معنى الكلمة؛
4. مدينة تعزز الروابط الاجتماعية وتحسن جودة حياة المواطنين والمواطنات؛
5. تأمين تزويد المدينة بالمياه الصالحة للشرب والطاقة وتدبير مسؤول للموارد الطبيعية؛
6. مدينة تتحكم في الانعكاسات البيئية السلبية، وتحافظ على تنوعها البيولوجي، وقادرة على مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية؛
7. تعزيز تنافسية المدينة المغربية لاستقطاب المستثمرين الدوليين.

كما يتعين على المدينة المغربية أن تخطط لتنفيذ واستدماج أهداف التنمية المستدامة على مستوى حكامتها المحلية وبرامجها التنموية. إن المدن هي التي ستكون مسرحاً لمعركة مكافحة التغيرات المناخية والتنمية المستدامة.

د) مسالك التحول

مسالك التحول هو مسار يمكن عبره إحداث تغيير نحو نسق إيجابي. ومن المناسب التركيز على النقاط التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق نتائج هامة في خدمة استدامة المدينة.

أ. مسالك حاسمة:

تحدد المسالك الحاسمة النقاط التي يجب أن نراهن عليها لتقديم حلول للقضايا البنيوية التي تشكل عبئا على مستقبل المدينة. ويمكن أن تشكل قوة دافعة للمسالك الأساسية.

1- جعل المدينة مشروعا مجتمعيا مشتركاً ديمقراطيا بما فيه الكفاية، وتشارك فيه وتتملكه ساكنة المدينة؛
2- إضفاء طابع مهني على أساليب الحكامة والتدبير الإجرائي للمدينة؛
3- مواكبة مختلف مكونات المجتمع المدني في المدن من أجل تمكينها من ممارسة صلاحياتها في مجالات المساهمة في البرامج التنموية وإبداء الرأي بشأنها وتقييمها، وذلك بالتنسيق مع هيئات الحكامة المحلية والجهوية؛
4- جعل تشغيل النساء والشباب الأولوية الأولى لتنمية المدن؛
5- جعل الفضاء العمومي آمناً للنساء؛
6- تنمية قيم العيش المشترك والشعور بالرفاه لدى المواطنين؛
7- إرساء ثقافة للتنمية المستدامة والتربية على القيم والسلوكات الحضرية؛
8- جعل الابتكار والبحث والتطوير رافعات لاستدامة المدن في المغرب؛
9- جعل الجاذبية والتنافسية الاقتصادية المستدامة للمدينة في المغرب محركين للحد من الفوارق الاجتماعية.

ب. مسالك التحول الأساسية:

تعتبر المداخل الأساسية امتداداً للمداخل التي وصفت بالحاسمة، وتشمل التخطيط الحضري، ووسائل تنمية المدينة وتمويلها، والنجاعة الطاقية للوسط الحضري وكذا الذكاء ومرونة المدينة وقدرتها على التأقلم.

10- إدماج أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مرحلتي إعداد وتقييم البرامج التنموية للمدن؛
11- إعادة إرساء تخطيط المدينة المغربية، من خلال إدماج مبادئ التنمية المستدامة والتجانس مع المستوى الجهوي؛
12- بلورة مقاربة جديدة للاستثمار الأمثل للموارد العقارية والبشرية والمالية للمدينة وتنويعها
13- تعزيز الأمن والنجاعة الطاقية والمائية والارتقاء بالقدرات الرقمية لمدينة المستقبل
14- جعل المدينة أكثر قدرة على مواجهة المخاطر (الاقتصادية والتكنولوجية والمناخية وغيرها)؛
15- تطوير أنماط استهلاك جديدة للموارد الطبيعية وطرق إنتاج مسؤولة ومحاربة تبذير المواد الغذائية.

17. توصيات

يبدو من غير المنطقي استقراء ردود فعل جزئية بخصوص إشكالية متعددة الأبعاد والفاعلين. ويعرض هذا التقرير جهود التقويم والاستشراف التي تتيح إرساء جملة من الإجراءات ذات الأولوية التي تكفل الانتقال نحو المدن المستدامة. ومن ثم، يُقترح تصنيف التوصيات إلى ثلاث فئات:

- توصيات لضمان متطلبات المدينة المستدامة؛
- توصيات قطاعية من أجل إعمال المدينة المستدامة؛
- توصيات لمواكبة الموارد وتدبيرها.

أ- توصيات لضمان متطلبات المدينة المستدامة

1.جعل المدن الكبرى والمدن أولوية وطنية للدولة ووضع رهان الانتقال نحو الاستدامة الحضرية في صلب السياسات العمومية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي:

- إدماج تعميم الانتقال نحو المدن المستدامة في أولويات البرامج (دستور 2011) الحكومية المستقبلية؛
- تخويل المدن الكبرى وضعا خاصا من حيث الصلاحيات وقدرات التدبير الإجرائي الناجع، حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها كاملا باعتبارها محركاً للنمو على الصعيد العالمي.
- تحقيق مبدأ التفريع، من خلال ضمان نقل عقلاني لصلاحيات من الدولة نحو المدن الكبرى والمدن، يصاحبه نقل الموارد التي تتيح ممارسة هذه الصلاحيات.

2.يتعين على مجلس المدينة أن يبني بمعية المواطنين، وفق مقاربة تشاركية ملائمة، طموحاً ومشروعاً مجتمعياً لمدينة المستقبل يمتد على المدى الطويل ويكون مندمجاً مع متطلبات الجهة:

ينبغي أن يضع مشروع المدينة هذا انشغالات الساكنة وتطلعاتهم في صلب أولوياته وأن يأخذ بعين الاعتبار إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وخصوصياتها الثقافية. ويجب أن تكفل آليات التشاور مع السكان تجانس هذا المشروع مع صبغة الجهة وطابعها وأن تتملكه جميع مكونات الجهة والفاعلين داخلها، وأن يتم تنزيله على صعيد مختلف المستويات والأحياء.
ولهذه الغاية، ينبغي الاستفادة من عملية إعداد المخططات التوجيهية وفقاً لمقتضيات المرسوم رقم 2.17.583 المتعلق بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتحيينه وتقييمه، لضمان الانسجام والالتقائية بين المشروع المجتمعي لكل مدينة والتخطيط الاستراتيجي للجهة ورؤيتها.

3.يتعين على الأحزاب السياسية أن تضطلع بمسؤولياتها في ما يتعلق بتحقيق الانتقال نحو مدن مستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعمل على :

- القيام بمهامها في مجال تأطير المواطنين وإعداد نخبة سياسية محلية مؤهلة في مجال الحكامة المحلية؛

- إدماج التنمية المستدامة في برامجها السياسية خلال الانتخابات الجماعية؛
- تقديم مرشحين للمجالس المنتخبة قادرين على حمل مشروع المدينة وتتوفر فيهم الشروط والكفاءات اللازمة لتشكيل مجالس مدن بمقدورها رفع تحدي التنمية المستدامة.

4.على المواطنين أن يتشبعوا بثقافة الواجب والمسؤولية إزاء المدينة وأن ينهضوا بقيم المواطنة الفاعلة. ومن أجل النجاح في رفع هذا الرهان ينبغي على السلطات العمومية العمل على :

- التعريف بهيئات الحكامة المحلية وتبسيط آلياتها في المنظومة المدرسية وإحداث مراكز للتربية في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وذلك من أجل ترسيخ قيم العيش المشترك واحترام البيئة والمشاركة في اتخاذ القرار؛
- جعل القيام بأعمال للصالح العام في المدينة والتطوع إلزاميين بالنسبة للتلاميذ والطلبة وإشراكهم في مشاريع لفائدة مُدنهم والمجالات الترابية التي ينتمون إليها. وفي مجال إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء، ينبغي أيضا تشجيع ممارستهم لأشغال لفائدة المصلحة العامة بالمدينة وجعلها آلية للتصدي لحالات العود ووسيلة لتعزيز التضامن وإعمال قيم التمدن.

5.مأسسة آليات الاستشارة والتشاور التشاركي مع مختلف مكونات المجتمع المدني بالمدينة مع العمل على إشراك الشباب والنساء، من خلال :

- إعداد دليل منهجي موحد خاص بكل آلية وهيئة للحوار والاستشارة والتشاور مع المواطنين والمجتمع المدني. وينبغي أن يحدد كل دليل معايير أهلية الجمعيات وكيفيات تنظيم اللقاءات التشاورية وضمان توفر وسائل العمل والموارد الواجب وضعها رهن إشارة الجمعيات؛
- وينبغي أن يتم إعداد هذه الدلائل بطريقة تشاركية في إطار "لجنة العمل التقنية في مجال تقييس التنمية المستدامة للمدن والجماعات"، التي أحدثها المعهد المغربي للتقييس سنة 2017، بتعاون مع المديرية العامة للجماعات المحلية وكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى وسياسة المدينة.
- تشجيع جمعيات المدينة على الانتظام في إطار شبكة، وتكوين أعضائها في مجال اختصاصاتهم والكيفيات الجديدة للمشاركة وتقديم العرائض والملتمسات والتقدم بالشكايات لدى الجماعات والإدارات الترابية.

6. **تخويل المدن الكبرى وضعا خاصا من حيث الصلاحيات وقدرات التدبير الإجرائي الناجع**، حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها كاملا باعتبارها محركاً للنمو على الصعيد العالمي.

7. **تحسين صورة المدن المتوسطة وتحرير ما تزخر به من إمكانات**، حتى تتمكن من لعب دورها الإستراتيجي والاضطلاع بمسؤوليتها في مجال التنمية الحضرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما في ما يتعلق بإرساء التوزان الترابي بين حاضرة الجهة والمناطق القروية.

8.**تسريع مسلسل إعمال الميثاق الوطني للاتمركز**، من خلال تحقيق نقل فعلي وتدريجي لسلطات القرار وللموارد والوسائل إلى الإدارات الترابية بمختلف مستوياتها.

9. يتعين على السلطات العمومية والجماعات الترابية إعادة تمكين النساء من تملك الفضاء العام والنهوض بالحس المدني وروح المواطنة لدى ساكنة المدينة، وذلك من خلال :

- إشراك النساء في إعداد كل رؤية للتنمية الحضرية؛ دعم المجتمع المدني؛ تنظيم حملات تحسيسية ذات صلة، وذلك بغاية الدفع بتطور العقليات والمعايير السوسيوثقافية القائمة؛
- تعزيز الأمن العام، كشرط مسبق لتحقيق الاستدامة الحضرية.

ب. توصيات قطاعية من أجل الانتقال نحو التنمية المستدامة للمدن

تهم التوصيات القطاعية مجالات التنمية المستدامة لمدينة اليوم، ألا وهي :

1. الاقتصاد والإنتاج والاستهلاك المستدام
2. الأمن
3. السكن
4. التربية والتعليم
5. الصحة
6. الحركية والارتباط والنقل
7. البنيات التحتية والشبكات
8. الماء
9. الطاقة
10. التضامن، الإدماج، العيش المشترك، آليات الحماية الاجتماعية، الترابط
11. البيئة السليمة، التنوع البيولوجي والغابات الحضرية، تقليص التلوث، تدبير النفايات
12. التكيف مع التغيرات المناخية وتخفيف آثارها والقدرة على التكيف والصمود إزاء الكوارث الطبيعية
13. التنوع البيولوجي وخدمات الأنظمة البيئية
14. الابتكار والبحث
15. الثقافة والهوية المشتركة

وقد جرى تحليل كل مجال من هذه المجالات واقتراح توصيات عملية تسعى للاستجابة للغايات الست للتنمية المستدامة للمدن، وهي :

- الجاذبية
- البيئة
- الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية
- التماسك الاجتماعي
- الرفاه
- القدرة على التكيف والصمود

10.جعل المدن المغربية أقطابا اقتصادية وصناعية تنافسية تتمتع بالقدرة على التكيف والصمود على الصعيد الوطني والدولي؛ وأن تكون أقطابا منتجة للثروة وفرص الشغل اللائق ومدمجة للنساء والشباب

على المستوى الوطني

- **العمل بشكل مشترك على وضع تصور اقتصادي على المدى البعيد لكل مدينة يرتكز على ما تزخر به من إمكانات ومؤهلات وما يميزها من خصوصيات، وفق مقاربة مندمجة ومنسجمة مع صبغة الجهة** كما هي موثقة في التصميم الجهوي لإعداد التراب، مع ضمان التكامل بين مدن الجهة، ومع السياسة الصناعية الوطنية. وينبغي أن يتم إعداد هذه الرؤية بشكل تشاركي في مرحلتها أولى، من لدن مختلف الفاعلين بالمدينة على أن يتم إشراك باقي الفاعلين بالجهة في المرحلة الثانية.

- **توفير الظروف اللازمة لتنمية القطاع الخاص المحلي واستقطاب الاستثمارات الدولية، من خلال وضع قواعد منصفة وفعالة وشفافة** : إعطاء مكانة مهمة للمدن الكبرى والمدن في مشروع الميثاق الوطني للاستثمارات وتسريع الإصلاحات التي تمت مباشرتها من أجل إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال على المستوى الجهوي وإحداث المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والشركات الناشئة (Startups) بالمدن وضمان استدامتها. ومن شأن هذه التدابير أن تمكن من النهو ض بشكل كبير بسوق الشغل المحلي والجهوي وتعزيز المكانة المميزة للمدن المغربية في التصنيف الدولي السنوي لممارسة أنشطة الأعمال وفي سلاسل القيمة العالمية.

- **ضمان إنصاف أفضل بين المدن في التنزيل الترابي للمشاريع المهيكلة المنبثقة عن السياسات القطاعية وعن الاستثمارات العمومية.**

- **إدراج الرؤية الاقتصادية للمدن ومناطقها الصناعية المُهيَّئة في برنامج العمل للتسويق الترابي الدولي للجهات** وفي عمل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات المحدثة مؤخرا، مع الحرص على ضمان توزيع ترابي أفضل للاستثمارات الأجنبية الخارجية بين المدن.

على المستوى المحلي

- العمل على تحلي اقتصاد المدينة بقدرة أكبر على التكيف والصمود، من خلال تنويع اقتصادها (اقتصاد المعرفة، الاقتصاد التضامني والاجتماعي، القطاعات الصناعية الخضراء الجديدة) وإرساء آلية مؤسساتية للذكاء الاقتصادي وذلك من أجل ضمان استباق وتكيف أفضل مع التغيرات التكنولوجية والصناعية والطاقية والمناخية المستقبلية؛

- تحسين الإدماج الاقتصادي والمالي للنساء والشباب والمهاجرين، من خلال المواكبة الملائمة للمقاولات الصغيرة جدا و الصغرى والمتوسطة في ما يتعلق بالولوج إلى التمويلات، والنهوض بروح المقاولة عبر إطار التشغيل الذاتي وتشجيع الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم.

على المستوى المجتمعي

- تشجيع إرساء نظام لتدبير المسؤولية المجتمعية للمقاولات يرتكز على المعيار الدولي (إيزو 26000) وبذل المزيد من الجهود لتحفيز القطاع الخاص الجهوي على الاضطلاع بدور جديد يكون فيه مستثمرا مواطنا منخرطا في مسعى الرفع من تنافسية المدن المغربية على الصعيد الدولي؛

- تأهيل المعايير الخاصة باستدامة المناطق الصناعية والعمل بشراكة مع المعهد المغربي للتقييس على توحيد دفاترالتحملات المتضمِّنة للقواعد والممارسات الفضلى في ميدان تهيئة ومعالجة وإعادة تدوير وتثمين النفايات الصناعية التي تنتجها هذه المناطق؛

- **الإسراع باعتماد مشروع القانون رقم 49.17** المتعلق بالتقييم البيئي والرامي لإصلاح إطار دراسة تأثير المشاريع الاستثمارية على البيئة وتعزيز الوسائل البشرية والمادية لمراقبة احترام دفاتر التحملات والنص على مبدأ إخضاع السياسات العمومية والبرامج التنموية على المستوى الجهوي والمحلي للتقييم البيئي الإستراتيجي المسبق. وبغية ضمان الإعمال الفعلي لهذه المتطلبات والإصلاحات الجديدة وتملكها من لدن الأطراف المعنية، ينبغي أن يتم مسلسل اعتماد مشروع القانون رقم 49.17 في إطار من التشاور مع مجموع الفاعلين بالقطاع الخاص والجمعيات ومكاتب الدراسات.

- الإسراع بتعديل ظهير 1914 المتعلق بـ"تنظيم المحلات المضرة بالصحة والمزعجة والمحلات الخطرة" بتشاور مع وزارة الصناعة والتجارة ووزارة التعمير والمديرية العامة للجماعات المحلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجتمع المدني؛

- وضع خطة عمل لمكافحة التبذير الغذائي في مختلف الأنشطة السوسيو-اقتصادية بالمدينة، بشكل منسجم مع البرنامج الوطني لمكافحة التبذير الغذائي الذي تسهر وزارة الفلاحة والصيد البحري على إعداد صيغته النهائية.

11. ضمان الأمن والسلامة الحضرية

- الإسراع باعتماد مشروع القانون رقم 11.10 المحدث بموجبه مرصد وطني للإجرام والذي من شأنه أن يضطلع بدور محوري في إعداد السياسة المتعلقة بالجريمة الحضرية وإعداد الدراسات العلمية حول انعكاسات العقوبات السجنية وحول حالات العود واقتراح حلول من أجل تقليص عددها.

ينبغي أن يضم مجلس إدارة المرصد المشار إليه القطاعات الوزارية المكلفة بالشباب والرياضة والسكنى والتعمير والثقافة والداخلية والدفاع والمالية، بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني المختصين في هذا المجال. ومن الأهمية بمكان أن تضم هذه الهيئة أيضا خبراء في علوم الجريمة والإحصاء والاجتماع...

ويتعين أن يعمل هذا المرصد على تجميع ودراسة مؤشرات الإجرام وتحليل اتجاهاته والأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية الكامنة وراءه. كما ينبغي أن يقترح وسائلا للوقاية من ظواهر العنف وعدم احترام قيم المواطنة والانحراف والإرهاب وآلية لاستشراف تطورها المستقبلي. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي أن تتوفر المدن المغربية على خريطة وطنية للجريمة، تقدم المعطيات حسب نوع الجريمة والحي والمدينة والجهة والفئة السوسيو مهنية والسن...وكلها مؤشرات من شأنها أن تمكن من فهم كل نوع من أنواع الجرائم وإيجاد الحلول المناسبة له؛

- جعل مسألة سلامة المرأة في صلب انشغالات سياسة المدينة والمؤشرات الرئيسية لقياس جودة حياة المواطنين وكذا في برامج الأحزاب السياسية؛

- النهوض بقيم الاحترام والحوار والتسامح داخل الأسرة وعلى مستوى نمط الحكامة المحلية وفي المدرسة، لاسيما إزاء الأشخاص المنحدرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

12. الانتقال من المنطق الكمي في سد الخصاص من السكن إلى منطق توفير السكنى والسكن اللائق، المُدمِج والمستدام

تحسين جودة السكن بوصفها شرطا بيئيا لتحقيق الرفاه والعيش المشترك الجيد

- العمل بشراكة مع المعهد المغربي للتقييس، على وضع "علامة خضراء" موجهة لسوق السكن الاجتماعي، وذلك من أجل إدماج المتطلبات البيئية والمائية والطاقية في دفاتر التحملات الخاصة بالمنعشين العقاريين؛

- الإسراع بإخراج النصوص التطبيقية الخاصة بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء وإلغاء الممارسة القائمة على منح الاستثناءات لبناء المساكن الاجتماعية خارج ضوابط وثائق التعمير؛

- تطوير عرض من السكن الاجتماعي موجه للكراء وإعادة النظر في عدد الوحدات السكنية المسموح بإقامتها في الهكتار الواحد بموجب الدورية الوزارية الصادرة بتاريخ

14 يونيو 2010 (230 وحدة سكنية في الهكتار)، وهي نسبة تنجم عنها كثافة سكانية مفرطة وقد تتسبب في إعادة إنتاج الهشاشة والإقصاء؛

- اعتماد مقاربات جديدة للبرنامج الوطني "مدن بدون صفيح" بشكل يسمح بإعادة تأطيره في سياق سياسة للمدينة، من أجل القضاء على مدن الصفيح وتعويضها بفضاءات للعيش والتنشئة الاجتماعية المندمجة في المدينة؛

- الإعمال الفعلي للتدابير المنصوص عليها في القانون رقم 94.12 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري، خاصة من خلال إعمال الإجراءات الرامية إلى معالجة المباني الآيلة للسقوط وإحداث الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط.

جعل المباني أكثر مراعاة للبيئة ولمقتضيات النجاعة الطاقية

- **سن إجبارية الإدلاء بالوثيقة المتعلقة بدرجة النجاعة الطاقية للمبنى المراد إقامته، عند إيداع طلب رخصة البناء (وفق نظام النجاعة الطاقية للمباني)**

- العمل في إطار البرنامج التعاقدي القائم بين الدولة والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية برسم الفترة 2017-2020 على وضع برنامج وطني للنهوض بالنجاعة الطاقية للمباني وتشجيع إنتاجها بشكل ذاتي للكهرباء انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة، وذلك من خلال إرساء آلية مندمجة (تشمل التمويل الدولي، الدعم التقني، وضع إستراتيجية صناعية، تحفيز السوق، تقليص الدعم، سعر الكربون المنخفض). ويشكل هذا الإطار توليفا مندمجا وشاملا بين تدخلات مختلف الفاعلين العموميين والخواص وبين تنفيذ النصوص التطبيقية للقانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية والقانون 58.15 الذي يسمح بربط أصحاب منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المنخفض.

- بلورة منتجات مالية خضراء موجهة لسوق التجهيزات المنزلية ذات الاستهلاك المنخفض من الطاقة، بشراكة مع الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، المسؤولة عن وضع بطاقة المعلومات الطاقية على الأجهزة، وشركات قروض الاستهلاك والفاعلين الخواص وممثلي المجتمع المدني وجمعيات حماية المستهلك.

- وضع إطار مرجعي لمشاريع "الأحياء المراعية للمعايير البيئة" من أجل تشجيع السلوكات المحافظة على البيئة، بالإضافة إلى العمل على تأطير عمليات التهيئة الحضرية المحترمة لمبادئ التنمية المستدامة مع الحرص على ملاءمتها لخصائص المجال الترابي. وينبغي أن يسعى مشروع الحي المراعي للمعاير البيئية إلى مساعدة المواطنين على الاضطلاع بأنفسهم برفع التحديات البيئية التي يواجهونها بشكل جماعي.

13. جعل التربية، والتعليم العالي، والتكوين المهني رافعة للنهوض بثقافة التنمية المستدامة

- إدماج مبادئ التنمية المستدامة والتربية على البيئة في منظومة التربية الوطنية من أجل تغيير عقليات وسلوكيات المواطنين؛
- إدراج مهن التنمية المستدامة في برامج مدارس تكوين المختصين في التعمير والمهندسين المعماريين
- إدراج التربية على البيئة والتنمية المستدامة في المناهج البيداغوجية
- ضمان الإنصاف بين المدرسة العمومية والمدرسة الخاصة.
- يتعين أن تشارك المدينة في جهود صيانة وتأهيل المدارس العمومية وفتح ما تتوفر عليه من فضاءات رياضية وتجهيزات تعليمية في وجه محيطها.

14. بلورة وتنفيذ رؤية للحركية والربط ووسائل والنقل الحضري المستدام والمدمج بالمدن

اعتماد مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنقلات المستدامة على مستوى المجلس الحكومي

تعزيز القدرات في مجال تدبير خدمات النقل

- رقمنة تدبير فضاءات وقوف العربات وتدبير السير الطرقي، مع إيلاء أهمية خاصة للمدارات الحضرية التي تطرح جملة من الإشكاليات، واعتماد "أنظمة المساعدة على الاستغلال وإرشاد الأشخاص المتنقلين" (SAEIV).
- تعزيز وتعميم شركات التنمية المحلية (لتخطيط وتنفيذ وتتبع إنجاز البنيات التحتية وتقديم الخدمات) ومؤسسات التعاون بين الجماعات (من أجل التنسيق بين مجموع الجماعات الداخل ضمن نطاقها) في مجال النقل الحضري.
- تعزيز قدرات الفاعلين المحليين في مجال تدبير خدمات النقل العمومي والتركيب المالي للمشاريع للحصول على تمويل الصندوق المخصص لتمويل التنقلات الحضرية المسمى "صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن".

تقليص الحاجة للتنقل ومسافة التنقل

- ترشيد عمليات التنقل من خلال تجريد المساطر الإدارية من الصفة المادية والعمل خلال مرحلة التخطيط الحضري على التوزيع العقلاني لنطاقات (أحواض) السكنى والتشغيل.
- أخذ مبدأ الربط بين وسائل النقل المتعددة بعين الاعتبار عند وضع مخططات توجيه التهيئة العمرانية ومخططات التهيئة، خاصة بالنسبة للمدن ومناطق التعمير الجديدة، من خلال التنصيص على إقامة ممرات ومسالك خاصة بالنقل متعدد الوسائط والدراجات النارية والهوائية والراجلين.
- تعميم مخططات التنقل الحضري على كل الجماعات وربط استفادتها من المساعدات والتمويلات بإنجاز هذه المخططات. إدراج مخطط التنقل الحضري في إطار توجهات

ومقتضيات وثائق التخطيط الحضري، لاسيما مخطط توجيه التهيئة العمرانية، وذلك بغية إقامة مدينة مدمَجة، منسَّقة ومرتبطة بالشبكة؛

- ترشيد توسع المدينة وتوجيه عملية توزيع مناطق السكنى ونطاقات التشغيل عبر إنجاز خطوط النقل العمومي.

زيادة استعمال وسائل النقل الأقل استهلاكا للطاقة وتحسين النجاعة الطاقية للعربات

- العمل في المدى المتوسط على إعداد البنية التحتية للمدن لاستقبال السيارات الكهربائية، بوصفها وسيلة رئيسية للحركية الحضرية المستقبلية؛

- النهوض باستعمال وسائل تنقل مراعية للبيئة المحيطة وإيلاء أهمية خاصة لحركية الأشخاص في وضعية إعاقة داخل المدينة؛

- وضع إستراتيجية لتنمية التنافسية اللوجيستية الحضرية وإعمال "الميثاق المغربي لصالح اللوجيستيك الأخضر". وينبغي على المدن التوفر على قواعد ومخططات لتنظيم سير ووقوف عربات نقل السلع.

15. جعل التراث الثقافي رافعة لتعزيز جاذبية المدينة وتنافسيتها المستدامة

- إبراز مقومات الهوية والقيم الروحية في تصميم وإنجاز مشاريع السكن والتجهيزات العمومية، والمعالم التراثية والساحات والفضاءات الخضراء ومنشآت التأثيث الحضرية.

- إعداد ميثاق ثقافي وطني يكون بمثابة إطار للتخطيط الحضري للمدن القائمة والمستقبلية. ويتعين أن يتضمن هذا الميثاق الخصوصيات الثقافية المحلية والتراث غير المادي والإرث المعماري والقيم المتوارثة، وأن يساهم في ترسيخ المبادئ والقواعد التوجيهية للاندماج الحضري والتماسك الاجتماعي وتثمين ذاكرة المدن وأبعادها الرمزية والطبيعية وترشيد استهلاك الموارد؛

- إعادة النظر في مقاربات وبرامج التنشيط الثقافي بالمدن والعمل على تحسينها، بما يتيح جعلها في متناول جميع المواطنين؛

- خلق صندوق وطني للتمويل وإطار ضريبي تحفيزي للاستثمارات الموجهة لإعادة تأهيل مباني المدن العتيقة والقديمة وبنياتها التحتية، وتعزيز قدرات جماعات هذه المدن في مجال إعداد وتدبير مشاريع التثمين الاقتصادي للتراث التاريخي والثقافي.

16. النهوض بقيم التضامن والإدماج والعيش المشترك في لدى المواطنين بالمدن

- إلغاء التقسيم المفرط للمناطق في وثائق التعمير، عبر اعتماد التمازج الحضري والوظيفي. كما ينبغي أخذ بعين الاعتبار ضرورة توزيع منسجم بين مختلف أصناف السكن وبين السكن الاجتماعي، من أجل تفادي التمييز السوسيو مجالي؛

- التوزيع المتوازن بين أحياء المدينة للمرافق الجماعية والأماكن العامة ومعالم هوية المدينة، وهي مرافق تحدد جودة الحي وتمنح السكان الشعور بالكرامة وبممارسة حقهم في المدينة. إذ يجب أن يتمتع كل حي بالقرب، من بين أمور أخرى، من واحد أو أكثر من مراكز التسوق والساحات والحدائق والمكتبات وباحات اللعب والملاعب الرياضية. وتشكل هذه الأماكن فضاءات للتبادل ونسج العلاقات، كما تشجع على بروز أقطاب حضرية صغرى؛

- وفي إطار تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة إزاء المهاجرين، ينبغي جعل إدماجهم محورا هاما في حكامة المدن والتمازج الاجتماعي أثناء التخطيط لإجراء توسيعات حضرية جديدة؛

- وضع آليات وطنية مبتكرة في مجال الحماية الاجتماعية وتعميمها على الفئات الاجتماعية الأكثر خصاصا في مدن الغد، والتي ستضم كل الساكنة الوطنية تقريبا؛

- العمل على أن تأخذ الهيئات العمومية أو الخاصة التي توفر مرافقا أو خدمات مفتوحة في وجه العموم بعين الاعتبار كل الجوانب المتعلقة بتوفير الولوجيات للأشخاص في وضعية إعاقة، طبقا لمقتضيات القانون 10.03 المتعلق بالولوجيات؛

- اعتماد علامات تشوير حضرية ملائمة لمختلف أصناف الإعاقة، والعمل على أن تأخذ المنشآت الحضرية بعين الاعتبار الشروط الخاصة التي يتطلبها تنقل الأشخاص ذوي الحركية المحدودة؛

- بلورة برامج في وسائل الإعلام والمدارس الوطنية تعنى بتعزيز قيم الانفتاح والحوار واحترام على الثقافات والأديان والمجموعات العرقية الأخرى وتوطيد الوشائج الاجتماعية؛

- إدراج مادة التراث الثقافي في المناهج الدراسية وفي التعليم العالي تثمن الخصوصيات التي تزخر بها كل جهة ومدينة مع توفير الموارد البشرية المختصصة.

17.تحرير ما تزخر به المدن المغربية من إمكانات في مجال الطاقات المستدامة

- تبني ممارسات تدبيرية جديدة في مجال الطاقة بالمدن، من خلال اعتماد المعيار الدولي إيزو 50001 في تدبير الطاقة على مستوى البنيات التحتية الجماعية والمقرات الإدارية والإنارة العمومية. وفي هذا الصدد، ينبغي تعميم وتوحيد استعمال التكنولوجيات الجديدة "الشبكة الكهربائية الذكية" (Smart grid) في تدبير شبكات توزيع الكهرباء، وترشيد استهلاك الطاقة في الإنارة، وتطوير شركات الخدمات الطاقية و / أو شركات تنمية محلية متخصصة، في كل المدن المغربية خاصة على مستوى التوسعات الحضرية الجديدة.

- وضع لوحة قيادة طاقية وطنية تمكن من تتبع ومقارنة وتصنيف النجاعة الطاقية لكل مدينة، من خلال مؤشرات رئيسية من قبيل الكثافة الطاقية، النجاعة الطاقية والإنتاج الذاتي للطاقة الحرارية والكهربائية انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة.

- تطوير سوق وطني للكربون وبيع الرصيد من الانبعاثات، ارتكازا على مشاريع نموذجية منصوص عليها في برنامج "شراكة التأهب للسوق" (PMR) في انسجام مع المادة 6.2 من اتفاق باريس لتغير المناخ ومع آليات التعاون المتشاور حولها للسوق الدولي للكربون.

- إحداث صندوق للنجاعة الطاقية خاص تقوم على تدبيره الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية ويتم تمويله من الرسوم والاقتطاعات على المحروقات (زائد 1 في المائة من ثمن المحروقات)؛

- إنجاز برامج إعلامية لتحقيق تعبئة جماعية من أجل تغيير السلوكات (الاستهلاك بطريقة أفضل، تعويض الأجهزة ذات الاستهلاك المرتفع من الطاقة بأخرى أقل استهلاكا) وجعل النجاعة الطاقية رافعة لتحقيق المردودية الاقتصادية؛

- تفعيل إصدار النصوص التطبيقية للقانونين 58.15 و47.09 (المراسيم المتعلقة بالكيفيات التقنية لضخ الطاقة المتأتية من مصادر الطاقات المتجددة في الشبكة منخفضة الجهد لأغراض تجارية، الافتحاص الطاقي، دراسة التأثير الطاقي لمشاريع التهيئة الحضرية أو مشاريع إنشاء البنايات، وبالجوانب المتعلقة بالتقييس في مجال الأداء الطاقي وتعميم نظام العَنْوَنَة الطاقية للتجهيزات السكنية وتعميم التقييس (توحيد المعايير) في ما يتصل باستهلاك الطاقة الأحفورية في الصناعة، فتح الشبكة الكهربائية منخفضة ومتوسطة الجهد في وجه مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية المتأتية من مصادر الطاقات المتجددة...)

18.من أجل بيئة حضرية سليمة ومستدامة ومحترمة للتنوع البيئي للمدينة

- **خلق الترابط بين المنظومة الصحية والانعكاسات البيئية السلبية التي تتعرض لها المدينة** : من خلال وضع نظام للرصد والإنذار الصحي مرتبط بالانعكاسات البيئية السلبية التي تتعرض لها المدينة (ذروة تلوث الهواء والتربة والماء، النفايات الصلبة، الإجهاد، إلخ)، بالإضافة إلى وضع مخطط عمل للصحة والبيئة خاص بكل مدينة؛

- إرساء حكامة بيئية جديدة للمدن مرتكزة على توفير وسائل مراقبة مدى الإعمال الفعلي للقوانين والنصوص التنظيمية في مجال البيئة، من خلال تعميم الشرطة الإدارية البيئية وضمان ولوج مجموع المواطنين للمعلومات البيئية. أما في ما يتعلق بتدبير مجلس المدينة للمجال البيئي، فينبغي إرساء الممارسة القائمة على تقديم المجلس عند نهاية ولايته السياسية لحصيلة وضعية الرأسمال الطبيعي وللمنجزات التي تم القيام بها في ما يتصل بحماية البيئة، كما يتعين وضع نظام لتدبير المتطلبات البيئية بناء على الإطار المرجعي الدولي إيزو 14001 مع الاستفادة من تجربة مدينة مراكش في هذا الباب.

في ما يتعلق بتدبير النفايات السائلة، فقد بات من المستعجل :

- نشر مقاييس الكميات القصوى من النفايات السائلة الممكن إلقاؤها في الساحل وإعداد التصاميم الجهوية للساحل طبقا لمقتضيات القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل

- الإسراع بتنفيذ البرنامج الوطني للوقاية من التلوث الصناعي وتوسيع طريقة عمل محطات تطهير المياه العادمة الحضرية لتشمل المستوى الثالث للمعالجة وإصدار المراسيم المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة بعد تطهيرها ونقل الأوحال المتأتية من محطات تطهير المياه العادمة واستعمالها كمصادر طاقة (التثمين الطاقي).

- جعل الغابات والتنوع البيولوجي الحضري رافعة لتحسين جودة حياة المواطنين بالمدن. وفي هذا الإطار، ينبغي أن تعمل مجالس المدن، بمعية الإدارة الترابية والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والمواطنين، على وضع مخطط لحماية وتهيئة وتثمين الغابات الحضرية المصنفة والنهوض بها.

- وضع التصور لبرنامج لتغيير عقليات وسلوكات سكان المناطق الحضرية في ما يتعلق بتدبير النفايات المنزلية، من أجل الانتقال من تدبير كلاسيكي قائم على جمع النفايات وطمرها في المطرح نحو إرساء قطاع صناعي أخضر جديد قائم على تقنيات فرز النفايات في المصدر ومعالجتها وإعادة تدويرها وتثمينها داخل مراكز الطمر والتثمين. وتقتضي هذه المقاربة الجديدة من جهة مراجعة القانون رقم 28.00 وإعادة النظر بشكل جذري في طريقة تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والوقوف عند حصيلة مرحلته الأولى، ومن جهة أخرى، النهوض بدور جديد للمواطن-الفاعل في تدبير النفايات وتعبئة وسائل الإعلام، وذلك من أجل التمكن من تخفيض التكاليف وخلق موارد من خلال تدبير وإعادة تدوير النفايات التي يمكن أن تولد الطاقة وتخلق فرص الشغل.

- استباق وضعية شح الماء الصالح للشرب في المدن من خلال تطوير استعمال مصادر غير تقليدية للمياه (إعادة استعمال المياه العادمة بعد تطهيرها، تحلية ماء البحر في المدن الساحلية) وترشيد الطلب عبر تحسين أداء شبكات التوزيع وتحسين استعمال الأسر للمياه، إدراج دراسة تأثير المشاريع الاستثمارية المستقبلية على الوضعية المائية في التخطيط الحضري، وأخيرا من خلال إعادة تحديد النموذج الاقتصادي لتدبير خدمات توزيع الماء الصالح للشرب وتجميع ومعالجة المياه العادمة.

- إحداث مركز وطني للكفاءة والابتكار التكنولوجي في ميدان ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والبيئة، يسهر على المواكبة التقنية والمنهجية للجماعات الترابية والوحدات الصناعية في اعتماد الطرق الجديدة للاستهلاك المسؤول ومكافحة التلوث، لاسيما في ما يتصل بتدبير النفايات الصلبة وجودة الهواء ومعالجة المياه العادمة.

19.تحسين قدرات المدن على تخفيف آثار التغيرات المناخية والتكيف معها وتحملها

- العمل في إطار مركز الكفاءات للتغير المناخي بالمغرب (C4 Maroc) على إحداث منصة وطنية للشراكة، مكرَّسة لتعزيز قدرات الفاعلين الأساسيين بالمدن ومواكبتهم (المنتخبون، الإدارة المحلية، المصالح الخارجية، المجتمع المدني والقطاع الخاص) وتهدف إلى التنزيل الترابي للمشاريع المدرجة ضمن المساهمات المحددة وطنيا (NDC) من لدن المغرب، والعمل وفق طريقة تشاركية على بلورة مخططات المدن في مجالي الطاقة والمناخ، والتركيب التقني والمالي لمشاريع التخفيف، وتعبئة وتنويع موارد تمويل جهود مواجهة تغير المناخ، وإرساء آليات تستند إلى طريقة "الإجراءات القابلة للقياس والإبلاغ عنها والتحقق منها" (MRV)، وذلك من أجل الرفع من الأهداف الوطنية برسم المساهمات المحددة وطنيا.

ينبغي أن يأخذ مسلسل إعداد مخططات الطاقة الخاصة بالمدن بعين الاعتبار التوجيهات والتدابير المقترحة في الإستراتيجية الوطنية لتحقيق تنمية منخفضة الانبعاثات في أفق 2050، تعضيد الاستثمارات مع الجماعات الأخرى بالجهة ومع الاستثمارات المزمع القيام بها في إطار الإستراتيجيات والبرامج الوطنية : الإستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة، الإستراتيجية الوطنية للوجيستيك، المخطط المغربي للطاقة الشمسية، البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمشابهة، البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، برنامج تحسين النقل الحضري، وغيرها.

- الحرص قبل مباشرة عمليات توسيع المدارات الحضرية للمدن التي تواجه مخاطر، على وضع خرائط القابلية للتعمير، من أجل تحديد وتوجيه المناطق القابلة للبناء ووضع تخطيط البنيات التحتية الطرقية والطرق السيارة.

- وضع استراتيجية فعالة وتكون موضوع تنسيق بين المتدخلين بكل مدينة للوقاية من الكوارث الطبيعية ومكافحتها، وذلك من أجل :

  - تحديد المسؤوليات وتعيين خلية مكلفة بقيادة العمليات، وضمان التنسيق مع الأرضية الوطنية لتدبير المخاطر الكبرى، وإدراج هذه المخاطر ضمن السياسات التنموية؛

  - النهوض بتقاسم أو اقتسام تدبير المعارف والمعلومات حول الأخطار وتدبير الأزمات في المدن؛

  - تحميل المسؤولية لكل الفاعلين المحليين من أجل السهر على تطبيق المقتضيات القانونية اللازمة لتحقيق قدرة المدن على التكيف والصمود.

- حث المقاولات، لاسيما الوكالات والمناطق الصناعية، على وضع سيناريوهات أزمة خاصة بقطاعاتهم، ووضع إطار ملائم لتدبير الأزمات واختباره.

- العمل من خلال السلطات العمومية والجماعات الترابية على وضع إستراتيجية تمويل ملائمة لمكافحة الكوارث الطبيعية، مرتكزة على تقنيات مالية للتعويض أو التضامن، بالإضافة إلى اعتماد آليات التأمين المرتكزة على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.
- مواكبة الجمعيات المحلية في عملية تركيب المشاريع المناخية وطلب تمويلها لدى الصندوق الأخضر للمناخ.

20.جعل المدن إطارا للابتكار والإبداع والبحث التطبيقي لفائدة الشباب

- تطوير خبرة ومهارات وطنية في مجال خدمات المدن الذكية (Smart cities)، من خلال تعزيز البنيات التحتية للتدبير الرقمي للمدن، لاسيما المدن الكبرى، واستخدام مختلف توظيفات التكنولوجيات الحديثة في الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين؛
- تعميم "الشبكة الكهربائية الذكية" (Smart grid) والعدَّادَّات الذكية على جميع المدن؛
- النهوض بثقافة الابتكار داخل الأسرة والمدرسة والجامعة والإدارة؛
- تعزيز توجه المدن نحو احتضان مجمعات التكنولوجيات والابتكار ومراكز البحث والامتياز، مع إدماج أبعاد التنمية المستدامة والتكنولوجيات النظيفة الجديدة ضمن أهداف هذه البنيات وبرامجها ومجالات تدخلها؛ والرفع من عدد مشاريع البحث التطبيقي في ميادين التكنولوجيات الجديدة للاقتصاد الأخضر واقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي، من خلال الاستفادة من صناديق التمويل الجديدة الموجهة للبحث. ويجب أن يرتكز هذا التدبير على احتضان وتشجيع الشركات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة بهدف النهوض بالتكنولوجيات وتشجيع بروز فاعلين رائدين في المجال (أبطال وطنيين) قادرين على تصدير معارفهم ومهاراتهم على الصعيد الدولي؛
- دراسة إمكانية احتضان المدن الكبرى لمعاهد بحث متخصصة في الإشكاليات المتعلقة بالمدينة (الحركية، تدبير النفايات، النجاعة الطاقية...)، وذلك بشراكة مع مراكز البحث القائمة وبتنسيق مع الجهة.

ج) تدابير متعلقة بتسيير ومواكبة الانتقال نحو التنمية المستدامة للمدن المغربية

21. من أجل تخطيط إستراتيجي مرتكز على التكامل والتعاون وتضافر الجهود على الصعيد المحلي والجهوي والوطني

- استثمار آليات تنظيم العمل الجماعي، لاسيما التصميم الجهوي لإعداد التراب الذي يعتبر وثيقة مرجعية في تدبير الشأن العام. كما ينبغي أن تندمج برامج التنمية الجهوية وبرامج تنمية العمالة أو الإقليم وبرامج عمل الجماعة ضمن توجيهات التصميم الجهوي المشار إليه.
- تفعيل الآليات المنصوص عليها في الدستور والقوانين التنظيمية حول الجماعات الترابية، وهي : التعاون بين الجماعات، مؤسسات التعاون بين الجماعات، مجموعات الجماعات

الترابية، آليات التعاون والشراكة والتعاقد، نظام التدبير العصري بحسب الأهداف عبر مؤشرات التتبع والإنجاز والأداء، تقنيات التتبع والتقييم وأنظمة المعلومات.

وفي هذا الإطار، من شأن تبني آلية التعاون بين الجماعات أن يساهم في الاضطلاع بمهام ومشاريع ذات منفعة عامة من قبيل النقل الجماعي، إعداد مخطط التنقل، معالجة النفايات، الطرق، التطهير ومحطات معالجة المياه العادمة، إحداث وتدبير التجهيزات المهيكلة، إقامة المُجَمِّعَات الصناعية.

- اللجوء إلى تفويض إنجاز بعض الخدمات العمومية من خلال وكالات التوزيع والتدبير المفوض وشركات التنمية المحلية، من أجل التعاطي مع الإكراهات في المجال الإداري والمحاسبي التي يواجهها تدبير المدينة، لكن شريطة قياس الانعكاس الاجتماعي لمثل هذه التدابير؛

- تبني حكامة حضرية متجددة من خلال برامج تعاقدية تجمع بين الدولة والمدينة، أنظمة المعلومات، دلائل المساطر مع تجريدها من الصفة المادية، وذلك من أجل خلق القوة الدافعة التي تنعكس إيجابيا على فعالية تدبير المدينة وعلى جاذبيتها؛

- وضع آليات تنسيق مبتكرة وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تدبير تعددية مشروع المدينة المستدامة وضمان التعبئة حوله وتملكه؛

- إحداث شركة مختلطة بكل مدينة جديدة تضم الدولة والفاعل المشرف على إحداث المدينة والجماعات المعنية، من أجل ضمان مواكبة المشروع في الجوانب المتعلقة بالتنفيذ وتعبئة مصادر التمويل وتدبير المدينة.

- وضع إطار تعاقدي ملائم للإرساء التدريجي للمدينة المستدامة الجديدة، من أجل تنظيم التزامات مختلف الشركاء والاضطلاع ببرمجة الميزانية القطاعية السنوية؛

- العمل بشكل دوري على إجراء تقييم إستراتيجي بيئي واجتماعي لبرامج عمل الجماعة وبرامج التنمية الجهوية، بما يتماشى مع مضامين مشروع القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي.

22.ترشيد حكامة العقار

- إرساء آليات مؤسساتية وقانونية للتحكم في العقار وتدبيره، كشرط مسبق لتعبئة المواقع المخصصة للتجهيزات والمنشآت ذات المنفعة العامة وتكوين الرصيد العقاري العمومي :

- إحداث هيئات جهوية تكون في خدمة الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية من أجل ضمان أفضل تدبير وتحكم في مسألة العقار. وفي هذا الصدد، يعد مقترح مشروع مدونة التعمير القاضي بإحداث وكالات عقارية جهوية مقترحا وجيها؛

- وضع آليات قانونية لتملك الأراضي من لدن الدولة وفروعها الإدارية من أجل تكوين رصيد عقاري وتعبئة المواقع المخصصة للتجهيزات والمنشآت ذات المصلحة العامة، ألا وهي حق الشفعة؛

- العمل في كل منطقة مشمولة بوثيقة تعمير مصادق عليها، على تكريس سمو قواعد التعمير على المقتضيات المنظمة للأنظمة العقارية في حالة تعارضهما؛

- إرساء قواعد التضامن بين مالكي العقارات في إنجاز الطرق والتجهيزات والمناطق الخضراء. وينبغي التركيز على الإنصاف العقاري كمبدأ أساسي في تخطيط المدينة وتدبيرها.

23. إدماج غايات التنمية المستدامة للمدن في مسلسل التخطيط الحضري والتهيئة الحضرية

وثائق التعمير :

- إدماج توجيهات الإستراتيجة الوطنية للتنمية المستدامة في قواعد إعداد مختلف وثائق التخطيط الحضري، لا سيما مخطط توجيه التهيئة العمرانية، تصميم التهيئة الحضرية؛

- إرساء قواعد قانونية من أجل ضمان الترابط بين التصميم الوطني لإعداد التراب وتصميم التنظيم الوظيفي والتهيئة والتصميم الجهوي لإعداد التراب، ومخطط توجيه التهيئة العمرانية وتصميم التهيئة وبرنامج عمل الجماعة ومشروع المدينة، مع الحرص على تحقيق التلاؤم والانسجام بين التوجهات والاختيارات والمقتضيات التي تتضمنها هذه الوثائق؛

- جعل تصميم التهيئة وثيقة تعاقدية تخضع للتقييم كل خمس أو ثلاث سنوات، من أجل تعديل البرنامج التعاقدي الخماسي أو الثلاثي المعتمد من لدن الجماعة وشركائها؛

- الاعتماد على آليات التخطيط الحضري من أجل تشجيع الكثافة والحد من التمدد والتشتت الحضري، عبر سياسات في مجال العقار والحركية والنقل وعبر تجديد الفضاء الحضري؛

- الإدراج التلقائي لدراسة التأثير في مجال الطاقة والماء والبيئة في مخططات توجيه التهيئة العمرانية، وتصاميم التهيئة والمشاريع الاستثمارية؛

- النهوض بالممارسات الجيدة والمعايير المتعلقة بالأحياء المراعية للبيئة في المدن الجديدة المستدامة.

24. انخراط المدن الجديدة القائمة في مسار الاستدامة

- ربط إحداث المدن الجديدة بتوجهات التصميم الوطني لإعداد التراب والتصميم الجهوي لإعداد التراب وبالدراسات الاستشرافية المحددة لصبغة المدينة وتموقعها وفق رؤية تنموية على المستوى الجهوي وكذا بدراسات التأثير البيئي وإدماج البعد البيئي والطاقي؛

- العمل بشكل تلقائي على مواكبة تصاميم تهيئة المدن الجديدة بدراسات موضوعاتية، طبقا لمقتضيات المادة 3 من القانون المتعلق بالوكالات الحضرية : الحركية الحضرية ووسائل

التنقل المراعية للبيئة، الولوجية، مخطط النقل والارتباط، تثمين التراث، النجاعة الطاقية، النهوض بالطاقات المتجددة، معالجة المياه العادمة والنفايات الصلبة، إلخ. العمل على تقييم درجة استدامة مخططات الاستثمار الحالية المخصصة لتأهيل المدن الجديدة وإطلاق علمية تحيينها، وذلك من أجل ضمان استدامتها وجاذبيتها وارتباطها مع أحواض التشغيل ومع المدن الأخرى.

25.إضفاء المهنية على التدبير الحضري

- تبني تدبير حضري يقوم، من خلال تسليم الأذون بإحداث التجزئات العقارية وإحداث المجموعات السكنية والمشاريع العقارية، على تشجيع تقليص المسافة المجالية بين مختلف الفئات الاجتماعية وضمان الترابط بين المكونات الحضرية والفضاءات العامة على مستوى كل حي وكل قطاع بالمدينة؛

- وضع آليات للتهيئة الحضرية من قبيل المدن الجديدة ومناطق التهيئة المتشاور حولها الآليات العملياتية للتعمير ومناطق الرصيد العقاري ومدارات الضم الحضري، علما أن القوانين الجاري بها العمل تحصر عمليات تهيئة وإنتاج الفضاء الحضري في إحداث التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات؛

- إنشاء بناية على الأقل في كل مدينة تمثل رمزا للمدينة ومعلمة ونقطة التقاء كل مكونات منظومتها؛

- وضع نص قانوني خاص بالمدن الجديدة المستدامة يحدد آليات تصميمها وإحداثها؛

- وضع إطار قانوني خاص بحكامة المدن الكبرى وتدبيرها ؛

- الإسراع بالمصادقة على مشروع القانون رقم 61.16 المحدثة بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

26.تسريع مسلسل إصلاح النظام الضريبي المحلي وتنويع آليات تمويل المدينة عبر التمويلات المناخية من أجل ملاءمة مداخيل المدن مع حاجياتها المتزايدة في مجال التنمية المستدامة

يوجد إصلاح النظام الضريبي المحلي، الذي نص عليه المشرع، قيد الإنجاز. وثمة العديد من السبل التي يمكن سلكها من أجل ملاءمة موارد الجماعات الحضرية مع احتياجاتها المتزايدة. وفي هذا الصدد ينبغي العمل على :

- **الإسراع بالمصادقة على المرسوم المتعلق بالسماح للجماعات الترابية باللجوء إلى الاقتراض، من أجل توفير الضمانات اللازمة للأبناك للولوج إلى القطاع المحلي؛**

- **الاستفادة من زائد القيمة العقارية :**

ثمة مقتضيات قانونية لا يتم إعمالها والحال أن من شأنها المشاركة في ميزانية الجماعة. ونذكر في هذا الصدد، مساهمة ملاك الأراضي المجاورة في إنجاز الطرق العامة الجماعية، طبقا للمواد 37

و38 و39 للقانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير[151]، كما نذكر إمكانية تقاسم زائد القيمة المتأتي من عمليات التعمير بين الدولة وأصحاب الأملاك الخاصة، وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 59 من القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت[152].

إنه لأمر منطقي أن تعمل المدينة على تمويل نفسها بنفسها. ففي حالة تغيير الغرض الأساسي لاستعمال بقعة أرضية ما (تغيير التنطيق) أو تغيير قواعد استعمال الأراضي (العلو، الكثافة...)، يجب السعي إلى استفادة المدينة من جزء من زائد القيمة المالي، وفق إطار قانوني ضريبي يسمح بتحقيق العدالة العقارية والإنصاف الضريبي.

إن مبدأ استرجاع جزء من تكاليف الاستثمار على إثر إنجاز بنية تحتية أو أحد التجهيزات الممولة من لدن المدينة تعد عملية مشروعة تماما. ذلك أن الجماعة تشق الطرق وتقوم بأعمال تهيئة وتجهيز العقارات وإنجاز شبكات النقل، وغيرها، غير أنها لا تستفيد من زائد القيمة المترتب عن هذه الأعمال. لذلك يتعين خلال إجراء المعاملات أو عمليات البناء، إعادة تحديد القيمة الكرائية بطريقة منصفة ومضبوطة، حسب تطور سوق العقار.

- **فرض الرسوم على المتسببين في التلوث والاستفادة من التمويلات الخضراء**

- تفعيل الإتاوات المتعلقة بطرح المخلفات الصناعية السائلة، استنادا إلى معايير يتم وضعها لهذا الغرض ودراسة إمكانية إحداث مساهمة يؤديها أصحاب السيارات في شكل أداء عن السير في الفضاء الحضري أو جزء من مبلغ الضريبة على السيارات أو جزء من الرسوم على المحروقات؛

- تسريع وضع آليات النظام الجبائي البيئي والصندوق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المنصوص عليهما في المادتين 29 و30 من القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة؛

- **تحديد مصادر تمويل المناخ وتنويع التمويلات الخضراء**

إن من شأن عملية الاعتماد الجارية لصندوق التمويل الجماعي "بنك الجماعات المحلية" لدى الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف أن تقدم حلولا ملموسة للاحتياجات المتعلقة بإيصال وتخصيص التمويلات للمشاريع المحلية في مجال مواجهة التغيرات المناخية، مما سيمكن بالتالي من

[151] تنص المادة 37 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير على ما يلي : " يكون مالك كل بقعة أرضية تصير أو تبقى مجاورة للطريق العامة الجماعية المقرر إحداثها ملزما بالمساهمة مجانا في إنجازها إلى غاية مبلغ يساوي قيمة جزء من أرضه يعادل مستطيلا يكون عرضه عشرة أمتار وطوله مساويا لطول واجهة الأرض الواقعة على الطريق المراد إحداثها على أن لا تتعدى هذه المساهمة قيمة ربع البقعة الأرضية"

[152] إذا كان إعلان أو تنفيذ الأشغال أو العمليات العامة يدخل على قيمة بعض الأملاك الخاصة زيادة تتجاوز 20% فإن المستفيدين من هذه الزيادة أو ذوي حقوقهم يلزمون على وجه التضامن بدفع تعويض يعادل نصف مجموع زائد القيمة الطارئ بهذه الكيفية إلى الجماعة المعنية بالأمر. ويخفض عند الاقتضاء التعويض عن زائد القيمة بكيفية لا يمكن أن يقل معها في أي حال من الأحوال عن 20% مبلغ الزيادة الذي يبقى كسبا للملزم.

: 1) تيسير الحصول على التمويلات من لدن الجماعات المحلية، 2) تشجيع تطوير وسائل ومنتجات مالية جديدة من قبيل السندات الخضراء لفائدة الفاعلين المحليين و3) السماح بتطوير ونقل المعارف والمهارات في مجال المالية المناخية المحلية.

من جهة أخرى، يُمكِّن الإعمال الفعلي لمركز الكفاءات للتغير المناخي بالمغرب (C4 Maroc) المنفتح على مجموع القارة الإفريقية، من وضع حلول ملموسة رهن إشارة الفاعلين المحليين والفاعلين على مستوى القارة، في مجال تعزيز القدرات وتقاسم الخبرات لاسيما في مهن التركيب التقني والمالي لمشاريع التكيف وتخفيف آثار التغيرات المناخية.

- **تغطية تكاليف الخدمات الحضرية بشكل أفضل**

تشهد الخدمات تطورا مطردا وأضحت كلفتها في ارتفاع متزايد. لذلك يجب تغطية تلك التكاليف بطريقة سليمة، وإن كانت المداخيل المباشرة لن تتمكن أبدا من تغطيتها كاملة، كما هو الشأن بالنسبة لقطاع النقل. لذلك، فمن الممكن من خلال إقرار مبدأ "المساهمة في النقل" جعل المقاولات المستفيدة من الحركية الحضرية تساهم في تمويل هذا القطاع.

من جانب آخر، يتم تحديد رسوم جمع ومعالجة النفايات المنزلية في بعض المدن بناء على وزنها الحقيقي عند الجمع. غير أن هذه الخدمة، التي يتم تمويلها ضمن رسم الخدمات الجماعية، يمكن أن تخضع لإتاوة خاصة بها وذلك بالنظر لكونها محددة وذات تكلفة مرتفعة، قد تصل إلى 20 في المائة من ميزانية تسيير بعض الجماعات. لذلك سيكون من المقبول فرض إتاوة على النفايات المنزلية والانكباب في الوقت ذاته على تثمين النفايات الحضرية.

- **التدخل على مستوى منظومة فرض الضريبة : حالة الكهرباء**

يفكر بعض الخبراء، لأسباب إيكولوجية واجتماعية ومالية، في مراجعة منظومة فرض الضريبة على الماء والكهرباء. من أجل تبرير هذه الفكرة، يتم التأكيد على أن 15 في المائة من نفقات الأسر المخصصة للكهرباء تمثل مجموع المداخيل المتأتية من الرسوم الجماعية الثلاث الرئيسية. بمعنى آخر، إذا تمت زيادة ثمن استهلاك الكهرباء بـ15 في المائة فإن ذلك سيعادل مداخيل الرسم على السكن والرسم المهني والرسم على الخدمات الجماعية مجتمعة[153]، لاسيما وأن كلفة تحصيل غالبية الرسوم مرتفعة فيما تظل المداخيل التي ستتأتى من خلال الحل المقترح سهلة التحصيل.

- **ترشيد نفقات التسيير : حالة الإنارة العمومية**

إذا كان من الضروري التدخل على مستوى المداخيل، فإنه من الواجب أيضا التدخل على مستوى النفقات. لهذا السبب، فإن المدينة مدعوة بشكل ملح إلى ترشيد نفقاتها الخاصة بالتسيير، لاسيما في مجال استهلاك الطاقة. ذلك أن فاتورة الإنارة العمومية تثقل كاهل ميزانيات الجماعات، مما يبرز أهمية إعداد مخطط مديري لتهيئة الإنارة العمومية من أجل الاستعمال الفعال والناجع للإنارة العمومية وترشيد النفقات والسعي نحو تحقيق النجاعة الطاقية بالإضافة إلى إضفاء نوع من "الجمالية الليلية"

[153] إيرفي أوكوار، خبير بالبنك الدولي، ورشة منظمة من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع "تدبير ميزانية وضرائب المدن وابتكار آليات جديدة للتمويل المحلي"، فاتح فبراير 2017

تمثل بصمة مميزة للمدينة من شأنها الرفع من جاذبيتها. ويمثل هذا المخطط فرصة مهمة لتخفيض تكاليف الكهرباء، لاسيما وأن شبكة الإنارة العمومية غالبا ما تكون متقادمة ومزودة بمصابيح ذات استهلاك مرتفع من الكهرباء.

- **اللجوء للتعاون بين الجماعات**

يُمْكِنُ للتعاون بين الجماعات أن يشكل رافعة لفائدة تدبير المدينة وتمويلها. إذ تضطلع مؤسسات التعاون الجماعي بالخدمات العمومية الحضرية الأكثر عبئا على الجماعة، ألا وهي النقل الجماعي والحركية وفضاءات وقوف العربات، الطرق، وغيرها. ويحيل القانون التنظيمي رقم 113.14 على إبرام اتفاقيات محلية دون أن ينص على الموارد المالية لتنفيذها، والحال أن اضطلاع هذه المؤسسات بمهامها يفترض توفر موارد خاصة تسمح لها ببرمجة المشاريع وتجعلها في منأى عن التقلبات السياسية. إن خلق مثل هذه المؤسسات يمثل إمكانية أخرى ينبغي إعمالها وجعلها معيارا للحصول على الاعتمادات التي تخصصها الدولة لفائدة الجماعات التي تضافر جهودها في إطار مؤسسات التعاون الجماعي.

- **الرفع من جودة الحكامة، تغيير الوضع المالي**

إن تجديد الحكامة، مع ما يقتضيه من إبرام لبرامج تعاقدية بين الدولة والمدينة وعقود تدبير مفوض وإحداث شركات التنمية المحلية وبناء الشراكات واعتماد أنظمة المعلومات ودلائل المساطر ورفع الطابع المادي عن المساطر، لا يمكن إلا أن يكون له أثر القوة الدافعة الإيجابية على المالية المحلية وعلى جاذبية المدينة.

يمكن تحسين الأداء المالي للمدينة من خلال إضفاء المهنية على تدبير المرافق من قبيل سوق الجملة، المحطة الطرقية، المجازر، وغيرها. ويمكن لتحسين موارد المدينة أن يغير وضعها المالي ويسمح لها بالانفتاح على آفاق جديدة في مجال التمويل. ذلك أن الاستفادة من الاقتراض، وفق أفضل الشروط، رهين بتنقيط مالي إيجابي يخلق الثقة لدى المستثمرين والجهات المقرضة[154]. هكذا، يمكن للجماعة أن تصبح شريكا ذا مصداقية ومؤهلا لتنفيذ شراكات بين القطاع العام والخاص من خلال تحمل حصته من الاستثمارات ومن مخاطر مشاريع النقل والمرافق المؤدى عنها ....

إن مثال مدينة الدار البيضاء يظهر الأثر الإيجابي للرفع من حجم الموارد على الاستثمار. إذ يتعين على المدينة أن تنفذ مخطط تنمية الدار البيضاء الكبرى الذي يبلغ غلافه المالي 32,4 مليار درهم والذي تساهم في ميزانيته بمبلغ 3,5 ملايير درهم. وقد بلغ حجم الادخار الصافي سنة 2014 ما مجموعه 146 مليون درهم، أي 5 في المائة من مجموع المداخيل الجارية. وسيمكن استقرار نمو المداخيل في نسبة 1 في المائة سنويا من توفر 1 مليار درهم، أي ما يعادل ناقص 0,4 نقطة من نسبة الاستدانة، في أفق 5 سنوات.

27.رفع تحدي تنمية موارد بشرية مؤهلة وتبني مقاربة لتعزيز القدرات قائمة على هندسة التكوين وعلى تحقيق النتائج

[154] النسبة المقبولة المتعارف عليها : يمكن لحجم القرض أن يعادل من 8 إلى 10 مرات القدرة على التمويل الذاتي الصافي

- **تعميم إعداد المخطط المديري للتكوين المستمر على كل المدن مع إدماج احتياجات المنتخبين وموظفي الإدارة المحلية، لاسيما تلك المتعلقة بـ :**
  - تعزيز قدرات منتخبي مجلس المدينة في مجال الريادة والتدبير الإجرائي؛
  - تعزيز قدرات موظفي الإدارة المحلية في مجال التدبير المفوض وتدبير شركات التنمية المحلية؛
  - الإستراتيجيات الوطنية، المقتضيات القانونية والتنظيمية في مجال مكافحة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة؛
  - تعزيز القدرات في مجال التركيب التقني والهندسة المالية للمشاريع الاستثمارية ومساطر الاستفادة من الآليات الجديدة لتمويل المناخ.
  - وضع برامج للتكوين بشراكة مع الأكاديمية الإفريقية للجماعات الترابية التابعة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة - فرع إفريقيا، باعتبار هذه الأكاديمية مركزا للتميز. ويكمن الهدف المنشود من هذه البرامج في ضمان تحديث وتعزيز مهنية تدبير الإدارات الترابية في القارة الإفريقية.
  - **تعزيز اللامركزية واللاتمركز الإداري، من خلال :**

- تزويد الإدارات المحلية للمدن بأنظمة إدارة الجودة (SMQ) حسب مرجع المعيار الدولي إيزو (9001 v2015) من أجل التحكم في إنجاز الأنشطة والخدمات المقدمة وتنمية ثقافة الالتزام تجاه المواطنين وقياس درجة رضى المواطنين. وفي هذا الصدد، ينبغي على الحكومة أن تعمل على الإسراع بإعداد ميثاق المرافق العمومية، الذي سيشكل أساسا متينا وحافزا نحو إرساء نظام إدارة الجودة على مستوى إدارات المدن؛
- إعداد ميثاق اللاتمركز وفق مقاربة تشاركية، من أجل النهوض بلاتمركز مكرَّس قانونيا ومتسم بطابع تطوري وتدريجي، يُمكِّن من تحقيق نقل فعلي وتدريجي لسلطات القرار وللموارد والوسائل إلى الإدارات الترابية.
  - إيلاء الأهمية لتكوين موارد بشرية عالية الكفاءة، من خلال :

- تعزيز التكوين المهني وتحسين نسبة التمدرس والسعي نحو تحقيق الملاءمة الجيدة بين التكوين واحتياجات سوق الشغل؛
- الإسراع بتفعيل الإصلاحات الواردة في ميثاق التربية والتكوين؛
- القيام بعمليات تقييم منتظمة وتعديلات مستمرة من أجل التلاؤم مع التطورات والفرص التنموية.

- المراهنة على تطوير الخبرة الوطنية من أجل تسريع الانتقال الرقمي بالمغرب مع الارتكاز على برنامج الحكومة الإلكترونية الذي يتوفر على الاعتمادات المالية ويتضمن نحو عشرين مشروعا مهيكلا.
- تبسيط وتعميم التقنيات والمعارف المتعلقة بالنجاعة الطاقية؛
- إدراج مقاربة النجاعة الطاقية في مجموع السياسات العمومية القطاعية وفي برامج التكوين والبحث والابتكار؛
- مضاعفة الدورات التكوينية والتحسيسية لفائدة المنتخبين وموظفي الإدارة في جملة من المجالات من بينها حكامة المشاريع الثقافية والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛
- إقرار إلزامية قيام الجماعة بإصدار تقرير للتقييم مرة كل سنتين؛
- تعزيز نظام تتبع وتقييم عمل الجماعة في مجال حكامة المدينة، وذلك من خلال :

- وضع ميثاق المرافق العمومية وإقامة منصة دائمة للتواصل مفتوحة في وجه المواطنين؛
- تكوين الجمعيات حول الطرق الجديدة للمشاركة وتقديم العرائض والملتمسات والتقدم بالشكايات لدى الجماعات والإدارات الترابية؛
- مؤشرات موجزة تغطي مجموع محاور الحكامة الحضرية؛
- وضع نظام للمعلومات يتم تحيينه وتزويده بالمعطيات بشكل منتظم؛
- إرساء نظام للرصد البيئي للإحاطة بالمعلومات وأشكال الابتكار والإحصائيات والنصوص التنظيمية والتنوع البيولوجي والأنظمة البيئية والتوازنات الإيكولوجية أو المناخية فضلا عن الآفاق والاتجاهات المتعلقة بالبيئة الحضرية والتنمية المستدامة؛
- تحديد إطار معياري لإجراء تقييم دقيق ومنصف للجهود التي تبذلها الجماعة والدولة والفاعلون المحليون من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- العمل بشكل دوري على تنظيم منتديات تضم فاعلين متعددين من أجل مناقشة الإشكاليات الحضرية ومضامين التقارير حول المدينة وآفاق التنمية.
- تتبع المؤشرات الاجتماعية والرأسمال الاجتماعي للمدينة من أجل تطوير رفاه المواطنين ورخائهم وتعزيز السلم والاستقرار الاجتماعي؛
- تحديث منظومة التربية والتعليم والنهوض بحماية وتربية الطفولة المبكرة وبرمجت استثمارات كبرى في مجال التعليم الأولي.

د. توحيد المعايير (التقييس) آلية مرجعية لتدبير الانتقال نحو مدن مستدامة وتنزيل أهداف التنمية المستدامة

28.وضع نظام للتدبير يمكن من ادماج التنمية الحضرية المستدامة، ارتكازا على معايير إيزو (37101 : 2016) وإيزو (37120 : 2014). إن المدن مدعوة إلى الاستفادة من مثل هذا الإطار المرجعي من أجل إرساء وهيكلة تنميتها، بناء على مؤشرات الأداء :

إن هذه المعايير ترمي إلى تعزيز قدرات المنتخبين المحليين في مجال التدبير وإلى النهوض بالمبادرات المحلية. وهي تهم الرهانات البيئية والاجتماعية والاقتصادية وتدمج تحسين خدمات الجماعة الترابية والفوائد السوسيو-اقتصادية، فضلا عن دعم أهداف واضحة من أجل تنمية مستدامة في الجماعات الترابية وتشجيع أنظمة التخطيط العقلاني الكفيلة بتحقيقها.

ويركز هذا الإطار المرجعي على المدن بوصفها لبنة أساسية في التنمية المستدامة للمجتمع بأسره. ورغم أن لكل جماعة ترابية قيمها ومصالحها الخاصة، فإن كل الجماعات الترابية يمكن أن تستفيد بشكل جماعي من خلال تقاسم قيم وأهداف مشتركة، لكن دون إعفاء الفاعلين الأفراد من مسؤولياتهم. إن النجاح في إعمال معيار إيزو (37101) من شأنه أن يسمح بـ :

- المساعدة على خلق توافق حول التنمية المستدامة داخل الجماعة الترابية؛
- تحسين استدامة وذكاء وتكيف وصمود الإستراتيجيات والبرامج والمشاريع والمخططات والخدمات التي تشرف عليها الجماعات الترابية بشكل مباشر أو المنفذة داخل نطاق اختصاصها الترابي؛
- تطوير مقاربات مشتركة بين القطاعات ومتعددة التخصصات متعلقة بقيمة دورة الحياة والكلفة الشاملة؛
- تشجيع مضافرة الجهود بين العديد من الفاعلين من خلال تبني مقاربة شمولية؛
- تحسين فعالية أداء وجاذبية الجماعات الترابية.

ومن النتائج المرجوة من اعتماد نظام تدبير لتحقيق التنمية المستدامة داخل الجماعات الترابية نذكر ما يلي :

- تدبير التنمية المستدامة وتشجيع ذكاء الجماعات الترابية وقدرتها على التكيف والصمود، أخذا بعين الاعتبار حدودها الترابية؛
- تحسين مساهمة الجماعات الترابية في نتائج التنمية المستدامة؛
- تنظيم طرق تنزيل أهداف التنمية المستدامة على مستوى المدن
- تقييم أداء الجماعات الترابية في التقدم المحرز في ميدان التنمية المستدامة والمستوى المحقق من الذكاء والقدرة على التكيف والصمود؛

- تحديد المقتضيات الإلزامية المتعلقة باحترام المعايير.

إن المعيار يحدد متطلبات دقيقة من أجل التحكم في مراحل الريادة وتحسينها، وفي التخطيط وتدبير الموارد المادية والمالية والمعطيات، كما تهم هذه المتطلبات التدبير الإجرائي وإنجاز الأنشطة الإجرائية وتقييم الأداء، فضلا عن إرساء آليات القياس والضبط والتحكيم والتحسين المستمر لمنظومة التدبير من أجل تحقيق التنمية المستدامة داخل المدينة.

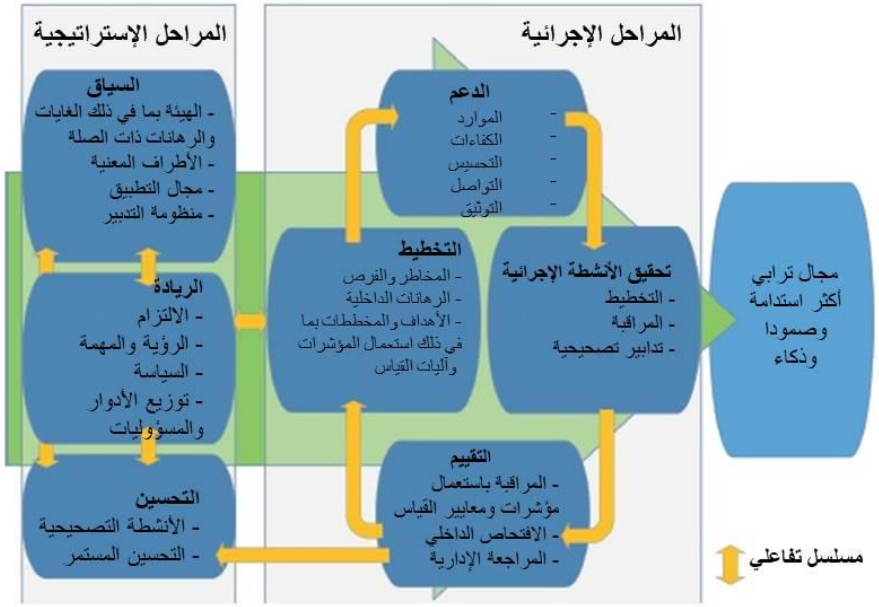

وخلال عملية تقييم أداء المدن المغربية في ما يتعلق بتحقيق غايات التنمية المستدامة، المشار إليها بتفصيل أعلاه، ومع مراعاة مجالات عمل التنمية المستدامة، يتعين على مجلس المدينة أخذ أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة بعين الاعتبار (لاسيما الهدف رقم 11 الرامي إلى "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة")، وكذا إدراجها المحتمل في التخطيط الترابي وفي برامج التنمية المحلية.

وينبغي على مجلس المدينة أيضا وضع خارطة طريق للنتائج المرجوة والعمل بشكل دوري على تحديد نسبة التقدم في تحقيق التنمية المستدامة وذلك استنادا على مصفوفة معايير تطور نضج منظومة التدبير المحلي. وتضم هذه المصفوفة أربع أو خمس مراحل على مستوى محورها الأفقي وما يكفي من العناصر لمحورها العمودي. ويجب أن تكون العناصر التي سيتم اختيارها ملائمة للمدينة ومجالات تدخلها. كما يتعين أن يتم التخطيط لمختلف المراحل على أبعد مدى يمكن تحقيقه.

29.توحيد طرق إعداد برنامج عمل الجماعة وبرنامج التنمية الجهوية وبرنامج تنمية العمالة أو الإقليم ارتكازا على نماذج موحدة مستمدة من إطار مرجعي معياري محدد بشراكة مع المعهد المغربي للتقييس

30.إعداد دليل معياري حول الآليات والممارسات الموحدة في مجال الحوار المدني وطرق الاستشارة والتشاور ومشاركة الجمعيات في الهيئات المحلية؛

18. لوحة قيادة لقياس الأداء في المجالات الاثني عشر للتنمية المستدامة للمدن مع ربطها مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

يهدف هذا الجدول إلى قياس درجة تحقيق الغايات الست للتنمية المستدامة (**الجاذبية، المحافظة على البيئة وتحسينها، القدرة على التكيف والصمود، الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية، التماسك الاجتماعي، الرفاه**) من خلال تطبيقها على الميادين الـ12 للتنمية المستدامة للمدن :

10. **الحكامة، تحميل المسؤولية والالتزام**
11. **التربية وتعزيز القدرات**
12. **الابتكار والإبداع والبحث**
13. **الصحة**
14. **الثقافة والهوية الجماعية**
15. **العيش المشترك، الترابط والتضامن**
16. **الاقتصاد، الإنتاج والاستهلاك المستدام**
17. **إطار العيش والبيئة المهنية**
18. **الأمن والسلامة**
19. **البنيات التحتية والشبكات**
20. **الحركية**
21. **التنوع البيولوجي وخدمات الأنظمة البيئية**

وتم الاستناد في إنجاز لوحة القيادة على خلاصات التشخيص الذي تضمنه التقرير وكذا التوصيات التي خرج بها هذا الأخير والمؤشرات المعتمدة من لدن المعيار الدولي إيزو 37120 والمؤشرات المقترحة من لدن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتعلقة بالأهداف السبعة عشر :

الهدف 1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف 2 القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف 3 ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الهدف 4 ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الهدف 5 تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الهدف 6 ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الهدف 7 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف 8 تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف 9 إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الهدف 10 الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف 11 جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الهدف 13 اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

الهدف 14 حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف 15 حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الهدف 16 التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الهدف 17 تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	أهداف التنمية المستدامة
1. الحكامة، تحميل المسؤولية والالتزام	• مستوى إدراج غايات التنمية المستدامة للمدن في برامج الأحزاب السياسية • المستوى الدراسي المنتخبين المحليين • نسبة النساء من العدد الإجمالي للمستشارين الجماعيين • نسبة عدد الناخبين المسجلين من مجموع السكان البالغين سن التصويت • نسبة المشاركة في الانتخابات الجماعية الأخيرة (من مجموع الناخبين المسجلين في اللوائح الانتخابية) • نسبة النساء من مجموع اليد العاملة في الإدارة المحلية • عدد أحكام الإدانة في قضايا الإرشاء و/أو الإرتشاء في حق الموظفين المحليين من بين كل 100.000 نسمة • نسبة المدن المتوفرة على آلية لضمان المشاركة المباشرة للمجتمع المدني في تدبير وتهيئة المدن والتي تعمل بشكل منتظم وديمقراطي • عدد المدن المتوفرة على برنامج عمل الجماعة والتي تدمج في برامجها الغايات الستة للتنمية المستدامة مع أخذ بعين الاعتبار الإسقاطات الديموغرافية وتدفق المهاجرين وتوفر الموارد الضرورية • نسبة خدمة الدين (النفقات المرتبطة بخدمة الدين من مجموع الموارد الذاتية للجماعة) • نسبة نفقات الاستثمار من مجموع النفقات	الهدف رقم 16 الهدف رقم 11 الهدف رقم 5 الهدف رقم 8 الهدف رقم 10

مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	أهداف التنمية المستدامة
	• نسبة الموارد الذاتية من مجموع الموارد • نسبة الضرائب المحصلة فعليا من مجموع الرسوم واجبة الأداء • عدد المدن التي تم التأشير على ميزانيتها السنوية من لدن وزارة الداخلية من المرة الأولى • عدد المدن التي قامت باعتماد ووضع مخطط للمناخ والطاقة • عدد المدن التي اعتمدت ووضعت إستراتيجيات محلية لتقليص خطر الكوارث الطبيعية، طبقا لإستراتيجيات التتبع على المستوى الوطني وفي انسجام مع الإطار الدولي "إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030" • عدد الشراكات بين القطاعات العمومية في ما بينها والشراكات بين القطاعين العام والخاص (على المستوى الوطني والدولي) الرامية إلى تنفيذ أهداف وبرامج المدينة المستدامة	الهدف رقم 13 الهدف رقم 17
2. التربية وتعزيز القدرات	• عدد حاملي شهادات التعليم العالي من بين كل 100.000 نسمة • معدل بطالة الشباب • نسبة الإناث في سن التمدرس المسجلات في مؤسسات تعليمية • نسبة التلاميذ المسجلين في نهاية الطور الابتدائي : معدل الاستمرار في التمدرس • نسبة التلاميذ المسجلين في نهاية الطور الثانوي : معدل الاستمرار في التمدرس • نسبة السكان البالغين سن التمدرس المسجلين في المؤسسات التعليمية • عدد التلاميذ لكل مدرس في التعليم الابتدائي	الهدف رقم 4 الهدف رقم 5 الهدف رقم 10
3. الابتكار والإبداع	• عدد براءات الاختراع الجديدة من بين كل 100.000 نسمة (مؤشر تكميلي)	الهدف رقم 9

مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	أهداف التنمية المستدامة
والبحث		
4. الصحة	• عدد الأسِرَّة المخصصة لاستشفاء المرضى لكل 100.000 نسمة • عدد الأطباء لكل 100.000 نسمة • عدد الممرضين والقوابل لكل 100.000 نسمة • معدل مطابقة الماء الصالح للشرب لمعايير الجودة • نسبة الساكنة الحضرية التي تعيش في ظروف سكن غير لائقة • عدد الأشخاص بدون مأوى من بين كل 100.000 نسمة • نسبة تركيز الجزيئات الدقيقة (الجسيمات) من فئة (PM2,5) • نسبة تركيز المواد الجزيئية (الجسيمات) من فئة (PM10) • تركيز ثنائي أكسيد النيتروجين (NO2) • تركيز ثنائي أكسيد الكبريت (SO2) • التلوث السمعي • متوسط أمد الحياة • عدد الأسِرَّة المخصصة لاستشفاء المرضى لكل 100.000 نسمة • وفيات الأطفال دون السن الخامسة من بين كل 1000 ولادة حية • عدد حالات الوفاة المرتبطة بوسائل النقل من أصل كل 100.000 نسمة • نسبة الساكنة الحضرية التي تعاني من سوء التغذية • نسبة الساكنة الحضرية التي تعاني من زيادة الوزن أو من السمنة	الهدف رقم 11 الهدف رقم 1 الهدف رقم 3 الهدف رقم 6 الهدف رقم 10

مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	أهداف التنمية المستدامة
	• نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من قنوات الصرف الصحي • نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من معالجة المياه العادمة • نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من توزيع الماء الصالح للشرب	
5. الثقافة والهوية الجماعية	• عدد المؤسسات الثقافية والبنيات التحتية الرياضية لكل 100.000 نسمة • نسبة الميزانية البلدية المخصصة للبنيات التحتية الثقافية والرياضية • مجموع النفقات (العمومية والخاصة) المخصصة للمحافظة على التراث الثقافي وحمايته وصونه • العدد السنوي للتظاهرات الثقافية : المعارض، المهرجانات، العروض الموسيقية، إلخ. (حصة الفرد الواحد) • عدد المؤسسات الثقافية والبنيات التحتية الرياضية لكل 100.000 نسمة	الهدف رقم 11
6. العيش المشترك، الترابط والتضامن	• معدل البطالة الحضرية • نسبة الأشخاص الذي يعملون بدوام كامل • معدل البطالة في صفوف الشباب • نسبة الساكنة الحضرية التي تعيش في ظروف سكن غير لائقة • نسبة السكان الذين يعيشون في سكن ذي سعر مناسب • الميزانية المخصصة لإقامة المباني المستدامة والمقاومة والمقتصدة في استهلاك المواد ولتأهيل المباني القديمة • عدد الأشخاص بدون مأوى من بين كل 100.000 نسمة • نسبة الساكنة الحضرية التي تعيش وضعية الفقر • معامل الفوارق الاجتماعية (جيني) • نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو الديموغرافي • نسبة المناطق ذات المساكن العشوائية من مجموع مساحة المنطقة الحضرية	الهدف رقم 1 الهدف رقم 11 الهدف رقم 5 الهدف رقم 10

مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	أهداف التنمية المستدامة
7. الاقتصاد، الإنتاج والاستهلاك المستدام	• معدل البطالة الحضرية • معدل البطالة في صفوف الشباب • معدل البطالة في صفوف النساء • نسبة النساء المقاولات • نسبة القيمة المقدرة للممتلكات العقارية التجارية والصناعية من القيمة الاجمالية المقدرة لمجموع الممتلكات العقارية • عدد المقاوَلات لكل 100.000 نسمة • العدد السنوي للزوار لكل 100.000 نسمة • متوسط العدد السنوي لساعات انقطاع خدمات الكهرباء بالنسبة لكل أسرة • متوسط العدد السنوي لساعات انقطاع الماء بالنسبة لكل أسرة • معدل التبذير الغذائي بالمدينة • استهلاك الطاقة بالنسبة لكل فرد وعلى مستوى كل قطاع بالمدينة (كلواط/فرد/سنة) • نسبة الاستهلاك الكلي النهائي للطاقة المتأتية من مصادر الطاقة المتجددة، من مجموع الاستهلاك الطاقي الكلي الحضري • استهلاك كهرباء الإنارة العمومية بكل كلمتر من الشوارع المضاءة (كلواط/كلمتر/سنة) • الاستهلاك الطاقي النهائي السنوي للبنايات العمومية (كلواط/متر مربع/سنة) • مجموع المساحة الفلاحية الحضرية لكل 100.000 نسمة • نسبة الاستهلاك الغذائي الذي يؤمنه الإنتاج الحضري/المحلي	الهدف رقم 12 الهدف رقم 1 الهدف رقم 2 الهدف رقم 5 الهدف رقم 6 الهدف رقم 7 الهدف رقم 8

مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	أهداف التنمية المستدامة
	• مجموع كمية استهلاك الماء من لدن الفرد الواحد (لتر/يوم) • نسبة هدر الماء الصالح للشرب في شبكة التوزيع (المياه غير المحتسبة) • حجم إصدارات الغازات الدفيئة بالطن من لدن كل فرد • الكمية الإجمالية للنفايات الصلبة الحضرية التي تتم إعادة تدويرها • نسبة النفايات الصلبة الحضرية التي تتم إعادة تدويرها • كمية النفايات الخطرة التي ينتجها الفرد الواحد (بالطن)	الهدف رقم 10 الهدف رقم 11
8. إطار العيش والبيئة المهنية	• نسبة السكان الذين يبعد مقر سكناهم بأقل من 500 متر عن وسائل النقل العمومي التي تمر على الأقل كل 20 دقيقة خلال فترات الذروة • الفضاءات الخضراء (بالهكتار) لكل 100.000 نسمة • نسبة الساكنة التي تتمكن بسهولة من الولوج لوسائل النقل العمومي، حسب الفئات العمرية والجنس والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة • عدد الأشخاص بدون مأوى من بين كل 100.000 نسمة • نسبة الساكنة الحضرية التي تعيش في طروف سكن غير لائقة • نسبة المناطق ذات المساكن العشوائية من مجموع مساحة المنطقة الحضرية • حصة الفرد الواحد من فضاءات الترفيه العمومية في الهواء الطلق (بالمتر المربع) • تركيز الجزيئات الدقيقة (الجسيمات) من فئة (PM2,5) • تركيز المواد الجزيئية (الجسيمات) من فئة (PM10) • التلوث السمعي	الهدف رقم 11 الهدف رقم 1 الهدف رقم 6 الهدف رقم 10

مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	أهداف التنمية المستدامة
	• نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من قنوات تصريف المياه العادمة • نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من معالجة المياه العادمة • نسبة مساحة المطارح العشوائية من مجموع مساحة المنطقة الحضرية	
9. الأمن والسلامة	• نسبة الأشخاص ضحايا التحرش الجسدي أو الجنسي، حسب الجنس والسن ووضعية الإعاقة • حالات الاعتداء على بالممتلكات من بين 100.000 نسمة • حالات القتل في صفوف كل 100.000 نسمة • عدد الإطفائيين لكل 100.000 نسمة • عدد حالات الوفاة المرتبطة بالحرائق من بين كل 100.000 نسمة • عدد حالات الوفاة المرتبطة بالكوارث الطبيعية من بين 100.000 نسمة • نسبة الخسائر الاقتصادية المباشرة من الناتج الداخلي الخام الوطني، الناجمة عن الأضرار الملحقة بالبنيات التحتية الحيوية وعن اختلالات الخدمات الأساسية جراء الكوارث الطبيعية • عدد ضباط الشرطة لكل 100.000 نسمة • التوقيت الفاصل ما بين أول نداء استغاثة (حالة الطوارئ) وتدخل مصالح الإغاثة • مساحة محطات التجمع والانطلاق المحورية لوسائل النقل، المتاحة للجمهور والمشمولة بنظام لكاميرات المراقبة داخل دائرة مغلقة لكل 100.000 نسمة (المساحة بالمتر المربع) • عدد الوفيات الناجمة عن حوادث صناعية من بين كل 100.000 نسمة • وفيات مرتبطة بوسائل النقل من بين كل 100.000 نسمة	الهدف رقم 11 الهدف رقم 1 الهدف رقم 5 الهدف رقم 9 الهدف رقم 13
10. البنيات التحتية	• نسبة الساكنة الحضرية المرتبطة بتجهيزات إلكترونية معتمدة • عدد مرات الولوج للأنترنت من بين كل 100.000 نسمة	الهدف رقم

مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	أهداف التنمية المستدامة
والشبكات	• عدد الاتصالات بالهاتف المتنقل من بين كل 100.000 نسمة • طول شبكة النقل العمومي بالكلتمر لكل 100.000 نسمة • متوسط مدة الرحلة (بين المنزل ومقر العمل) • نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من خدمة توزيع الماء الصالح للشرب • نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من الجمع المنتظم للنفايات الصلبة (المنزلية) • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي يتم التخلص منها في مركز للطمر التقني • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي تتم معالجتها في منشأة لتوليد الطاقة من النفايات (التثمين الطاقي للنفايات) • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي يتم إحراقها في مطرح في الهواء الطلق • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي يتم التخلص منها في مطرح في الهواء الطلق • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي تتم إعادة تدويرها • نسبة الساكنة الحضرية التي تستفيد من قنوات تصريف المياه العادمة • نسبة الساكنة الحضرية التي لا تستفيد من معالجة المياه العادمة • نسبة مطابقة معالجة المياه العادمة للمعايير	11 الهدف رقم 1 الهدف رقم 13 الهدف رقم 6 الهدف رقم 7 الهدف رقم 9 الهدف رقم 10
11. الحر	• طول شبكة النقل العمومي بالكلمتر لكل 100.000 نسمة	الهدف رقم

مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	أهداف التنمية المستدامة
كية	• نسبة السكان الذين يبعد مقر سكناهم بأقل من 500 متر عن وسائل النقل العمومي التي تمر على الأقل كل 20 دقيقة خلال فترات الذروة • متوسط مدة الرحلة (بين المنزل ومقر العمل) • العدد السنوي للرحلات التي يقوم بها الفرد الواحد على متن وسائل النقل الجماعي • نسبة السكان الذين يستعملون طريقة أخرى للتنقل للالتحاق بمقر عملهم غير عربة فردية • طول شريط الدراجات ومسلك الدراجات بالكلمتر لكل 100.000 نسمة • حالات الوفاة المرتبطة بوسائل النقل من بين كل 100.000 نسمة	11 الهدف رقم 1 الهدف رقم 10
12. التنوع البيولوجي وخدمات الأنظمة البيئية	• الميزانية المخصصة للمحافظة على الغابات الحضرية وتدبيرها • الميزانية المخصصة للمحافظة على الشواطئ وتدبيرها • نسبة الفضاءات الطبيعية المحمية • النسبة المئوية لتغير أعداد أصناف التنوع البيولوجي الحضري • المناطق الخضراء (بالهكتار) لكل 100.000 نسمة • عدد الأشجار التي يتم غرسها سنويا لكل 100.000 نسمة • المساحة الإجمالي للأراضي الفلاحية الحضرية لكل 100.000 • حجم إصدارات الغازات الدفيئة بالطن للفرد الواحد • نسبة مطابقة معالجة المياه العادمة للمعايير • نسبة إعادة تدوير المياه العادمة المعالجة • نسبة توليد الطاقة من المياه العادمة المعالجة (التثمين الطاقي)	الهدف رقم 2 الهدف رقم 6 الهدف رقم 14 الهدف رقم 15

مجالات التدخل لتحقيق التنمية المستدامة بالمدن	مؤشرات الأداء المستدام للمدينة	أهداف التنمية المستدامة
	• نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي يتم التخلص منها في مركز للطمر التقني • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي تتم معالجتها في منشأة لتوليد الطاقة من النفايات (التثمين الطاقي للنفايات) • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي يتم إحراقها في مطرح بالهواء الطلق • نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي يتم التخلص منها في مطرح بالهواء الطلق	

19. هدف التنمية المستدامة رقم 11 "مدن ومجتمعات مستدامة" : الغايات والمؤشرات

الغايات	مؤشرات منظمة الأمم المتحدة
1.11 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030	1.1.11 نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة.
2.11 توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030	1.2.11 نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسب، مصنفة بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة.
3.11 تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030	1.3.11 نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني
	2.3.11 نسبة المدن المتوفرة على آلية لضمان المشاركة المباشرة للمجتمع المدني في تدبير وتهيئة المدن والتي تعمل بشكل منتظم وديمقرطي
4.11 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي	1.4.11 إجمالي النفقات (العمومية والخاصة) للفرد الواحد المخصصة للمحافظة على مجموع مكونات التراث الثقافي والطبيعي وحمايته وصونه، حسب نوع التراث '(ثقافي، طبيعي، مختلط، مصنف كتراث عالمي) والإدارة المشرفة (وطنية، جهوية ومحلية/بلدية) وطبيعة النفقات (التسيير/الاستثمار) ونوع التمويل الخاص (هبة عينية، قطاع خاص غير ربحي، احتضان)
5.11 التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه،	1.5.11 عدد الأشخاص المتوفين أو المختفين أو المتضررين بشكل مباشر جراء الكوارث من بين 100.000 شخص
	2.5.11 نسبة الخسائر الاقتصادية المباشرة من

مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030	الناتج الداخلي الخام الوطني، الناجمة عن الأضرار الملحقة بالبنيات التحتية الحيوية وعن اختلالات الخدمات الأساسية جراء الكوارث الطبيعية
6.11 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030	1.6.11النسبة المئوية للنفايات الصلبة الحضرية التي تُجمع بانتظام ومع تفريغها نهائيا بقدر كاف مع اعتبار مجموع النفايات المتولدة عن المدينة.
	2.6.11 المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 2,5 والجسيمات من الفئة 10) في المدن (المرجح حسب السكان.
7.11 توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030	1.7.11 متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاء مفتوحا للاستخدام العام للجميع، مصنفة بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة.
	2.7.11 نسبة الأشخاص ضحايا التحرش الجسدي أو الجنسي، حسب الجنس والسن ووضعية الإعاقة ومكان وقوع التحرش (خلال الاثني عشر شهرا الماضية)
11 – أ : دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية	11.أ.1 نسبة السكان الذين يعيشون في مدن تعمل على تنفيذ مخططات حضرية وجهوية للتنمية تأخذ بعين الاعتبار الإسقاطات الديموغرافية وتوفر الموارد الضرورية، حسب حجم كل مدينة
11- ب : العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث	11.ب.1 عدد المدن التي اعتمدت ووضعت إستراتيجيات وطنية لتقليص أخطار الكوارث، طبقا لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030
	11.ب.2 نسبة الإدارات المحلية التي اعتمدت

على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030	ووضعت إستراتيجيات محلية لتقليص أخطار الكوارث، طبقا لإستراتيجيات التتبع على المستوى الوطني
11-ج : دعم أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية	11.ج.1 نسبة المساعدة المالية التي يتم تقديمها للبدان الأقل نموا والمخصصة لإقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود ولإعادة تأهيل المباني القديمة، باستخدام المواد المحلية

لائحة المراجع

- **Ouvrages**

1. Alice Gil-Beuf : ville durable et transport collectif : le Transmilenio à Bogotá, Annales de géographie 2007.
2. Claude Chaline : Les politiques de la ville, presses universitaires de France, 1997.

- **Thèses - PFE**

1. Naima El Qessouar : L'espace vert au Maroc, Essai d'analyse, Cas de la ville de Tanger, mémoire de Troisième Cycle pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieurs en Aménagement et Urbanisme, INAU, 2009.
2. Sylvain Richard : La politique et la place des espaces verts en milieu urbain, Projet de fin d'étude de master en géographie, Université François-Rabelais, 2013, Tours.

- **Rapports – études**

1. AFD, Banque mondiale, Thierry Paulais : Financer les villes d'Afrique, L'enjeu de l'investissement local, Publié par Pearson Education France, 2012
2. Agbelie, I., S. Bawakyillenuo et X. Lemaire : Waste-to-energy: African cities can transform their energy landscapes, 2015
3. A l'horizon 2025 par rapport à 2007
4. ASTERES : Les espaces verts urbains, Lieux de santé publique, vecteurs d'activité économique, Rapport établi pour le compte de l'union nationale des entreprises du paysage, Mai 2016
5. BAD : Mettre fin aux conflits et consolider la paix en Afrique : Un appel à l'action, 2014
6. BAD, OCDE et PNUD : Perspectives économiques en Afrique, Villes durables et transformation structurelle, Éditions OCDE, 2016
7. BAD : Mettre fin aux conflits et consolider la paix en Afrique : Un appel à l'action, 2014
8. BAD / Fonds pour le Changement Climatique en Afrique : Rapport annuel 2015, 2016
9. BAD : Note sur la BAD et la finance climatique en Afrique, 2015
10. BAD : Indicateurs sur le genre, la pauvreté et l'environnement sur les pays africains, 2014
11. Banque mondiale: Competitive Cities for jobs and Growth: What, Who, and How, Banque mondiale, Washington DC. 2015

12. Banque mondiale : le Maroc à l'horizon 2040 : capital immatériel et les voies de l'émergence économique, 2016
13. CESE : Exigences de la régionalisation avancée et défis de l'intégration des politiques sectorielles, Rapport de l'auto-Saisine n° 22/2016, Imprimerie Sipama, 2016
14. CESE : le système fiscal marocain : développement économique et cohésion sociale, Auto-Saisine n° 9/2012, Imprimerie Cana Print, 2013
15. CESE : Etude d'impact des dérogations dans le domaine de l'urbanisme, Rapport de la saisine n° 11/2014, Imprimerie Sipama, 2014
16. CESE : L'économie de la culture, rapport de l'auto-saisine n°25/2016, 2016
17. CESE : Inclusion des jeunes par la culture, rapport de l'auto-saisine n°3/2012, 2012
18. CESE : Développement du monde rural : enjeux et défis
19. Chantal Gagnon (sous la supervision de) : Montréal durable, 2016-2020, Ensemble pour une métropole durable, Canada, 2016
20. Cour des comptes : la fiscalité locale, rapport de synthèse, mai 2015
21. Département ministériel chargé de l'environnement / Banque mondiale : Rapport sur le coût de la dégradation de l'environnement au Maroc, Janvier 2017
22. Département Ministériel de l'Environnement, Observatoire National de l'Environnement du Maroc : Rapport sur l'Etat de l'Environnement du Maroc, document de synthèse, octobre 2001
23. Département ministériel chargé de l'environnement, contribution déterminée au niveau national dans le cadre de la CCNUCC, NTC Maroc, septembre 2016
24. Département ministériel chargé de l'environnement, contribution déterminée au niveau national dans le cadre de la CCNUCC, NTC Maroc, septembre 2016
25. Département ministériel de l'urbanisme, Direction de l'urbanisme : Normes urbaines des équipements collectifs de proximité, 2005
26. Département ministériel chargé de l'environnement / Banque mondiale : Rapport sur le coût de la dégradation de l'environnement au Maroc, Janvier 2017
27. Département ministériel chargé de l'environnement : rapport sur les métiers-emplois de l'environnement pour la promotion de l'emploi environnemental comme appui à l'INDH, 2011
28. Direction de la Communication de Lille Métropole Communauté urbaine : Rapport développement durable, La Monsoise, septembre 2013

29. Département ministériel chargé de l'Environnement : Convention Cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques, premier rapport biennal actualisé du Maroc, 2016
30. Département ministériel chargé de l'Environnement : CCNUCC, 1er rapport biennal actualisé du Maroc, 2016
31. Haut-Commissariat au Plan : Les sources de la croissance économique au Maroc, Septembre 2005
32. Legatum Institute : The Africa Prosperity Report, 2016
33. Lille Métropole Communauté urbaine, Rapport développement durable, La Centrale – Lens, octobre 2012
34. Ministère de l'Economie et des Finances, Direction des Etudes et des prévisions Financières : Compétitivité des exportations marocaines : quel bilan ?, mai 2013
35. Ministère de l'Economie et des Finances, 2016 et Banque mondiale : le Maroc à l'horizon 2040 : capital immatériel et les voies de l'émergence économique, 2016
36. Ministère de l'Economie et des Finances, Direction des Etudes et des prévisions Financières : Tableau de bord sectoriel, mai 2015
37. Ministère de l'Urbanisme et de l'Aménagement du Territoire, Direction de l'Aménagement du Territoire : Étude relative à l'élaboration de la Stratégie Nationale de Gestion du Foncier, Rapport de la mission II : Etat des lieux et diagnostic territorial, 2016
38. Ministère de l'Aménagement du territoire, de l'Eau et de l'Environnement, Direction de la Surveillance et de la Prévention des Risques : rapport national sur la prévention des désastres, document de synthèse, Janvier 2005
39. Ministère de l'Urbanisme et de l'Aménagement du Territoire, Direction de l'Aménagement du Territoire : Étude relative à l'élaboration de la Stratégie Nationale de Gestion du Foncier, Rapport de la mission II : Etat des lieux et diagnostic territorial, 2016
40. Ministère de l'Equipement, du Transport et de la Logistique / Agence Marocaine de Développement de La Logistique (AMDL) : La Stratégie Logistique au Maroc, Bilan et perspectives de développement, publication de l'AMDL n°16, Edition 2016
41. Ministère délégué auprès du Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement, chargé de l'Environnement & Groupe de la banque mondiale : Rapport sur le coût de la dégradation de l'environnement au Maroc, 2017
42. Ministère des Prévisions Economiques et de la Planification : les infrastructures de base, 2000-2004

43. Ministère délégué auprès du Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement, chargé de l'Environnement & Groupe de la banque mondiale : Rapport sur le coût de la dégradation de l'environnement au Maroc, 2017
44. Ministère délégué auprès du Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement, chargé de l'Environnement & Groupe de la banque mondiale : Rapport sur le coût de la dégradation de l'environnement au Maroc, 2017
45. Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Eau et de l'Environnement : Direction de l'Aménagement du Territoire : Le Schéma National de l'Aménagement du Territoire, document de synthèse, impression édition Okad, Août 2004
46. Ministère de l'Environnement et du Développement Durable & Agence Nationale de Protection de l'Environnement : Les Indicateurs de l'Environnement en Tunisie, 2008
47. OCDE : Green Growth in Cities, Études de l'OCDE sur la croissance verte, Éditions OCDE, Paris, 2013
48. OCDE : Competitive Cities in the Global Economy, Éditions OCDE, Paris, 2006
49. The global innovation index 2016 : Winningwith global innovation, publié le 26 mars 2017
50. Transformation structurelle, Éditions OCDE, 2016
51. Trésorerie Générale du Royaume, atelier organisé par le CESE sur «gestion du budget et de la fiscalité des villes et innovation de nouveaux outils de financement local », 01 février 2017
52. l'UNESCO, vers 2030, Edition UNESCO, Impression Graphius à Gand,2016
53. Union Africaine, Nations Unies / Commission économique pour l'Afrique, Groupe de la BAD, PNUD : Evaluation des progrès réalisés en Afrique pour atteindre les objectifs du millénaire pour le développement, Rapport 2015

- **Conférences, congrès et ateliers**

1. Conférence mondiale des Nations Unies sur la réduction des risques, 2015
2. Hervé Hocquard, expert de la banque mondiale, atelier organisé par le CESE sur «gestion du budget et de la fiscalité des villes et innovation de nouveaux outils de financement local », 01 février 2017
3. Ministère de l'Urbanisme et de l'Aménagement du Territoire, Direction de l'Urbanisme, Atelier, Les villes durables au Maroc, CESE, 08 septembre 2016

- **Textes juridiques et administratifs**

1. Arrêté ministériel n°001/16.00 du 23-11-2009
2. Articles 136, 140 & 143 de la constitution de 2011
3. Article 145 de la constitution de 2011
4. Articles 88, 89 & 90 de la loi 111.14
5. Articles 13, 14,15, 27, 136 et 139 de la constitution de 2011
6. Article 120 de la loi organique 113-14 relative aux communes
7. Article 111 de la loi organique 112-14 relative aux provinces et préfectures
8. Article 117 de la loi organique 111-14 relative aux régions
9. Articles 43, 83, 87 et 92 de la loi organique 113-14 relative aux communes
10. Articles 44 et 94 de la loi organique 112-14 relative aux provinces et préfectures
11. Article 101de la loi organique 113-14 relative aux communes
12. Article 37 de la loi 12-90 relative à l'urbanisme
13. Article 59 de la loi n°7-81
14. Articles 88 et 90 de la loi organique 111-14 relative aux régions
15. Articles 3, 8 et 10 de la loi 47.09 relative à l'efficacité énergétique
16. Article 32 du décret d'application de la loi n°22.80 relative à la conservation des monuments historiques, des sites, des inscriptions, des objets d'art et d'antiquité en date du 25 décembre 1980
17. Articles 31 et 35 du dahir n°1.11.91 du 27 Chaabane 1432 (29 juillet 2011)
18. Articles 1, 2, 13 et 20 du Dahir n° 1-14-09 du 4 joumada l 1435 (6 mars 2014) portant promulgation de la loi cadre n° 99-12 portant charte nationale de l'environnement et du développement durable
19. Articles 28, 29 & 30 du Dahir n° 1-14-09 du 4 joumada l 1435 (6 mars 2014) portant promulgation de la loi cadre n° 99-12 portant charte nationale de l'environnement et du développement durable
20. Chapitres V et VI de la loi organique 113-14 relative aux communes
21. Chapitre III de la loi 113-14
22. Chapitres IV et V de la loi organique 111-14 relative aux régions
23. Chapitre IV et V de la loi organique 112-14 relative aux provinces et préfectures
24. Charte de la Terre (1999)
25. Code national de l'énergie pour les bâtiments de 2011
26. Convention sur la pollution atmosphérique transfrontière à longue distance de 1979

27. Dahir n° 1-14-09 du 4 joumada l 1435 (6 mars 2014) portant promulgation de la loi cadre n° 99-12 portant charte nationale de l'environnement et du développement durable (BO n° 6240 du 20 mars 2014)
28. Dahir n° 1-10-15 du 26 safar 1431 (11 février 2010) portant promulgation de la loi n° 12-06 relative à la normalisation, à la certification et à l'accréditation, BO n° 5822 du 1errabii II 1431(18-3-2010).
29. Dahir n° 1-03-59 portant promulgation de la loi n°11-03 relative à la protection et à la mise en valeur de l'environnement
30. Dahir n° 1-3-60 portant promulgation de la loi n°12-03 relative aux études d'impact sur l'environnement
31. Dahir n° 1-03-61 portant promulgation de la loi n°13-03 relative à la lutte contre la pollution de l'air
32. Dahir n° 1-92-7 (15 hija 1412) portant promulgation de la loi n° 25-90 relative aux lotissements, groupes d'habitations et morcellements (B.O. 15 juillet 1992)
33. Décret (2001: 1063) relatif au traitement des déchets
34. Loi n°2015-992 du 17 Aout 2015 relative à la transition énergétique
35. Loi n° 95-101 du 2 février 1995 relative au renforcement de la protection de l'environnement
36. Loi n° 2009-967 du 3 août 2009 de programmation relative à la mise en œuvre du Grenelle de l'environnement
37. Loi n° 2010-788 du 12 juillet 2010
38. Loi canadienne sur la protection de l'environnement de 1999
39. Loi fédérale sur le développement durable de 2008
40. Loi sur l'efficacité énergétique de 1992
41. Loi sur l'environnement et le changement climatique 2016
42. Le la loi (1999: 673) régissant la taxation relative aux déchets
43. Loi sur l'encadrement de la croissance verte faible en émission de carbone (2009)
44. Loi sur l'allocation des quotas d'émissions de GES (2012)
45. Loi organique n°04-2005 du 8 avril 2005 portant sur la protection, la sauvegarde et la promotion de l'environnement
46. Loi foncière n°08-2005 du 14-07-2005 portant sur le Régime Foncier au Rwanda

- **Sites Internet**

1. http://dx.doi.org/ 10.1787/9789264027091-en
2. http://www.banquemondiale.org/fr/topic/urbandevelopment/overview
3. http://doi.org/10.1023/A:1022860800744.

4. http://www.hcp.ma/Population-du-Maroc-par-annee-civile-en-milliers-et-au-milieu-de-l-annee-par-milieu-de-residence-1960-2050_a677.html
5. http://www.environnement.gov.ma/images/Mde_PDFs/Le_Cout_de_la_Degradation_de_l-Environnement_au_Maroc.pdf
6. www.rfsc.eu
7. http://www.oecdbetterlifeindex.org
8. https://www.uclg.org/fr/media/nouvelles/le-document-de-travail-de-cglu-contribue-au-debat-international-sur-les-indicateurs
9. http://www.starcommunities.org
10. https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:37101:ed-1:v1:fr
11. http://www.tangermedzones.com/fr/chiffres-cles
12. http://EconPapers.repec.org/RePEc:csa:wpaper:2015-11
13. http://dx.doi.org/10.1787/9789264195325-en
14. www.urbanafrica.net/urban-voices/waste-to-energy-african-citiescan-transform-their-energy-landscapes
15. www.lesaffaires.com/dossier/changementsclimatiques-40-solutions-qui-font-une-/la-ville-de-fes-au-maroc-seclairegrace-a-ses-dechets/583395
16. http://www.leseco.ma/cop22/51751-finance-climat-les-6-engagements-des-banques-marocaines.html
17. http://www.lillemetropole.fr/mel/institution/competences/developpement-durable/developpement%20durable-integre.html
18. http://ville.montreal.qc.ca/portal
19. http://ville.montreal.qc.ca
20. http://citizenpost.fr/2015/11/suede-malmo-ville-plus-durable-deurope
21. https://www.goodplanet.info/actualite/2010/06/29/malmoe-un-modele-pour-creer-une-ville-plus-durable/
22. http://songdoibd.com/
23. www.energystream-wavestone.com/2016/06/songdo-modele-villes-intelligentes-de-demain
24. http://www.maxisciences.com/ville/songdo-la-ville-du-futur_art25808.html
25. https://infoscience.epfl.ch/record/130701
26. www.ambarwanda-paris.fr/pdf/Vision-2020-fr.pdf
27. www.bogota2016.uclg.org/fr/informations-pratiques
28. http://carfree.fr/index.php/2010/09/03/bogota-un-modele-de-revolution-urbaine/

1. الملاحق

1. موجز الدراسة الدولية المقارِنة حول الانتقال نحو المدن المستدامة

يتمثل الهدف من الدراسة المقارِنة في الوقوف عند تجاربِ بعض المدن المعروفة عموماً بأنها مستدامة، وإجراءِ تحليلٍ للعوامل الرئيسيَّة لنجاحها واستخلاص الدروس منها. وتساعد التجارب الدولية والوطنية الناجحة على تحسين أو تصحيح أو إعادة توجيه المنهجية المعتمدة، وأدوات وطرائق وأساليب الحكامة التي تنتهجها المدن المغربية في سعيها نحو تحقيق الاستدامة.

ويرتكز هذا العمل على تحليل الدراسة المقارِنة والقانون المقارن والاستفادة المثلى منهما في ستِّ مدنٍ هي: ليل (فرنسا) ومونتريال (كندا) ومالمو (السويد) وسونغدو (كوريا الجنوبية) وكيغالي (رواندا) وبوغوتا (كولومبيا). وتُجسِّد هذه النماذج تجاربَ متنوعةً تطورت في سياقات اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة. كما أنها تكشف النقاب عن أساليبَ وآليات متعددة لتصميم عملية الانتقال نحو المدن المستدامة وتدبيرها.

وسواء انطلقنا من الإطار القانوني أو حجم المدن موضوع الدراسة أو الإطار المؤسساتي أو حتى أسلوب الحكامة المعتمد، فإن هذه المدن تستجيب، وفقا لمؤهلاتها ووزنها ومستويات طموحها، لمتطلبات التنمية البشرية، والتماسك الاجتماعي، والتجانس المجالي، وتغير المناخ، وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وجودة الحياة، والتنافسية الترابية.

أ. مدينة ليل وبناء مجال ترابي مستدام ومتضامن

تُعدُّ ليل واحدةً من المدن الفرنسية التي انخرطت في عمليات التنمية الحضرية المستدامة. وقد تمكنت ليل من شق طريقها نحو الإقلاع بفضل إرساء إطار قانوني[155] يدعم رهان التنمية المستدامة، وتَبَنِّي مفهوم التنمية الإرادية، والانخراط في التزام جماعي.

وبناء على جدول أعمال مدينة ليل للقرن 21 الذي اعتُمِد في سنة 2006، وفي ضوء النقاشات[156] الكبرى التي عبأت المنتخبين والخبراء والشركاء والفاعلين في المدينة في 2009، بشأن قضايا الإسكان والتنمية المستدامة والحركية وإعداد التراب، اعتمدت ليل في 2 أبريل 2010، إطاراً يحدد طموحات المدينة

---

[155] فضلا عن المواثيق والاتفاقات الدولية، كمؤتمرات قمة الأرض، وميثاق ألبورغ، والأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة، ومؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالإسكان والتنمية المستدامة، يضم الإطار القانوني الفرنسي ترسانة واسعة من النصوص، تشمل: الميثاق البيئي لسنة 2005، الذي ينص بصفة خاصة على ثلاثة مبادئ رئيسية هي: مبدأ المنع، ومبدأ الاحتراس، ومبدأ تغريم الملوث؛ والقانون رقم 992.2015 المؤرخ في 17 غشت 2015 بشأن الانتقال الطاقي من أجل النمو الأخضر وخطط العمل ذات الصلة؛ والقانون رقم 101.95 المؤرخ في 2 فبراير 1995 بشأن تعزيز حماية البيئة الذي يحدد المبادئ المتعلقة بقانون البيئة؛ وقانون غرينيل الأول، أو القانون رقم 967.2009 المؤرخ في 3 غشت 2009 المتعلق بتنفيذ قانون غرينيل للبيئة الذي يضفي الطابع الرسمي على 268 التزاما من الالتزامات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، والهادف إلى استعادة التنوع البيولوجي من خلال إنشاء شبكة خضراء وزرقاء ومخططات جهوية للانسجام الإيكولوجي، مع الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين النجاعة الطاقية؛ والقانون رقم 788.2010 المؤرخ في 12 يوليوز 2010 بمثابة التزام وطني للبيئة مكمل لقانون غرينيل الأول؛ والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للفترة 2010-2013 التي تحدد معالم السياسة الفرنسية في مجال التنمية المستدامة من خلال تحفيز الانتقال نحو اقتصاد ذي استهلاك منخفض للموارد الطبيعية وللكربون.

[156] شكلت النقاشات الكبرى فرصة هامة لتبادل الآراء والأفكار بشأن مستقبل مدينة ليل. كما كانت مناسبة لمساءلة موقع هذه المدينة من حيث مسار تطورها. كيف السبيل، في إطار دينامية المدن الأوروبية الكبيرى، إلى تحقيق التميز والإشعاع من خلال قيمتها المضافة المستدامة؟

والتزاماتها في مجال التنمية المستدامة، التي أضحت حجر الزاوية في برنامج مجتمعي يرمي إلى تعزيز الطموحات السياسية وضمان إعادة تموقع المدينة باعتبارها واحدة من كبريات المدن الأوروبية المستدامة.

واستناداً إلى إستراتيجية متعددة الأبعاد وخطة عمل متعددة السنوات، وفي ضوء المخطط الترابي للمناخ والطاقة، ومخطط التنقل الحضري، والتصاميم الشاملة للشبكات المختلفة، وغيرها من المخططات، نجحت المدينة في تعزيز التحولات المجالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية. إننا نشهد تجربة تسعى إلى جعل مفهوم التنمية أمراً ملموساً، باعتبارها عنصراً مهيكِلا للمشروع السياسي، وعاملاً رئيسياً من عوامل الجاذبية، وسمةً دالَّةً على وجه الخصوص على هوية مدينة ليل.

وترتكز الرؤية التي تمت بلورتها على ثلاثة أهداف رئيسية[157]، هي:

- خلقُ بيئة مواتيَّة لإنشاء وتطويرُ المقاولات عن طريق التوفيق بين الجاذبية الاقتصادية، والجودة البيئية والكثافة الحضرية؛
- تسريع دينامية مدينة كبرى مستدامة، عن طريق تشجيع انبثاق اقتصاد أخضر وتطويره؛
- دعم إرساء نموذج اقتصادي قادرٍ على تلبية انتظارات الساكنة في مجال التشغيل.

إن التنمية المستدامة تساهم في إغناء السياسات ذات الصلة بالإسكان والحركية والتجديد في المدينة. كما تسهم في تقليص الفوارق في المناطق الحضرية وتواكب الجهود الرامية إلى تحقيق التماسك الاجتماعي، كما أنها تتجسد في تدابير القرب من المواطنين المبنية على مبدأ الإنصاف، والرامية إلى المساهمة في مكافحة مظاهر الهشاشة، من خلال إعمال مبدأ التضامن. وفضلا عن ذلك ، يغذي مفهوم التنمية المستدامة الاقتصاد من خلال إرساء طموح تحقيق تنمية دينامية وإبداعية ومسؤولة، عبر بناء اقتصاد أخضر جديد وخلق فرص الشغل، مع الحرص على احترام متطلبات المسؤولية البيئية والاجتماعية[158].

ويشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة أخرى لتنمية مدينة ليل. فقد وُضع إطار عمل يرتكز على ثلاثة محاور ذات أولوية، تتثمل في: دعم الهياكل التي تواكب حاملي المشاريع، والمشاركة في أنشطة التوعية والترويج والتواصل ذات الصلة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والربط بين مختلف الفاعلين في إطار شبكات.

ويتضح طموح المدينة من خلال التزاماتها في مجالات التنمية الحضرية المستدامة، والانتقال الطاقي، والإنتاج والاستهلاك المستدام، والحفاظ على الصحة العمومية، وغير ذلك. وقد تطلبت هذه الالتزامات تنزيلا ترابيا لسياسة الاستدامة داخل نادٍ للتنمية المستدامة بهدف تحفيز تبادل الممارسات المُجْدِيَّة وتوطيد ثقافة مشتركة[159].

ب. مونتريال، مدينة تعمل وِفْقَ مخطط للتنمية المستدامة:

---

[157] انظر "Lille Métropole Communauté urbaine, Rapport développement durable, La Centrale"، لانس، أكتوبر 2012، الصفحات 7-10

[158] http://www.lillemetropole.fr/mel/institution/competences/developpement-durable/developpement%20durable-integre.html

[159] Direction de la Communication de Lille Métropole Communauté urbaine : Rapport développement durable, La Monsoise,، شتنبر 2013، الصفحات 44-57.

لا يمكن لمدينة مستدامة، مثل مونتريال، إلَّا أن تكون تجسيداً لرؤية جماعية وسلوك يرتكز في البدء على التخطيط الإستراتيجي. والأهم هنا هو الانتقال إلى الفعل والعمل في إطارٍ مرجعيٍ قانوني[160] ومعياري ومفتوح وتعاقدي.

ويغطي المخطط الإستراتيجي الأول للتنمية المستدامة لهذه الجماعة الفترة [2005-2009]. وقد استمر العمل الجماعي من خلال المخطط الخماسي الثاني (2010-2015)، قبل اعتماد مخطط مدينة مونتريال المستدامة الذي يجري تنفيذه حاليا، والمصمم للفترة [2016-2020]. وهو التزام تتضافر في إطاره مساهمات جميع الجهات الفاعلة في المدينة بما يحقق التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، حددت مدينة مونتريال، في إطار مخطط التنمية المستدامة [2010-2015]، تسعة أهداف[161] تشمل تقليص انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 30 في المائة، وخفض إنتاج المياه الصالحة للشرب بنسبة 15 في المائة مقارنة مع عام 2000، وتحسين جودة المياه السطحية التي تصب في المجاري المائية، واستعادة 80 في المائة من المواد القابلة لإعادة التدوير والمواد العضوية، وزيادة عدد الشهادات البيئية بنسبة 30 في المائة، وتعزيز البنيات التحتية الخضراء من خلال زيادة حجم الغطاء النباتي بنسبة تتراوح بين 20 و25 في المائة[162]، بما يجعل من مونتريال رائدة في أمريكا الشمالية في مجالَيْ الصناعة البيئية والتكنولوجيات النظيفة بحلول سنة 2020. وتُعدُّ النتائج المحققة إيجابية على العموم في ضوء التقييم الذي أجرته مونتريال في سنة 2016.

وتعتبر هذه الجهود تتويجاً لعمل تكلل بالتوقيع في سنة 2003 على إعلان مبادئ مونتريال في مجال التنمية المستدامة. ومنذ ذلك الحين، تُشْرِك المدينة مجموعة واسعة من المنظمات من أجل رفع التحديات المطروحة، وذلك في إطار الشراكة، مع اعتماد إجراءات واضحة المعالم وقابلة للقياس والتقييم والتقويم.

واستكمالاً للجهود المبذولة في إطار مخطط التنمية المستدامة السابق، يسلط المخطط [2016-2020] الضوء على ثلاثة تحديات[163]: بناء مدينة مونتريال ذات استهلاك منخفض للكربون ومنصفة ومثالية، من خلال اتخاذ تدابير تروم تحقيق عشر غايات جماعية محددة في عمليات التخطيط الخاصة بمونتريال. ويعد المخطط الحالي مخططا متجددا ويمكن تنقيحه وإعادة توجيهه، وفقا لأربع أولويات للتدخل، وهي[164]:

- الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والارتهان للطاقات الأحفورية؛
- تعزيز المساحات الخضراء، وزيادة التنوع البيولوجي وضمان استدامة الموارد؛
- ضمان الولوج إلى الأحياء المستدامة، على المستوى الإنساني والصحي؛

---

[160] نشير هنا إلى القانون الكندي لحماية البيئة (1999)؛ والقانون الفدرالي حول التنمية المستدامة (2008)، الذي يقضي بوضع وتنفيذ إستراتيجية فدرالية للتنمية المستدامة؛ والقانون الوطني للطاقة الخاص بالمباني (2011) الذي يتضمن الحد الأدنى من المتطلبات لتصميم وتشييد المباني ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة؛ وقانون النجاعة الطاقية (1992)؛ والقواعد البيئية لقطاعات الطاقة والنقل...

[161] Chantal Gagnon (sous la supervision de) : Montréal durable, 2016-2020, Ensemble pour une métropole durable, Canada, 2016, pp.36-37.

[162] في أفق 2025 مقارنة مع سنة 2007

[163] مونتريال ذات استهلاك منخفض للكربون: خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 80 في المائة بحلول سنة 2050 - مونتريال منصفة: تحسين الولوج إلى الخدمات والبنيات التحتية، والحد من االفوارق - مونتريال مثالية: تحديد المسار والتعبئة

[164] http://ville.montreal.qc.ca/portal

- الانتقال نحو اقتصاد أخضر، دائري ومسؤول.

ويتمثل الجانب المبتكر في هذه المقاربة في الالتزام المشترك بين المدينة والمنظمات الشريكة في مشروع مدينة مونتريال المستدامة. وقد أبْرِمت اتفاقات مع أرباب الصناعة ليتولوا عملية تحسين أدائهم البيئي[165]. وتم فتح آفاق جديدة للتعاون، من خلال الاستفادة من دينامية وتآزر الفاعلين والعمل في إطار شبكات لتعزيز تبادل الخبرات ونشر الممارسات المجدية في أنشطة شبكة الشركاء[166].

ج. مالمو، نموذج المدينة المستدامة في السويد

تعتبر مالمو مدينة رائدة في مجال التنمية المستدامة في أوروبا. وهي اليوم واحدة من أكبر المدن الخضراء في القارة بفضل أحيائها المراعية البيئية[167]. ومن المهم أن نشير في هذا الصدد إلى أن مالمو حصلت على هذه العلامة بعد الأزمة الاقتصادية في التسعينيات، علماً أن هذه المدينة فقدت وظيفتها الرئيسية بعد التراجع الذي شهده النشاط الصناعي في المدينة في تلك الفترة.

ومن هنا تتضح أهمية الآلية التنظيمية وتضافر جهود الفاعلين في عملية تجديد مدينة مالمو. وقد توجه العمل الجماعي، الذي يرتكز على حوار اجتماعي، بشكل أساسي نحو رفع رهان التنمية المستدامة باعتباره رمزاً لهوية المدينة وحافزاً لتحولها.

وتستند مدينة مالمو في عمليتها التنموية على الثقافة وتكنولوجيات الإعلام. وقد نجحت في إرساء أنظمة الطاقة الحديثة واستخدام وسائل النقل المراعية للبيئة وتعزيز التكنولوجيات الذكية والبناء الإيكولوجي وغير ذلك. ويواكب هذه السياسة بطبيعة الحال تأثير إيجابي على الاقتصاد، مما يؤكد التناسب بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة[168].

وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى الإطار القانوني[169] والتشديد على أهمية التخطيط وفقاً لعملية تعمير جديدة مكنت من تحويل المواقع الصناعية المهجورة وإعادة تأهيل المدينة على أساس توحيد للمعايير يتسم بالمرونة والاستدامة.

ويحذو مدينة مالمو طموح كبير حيث تسعى إلى أن تحقق تأثيراً محايداً على المناخ في أفق 2030، وتعويض الطاقات الأحفورية التي تستهلكها المدينة بالطاقات المتجددة بحلول سنة 2020. وتعتمد مدينة مالمو سياسة حضرية إرادية يدعمها أيضا مفهوم المدينة الذكية. وهكذا، اتخذت المدينة المبادرات التالية:

- الابتكار في مجال مصادر الطاقة؛

---

[165] http://ville.montreal.qc.ca

[166] ينخرط أكثر من 230 شريكا من مختلف المشارب في تنفيذ مبادرات للتنمية المستدامة من أجل مستقبل مونتريال. وتنفذ هذه المدينة ميثاق عمداء المدن (Compact of Mayors)، وهو أكبر تحالف للقادة المحليين الملتزمين بخفض وتتبع انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع تغير المناخ.

[167] http://citizenpost.fr/2015/11/suede-malmo-ville-plus-durable-deurope/

[168] انظر الموقعين التاليين: https://urbanattitude.fr/malmo-la-ville-du-futur-durable/ و http://citizenpost.fr/2015/11/suede-malmo-ville-plus-durable-deurope/

[169] دستور سنة 1974 الذي يحدد المبادئ الأساسية مثل الإسكان والتكوين؛ قانون البيئية (1999) الذي يضم مجموعة من النصوص التشريعية في خمسة عشر مجالا يتعلق بالقانون البيئي، لاسيما: القانون المتعلق بالبيئة وتغير المناخ (2016)؛ المرسوم (1063: 2001) المتعلق بمعالجة النفايات؛ القانون (673: 1999) المنظم للضريبة على النفايات؛ واتفاقية سنة 1979 حول تلوث الهواء البعيد المدى العابر للحدود؛ والبرنامج الوطني للنجاعة والذكاء الطاقي في قطاع البناء؛ والإستراتيجية الوطنية من أجل تدبير مستدام للنفايات لسنة 2005...

- دمج مواد جديدة والابتكار في التصاميم المعمارية من أجل تحقيق النجاعة الطاقية؛
- تعزيز التكنولوجيات الذكية والمستدامة، يوازيه تأثير اقتصادي يعود بالنفع على السكان؛
- تطوير مجال النقل، من خلال استخدام الطاقات المتجددة وتعزيز وسائل النقل العمومي؛
- تقليص الفوارق الاجتماعية، من خلال إرساء التمازج الاجتماعي والمجالي والحق في المدينة.

وتُعدَّ الصورة الجديدة للمدينة التي ترمز إلى التنمية المستدامة واحدة من الثروات الجديدة التي تزخر بها المدينة. إن استخدام الطاقة الشمسية في المباني، واستخدام الطاقة الريحية، والتكنولوجيا المبتكرة[170]، والعودة إلى بناء الأسطح الخضراء، وتبني قيم التمدن، وانخراط الساكنة في الاستفادة المثلى من عملية صنع القرار، كلها عناصر تسمح ببناء هذه الصورة[171]. ومن الواضح أن التنمية الحضرية تقتضي اعتماد مقاربة تشاركية من شأنها أن تكفل تضافر المساهمات الفكرية والعاطفية وتلك المستمدة من تجارب جميع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين.

د. سونغدو، التكنلوجيا العالية في خدمة الاستدامة

شُيِّدَت مدينة سونغدو[172] لتكون نموذجا آخر في مجال التنمية المستدامة، حيث تم تصميمها لتكون مدينة ذكية في كل مناحيها، كما تتسم بكونها مدينة متصلة على نطاق واسع، إذ يمكن القول إنها مدينة رقمية يتم تدبيرها بمساعدة الحاسوب، كما تعد بمثابة مختبر مستقبلي لكوريا الجنوبية.

وتتباهى مدينة سونغدو بجانبها الإيكولوجي، حيث تضم 40 في المائة من المساحات الخضراء، ومنتجعات ومرافق ترفيهية، ومسالك للدراجات، وسيارات الأجرة النهرية، ونظام المترو الذي لا ينتج انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وتغطي المباني أسْطُح خضراء وألواح شمسية. وتعتبر سونغدو أول مدينة تتشكل حصرا من مبانٍ ذات جودة بيئية عالية وفقا لمعيار ليد (LEED)[173].

وقد تم تصميم المدينة لتصبح قطباً لتكنولوجيات المعرفة، لاسيما التكنولوجيات البيو طبية وتكنولوجيات الإعلام. وهناك مظاهر متعددة للابتكار: 99 في المائة من مواقف السيارات توجد تحت الأرض؛ كما أن جَمْع وتدبير النفايات المنزلية يقطع مع الطرق الاعتيادية، حيث يتم تجميع النفايات من المساكن ونقلها مباشرة إلى مصنع لحرق النفايات عن طريق شبكة تحت أرضية من الأنابيب تمتص النفايات من خلال نظام هوائي، وتُمَكِّن في نهاية المطاف من إنتاج الطاقة الكهربائية. أما المياه العادمة، فتتم معالجتها في محطة تُمَكِّن من إعادة تدويرها بنسبة 40 في المائة[174].

وكانت الأمم المتحدة قد اختارت هذا المشروع الحضري الضخم لاحتضان مقر الصندوق الأخضر للمناخ. وتطمح سونغدو لتصبح مرجعا في مجال المدن الذكية والمستدامة. وقد تمكنت بالفعل من التموقع

---

[170] تستفيد المدينة من قربها من البحر لتطوير تكنولوجيا تكفل استخدام مياه البحر المخزنة تحت الأرض لتسخين المباني. ويتم تحويل النفايات العضوية إلى غاز حيوي.

[171] Julien Leprovost, Malmö, un modèle pour créer une ville plus durable, 2010

[172] تقع المدينة الجديدة سونغدو على بعد 65 كيلومترا غرب سيول، وقد شرع في بنائها في سنة 2005 على مساحة 610 هكتارات، وبميزانية تقدر بأكثر من 40 مليار دولار. ومن المقرر الانتهاء من مشروع البناء في سنة 2018. وستستقبل المدينة عند الانتهاء من اشغال بنائها 300.000 نسمة. وقد بلغ عدد سكان المدينة في نهاية 2013، 70.000 نسمة.

[173] http://songdoibd.com/

[174] Chloé Laganier, 2016 in www.energystream-wavestone.com/2016/06/songdo-modele-villes-intelligentes-de-demain/

كقطب أعمال ذي إشعاع إقليمي، بفضل بنياتها وموقعها الجغرافي الإستراتيجي بالقرب من مطار إنشيون، مما يوفر لها ربطاً دولياً جيداً[175].

وقد استفاد هذا التخطيط الابتكاري من إطار قانوني[176] وسياسي واجتماعي وثقافي وتكنولوجي مواتٍ. وقد ارتكز هذا التخطيط على اختيار تهيئة مُرَكَّبٍ وقاعدة اقتصادية متنوعة. والواقع أن نظام الطرق، وشبكة التجهيزات، ومساحات التشجير، والتنطيق المتوازن والمتماسك، والمشهد الحضري الذي تم بناؤه، كلها مكونات مجالية جذابة وذات مردودية في الآن ذاته. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز الاقتصاد الأخضر واستخدام الطاقات المتجددة، والابتكار المتعدد الأوجه في مجال النقل والحركية والشبكات المختلفة، يبرز طابع الذكاء والاستدامة الذي تتميز به المدينة.

ه. كيغالي أو إطلاق مسلسل التنمية الحضرية المستدامة

تعتبر مدينة كيغالي نموذجا جديراً بالاهتمام. وهو يعكس إرادة الدولة لتبديد الأزمات، وتمهيد الطريق أمام مشروع للتنمية الوطنية وجعل كيغالي نموذجا للمدينة المستدامة. وبعد التوسع والفوضى العمرانية التي نجمت عن الإبادة الجماعية، بزغ طموح لتحديث هذه المدينة "من أجل جعلها مدينة من مستوى عالمي"[177]. كما أنه نموذج محفز لأن كيغالي تصنف ضمن المدن التي تفتقر إلى الموارد، وفقا للتقرير المشترك الذي أصدره كل من البنك الإفريقي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة 2016. وعلاوة على ذلك، فإن رواندا بلد من بلدان الجنوب التي تواجه مواطن ضعف اجتماعية واقتصادية ومظاهر هشاشة حادة في المناطق الحضرية.

وقد استفادت كيغالي من الإصلاحات التي قامت بها الدولة في مجال البيئة، وإنشاء أقطاب الابتكار، واحتضان التكنولوجيا، وتشجيع المقاولات الناشئة على الاستثمار في مجال البحث والتطوير، وفي ميدان الانفتاح، وما إلى ذلك. وإذا كانت هذه المدينة تشهد توهجا في الوقت الراهن، فذلك لأنها اعتمدت مخططا إستراتيجياً للتنمية الحضرية أطلق عليه اسم "إستراتيجة التنمية الاقتصادية لكيغالي" (Kigali Economic Development Strategy (KEDS))، وذلك في إطار سياسة عمومية شمولية تعطي الأولوية للبنيات التحتية والطاقات المتجددة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والاقتصاد الأخضر على وجه الخصوص[178].

ويدعم الصندوق الرواندي لدعم الابتكار، الذي أنشئ في سنة 2012، البحث والتطوير من أجل تطوير منتجات وعمليات مبتكرة ترتكز من بين أمور أخرى على تكنولوجيات الإعلام والاتصال. وبموازاة ذلك، يُعَدُّ الصندوق الوطني للبيئة وتغير المناخ في رواندا بمثابة آلية تمويل بين القطاعات لتحقيق أهداف النمو الأخضر والقادر على الصمود، كما حددتها الإستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر والقدرة على الصمود

---

[175] http://www.maxisciences.com/ville/songdo-la-ville-du-futur_art25808.html

[176] انظر القانون المتعلق بتأطير النمو الأخضر ذي الانبعاثات المنخفضة من الكربون (2009) الذي يشجع الاقتصاد الأخضر؛ والقانون المتعلق بتخصيص حصص لانبعاثات غازات الدفيئة (2012)؛ والقانون الإطار المتعلق بالانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون؛ وميثاق الأرض (1999) الذي ينص على أن حماية البيئة وحقوق الإنسان والتنمية البشرية العادلة والسلام هي عناصر مترابطة وغير قابلة للتجزئة...

[177] Benjamin Michelon : Kigali : Une urbanisation entre modernisation et réconciliation in Urbanisme, n°363, pp. 33-38, 2008 in https://infoscience.epfl.ch/record/130701

[178] Voir le rapport de la vision 2020 du Rwanda in www.ambarwanda-paris.fr/pdf/Vision-2020-fr.pdf

والتكيف مع تغير المناخ. وقد أُطلِقت في كيغالي أشغال بناء مُجمَّع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، باستثمار إجمالي يبلغ 150 مليون دولار أمريكي[179].

وهكذا، أضحت كيغالي مدينة كبرى نظيفة ومنظمة بل وجد متطورة، تحبل بالعديد من مظاهر النجاح على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وهي تتموقع كوجهة استثمارية[180] صاعدة وواحدة من المدن الإفريقية التي تشهد نموا مطَّرداً. وهي تحظى اليوم بتقدير واهتمام كبيرين على الصعيد العالمي[181].

إن الحكامة السياسية والترابية[182] هي إحدى الشروط الأساسية لتفادي تقويض جهود التنمية المستدامة في البلاد، كما أن ثمة عوامل رئيسية أخرى للنجاح منها على سبيل الذكر التخطيط الحضري، والإطار القانوني[183]، وإقامة الشبكات على الصعيد الجهوي[184].

و. بوغوتا: التنمية المستدامة من خلال نظام النقل الجماعي " Transmilenio "

تشتهر بوغوتا بكونها مدينة تشهد كثافة سكانية مرتفعة، ومدينة متعددة الثقافات ومتنوعة وخلاَّقة. وقد عززت هذه المدينة، التي تعرف تطورا مستمرا، موقعها كمدينة هامة في المنطقة ومرجع اقتصادي وثقافي في أمريكا اللاتينية[185].

وعانت بوغوتا في منتصف التسعينيات، من العديد من الأزمات، تمثلت في مظاهر العنف وانعدام الأمن والاختلالات الكبرى في مجالي النقل والحركية، في غياب مشروع تنمية حضرية مستدامة[186]. وآنذاك، اعتبرت السلطات السياسية أن إعادة تأهيل المدينة يقتضي إنجاز أعمال تهيئة حضرية كفيلة بحل مشكلة الازدحام وتعزيز استدامة المدينة. ومن هذا المنطلق، تم التركيز على النقل العمومي كشرط مسبق للنهوض بمدينة بوغوتا. وقد انتهجت هذه الأخيرة مساراً متفرداً يدعمها في ذلك عمداء يتحلَّوْن بالدينامية والجرأة. ومن التدابير الرئيسية التي اتخذتها سلطات المدينة، اعتماد نظام نقل عمومي في سنة 2000، باستخدام حافلات مراعية للبيئة، يسمى "ترانسميلينيو" (Transmilenio). وقد أصبح هذا النظام معروفا اليوم في جميع أنحاء العالم في أوساط الخبراء في مجال النقل الحضري. وينظر إليه على أنه

---

[179] Rapport de l'UNESCO sur la science, vers 2030, Edition UNESCO, Impression Graphius à Gand, 2016, p.528

[180] البنك الإفريقي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: آفاق اقتصادية في إفريقيا، الجزء الثاني: المدن المستدامة والتحول البنيوي، 2016،ص. 232.

[181] في سنة 2008، منح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جائزته الشرفية لكيغالي تقديراً لجهودها الرامية إلى القضاء على الأحياء الفقيرة وتحسين التهيئة الحضرية.

[182] وصف تقرير اليونسكو، في أفق 2030، الصادر في 2016، رواندا كأحسن "تلميذ" في منطقة إفريقيا الشرقية والوسطى في مجالي الشفافية والحكامة. ومنذ عقد من الزمن، ينمو الاقتصاد بوتيرة سنوية تقدر بـ 5.5 في المائة في المتوسط، وفقا للبنك الدولي، بما في ذلك 4.4 في المائة في سنة 2015.

[183] نحيل هنا على القانون التنظيمي رقم 04.2005، الصادر بتاريخ 8 أبريل 2005، المتعلق بحماية البيئة وصونها وتعزيزها، وقانون العقار رقم 08.2005، الصادر بتاريخ 14-07-2005، بمثابة النظام العقاري في رواندا، والمرسوم الوزاري رقم 001/16.00 الصادر بتاريخ 23-11-2009 المتعلق بتحديد الأسعار المرجعية للعقارات في مدينة كيغالي...

[184] في فاتح يوليوز 2010 شكلت الدول الخمس المنتمية لمجموعة دول شرق إفريقيا (رواندا وبروندي وكينيا وأوغاندا وتانزانيا) سوقا مشتركة للتبادل الحر للسلع واليد العاملة والخدمات والرساميل. وفي سنة 2014 قررت رواندا وكينيا وأوغاندا اعتماد نظام موحد للتأشيرة السياحية.

[185] يبلغ عدد سكان بوغوتا 000 980 7 نسمة؛ انظر الموقع التالي: www.bogota2016.uclg.org/fr/informations-pratiques

[186] http://carfree.fr/index.php/2010/09/03/bogota-un-modele-de-revolution-urbaine/

وسيلة مبتكرة من وسائل النقل، وليس مستنسخاً من النماذج المستوردة من بلدان الشمال، ويمكن تطبيقه في مدن أخرى تواجه نفس المشاكل التي تواجهها بوغوتا[187].

لقد تغيرت صورة المدينة. فنظام ترانسميلينيو هو بمثابة نظام نقل مستدام في مدينة من مدن بلدان الجنوب. وفضلاً عن كونه وسيلة نقل غير مكلفة وفعالة تسير بمعدل سرعة يوازي سرعة التراموای، فإن هذا النظام شكل أيضاً عامل إدماج في المدينة، من خلال ربط الهوامش الحضرية بالأقطاب الحضري الصغرى لبوغوتا.

وتكمن جاذبية هذا النظام أيضا في كونه يشكل جزءاً من مشروع مدينة مستدامة، يهدف إلى تحسين جودة عيش الساكنة، والحد من مظاهر الازدحام والتلوث وكذا التقليص من مظاهر الفصل الاجتماعي والمجالي، ومن المخاطر الاجتماعية.

وقد وُضِعَت جميع أعمال التهيئة الحضرية، بما في ذلك المسالك الخاصة بالدراجات، والتجهيزات الحضرية، والمساحات الخضراء، والممرات الخاصة بالراجلين والإنارة العمومية بشكل يضمن تناسق المشهد الحضري، ويكفل أمن المدينة، وشروط العيش المشترك داخل فضاء مزدحم، كما يسمح بمصالحة الساكنة مع مدينتهم. إن الرهان المطروح كبير جدا بحيث يتجاوز الجوانب الاقتصادية والحضرية والبيئية ليشمل التصورات الاجتماعية حول المدينة، التي يراد لها أن تكون متماسكة ومستدامة، على الرغم من أوجه القصور التي لا تزال قائمة فيها.

2. تحليل المرجعيات والقواعد الدولية المعتمدة في مجال المدن المستدامة

من الضروري تحديد إطار مفاهيمي موجز، قبل إلقاء الضوء على أجندات وأهداف التنمية المستدامة، كما تم اعتمادها على الصعيد الدولي. ويهدف هذا القسم إلى تعزيز الوعي الجماعي برهانات التنمية المستدامة الممكنة وتوحيد المعايير وتحديد مسؤوليات جميع الفاعلين، بمن فيهم المنتخبون المحليون المدعوون إلى اتخاذ مبادرات ووضع برامج وخطط عمل قمينة بترجمة مضامين تلك الأجندات إلى تدابير ملموسة.

هل سبقت الانشغالات المتعلقة بالتنمية المستدامة وضع هذا المفهوم؟ من الواضح أن هذا المفهوم تطور جراء التدهور البيئي ومظاهر الحرمان الاجتماعي والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن أنشطة الإنسان، ولكن أيضا في ضوء التوقعات الديموغرافية والاقتصادية قبل التوسع ليشمل أبعادا عديدة.

إن مفهوم التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً وثيقا بالمدينة المستدامة. وبعد فترة طويلة من الشك أو اللامبالاة، فرض هذا المفهوم نفسه، من خلال تسليط الضوء على ضرورة الوفاء باحتياجات الحاضر دون المساس بالقدرة على تلبية احتياجات أجيال المستقبل. وكان يُنْظَر إلى هذه المسألة المشتركة بين الأجيال في بداية الأمر من زاوية البيئة فقط. وقد توسع مفهوم التنمية المستدامة ليشمل الأبعاد الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهو ما يسلط الضوء على تعدد أبعاد التدابير التي يتعين تنفيذها لتنمية المجالات الترابية.

فمنذ الستينيات وحتى بداية الثمانينيات، ظهر مفهوم المدن المستدامة والتنمية المستدامة، إثر التغطية الإعلامية التي واكبت الكوارث الإيكولوجية الكبرى الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية. وقد ساهمت المناقشات المتعلقة بالمخاطر القائمة وباستنزاف الموارد الطبيعية في تشكل قناعة مفادها أن الشروط التي يتطلبها تحقيق النمو لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية.

[187] Alice Gil-Beuf : ville durable et transport collectif : le Transmilenio à Bogotá, Annales de géographie 2007/5 (n° 657), pp.533-547.

ومنذ عقد الثمانينيات إلى اليوم، مرورا بعقد التسعينيات، برز مفهوم الاستدامة بشكل متنام. وفي هذا الصدد، نسجل الاعتراف المؤسسي بمظاهر التلوث الشامل (تدهور طبقة الأوزون في الغلاف الجوي، وزيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون في الهواء)، وارتفاع حجم الكوارث المختلفة التي نجم بعضها عن مخاطر تكنولوجية كبرى (تشيرنوبيل في 1986)، وتنامي مخاطر استنزاف الموارد الطبيعية ... وتوج هذا الوعي بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في يونيو 1992[188].

وقد أثر هذا التطور، بشكل ملموس نوعا ما، على ممارسات المقاولات أو المؤسسات العمومية، لا سيما في مجال إعداد التراب والسياسات الحضرية، حيث نلاحظ أن هذا الانشغال يجري إدماجه على نحو تدريجي. وغالبا ما يواجه هذا الاتجاه ضغطاً جراء وقائع أو أحداث كارثية، ولكن أيضا بتوجيه من الحكومات والسلطات المحلية أو حتى الهيئات الدولية على نحو متزايد.

إن المدينة المستدامة ليست مجرد فرصة للحد من الفوارق الإيكولوجية، بل يجب أن تجسد تقاسماً للمسؤوليات بين الفاعلين، لا سيما على مستوى الشأن العمومي. وينبغي أن يرتكز العمل على اللامركزية التي تكفل لوحدها تحقيق اندماج فعال. ويمكن ضبط تنوع المشاريع الترابية، من خلال التقيد بمبادئ مشتركة، في إطار إستراتيجية حازمة للابتكار المؤسساتي.

ويقتضي مفهوم المدينة المستدامة وجود معايير يتم الاحتكام إليها عند تضارب المصالح بين الأجيال المختلفة وبين الفاعلين المتعددين، وتدبير أوجه التعارض الواضحة بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية. بيد أن هذه المعايير، لا سيما في مجالي إعداد التراب والتعمير، يصعب تحديدها في ما يتعلق بالعتبة المناسبة لقدرة مختلف الأوساط على التحمل. ويتعين على كل مجال ترابي تحديد أهدافه الخاصة ثم اختيار الوسائل المناسبة لتحقيقها. ولعل المسألة التي يطرحها موضوع معايير الاستدامة الحضرية هي مدى القدرة الجماعية على تحديث أشكال العمل العمومي.

وعلاوة على ذلك، فإن المبادئ التوجيهية للمدن المستدامة تلتقي في بوتقة تجتمع فيها عدة مفاهيم، حيث إن من سمات المدينة المستدامة أنها **ليست لها انعكاسات بيئية، وقابلة للتكيف، ومتَّصلة، وتنافسية، ومنصفة وتضامنية، وتوفر شروط الراحة ومُدمِجة، ومواطِنة، وتحافظ على الهوية ومبتكِرة**. والواقع أن هذا المفهوم يقتضي من المدينة المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، والتمكن من مواجهة تحديات التغيير، لاسيما في مجال إدارة المخاطر، وتطوير وتشجيع الشبكات الحضرية والترابية، والتركيز على النجاعة، والنهوض بقيم التضامن الاجتماعي، وفتح أذرعها أمام الجميع، وتشجيع المشاركة في الحياة الجماعية، وإتاحة الفرص أمام الإبداع والابتكار.

ويهدف الإطار المرجعي الدولي إلى وضع المبادئ التوجيهية المستمدة من المواثيق القائمة حول المدن المستدامة واستخلاص الدروس المناسبة منها. ويتمثل الهدف من ذلك في قياس نطاق توحيد الاستدامة الحضرية في المغرب.

أ) إطار مرجعي يزداد دقة وملاءمة:

يتسم الإطار المرجعي الدولي الخاص بالاستدامة الحضرية بتوسع نطاقه. فقد أضحى المجتمع الدولي أكثر اهتماما بإرساء إطار يكفل اتساق وتماسك وترابط الإستراتيجيات والمبادرات والبرامج والإجراءات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وهناك روابط بنيوية بين مختلف النصوص الدولية التي اعتمدتها الدول والمجالات الترابية، وهي: مؤتمر ستوكهولم، وجدول أعمال القرن 21 لمؤتمر قمة الأرض في ريو، وميثاق ألبورغ، وألبورغ+10، وخطة عمل لشبونة، ومؤتمرات كوبنهاغن، وكانكون، وأديس أبابا،

[188] يعكس هذا المؤتمر ما ذهب إليه تقرير برونتلاند الذي نشر في سنة 1987، إثر إنشاء اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في سنة 1983. وعموما ما ينسب أصل مصطلح التنمية المستدامة إلى تقرير برونتلاند.

وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بها، واتفاق باريس، والأجندة الحضرية الجديدة لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية المستدامة- الموئل الثالث، وإعلان مراكش .

التنمية المستدامة: محطات تاريخية

السنة	الحدث	ملاحظات
1972	تقرير: حدود النمو " The Limits to Growth "	نادي روما: منظمة دولية غير حكومية
1972	مؤتمر ستوكهولم	مؤتمر قمة الأرض الأول- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية
1984	إحداث لجنة عالمية معنية بالبيئة والتنمية	دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنشاء اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية
1987	اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية تنشر تقرير برونتلاند	اسم رئيسة اللجنة غرو هارليم برونتلاند، وعنوان التقرير "مستقبلنا المشترك" (Our Common Future)
1992	قمة الأرض في ريو دي جانيرو	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (CNUED): وضع جدول أعمال القرن 21
1994	ميثاق ألبورغ (الدنمارك)	نص مهم يسعى إلى القطع مع التخطيط الحضري الناشئ عن ميثاق أثينا
1996	خطة عمل لشبونة	تسعى الخطة إلى ترجمة المبادئ الواردة في ميثاق ألبورغ إلى تدابير ملموسة
1997	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	(وبروتوكول كيوتو، المتعلق بها)
2002	قمة الأرض الرابعة في جوهانسبورغ	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
2004	ألبورغ + 10	نص جديد جاء لتحيين ميثاق ألبورغ
2007	لايبزيغ (ألمانيا)	ميثاق جديد حول "المدينة الأوربية المستدامة" اعتمده المجلس الأوربي
2009	مؤتمر كوبنهاغن	مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ
2010	مؤتمر كانكون	مؤتمر كانكون حول المناخ
2010	دانكيرك	ماي 2010: المؤتمر الأوربي السادس للمدن المستدامة

2012	مؤتمر ريو+ 20	قمة الأرض، من 20 إلى 22 يونيو
2015	مؤتمر أديس أبابا	يوليوز 2015: مؤتمر أديس أبابا لتمويل التنمية
2015	جدول أعمال 2030 بنيويورك: قمة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة	25-27 شتنبر 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة
2015	مؤتمر باريس حول المناخ	دجنبر
2016	كيتو (الإكوادور) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)	مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، من 17 إلى 20 أكتوبر 2016 **جدول الأعمال الحضري الجديد**
2016	مؤتمر مراكش	مؤتمر الانتقال إلى العمل

وقد سلطت الأهداف الإنمائية للألفية[189] الضوء على الدور الإيجابي الذي يضطلع به التمدن في رفع مستويات المعيشة. وفي هذا الصدد، يرمي الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية إلى محاربة السكن غير اللائق. ومن بين الغايات التي كان هذا الهدف يسعى إلى بلوغها تحسين الظروف المعيشية لـ 100 مليون من سكان دور الصفيح بحلول سنة 2020. وكانت الأرقام الرئيسية التي سجلتها إفريقيا بخصوص معظم المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية منخفضة نسبيا مقارنة بالمناطق الأخرى. وقد كان نمو إفريقيا قويا نسبيا، بيد أنه لم يكن سريعا أو مُدمِجا بما فيه الكفاية لخلق فرص الشغل اللائق[190].

وقد كشف الوقوف على حصيلة ما تحقق من الأهداف الإنمائية للألفية عن وجود أوجه قصور كبيرة ومحدودية هذه الأهداف من حيث الاستدامة والإدماج سواء بالنسبة للساكنة المعنية أو المناطق التي تعاني الهشاشة. وتشكل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فرصة على الصعيد الدولي لتجاوز هذه الثغرات إذا ما كان لها صدى في جميع الإستراتيجيات والسياسات العمومية الوطنية وعلى مستوى المجالات الترابية.

وتعد المدينة بشكل عام والمدن الكبرى على وجه الخصوص فضاء مناسباً للنجاح في رفع هذا التحدي. وقد أضحت الحاجة إلى بناء مناطق حضرية مستدامة وقادرة على الصمود والتكيف في مجالات النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وتوفير بيئة سليمة، تشكل بشكل متزايد واحدا من الانشغالات الكبرى للبلدان. وفي هذا الصدد، جاءت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بـ 17 هدفا للتنمية المستدامة[191]، نذكر

---

[189] تتمثل الأهداف الإنمائية للألفية في ما يلي: الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛ الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ الهدفان 4 و5: تخفيف معدل وفيات الأطفال وتحسين الصحة النفاسية؛ الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ الهدف 7: كفالة الاستدامة البيئية؛ الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

[190] الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقييم التقدم المحرز في إفريقيا على درب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تقرير 2015، ص .17

[191] الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛ الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛ الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛ الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع؛ الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛ الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛ الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛ الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ الهدف 9: إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛ الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها ؛ الهدف 11: جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛ الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛ الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره؛ الهدف 14: حفظ

منها على وجه الخصوص الهدف رقم 11، الذي يحث المجتمع الدولي على العمل على جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. ويشدد هذا الهدف، الذي يتسم بطابعه المركب والعميق، على أن المدن تعد رافعات للتنمية الحضرية المستدامة. وتعكس هذه الآلية طموحا كبيراً، يتوقف نجاحها على مدى قدرة السلطات الحكومية على تَمَلُّك أهداف التنمية المستدامة، مع استحضار كون تحقيق تنمية الإنسان والمجالات الترابية حقاً من الحقوق التي يتعين كفالتها والتزاما من الالتزامات التي يجب النهوض بها. إن المكاسب التي حققتها الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي تعزيزها بالأهداف 17 من أهداف التنمية المستدامة وبالغايات 169 الواردة في خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام 2030.

ويتعين تجسيد أهداف التنمية المستدامة في مخططات وبرامج التخطيط وإعداد التراب، دون إغفال تعبئة الموارد المالية اللازمة لرفع التحدي المتمثل في التنمية المستدامة للمناطق الحضرية. وفي هذا الصدد، يركز الهدفان 7 و 9، على ضمان الحصول على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة وعلى إقامة بنيات تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار. وعلاوة على ذلك، تحفز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على تعزيز النمو الاقتصادي المطرد (الهدف 8)، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ (الهدف 13)، وحماية وتعزيز النظم الإيكولوجية البرّية والتنوع البيولوجي (الهدف 15)، وأخيرا، الانتقال إلى مرحلة التنفيذ، من خلال شراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الهدف 17).

ويرتكز جدول أعمال الاتحاد الإفريقي لعام 2063، من بين أمور أخرى، على المدن والمستوطنات البشرية الأخرى بغية إعطاء نفس جديد لإفريقيا لتمكينها من تحقيق كامل إمكانيات تمدن القارة. ويهدف هذا الجدول إلى تسريع وتيرة التحول الاقتصادي والاجتماعي للاقتصادات المرتهنة بالموارد الطبيعية، من أجل زيادة التنويع والانتقال إلى القطاعات الأكثر إنتاجية، ألا وهي الصناعة والخدمات، مع استحضار ضرورة تحقيق تحولات اجتماعية إيجابية. كما يدعو جدول أعمال عام 2063 إلى تبني رؤية تروم جعل المدن أقطاباً لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي، بما يكفل تسريع التحول الهيكلي وتحسين مستويات المعيشة.

ويجب على السلطات العمومية أن تقدم حلولا لإشكاليات الإقصاء والفقر في المناطق الحضرية والفوارق التي ما فتئت تزداد حدة، إذا أرادت تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وجدول أعمال عام 2063 ، المتعلقة بإرساء تنمية بشرية لا تقصي أحداً داخل مدن وتجمعات سكنية مستدامة[192].

وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على موضوع الانتقال نحو المدينة المستدامة باعتبارها رهاناً رئيسياً في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، الذي عقد في كيتو في سنة 2016. وفي ضوء هذا الرهان، جرى اعتماد جدول أعمال حضري جديد يجمع بين البرنامج العالمي للتنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛ الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛ الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛ الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

[192] البنك الإفريقي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: آفاق اقتصادية في إفريقيا، 2016، المدن المستدامة والتحول البنيوي، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ص. 104.

ويحدد هذا الإطار المرجعي الإطار الإستراتيجي والمعياري في مجال إعداد التراب والتخطيط الحضري للسنوات الخمس عشرة القادمة. ويتمثل التوجه الإستراتيجي في بناء أساس جديد للتنمية الحضرية المستدامة، بما يكفل تحقيق الانتقال نحو المدينة المستدامة.

وعلى مر السنين، ومن خلال مختلف الإعلانات والاتفاقات والاتفاقيات، أقر المجتمع الدولي بأن هشاشة المناطق الحضرية تشكل عبئا ثقيلا على التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، وأن التوسع الحضري غير النظامي لا يخلو من انعكاسات سلبية على البيئة. وما يزيد من تفاقم الوضع أن المدن المتوسطة والمدن الصغيرة، التي تعد اليوم وجهة لتدفقات الهجرة، لا تزال تنمو بوتيرة سريعة، دون أن تكون مستعدة لمواجهة التحدي الحضري. وفي هذا الصدد، فإن جدول الأعمال الحضري الجديد لا يضع تدابير ملزمة، ولكنه يدعو بدلا من ذلك إلى بناء "رؤية مشتركة" تحدد معايير لتحويل المناطق الحضرية إلى مجالات منفتحة على الممارسات الفضلى في مجالات التخطيط والتهيئة والتدبير. وعلاوة على ذلك، يتضمن هذا الجدول أهدافا محددة ويقترح أدوات تنفيذ مبتكرة.

وبعبارة أخرى، يهدف جدول الأعمال هذا إلى جعل المدن محركات لمكافحة الفقر ومظاهر الإقصاء، وتطوير الجاذبية الاقتصادية، وحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ، مع تسليط الضوء على المبادئ التوجيهية للبرامج والإجراءات التي تلتزم البلدان بتنفيذها في مجال التخطيط الحضري المستدام. وثمة إقرار بدور المدينة في التخفيف من المخاطر، من خلال أدوات التخطيط وإدارة الموارد وسياسات البناء. ويتمثل الرهان أيضا في التخطيط بوصفه أداة للقيادة الإستراتيجية للتنمية الحضرية المندمجة، عن طريق تعزيز الكثافة والحد من الازدحام من خلال سياسات ملائمة في مجالات العقار والحركية والنقل والتجديد والتأهيل الحضري ...

ويبقى أن نرى كيف يمكن للفاعلين العموميين والسلطات المنتخبة أن يتملكوا هذه الأهداف وأن يدمجوها في وثائق التهيئة والتعمير وكذا في برامج المجتمع وخطط عمل الجماعة. وسيكون من المفيد، منذ البداية، الانفتاح على الشراكات الوطنية والدولية للاستفادة من إمكانيات تمويل المشاريع المؤهَّلة نظرا لمتطلبات الاستدامة والاقتصاد الأخضر. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى التدبير المعقلن للموارد الطبيعية وإرساء البنيات التحتية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود والتكيف. ولا يزال من الممكن من خلال برنامج التنمية الجهوية وبرنامج تنمية العمالة أو الإقليم وبرنامج عمل الجماعة إرساء تركيبات تقنية ومالية وإطلاق مبادرات وتدابير قابلة للتنفيذ وسهلة التنفيذ.

ب) الأطر المرجعية المعيارية الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة للمدن:

أ. أطر مرجعية ونصوص متعددة

أدى التوسع الحضري المتفاقم والمستمر في العالم إلى تعزيز التفكير في السبل الكفيلة بتحويل الوتيرة غير المستدامة لهذا التوسع إلى إمكانية لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى مدى ما لا يقل عن عقدين من الزمن، تبلورت العديد من المقاربات والمبادرات عبر العالم لبناء طرائق لتنسيق وتنظيم العمل الجماعي حول المدينة، وإرساء نمط جديد للتنمية الحضرية.

وأفرزت هذه التدابير العديد من المفاهيم والأطر المرجعية والأساليب والمؤشرات والأدلة، علماً أن بناء الفضاء الحضري ليس مسألة تحليلية بسيطة، وإنما هو عملية معقدة من التفاعلات التي ينبغي التعامل معها بشكل منهجي وتوحيدها على نحو يمكن من بلورة مجموعة من المفاهيم المشتركة والحد من الشكوك. وفي هذا الصدد، سعى كل من الإطار المرجعي للمدن والمجالات الترابية المستدامة (RFSC)

ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OCDE) ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (CGLU) ومؤشر "STAR" والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس "إيزو"[193]، وغيرها من المنظمات الإقليمية والعالمية، إلى تزويد الفاعلين المعنيين بإطار مشترك يقدم التجارب التي تشجع تبادل الخبرات، من خلال الاستعانة بمؤشرات لقياس نتائج عملية الاستدامة. وعلى سبيل المثال، فإن الإطار المرجعي للمدن والمجالات الترابية المستدامة سلط الضوء على خمسة أبعاد و30 هدفا تُحَدِّد الرؤية الأوروبية لما يسمى بمدن الغد[194]. وهو إطار مرجعي مفتوح ومرن وقابل للتكيف والتطور واجتماعي وعرضاني.

رؤية الإطار المرجعي للمدن والمجالات الترابية المستدامة (RFSC): 5 أبعاد و30 هدفا تشكل الإطار المرجعي للمدن والمجالات الترابية المستدامة

[193] الإطار المرجعي للمدن والمجالات الترابية المستدامة (RFSC). أنشئت هذه المنظمة الفرنسية في سنة 2008 من أجل تفعيل مبادئ ميثاق لايبزيغ بشأن المدن المستدامة.

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OCDE): حلت هذه المنظمة في سنة 1961 محل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OECE) التي تأسست في سنة 1948. وتتيح منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تمتد إلى أبعد من المجال الجغرافي الأوروبي، لتشمل الولايات المتحدة وكندا ثم اليابان في سنة 1964، للحكومات منتدى للتفكير وتبادل الآراء والأفكار سعيا لإيجاد حلول للمشاكل المشتركة.
- منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (CGLU): هي أهم منظمة عالمية للمدن المتوأمة, وتضم هذه المنظمة التي أنشئت في ماي 2004 عددا كبيرا من المدن والجمعيات تنتمي إلى 136 بلدا في جميع أنحاء العالم، وتعمل في مجالات الديمقراطية المحلية والتعاون اللامركزي من أجل المساهمة في التنمية المحلية وتحسين الخدمات الحضرية.
- مؤشر "STAR" (Sustainability Tools for Assessing & Rating Communities): هي مجموعة من آليات التنمية المستدامة الرامية إلى تقييم ورصد المجتمعات / المدن الأمريكية.
- المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس "إيزو" (International Organization for Standardization): هي هيئة دولية تتألف من ممثلي المنظمات الوطنية للتقييس من 165 بلدا. وأنشئت هذه المنظمة في سنة 1947 لإنتاج معايير دولية تسمى معايير إيزو.

[194] انظر الموقع الإلكتروني: www.rfsc.eu

مؤشرا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقين بـ "الرفاه" و"حياة أفضل"

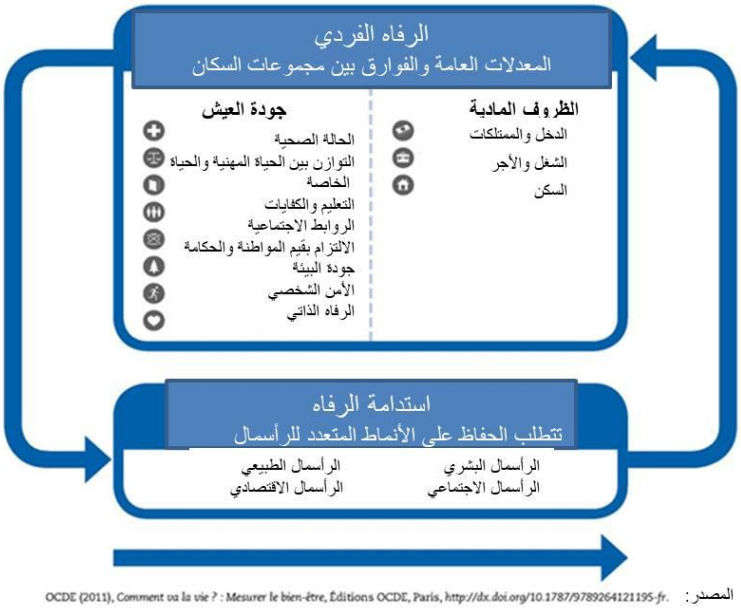

المصدر: OCDE (2011), *Comment va la vie ? : Mesurer le bien-être*, Éditions OCDE, Paris, http://dx.doi.org/10.1787/9789264121195-fr.

وثمة العديد من المفاهيم والمعايير والعمليات المعيارية التي تعزز الاستدامة الحضرية. وفي هذا الصدد، هناك عدة مبادرات تندرج في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق استدامة المدن، نذكر منها مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالرفاه وحياة أفضل[195]، ومقترحات منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة بشأن مؤشرات تَتَبُّع أهداف التنمية المستدامة الواردة في جدول الأعمال الحضري الجديد؛ وهي مقترحات مُضَمَّنة في الوثيقة التي تحمل عنوان: "كيف يمكن تحديد غايات ومؤشرات جدول أعمال ما بعد 2015 ؟"[196]، والتي تم إعدادها في سنة 2014. ويرتكز العمل في هذا الإطار على دراسة المصادر المحتملة للبيانات المتعلقة بجميع غايات الهدف رقم 11 "جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" ، فضلا عن غايات أهداف أخرى ذات أبعاد محلية هامة.

ويولى اهتمام خاص لتقييم انعكاسات الثقافة على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية للتنمية المستدامة. وقد اعتبرت قمة الثقافة الثانية لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، التي عُقدت في

[195] http://www.oecdbetterlifeindex.org

[196] https://www.uclg.org/fr/media/nouvelles/le-document-de-travail-de-cglu-contribue-au-debat-international-sur-les-indicateurs

جيجو (كوريا الجنوبية) في الفترة من 11 إلى 13 ماي 2017، أن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان الإدماج الاجتماعي والنمو المُنْصِف، والتقليص من آثار التغير المناخي لن تؤتي أكلها إلا إذا أُخِذَت الجوانب الثقافية للحياة في المجتمعات بعين الاعتبار.

وعلاوة على ذلك، يسلط مؤشر "STAR" الضوء على 10 مبادئ و 81 هدفا، ويعد المعيار الأول للتقييم وللتصديق وهو موجه للمدن الأمريكية[197]، من أجل تمكينها من قياس أدائها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ومن ثم قياس درجة استدامتها.

وفي السياق نفسه، يسعى المجتمع الدولي في إطار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس إلى الاستفادة من الممارسات الفضلى على الصعيد العالمي، وتوحيد المعايير المرجعية للمدن المستدامة والذكية، من أجل تعزيز أداء المناطق الحضرية. وقد أسفر عمل اللجنة التقنية، (إيزو ISO/TC 268) بشأن التهيئة المستدامة للمدن والجماعات عن وضع سلسلة من المعايير، وهي:

- إيزو 37120: 2014/ التنمية المستدامة للجماعات- مؤشرات تتعلق بالخدمات الحضرية وجودة العيش؛
- إيزو "ISO/TR 37150 " : 2014/ البنيات التحتية الجماعاتية الذكية- استعراض الأنشطة القائمة التي يمكن قياسها؛
- إيزو "ISO/TS 37151 ": 2015/ البنيات التحتية الجماعاتية الذكية- المبادئ والمتطلبات من أجل قياس الأداء؛
- إيزو "ISO/TR 37152 ": 2016/ البنيات التحتية الحضرية الذكية- الإطار المشترك من أجل التنمية والعمليات؛
- إيزو 37101: 2016/ التنمية المستدامة للجماعات- نظام التدبير من أجل تحقيق التنمية المستدامة- المتطلبات والخطوط التوجيهية لتفعيله.

وفي هذا الصدد، يغطي المعيار "إيزو 37120" عدة مجالات، تشمل: الاقتصاد، التعليم، الطاقة، البيئة، المالية، الإنقاذ من الحرائق والتدخلات في حالات الطوارئ، الحكامة، الصحة، الترفيه، الأمن، المأوى، النفايات، الاتصالات والابتكار، النقل، التهيئة، مياه الصرف الصحي، المياه وخدمات التطهير. وبفضل مقاربتها الموحدة، يتيح هذا المعيار للمدن مقارنة بعضها ببعض، بناء على مؤشرات تهدف إلى مساعدة المدن على تقييم أدائها وتقدمها.

أما المعيار "إيزو 37101: 2016" فهو معيار لمنظومة التدبير يحدد العناصر العملية الكفيلة بمساعدة الجماعات على تنفيذ مسلسل للاستدامة. ويتوخى هذا المعيار مساعدة هذه الجماعات على تحديد أهداف ووضع إستراتيجية للتنمية المستدامة على المستوى المحلي تأخذ في الاعتبار تصورات ومساهمات جميع الفاعلين. ومن ثم، فإن أهداف الاستدامة تشمل عدة عناصر منها الجاذبية، والمحافظة على البيئة وتحسينها، والقدرة على الصمود والتكيف الاقتصادي والبيئي والمناخي والسوسيومجالي، والاستخدام المسؤول للموارد، والتماسك الاجتماعي، والرفاه. ويحدد هذا المعيار، وفق مقاربة تجميعية، متطلبات منظومةِ تدبيرٍ تروم تحقيق التنمية المستدامة في التجمعات السكانية، بما فيها المدن.

---

[197] تمت صياغة المبادئ العشرة في شكل عبارات بسيطة وذات دلالة: Think and act systematically ; Instil resiliency ; Foster innovation ; Redefine progress ; Live within means ; Cultivate collaboration ; Ensure equity ; Embrace diversity ; Inspire leadership ; Continuously improve (التفكير والتصرف بشكل منهجي؛ غرس القدرة على الصمود والتكيف؛ التحفيز على الابتكار؛ إعادة تحديد مفهوم التقدم؛ العيش وفقا للإمكانات؛ تطوير ومواكبة التعاون؛ ضمان الإنصاف؛ اعتماد التنوع؛ دعم الريادة؛ التحسين المستمر). ومنذ إطلاق هذه المبادئ في سنة 2012، تم اعتماد أكثر من 50 مدينة أمريكية. وقد صدرت النسخة 2.0 من مؤشر "STAR" في 11 أكتوبر 2016. انظر: http://www.starcommunities.org

ب. **المعيار إيزو 37101: 2016 بوصفه فرصة لهيكلة عملية التنمية المستدامة للمجتمعات:**

إن تسليط الضوء على معايير منظومة التدبير الخاصة بالمجال الحضري ليس غاية في حد ذاته[198]. بل إن الغاية هي استبعاد الأساليب التي عفا عليها الزمن وحتى طقوس التخطيط والتدبير المعتمدة في مدننا، من خلال الوقوف عند المنهجيات والممارسات الفضلى في تدبير المناطق الحضرية، التي نجحت في مناطق أخرى.

وفي هذا الإطار، سيكون من المهم جدا أن نشدد على أن المعيار الدولي "إيزو 37101: 2016" يشكل إطاراً معيارياً[199] يهدف إلى أن يكون رافعة لإرساء توافق محلي بشأن التنمية المستدامة، وتعزيز أوجه التآزر بين مختلف الفاعلين من خلال اعتماد مقاربة شمولية، وبلورة مقاربات مشتركة بين القطاعات ومتعددة التخصصات، وتحسين نجاعة وجاذبية المجالات الترابية.

ووفقا لهذا المعيار، تغطي الاستدامة في مدينة ما عدة جوانب، وهي: الحكامة وإذكاء روح المسؤولية والالتزام؛ التعليم وتعزيز القدرات؛ الابتكار والإبداع والبحث؛ الصحة والعلاجات؛ الثقافة والهوية الجماعية؛ العيش المشترك؛ الترابط والتضامن؛ الاقتصاد والإنتاج والاستهلاك الاقتصادي والمستدام؛ إطار العيش والبيئة المهنية؛ السلامة والأمن؛ البنيات التحتية والشبكات؛ الحركية؛ التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي. ويشدد هذا المعيار على أهمية اتخاذ قرار جماعي بشأن الأهداف والإستراتيجية وجدول الأعمال التي ينبغي وضعها، حتى يتمكن الفاعلون المعنيون من تَمَلُّك مقاربة التنمية المستدامة المعتمدة، والانخراط فيها. ويستند هذا المعيار إلى نموذج "التخطيط - التنفيذ- المراقبة- التصرف" (Plan - Do - Check - Act, PDCA)، الذي يمكن تعريفه بإيجاز على النحو التالي[200]:

- التخطيط (Plan): تحديد الأهداف والعمليات اللازمة لتحقيق النتائج التي تنسجم مع الأهداف التي سطرتها الجماعة الترابية.
- التنفيذ (Do): تنفيذ العمليات وبلوغ الأهداف.
- المراقبة (Check): تتبع وقياس العمليات في ضوء السياسة التي اعتمدتها الجماعة الترابية والأهداف التي سطرتها والالتزامات التي أخذتها على عاتقها، ورصد النتائج المحققة.
- التصرف (Act): القيام بالتدابير الضرورية لتحسين الأداء.

وتوضح الفقرات الموالية كيف ينتهج المعيار إيزو 37101 مقاربة "التخطيط - التنفيذ- المراقبة- التصرف" لتدبير التنمية المستدامة داخل الجماعات الترابية.

فالمراحل الإستراتيجية تتسم بطابعها التكراري، في حين أن المراحل التشغيلية تتسم بطابعها التسلسلي. والتنفيذ الذي يجمع بين المرحلتين هو الذي يساعد الجماعات الترابية كي تصبح أكثر استدامة وصمودا وذكاء.

---

[198] لفهم الإطار المنهجي المتعلق بالمعيار إيزو 37101: 2016، انظر الملحق رقم 2.

[199] يرتكز هذا المعيار على عشرة محاور، وهي: نطاق التنفيذ، المراجع المعيارية، المصطلحات والتعاريف، سياق الهيئة المعنية، الريادة، التخطيط، الدعم، تنفيذ الأنشطة التشغيلية، تقييم الأداء والتحسين.

[200] https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:37101:ed-1:v1:fr

وبالنظر إلى أن هذا التأطير يتيح الوفاء بالتزامات المطابقة ويحدد متطلبات تنفيذ منظومةِ تدبيرٍ تمكن من إدماج التنمية المستدامة على مستوى مجال ترابي معين، **فإن جماعاتنا الترابية مدعوة إلى الاستفادة من مثل هذه المنظومة المرجعية الأساسية**، من أجل إرساء وهيكلة التنمية المستدامة في نطاق مجالات تخصصها. وتعد هذه المنظومة بمثابة عُدَّةٍ أدوات كفيلة بمساعدة الجماعات الترابية على بلورة خطط العمل ومؤشرات الأداء الخاصة بها، وفقاً للخصوصيات والرهانات المحلية.

وعند وضع برنامج عمل الجماعة، أو برنامج التنمية الجهوية، أو برنامج تنمية العمالة أو الإقليم، أو حتى أثناء وضع الأجندة المحلية للقرن 21، يتعين على الجماعة الترابية المعنية أن لا تُغَيِّب هذا الإطار المعياري من أجل فهم أفضل للتفاعلات الكامنة وراء المقاربات المجالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، التي تكون عناصرها متقطعة وعشوائية وغير مؤكدة.

ج. الإطار المفاهيمي والمعياري بوصفه أداةً لدعم التنمية المستدامة للمدن:

يولد البعدان المتعلقان بالزمان والمكان تقلبات على مستوى تخطيط المدينة وتدبيرها. ولهذا السبب فإن المناطق الحضرية ما فتئت تشكل فضاء مركزيا للتفكير والتداول والقرار والعمل، مما يجسد إرادة الهيئات الدولية للقطع مع الممارسات الزائلة وغير المجدية من أجل الانخراط في عمليات إعادة الهيكلة التي تخدم استدامة المدن. ويبرز هذا السلوك من خلال المواثيق المتعلقة بالمدن المستدامة والدروس المستخلصة منها التي يمكن أن تثري التفكير وتعزز المبادرات المتعلقة بالمدن في المغرب.

المواثيق المتعلقة بالمدن المستدامة: المبادئ التوجيهية والدروس المستخلصة

يُنظَر إلى الإطار المفاهيمي والمعياري بصورة متزايدة باعتباره منطلقاً أساسياً للتنمية المستدامة للمدن. وتعد المواثيق المتعلقة بالمدن المستدامة، كمواثيق ألبورغ أو لايبزيغ أو كيتو، مصدر إلهام للمسؤولين عن تدبير المدن في المغرب من أجل ترسيخ ثقافة الاستدامة في السياسات العمومية الحضرية.

- **مواثيق ألبورغ: تحمُّس المدن الأوروبية للاستدامة**

في أوروبا، كما في غيرها من البلدان الغربية، أضحت الإيديولوجية ذات التوجه الوظيفي في تخطيط وإنتاج المدن موضع تساؤل. ويشدد ميثاق ألبورغ[201] لعام 1994، الذي ينظر إليه قبل كل شيء على أنه تجسيد للوعي بالمشاكل الحضرية، على معالم ومبادئ المدينة المستدامة في مواجهة اتجاهات النزعة الحضرية الوظيفية إلى حد أننا قد نعتبر أن ميثاق ألبورغ هو ميثاق نقيض لميثاق أثينا.

وخلال هذا المؤتمر، أعرب المشاركون عن الرغبة في الانخراط في جهود التهيئة الحضرية المستدامة، مع مراعاة الأبعاد المتعلقة بالكثافة، والأقطاب الحضرية، وتقليص حركة العربات، وتخفيض مستويات استغلال الموارد، والاحتباس الحراري، وتلوث النظم الإيكولوجية.

[201] ميثاق ألبورغ هو البيان الصادر عن المؤتمر الأوروبي المعني بالمدن المستدامة الذي عقد في ألبورغ بالدنمارك في 27 ماي 1994.

وهذا يتطلب اقتصادا يستثمر في الحفاظ على الرأسمال الطبيعي ويشجع على العائدات الخضراء. وتسلط هذه المقاربة الضوء على أنماط جديدة للحكامة ترتكز على إضفاء الطابع الديمقراطي على عمليات اتخاذ القرار على الصعيد المحلي، والتعليم، والاستدامة والتفريع في تدبير الشأن العام المحلي، والتعاون المواطناتي بين جميع الشركاء والمقاولات ومجموعات المصالح. ويبين الجدول التالي المحاور والالتزامات الرئيسية لميثاق ألبورغ (1994) وميثاق ألبورغ + 10 (2004):

ميثاق ألبورغ	ميثاق ألبورغ + 10
- دور المدن الأوروبية - مفهوم الاستدامة ومبادؤها - المخططات المحلية للاستدامة - الاستدامة، مسلسل للابتكار على الصعيد المحلي - التفاوض: منهجية لإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة - الاقتصاد الحضري نحو الاستدامة - عدالة اجتماعية من أجل استدامة حضرية - إعداد مستدام للتراب - حركية حضرية مستدامة - المسؤولية/ تغير المناخ على الصعيد العالمي - الوقاية من تلوث النظم الإيكولوجية - التدبير الذاتي على الصعيد المحلي، شرط للاستدامة - المواطنون، بوصفهم فاعلين رئيسيين للاستدامة، ومشاركة الجماعة - أدوات التدبير الحضري الموجهة نحو الاستدامة	- الحكامة: قرارات في إطار روح من الانفتاح والمسؤولية... - التدبير المحلي نحو الاستدامة: تعزيز الأجندة المحلية للقرن 21 وغيرها من عمليات الاستدامة - الرصيد الطبيعي المشترك: تحسين جودة المياه والتربة والهواء... - تحسين الحركية وتقليص حركة المرور: وضع مخطط حضري للحركية المندمجة والمستدامة - الاستهلاك المسؤول واختيار أسلوب العيش: تجنب أنماط الاستهلاك غير المفيد للطاقة وتحسين النجاعة الطاقية... - التخطيط والتصميم: تفادي التوسع الحضري وضمان الكثافة المناسبة... - الإجراءات المحلية من أجل الصحة: الحد من الفوارق / الصحة ومحاربة الفقر - الاقتصاد المحلي الحي والمستدام: دعم التشغيل المحلي والمقاولات الصاعدة ... - الإنصاف الاجتماعي والعدالة: ضمان الولوج المنصف إلى المرافق العمومية والتعليم والشغل... - من المستوى المحلي إلى العالمي: تعزيز مبدأ العدالة البيئية ...

وقد تعززت الالتزامات المنبثقة عن ميثاق ألبورغ في سنة 2004. فعلى مستوى الحكامة، تقرر مواصلة بلورة رؤية مشتركة على نطاق واسع وطويلة المدى للمدينة المستدامة، وتطوير أوجه مشاركة وقدرات المجتمع المحلي والبلديات في مجال التنمية المستدامة. وقد دعا هذا الميثاق جميع الفاعلين في المجتمع المحلي إلى المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات في إطار من روح الانفتاح والمسؤولية والشفافية. وفي

هذا السياق، يندرج التعاون في إطار الشراكة مع البلديات المجاورة والمدن الأخرى والمستويات الأخرى للإدارة والحكم.

وتم توجيه التدبير المحلي نحو الاستدامة من خلال التشجيع على تعزيز الأجندة المحلية للقرن 21، والتدبير المندمج عبر وضع جداول زمنية لتنفيذ التزامات ألبورغ يواكبه نظام للتتبع والتقييم. وأصبحت جوانب الاستدامة محورية بالنسبة لعمليات صنع القرار في المناطق الحضرية، علماً أن تعبئة الموارد تستند إلى معايير استدامة دقيقة.

وغني عن البيان أن المدن الأوروبية قد وافقت، بخصوص الرصيد الطبيعي المشترك، على خفض استهلاك الطاقة الأولية وتعويضها بالطاقات المتجددة. وكان الهدف أيضا هو الاستخدام الأمثل للمياه، وتثمين التنوع البيولوجي، وتوسيع المناطق الطبيعية والمساحات الخضراء، مع الحرص على تعزيز الزراعة والحِراجَة المستدامتين.

ومن المؤكد أن الرهان المتمثل في الاستدامة يمر حتما عبر تحسين الحركية، وزيادة حصة التنقلات التي تتم عبر وسائل النقل العمومي، وسيرا على الأقدام وباستخدام الدراجات، وفقا لمخطط للتنقلات الحضرية يستهدف من بين أمور أخرى، التخفيف من انعكاسات وسائل النقل على البيئة وعلى الصحة العمومية. ومن الطبيعي أن يتناول هذا الميثاق قضايا من قبيل تدبير النفايات ومعالجتها وإعادة تدويرها وفقا لمعايير محددة مسبقا أو الإنتاج والاستهلاك المستدامين، لا سيما المنتجات المراعية للمتطلبات البيئية.

أما بالنسبة للتخطيط العمراني الذي هو في صلب المناقشات حول المدينة المستدامة، فقد حث الميثاق المعنيين بالأمر على بناء المدينة داخل مجالها الجغرافي، من خلال إعادة استغلال الأراضي المهجورة داخل المناطق الحضرية لتجنب الزحف العمراني المفرط. ونص بيان ألبورغ + 10 على الخصوص على ضمان تمازج حضري وتوازن بين أحواض التشغيل وأحواض السكن، وتثمين التراث الثقافي الحضري، والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، والوقاية من آثار تغير المناخ وغير ذلك من الالتزامات ذات الصلة بالصحة العمومية، والاقتصاد المحلي، والإنصاف الاجتماعي.

- **ميثاق لايبزيغ لسنة 2007**

أعاد ميثاق لايبزيغ لسنة 2007 التأكيد على رغبة المدن في تحسين مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة. وظلت الانشغالات هي نفسها، وتشمل فضلا عن الذكاء وقدرة المناطق الحضرية على الصمود ما يلي:

- الاستفادة بشكل أفضل من المقاربات المتعلقة بسياسة التنمية الحضرية المندمجة:
  - إنشاء الفضاءات العمومية الجيدة والحفاظ عليها؛
  - تحديث شبكات البنيات التحتية والرفع من الأداء الطاقي؛
  - تنفيذ سياسة ابتكار نَشِطة في مجال التعليم والتكوين.
- إيلاء أهمية خاصة للمناطق الحضرية الهشة والأكثر خصاصا في جميع المدن المعنية:
  - ضمان استدامة إستراتيجيات تثمين المميزات العمرانية؛
  - تعزيز الاقتصاد المحلي والسياسة المحلية لسوق الشغل؛
  - الانخراط في سياسة نشطة للتعليم والتكوين لفائدة الأطفال والشباب؛
  - التشجيع على وضع نظام نقل حضري فعال وفي متناول الجميع.

وعلى مر السنين، تطورت هذه المبادرات، التي تُوِّجت بخطط عمل ملموسة وقابلة للقياس عن طريق مؤشرات للتقييم. وتركزت الجهود في البداية على محاربة مظاهر الهشاشة وأوجه القصور في المناطق الحضرية، من خلال جعل السكن اللائق والبنيات التحتية والتجهيزات وإطار العيش في المدينة رهانات يتعين كسبها من أجل معالجة أوجه العجز والاستجابة للاحتياجات العاجلة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ثم تبلورت رؤية استشرافية تروم التفكير الجماعي في مستقبل المدينة من خلال السعي إلى توفير الشروط اللازمة للتحكم في التحولات واستباق التغيرات الحضرية. وفي هذا الصدد، يوجد تدبير المدن وتخطيطها وتمويلها وإدارتها وحكامتها في صلب تلك الانشغالات.

3. جدول موجز لجلسات الإنصات والورشات الموضوعاتية التي نُظِّمت في إطار الإحالة الذاتية حول المدن المستدامة

الموضوع	المتدخلون
إدماج البعد المتعلق بالاستدامة في السياسات العمومية	السيد برا، مدير بوزارة الإسكان وسياسة المدينة
إدماج البعد المتعلق بالاستدامة في السياسات العمومية	السيدة بدرية بنجلون، رئيسة قسم تعمير المدن بوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني
تقييس الاستدامة	السيد عبد الرحيم الطيبي، مدير المعهد المغربي للتقييس (IMANOR)
إدماج البعد المتعلق بالاستدامة في السياسات العمومية	السيد توفيق بنعلي، مدير التعمير بوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني
الأجندة الحضرية الجديدة	السيد فضيلي، ممثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT) بالرباط
الحكامة المستدامة للمدن في المغرب **/استشارة المواطنين/ دور قيم المواطَنة: الواجبات والحقوق**	1. السيد عبد الصمد سكال، منظمة الجهات المتحدة، رئيس مجلس جهة الرباط- سلا القنيطرة 2. الأستاذ عبد القادر كعيوة، خبير في مجال الحكامة المحلية 3. السيد ربيع الخمليشي، رئيس مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بمدينة طنجة 4. السيد عبد العالي مستور، منتدى المواطنة 5. المديرية العامة للجماعات المحلية 6. السيد إيرفي أوكار (Hervé Hoquart)، خبير لدى البنك الدولي
الجاذبية والقدرة التنافسية الاقتصادية المستدامة للحواضر الكبرى والمدن: تموقع المدن الكبرى في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية	1. وكالة تهيئة ضفتي واد أبي رقراق 2. الاتحاد العام لمقاولات المغرب 3. مديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية 4. وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي 5. مؤسسة MEDZ 6. البنك الدولي

تدبير ميزانية المدن، وتمويل التعمير والإطار الضريبي ووسائل التمويل الجديدة	1. صندوق التجهيز الجماعي 2. وزارة الاقتصاد والمالية 3. الخزينة العامة للمملكة 4. وزارة الداخلية 5. المجلس الجماعي لمدينة مراكش 6. البنك الدولي
الدروس المستخلصة من مشاريع المدن النموذجية التي أطلقتها مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط	مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط: لمحة عن تجربة المدن الجديدة: • المدينة الخضراء محمد السادس ببن جرير • القطب الحضري لمازاغان • فم الواد
التخطيط العمراني الإستراتيجي والتهيئة العمرانية المستدامة	• السيدة فردوس أوسيدهم، خبيرة لدى اليونسكو في مجال المدن المستدامة • السيد محمد توفيق عديل، خبير
الدروس المستخلصة من مشاريع المدن الجديدة	1. مجموعة العمران 2. مجموعة صندوق الإيداع والتدبير للتنمية
المدن المستدامة والكلفة البيئية للمدن	• السيد مهدي كادي، عضو الائتلاف المغربي للجماعات الترابية من أجل المناخ
الدروس المستخلصة من مشاريع المدن النموذجية التي أطلقتها مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط	زيارة المدينة الجديدة محمد السادس في بن جرير
التخطيط العمراني الإستراتيجي والتهيئة العمرانية المستدامة	• السيد الكاتب العام لولاية جهة الدار البيضاء-سطات
• **دينامية الفقر والإدماج** • **الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم، الصحة،الأمن، الماء، إنارة المساحات الخضراء...)** • **سياسة السكن المستدام والولوج إلى السكن**	1. السيد دافيد غووري (David GOEURY)، باحث في مجال التعمير المستدام للمدن المتوسطة لاسيما مدن الواحات 2. الفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين (FNPI) 3. السيد عبد الله لحزام، خبير في مجال التخطيط الإستراتيجي
الانتقال نحو المدن المستدامة: التحديات والفرص	ندوة حول التنمية المستدامة للمدن بشراكة مع البنك الدولي: النطاق الدولي والوطني بمشاركة خبراء على الصعيدين الدولي والوطني
• **اللوجستيك** • **النقل والربط بين المدن والحركية الحضرية**	1. الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية (AMDL) 2. وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات المحلية 3. الجامعة الوطنية للنقل الطرقي 4. وكالة نقل البيضاء (Casa Transport) 5. شركة نقل المدينة (MDINA BUS) 6. البنك الدولي

التخطيط والتصميم الحضري	1. السيد فؤاد السرغيني، مدير وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس 2. السيد فتح الله ديبي، خبير 3. السيد عمر الإدريسي، مدير مكتب دراسات المدينة
التخطيط والتصميم الحضري، الجانب المجتمعي	الأستاذ عبد الرحمان رشيق، خبير في علم الاجتماع العمراني
الابتكار والإبداع والبحث/ الثقافة والهوية المجتمعية	1. وزارة الثقافة ووزارة التعمير 2. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 3. عرض قدمه السيد حسن أكوزول حول خلاصات الرأي الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية حول موضوع الثقافة والمدينة
نظام الإنذار وإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية	• وزارة الشؤون العامة • وزارة الداخلية • شركة ليديك
التقليص من حجم التلوث السائل والصلب وتلوث الهواء، وتدبير الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، والمحافظة على السواحل، وقدرة المدن على التكيف والصمود في وجه تغير المناخ، والمدن الخضراء وإدماج البعد المتعلق بحماية البيئة، والفلاحة الحضرية	1. الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة 2. وزارة الداخلية 3. المخطط الجهوي للمناخ: المديرية الجهوية للبيئة لجهة سوس ماسة
المخطط الطاقي للمدن: النجاعة الطاقية للتعمير والطاقات المتجددة	1. الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN) 2. الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية (AMEE) 3. المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE) 4. السيد عبد اللطيف التوزاني، خبير في مجال النجاعة الطاقية

4. مجموعة العمل المنبثقة عن اللجنة:

- المقرر: السيد عبد الرحيم كسيري

رئيس اللجنة	السيد عبد الله متقي
مقرر الموضوع	السيد عبد الرحيم كسيري
أعضاء مجموعة العمل	السيدة حكيمة ناجي السيدة مينة الرشاطي السيدة نزهة العلوي

	السيد خليل بنسامي
الخبيران الداخليان	السيد حسن أكوزول السيدة نسمة جروندي
الخبير الخارجي	السيد عبد الواحد الإدريسي

5. لائحة أعضاء اللجنة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة

فئة الخبراء
أحمد رحو
إدريس إيلالي
أمينة لمراني
عبد الله مقسط
فئة النقابات
أحمد بابا عبان
خليل بنسامي
محمد بوجيدة
بوشتى بوخلافة
علي بوزعشان
نور الدين شهبوني
محمد عبد الصادق سعيدي
مينة الرشاطي
إبراهيم زيدوح
فئة الهيئات والجمعيات المهنية
كمال الدين فهير
عبد الكريم بن الشرقي
عبد الله متقي
محمد رياض
منصف الزياني
فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي
نزهة العلوي
حكيمة ناجي
سيدي محمد كاوزي
عبد الرحيم الكسيري
محمد بنقدور
طارق السجلماسي
فئة الشخصيات المعينة بالصفة
سعيد أحميدوش
إدريس اليزمي